بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النيلين

كلية الدراسات العليا

قسم العلوم السياسية

بحث مُقدم لاستيفاء الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

بعنوان

(الدولة اليهودية وأبعاد الصراع في الشرق الأوسط)

(1948 – 2005م)

إشراف: أ. د. حسن مكي

إعداد الباحث

محمد يوسف محمود أبو الليل

(2006م)

بسم الله الرحمن الرحيم

يَـــا بَنِي إِسْرائيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ(40) وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَكُمْ وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِــرٍ بِــهِ وَلا تَـشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ(41) وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ(42).[1]

---

[1] البقرة 40، 41، 42.

إهـــــداء

إلى روح الـــشهيد القائـــد الرمـــز الأخ/
ياســر عــرفات (أبو عـــمار) الذي اغتالته يد الغدر . . .

إلى شـــهداء الـوطن الـذين رووا بـدمائهــم الزكـية تراب فلسطين . . .

شكـــر وتقـــدير

إلـــى مـــولاي وخـــالقي الله سبحـــانـــه وتعالـــى، الـــذي شـــرح لـــي صـــدري، ويسّـــر لي أمـــري، ومنحنـــي القـــدرة علـــى إنجـــاز هـــذه الدراســـة.

وأتقـــدم بالـــشـــكر والتقـــديـــر والعـــرفان لأُســـتـــاذي **البروفيـــسور/ حـــسن مكي**، الـــذي رعـــى الـــدراســـة مُـــشـــرفاً، حيـــث وجـــدته مُـــوجهاً ومُـــرشداً إلى كـــل خيـــر. فاعتـــرافاً بفضلـــه، وتقديـــراً لجهـــوده ومعاملـــتـــه النبـــيلـــة أتـــوجـــه إلـــى سيادتـــه بأسمـــى آيـــات الشكـــر والامتنـــان.

كمـــا أشـــكـــر حكومة وشعب السودان التي كانت وما زالت تحتضن الطلـــبة الفلـــسطينيين وتقـــدم لهم يد العون، ولا يفوتني أن أُعبّـــر عن خالص تقديري لمدير جامعة النيلين **البروفيسور/ حسن الساعوري**، ولكلية الدراسات العليا التي سهلت لي فرصة الدراسة.

والشكـــر والامتنـــان لأمنـــاء المكتبـــات التي اختلفت إليها، ونهلت من معينها واستفدت من كنوزها، وأخـــص بالشكـــر: مكتبـــة جامعـــة النيليـــن، ومكتـــبـــة جامعـــة إفريقيـــا العالميـــة، ومكتبـــة جامعـــة الخرطوم، ومكتبة جامعـــة أم درمـــان الإســـلاميـــة، ومراكز الأبحاث الخارجية خاصةً المركز الثقافـــي في دولة الإمارات العربية المتحدة "إمارة أبوظبي"، ومركز الإمارات للدراســـات والـــبحوث الاســـتراتيجيـــة، ومركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، ومؤســـســـة الدراســـات الفلـــسطينيـــة فـــي بيـــروت، والشكـــر موصـــول إلـــى كـــل مـــن قـــدّم لـــي يـــد العـــون، أو وفّـــر لـــي مـــرجعاً، أو ســـهـــل لـــي طـــريقـــاً للوصول إلى معلومة تفيد موضوع دراستي.

والـــشكـــر والعـــرفـــان والتقـــديـــر لكـــل مـــن ساهـــم بكثيـــر أو بقليـــل فـــي إظهـــار هـــذه الـــدراســـة إلـــى حيـــز الوجـــود.

الخلاصـــة

تناولت هذه الدراسة موضوع "**الدولة اليهودية وأبـــــعاد الصراع في الــشرق الأوسط 1948 – 2005م**"، والتي تحاول التركيز على مدى شرعية وقانونـــية الدولة اليهودية في الشرق الأوسط، وكيف قامت هذه الدولة والأسس التـــي ارتكـــزت علـــيها ومدى الدعم الخارجي الذي نالته لكي تبرز إلى حيز الوجـــود، والـــصراع القائم بينها وبين دول الجوار التي حاولت بشتى الطرق إلغاء هذا الوجود.

احتوت هذه الدراسة "**الدولـــة اليهودية وأبـــــعاد الصراع في الشرق الأوســـط 1948 – 2005م**" على مقدمة، وخمسة فصول، ففي الفصل الأول، بـــيّـــن الباحث فيه كيف قامت الدولة اليهودية وما هي العناصر التي ساعدت في بروز هذا الكيان الغريب وكيف اعترفت الدول الكبرى بشرعية هذا الكيان، وفـــيما يخص الفصل الثاني من الدراسة فقد سلط الباحث الضوء على القوانين التـــي اختلقها هذا الكيان لكي يقوم بالسيطرة على ما تبقى من الأراضي وليقوم بطرد سكانها الأصليين.

في الفصل الثالث من هذه الدراسة قام الباحث بالتركيز على دور الديانة اليهودية في خلق هذا الكيان العدواني، وكيف ينظر اليهود لباقي الأمم الأخرى وكـــيف يـــتعاملون مـــع الديانات الأخرى. أما الفصل الرابع فقد أبرز الباحث الجـــوانب المخـــتلفة للصراع مع الدولة اليهودية ومتى بدأ هذا الصراع وكيف اســـتمر بهـــذه الصورة.وما هي الإنجازات التي حققها هذا الكيان الغاصب. ثم جـــاء الفـــصل الخامس والأخير الذي سلط فيه الباحث الضوء على الاتفاقيات ومشاريع السلام التي أُبرمت مع الدولة اليهودية وكيف تعاملت معها.

خلـــصت الدراسة إلى أن الدولة اليهودية قامت على الأراضي العربية بـــدعم وإرادة الـــدول الاستعمارية الكبرى التي أرادت لهذه المنطقة أن تكون بـــؤرة للصراع الدائم حتى تجد هذه الدول مُـــبرراً لتدخلها متى شاءت، وحتى تبقى الدول العربية في حالة من الفُـــرقة والشتات وعدم اتخاذ القرار الموحد.

Abstract

The subject **"The Jewish and Dimensions of the Conflict in Middle East between 1948 – 2005"** study tries to concentrate on the extend of the legislation and legality of the Jewish state in the middle east, how it was established, the foundations that it was supported by, the extend of the external supports it gained to emerge and the exciting conflict between it and the neighboring states which have tried all means to delete its existence.

The study includes an introduction and five Chapters. In Chapter One the researcher pointed out how the Jewish state was established, the factors which supported emerging that strange state and how the supper power countries recognized its legitimacy.

In Chapter Two the researcher over powered on the laws which were placed by that existence in order to make control of the remaining lands and dismiss its original inhabitants.

In Chapter Three of this study, the researcher concentrated on the role of Jewish in creating this hostile state, how they look at other nations and how it deals with other religions.

In Chapter Four the researcher emerged the various aspects of the conflict with the Jewish state, when it started and how these achievements have been achieved by this usurper. In Chapter Five the researcher over pointed on the agreements and peace project that have been reached with the Jewish state.

The study concluded that the Jewish state emerged on the Arab lands with the support of the super power colonial countries which aimed at making this region as the centre of the permanent conflict so that they fined a justification to interfere whenever they want and meet there purposes having the Arab countries divided without being united in making one decision.

فهرس المحتويات

الفصل الثاني

دور القوانين اليهودية في مصادرة الأراضي العربية

الفصل الثالث

مكانة الديانة اليهودية في السياسة الإسرائيلية ورؤية الإسلام لها

الفصل الرابع

الصـــراع مع الدولـــة اليهوديـــة

الفصل الخامس

الاتفاقيات ومشاريع السلام المُـنفذة مع الدولة اليهودية ودول المنطقة

المقدمة.

لمـا كـان للدولـة اليهوديـة أهميـة كبيـرة فـي المخطط اليهودي العـام، وذلك لدورهـا المهـم فـي عمليـة "التجميـع" لإمكانات وطاقات وقـدرات اليهـود المختلفـة، ومـن حيـث كونهـا القاعـدة المركزيـة لمـتابعة تنفـيـذ مـا جـاء فـي المخطـط إشرافـاً وقيـادةً، فإن تثبيت وضـعهـا القانونـي والـشرعـي فـي المـنطقـة الإسـلاميـة والعـربيـة يـتطلب جهـوداً مـستمرة من قِـبل اليهودية العالمية المُـتمثلة بتشكيلاتها السياسية والإعلامية والاقتصادية والتي تُـشرف عليهـا الصهيونية الـسياسية، وتـشكيلاتها الفكرية والاجتماعيـة والتـي ترتبط بالماسـونية.. مـن هنـا رأينـا أن المنطقـة بعـد حـرب النكبـة وقيام الدولة اليهودية، ومـنذ سـنة 1973م بعـد الـحـرب قد بدأت تعيش في أجـواء سياسيـة وإعلامـيـة ونفسيـة تمهيديـة لإقـرار الســلام وإبعاد شبح الحرب، وهذا بالتالـي يُـنهـي حالـة الحـرب مع الدولة اليهوديـة ومـن ثم **الاعتـراف الـسياسي والقانونـي** بوجـودهـا وحقهـا فـي العيش فـي المنطقـة بـضمانـة الـولايـات المتحـدة الأمريكيـة والـدول الغربيـة بشكـل عـام.

والـسؤال المطروح الآن.. هل صحيح أن الدولة اليهودية تسعى إلى إقرار السلام في المنطقة؟

إن عـودة إلـى الاسـتراتيجيـة الـسياسيـة لليهوديـة العالمـيـة والتـي تتمـثـل فـي البرامـج المختلفـة للبروتوكـولات تُـرينـا حقـيقـة المـوقـف الـسياسـي اليهـودي مـن موضـوع السـلام.

يقـول البـروتوكـول الثانـي مـن بروتوكـولات حُـكماء صـهيون: "علينـا أن نبـذل الجهـد حتـى لا تأتـي الحـروب بتغيـرات إقليمـيـة بتوسـع أحـد الطـرفيـن المُـتحـاربين.. وبـذلك ترتكـز

الحــــرب علــى قاعـــدة الاقتصــاد وبالتالـــي تكـــون السيطـــرة لنـــا وحـــدنا..".[1]

إن إنهــــاء الضـــراع العسكـــري بيـــن المسلمـــين العرب والدولة الـــيهوديـــة بإقـــرار السـلام الأمنـــي، يعطـــي لليهوديـــة العالميـــة مكاسب سياســـيـــة واقتصاديـــة ونفسيـــة فـــي المنطقـــة طالمـــا تمنتهـــا. وتتحـــدد بالنقـــاط التاليـــة:

1- يُـــعطـــيهـــا اعتـــرافـــاً سياسيـــاً بدولتهـــا وقاعدتهـــا مـــن دول وشعـــوب المنطقـــة، وهـــذا مـــا عملـــت لـــه منـــذ عـــام 1897م على أثر صـــــدور مقـــررات المـــؤتمر السياســـي للصهيونيـــة الـــذي عُـــقـــد فـــي سويـــســـرا فـــــي مديـــنـــة بــــال، والتـــي تنـــص علـــى إقامـــة دولـــة يهوديـــة فـــي فلسطـــين.

2- يُـــعطـــــي لدولـــتهـــا فرصـــــة أمنـــية بتجميد وإيقاف المقاومة الفلسطينيـــة،[2] وذلك لتتـــابع تخطيـــط وتنفيـــذ وملاحقـــة أهـــدافها البعيـــدة المـــدى علـــى صعيـــد المنطقـــة وعلـــى صعيـــد العالـــم.

3- يفـــتـــح أمامهـــا آفـــاق واســـعـــة، وأبـــواباً مفتوحـــة علـــى مـــصراعيهـــا فـــــي مجـــالات التعامـــل الاقتصادي والصناعي والتجاري والمصرفي، ويكـــــون هـــذا الأمـــر بمثابة الضوء الأخضر لبداية معركتهـــا الاقتصاديـــة لشعـــوب ودول المنطقـــة.. فاليهوديـــة العالمية بهـــــذا تجمـــد الـــصـــراع العـــسكـــري المكـــشـــوف وتـــبـــدأ الصـــراع الاقتصـــادي المـــســـتور لـــــدول المـــنطقـــة الضعيفـــــة اقتصاديـــــاً، وهـــــذا يعنـــي

---

[1] محمـــد خليفة التونسي، الخطر اليهودي (بروتوكولات حُـكماء صهيون)، ط2 (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1976م)، ص 135.

[2] هـــذا ما دعـــا إليـــه مشروع خارطة الطريق التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الـــرباعية، والتـــي هـــدفت أساساً إلى إيقاف انتفاضـــة الأقصـــى المباركـــة التي أنهكت اقتصاد الكيان الـــصهيوني وخاصـــة علـــى صـــعيد السياحـــة، والشيء الـــذي يدعـــو للقلق فـــي إسرائيل أن هـــذه الانتفاضـــة تسببت بهجـــرة مُـــعاكسة لليهود من إسرائيل.

الهيمنة الاقتصادية على المنطقة في المدى البعيد وبالتالي السيطرة السياسية.

4- يُعطيها فرصة لنشر الإباحية بين الشعوب لضرب أخلاقها وبالتالي إبعادها عن عقيدتها، ونشر الأفكار المضللة وبث التفرقة والشقاق بين دول المنطقة، وهذا يعني أن اليهودية العالمية وركائزها (الصهيونية السياسية والماسونية الاجتماعية) ستسير في نفس الطريق. وستستخدم نفس الوسائل التي استخدمتها لضرب مقومات المجتمعات الغربية عقائدياً وسياسياً واقتصادياً وخُلقياً واجتماعياً، وهذا أمر خطير يجب أن تتنبه له كل الشعوب والدول الإسلامية، لأن هذا يعني نقل معركة اليهودية الشاملة على الشعوب إلى قلب العالم الإسلامي.

أهمية الدراسة.

تنبع أهمية الدراسة من الادعاءات الباطلة التي أطلقها اليهود، وتلقفها المتخاذلون أمامهم في قضية فلسطين، وردّدتها أجهزة الإعلام الموجَّهة تدريجياً.. تبريراً للعجز حيناً، وتمهيداً للتسوية على حساب القضية حيناً آخر، أو جهلاً بالواقع في أحيان نادرة... من أخطر هذه الادعاءات، الادعاء القائل:

إن الواقع القائم، **السياسة العالمية، القانون الدولي**.. كل هذا يعطي لإسرائيل الحق في البقاء والاستمرار في حدود الأرض المحتلة في النكبة الأولى على الأقل، وإنْ لم تكن قامت على حق تاريخي أو بشري قديم. الأمم المتحدة قررت ذلك، دول العالم معترفة بإسرائيل، مجلس الأمن لا يمكن أن يتصرّف بما يعارض إسرائيل... فإن كان وجود إسرائيل – أيها

المسلمون – باطلاً من حيث الحق التاريخي، فهو شرعي بمفهوم القانون الدولي الحديث، وكل ما كانت تقول به حكوماتكم "العربية الإسلامية" من قبل.. كان هروباً من الواقع، وتزييفاً للواقع، فلا بدّ من الخروج من هذه الدوامة، والقبول بتسوية سلمية، وإيجاد حل لمشكلة أبناء فلسطين المشردين والمستعمرين بصورة ما.

هذا الادعاء باطل كل البطلان، باطل في مفهوم القانون الدولي الحديث نفسه.. وليس الإقرار به رجوعاً إلى القانون الدولي، ولا رجوعاً إلى الواقع، بل الإقرار به تزيفٌ للقانون الدولي، وهروب من تبعات الادعاء والجهاد التي يفرضها واجب تغيير الواقع الباطل المهين.

لقد وجد هذا الادعاء صداه في قطاعات محدودة داخل بلادنا الإسلامية،[1] فليس هذا إلا بعد الإعداد المسبق والتوجيه المستمر على مدى عشرات السنين، وليس إلا نتيجة العوامل التي أوجدت لتعزيزه وتثبيته. ومن هذه العوامل:

1- عموم الجهل بحقيقة القضية، بتاريخها وواقعها، نتيجة العزل المقصود المفروض على أصحابها منذ زمن بعيد.

2- إقصاء أبناء بلادنا الإسلامية عن كل توعية سياسية على الإطلاق، فالوعي السياسي للشعوب يهدد

---

[1] لقد صرحت بعض الدول الإسلامية والعربية أمام شعوبها المغلوب على أمرها بتشجيع السلام مع إسرائيل في هذا الوقت الحرج الذي تعيشه المنطقة، فكانت مبادرة القائد الليبي/ معمر القذافي لدمج الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي تحت دولة واحدة أسماها إسراطين، وجاءت مبادرة المملكة العربية السعودية للسلام والاعتراف السياسي والقانوني بإسرائيل...

بالضرورة وجود معظم الأنظمة القائمة على أسس باطلة غير مشروعة.

3- إشاعة الفساد والانحلال الخلقي على كل صعيد، لتحطيم شخصية المسلم.

4- نشر اليأس في النفوس بشتى السبل، بدعوى أن اليهود مسيطرون في فلسطين، بل في المنطقة بكاملها، وفي العالم كله، وأن الدول الكبرى لا تدعمنا ضدهم، وأننا عاجزون عن صدهم.. فلا مناص إذاً من الخضوع والخنوع قبل أن تتكرر الهزائم وقبل أن يتحول التلويح بالقنابل النووية الإسرائيلية إلى حقيقة واقعة.

5- الفقر المدقع الذي ينهك غالبية أبناء أمتنا، في الوقت الذي تتحكم فيه فئات بثروات أراضينا وخيراتها.

6- مرافقة ذلك كله بالتوجيه الإعلامي الرهيب، لا سيما في الدول التي خاضت بعض المعارك مع اليهود.. وآخر النغمات في الإعلام الموجَّه، أن كل المشاكل، من فقر ومرض وجهل وتفرقة وتأخر... كل هذا سببه الحرب مع إسرائيل وليس وجود إسرائيل أصلاً، ويزول بزوال الحرب مع إسرائيل وليس بزوال إسرائيل نفسها.

دوافع الاختيار.

قد يكون الدافع الأكاديمي لنيل الدرجة العلمية سبباً دفع الباحث حول موضوع الدراسة، ولكن ثمة دوافع أخرى دفعت الباحث لاختيار الموضوع ليكون عنوان الرسالة، نذكر منها:

1- الرغبة في البحث والكتابة عن موضوع سياسي قانوني يفيد الباحث والمسلمين في الوقت الراهن، فالأسس التي قامت عليها

الدولة اليهودية باطلة ولا بد من إثبات ذلك حتى تعي الأجيال القادمة حقيقة القضية التي نعيشها منذ مئات السنين، ومن هم أصحاب الأرض الحقيقيين.

2- التصدي لمشاريع السلام الهزيلة التي طُرحت في الآونة الأخيرة، والتي تهدف إلى إيقاف المقاومة المشروعة التي يقوم بها الشعب الفلسطيني وإظهار هذه المقاومة على أنها نوع من أنواع الإرهاب المنظم الذي يمارس على دولة إسرائيل، أما ما تقوم به إسرائيل من اغتيالات واعتقالات وهدم للمنازل وبناء حواجز وسواتر أمنية فهو عبارة عن حق قانوني وطبيعي للدولة اليهودية.

أهداف الدراسة.

تسعى الدراسة لبيان الأهداف التالية:

1- بيان الأسس التي قامت عليها الدولة اليهودية، والعوامل التي ساهمت إلى تثبيت هذه الدولة سياسياً وقانونياً.

2- توضيح الصراع الدائر بين الدولة اليهودية ودول المنطقة المجاورة لهذه الدولة.

3- تثبيت الحقوق التاريخية والبشرية والحضارية والقانونية لشعب فلسطين الذي هُجر من وطنه.

4- بيان الأطماع التي تسعى لها الدولة اليهودية في المنطقة العربية، ومنها إقامة دولة إسرائيل الكبرى.

5- توضيح الأهداف الخفية من مشاريع السلام التي طُرحت على الدول العربية منذ العام 1948م.

مشكلة الدراسة.

تتمثل مشكلة الدراسة في خطورة اعتراف الدول العربية بالدولة اليهودية التي قامت على الاغتصاب وطرد أصحاب البلد الأصليين، فقد تمكنت الدولة العبرية من إقناع بعض الدول العربية على ضرورة توقيع اتفاقية سلام حتى تكون في مأمن من الدولة اليهودية[1] التي تتلقى الدعم المادي والعسكري والتكنولوجي من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية.

هذه المشكلة جديرة بالبحث والدراسة الأكاديمية المُتعمقة التي سيقوم الباحث بإيضاحها.

حدود الدراسة.

بالنسبة لحدود الدراسة فإنها تنقسم إلى قسمين هما:

أ- الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة بين الدولة اليهودية، ودول المنطقة المجاورة لإسرائيل بشكل خاص، والدول العربية بشكل عام.

ب- الحدود الزمانية:

ستكون منذ إعلان قيام الدولة اليهودية عام 1948م حتى عام 2005م.

فرضية الدراسة.

تقوم هذه الدراسة على فرضية تقول أن استقرار الدولة اليهودية في المنطقة العربية يشكل هاجساً سياسياً وقانونياً واستراتيجياً بالنسبة للدولة العبرية في تعاملها مع العرب. وهذا الهاجس

---

(1) لقد تمكنت إسرائيل من تثبيت وجودها اللاشرعي في المنطقة العربية، وربما ساهمت الدول العربية على تحقيق هذا الهدف الذي كان يُعتبر حُلماً للدولة اليهودية.

هو الشغل الشاغل للقيادة الإسرائيلية التي تحاول أن تتداخل مع الدول العربية وذلك بواسطة حُلفائها وفي مُقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم بطرح مشاريع السلام التي تخدم بالدرجة الأولى مصلحة الدولة اليهودية، وتظل قضية الاعتراف السياسي والقانوني من قِبل العرب للدولة اليهودية إحدى نقاط الارتكاز التي يرسمها القادة الإسرائيليون، وإذا ما تحقق هذا بالفعل فسوف يضمن هذا للدولة اليهودية السيطرة المستقبلية على منطقة العرب بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام وهذا ما تسعى لتحقيقه الدولة اليهودية مهما طال الزمن.

منهج الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي وذلك بغرض إلقاء الضوء على التفكير الإسرائيلي قديماً بشقيه التوراتي الديني والسياسي الصهيوني لرؤية الدولة اليهودية المستقرة كما يتمناها اليهود، وسيقوم الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للموضوع أيضاً.

الدراسات السابقة.

1- دراسة: محمد خليفة التونسي، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1976م.

(الخطر اليهودي "بروتوكولات حكماء صهيون") ط2.

تناول الباحث في هذه الدراسة موضوع بروتوكولات حكماء صهيون، وقد قام الباحث في هذه الدراسة المميزة شرح موضوع البروتوكولات التي قامت على أساسها الدولة

اليهوديــة علـــى أرض فلسطـــــين العربيــــة، وتعتـــبر هـــــذه الــدراسة مـــــن أدق الـــدراسات التـــــي تنـــاولت مـــوضوع بــــروتوكولات حكمـــاء صهيـــون المترجمـــة عـــن اللغــــة الروسية.

هــدفت هـــذه الدراســـة إلى توضيح معاني البروتوكولات كما وضعها الـــيهود، وقد حرص اليهود كثيراً على إخفاء هذه الدراسة إلا أنهم فشلوا فشل ذريـــع في هذا الموضوع وكانت النتيجة أن تمت ترجمة هذه الدراسة إلى أكثر مـــن لغة عالمية وكانت اللغة العربية صاحبة النصيب الأكبر من الترجمة لهذه الدراســـة، فكــثُـــر الكُـــــتاب العرب الحريصين على بيان حقيقة وماهية هذه الدراسة.

2- دراســـــة: علـــــي أبــو الحســن، بيـــروت: دار الفـــــاروق، 1991م.

(فلـــسطين العــربية في ظل الاحتلال الصهيوني "منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية") ط3.

تناول الباحث في هذه الدراسة موضوع دعم الولايات المتحدة الأمريكية للكـــيان الـــصهيوني الذي قام على الأرض الفلسطينية وأشكال هذا الدعم الذي مكّن لقيام الدولة اليهودية.

ويقـــول الـــباحث إن كون فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية لا يحتاج إلى برهنة أو دليل وإلا فكيف يـــصدق العقل البشري تصور مجموعة من اليهود شذاذ الآفاق حملت من كافة أرجـــاء الدنـــيا واســـتجلبت من وراء البحار لتقيم هكذا فوق مساحة الأرض المقدســــــة فلـــسطـــين العربيـــة وتقيـــم هـــذه الدولـــة اليهوديـــة فـــي عام 1948م.

لقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح النوايا الشريرة التي تخفيها الولايات المـــتحدة الأمـــريكية ضـــد العرب الذين يعتقدون – أي العرب – أن الشعب الأمريكـــي صديق لهم، وحريص على احترام مبادئ العدل والحرية والمساواة

التي قامت الثورة الأمريكية على أساسها، غير أن العرب - ولا سيما أهل فلسطين - أخذوا يفقدون ذلك الشعور على مر الأيام، وأصيبوا بخيبة الأمل للموقف العدائي الذي وقفته السياسة الأمريكية منهم.

3- دراسة: حسن الجلبي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية – قسم البحوث القانونية والشرعية، 1969م.

(فلسطين في ضوء القانون الدولي).

قام الباحث في هذه الدراسة بدراسة الأوضاع القانونية التي قامت عليها الدولة اليهودية في فلسطين العربية وقد تميزت هذه الدراسة بآراء فقهاء القانون الدولي الذين أوردوا الرأي القانوني الصحيح في مسألة قيام الدولة اليهودية ومدى الدور الذي لعبته الأمم المتحدة لتثبيت هذا الكيان الغريب في قلب الوطن العربي.

لقد هدفت هذه الدراسة القانونية إلى تبيان الحقائق والوقائع القانونية لمسألة قيام الدولة اليهودية وأوردت حق الفلسطينيين المشروع في الدفاع عن أرضهم وفق قواعد القانون الدولي.

4- دراسة: بيان نويهض الحوت، بيروت: دار الاستقلال للدراسة والنشر، 1991م.

(فلسطين القضية، الشعب، الحضارة) ط1.

تُعد الباحثة الفلسطينية بيان نويهض الحوت من أميز الكُتاب الفلسطينيين الذين كتبوا في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي، فقد نشأت وترعرعت في بيت فلسطيني عانى الكثير من ويلات اليهود منذ قيام دولتهم الباطلة.

في هذه الدراسة التي تعرض فيها الكاتبة الفلسطينية وتبين الحقيقة التاريخية لقضية الصراع الدائر بين الشعب الفلسطيني والاسرائيليين، تطرقت الحوت إلى العديد من المسائل الجوهرية كان أهمها عملية الادعاءات الباطلة التي قامت على أنقاضها الدولة اليهودية المزعومة، وفي هذه

الدراســـة تمكـــنت الحـــوت مـــن إبراز الهوية الشخصيـــة الفلسطينيـــة وأثبـــتـــت ممـــا يـــدع مجـــالاً للشك أحقية الشعب الفلسطيني في ترابه الوطني.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني على أرض فلـــسطـــين مـــؤكـــدة بـــأن الـــصـــراع الدائـــر بيـــن الفلسطينيين والاســـرائيلـــيين يعـــد صـــراع جوهري قائم على الافتراءات والادعاءات الـــصهيونية الكاذبـــة التـــي مكـــنـــت لهـــم قيام دولتهم على أرض الإسراء والمعراج.

5- دراســـة: نجـــيب الأحمـــد، بـــيروت: الدائـــرة السياسيـــة لمـــنظمـــة التحـــريـــر الفلـــسطينيـــة، إصـــدار مكـــتب الدراســـات الفلسطينيـــة، 1975م.

(الصهيونية فكراً وهدفاً وممارسة).

لا شـــك أن الصهيونية ومنذ قيامها سعت لإبراز نفسها بأنها عبارة عن أيديولوجـــية فكـــرية قامت على أساس فكري نابع من معتقدات دينية يعتقدون بأنها سماوية التنزيل بمعنى أنها ذات أساس له جذور في الأرض التي ظهرت فيها، وهذا ما جعلها قوية في فرضها وإلزامها على العالم بأسره، ولكن الواقع يخالـــف ذلك تماماً فهي عبارة عن حركة عنصرية قامت وما زالت تعتبر بأن مـــبادئها الـــسامية عبارة عن مبادئ شكلية لا يجوز الالتزام بها حرفياً والتقيد بنصوصها، فبالامكان تجاوز كل هذه المسائل في سبيل تحقيق الهدف المنشود وهـــم يعتقـــدون - أي الاسرائيلـــيين - أن الهـــدف المنشـــود لـــن يتحقق إلا بقـــيـــام دولـــتهـــم وحُـــلمهم الكبير وهو إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل.

هـــدفت هـــذه الدراســـة إلى بيان وتعريف الصهيونية بشكل مُـــفصل والتعـــرف على أهدافها المُـــعلنة وغير المُـــعلنة وكيفية ممارسة هذه الأهداف والوسائل على أرض الواقع.

6- دراسة: خالد الحسن، عمان: سلسلة دراسات صامد رقم 22، دار الكرمل، 1986م.

(السلام في الشرق الأوسط) ط2.

يُعد الباحث والكاتب خالد الحسن من أبرز الذين كتبوا في موضوع الاتفاق بين العرب وإسرائيل، وفي هذه الدراسة التي جاءت بعنوان السلام في الشرق الأوسط أسهب الباحث إسهاباً كبيراً في موضوع الصلح والاتفاقات التي تمت مع الإسرائيليين ومع العرب، وتُصور دراسة الحسن الرؤية المستقبلية لمشروع السلام بين العرب وإسرائيل إذا تم الاتفاق عليه، ويعرض الباحث بشكل مفصل عن مشاريع السلام التي تمت والتي سيتم الاتفاق عليها مستقبلاً، وربما كان الباحث ذو نظرة ثاقبة عندما توقع بأنه سيتم توقيع إتفاقية سلام شاملة بين العرب وإسرائيل خلال فترة زمنية محددة لن تتجاوز العشرين عاماً منذ بداية كامب ديفيد الأولى التي تمت بين إسرائيل وجمهوية مصر العربية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مستقبل السلام في الشرق الأوسط خلال العقود القادمة، وربما تكون هذه الدراسة من أدق الدراسات التي ناقشت موضوع السلام المستقبلي الذي سيتم بين العرب وإسرائيل وهو ما نعتقد بأنه سيتحقق عاجلاً أم أجلاً.

7- دراسة: جورج المصري، باريس: بحوث استراتيجية (2)، مركز الدراسات العربي - الأوربي، 1966م.

(الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية) ط1.

الماء هو عصب الحياة، ونظراً لأن الصراع المستقبلي القادم سيكون في موضوع المياه، فإسرائيل متخوفة من هذه القضية لدرجة أن هذه القضية أصبحت تشكل هاجساً في الفكر الصهيوني نظراً لقلة الموارد الموجودة في أرض فلسطين فهي تنظر - أي إسرائيل - إلى المياه في الوطن العربي وتسعى جاهدة لتأمين هذه المسألة حتى لا تشكل لها قضية المياه في المستقبل

عقبة أمام تحقيق أهدافها المنشودة، ولقد قامت إسرائيل بالسيطرة على العديد من موارد المياه الموجودة خارج حدودها كما حصل في الأردن وفي لبنان وما سيحصل مستقبلاً في مياه النيل فهي تسعى الآن جاهدة لتأمين هذه المسألة حتى تتمكن من التغلب على هذه العقبة.

كامب ديفيد الأولى جعلت إسرائيل تحصل على مياه النيل عن طريق "ترعة الإسماعيلية" ولكن هل سيكون هذا مستقبلاً مسألة بديهية بمعنى أن من حق إسرائيل الحصول على مياه النيل بعد توقيع إتفاق سلام شامل بين العرب وإسرائيل. من يدري ربما سيكون هذا الحلم الذي تسعى له إسرائيل حقيقة واقعة على الأرض ولن يكون بمقدور العرب فعل أي شيء تجاه هذه المسألة.

هدفت هذه الدراسة التي تناولها جورج المصري إلى تبيان المطامع الإسرائيلية التي تود إسرائيل الحصول عليها مستقبلاً من شريكها الأساسي وهم العرب، ولكن هل ستقف إسرائيل عند حد السيطرة على منابع المياه العذبة في الوطن العربي هذا ما لا نعلمه في هذه المرحلة الحرجة التي نتعرض لها. في اعتقاد البعض أن إسرائيل ستتجاوز هذه المرحلة بنجاح ومن ثم ستقوم باستكمال مشاريعها غير المعلنة للسيطرة على ثروات الوطن العربي وبالأخص النفط والغاز.

هكذا تناول الباحث بعض الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدولة اليهودية واستقرارها في المنطقة العربية ومدى الصراع بين العرب وإسرائيل على قيام هذه الدولة التي قامت بناءً على تحالفات غربية استعمارية بهدف أن تكون هذه الدولة العين الحارسة على منطقة العرب والشرق الأوسط بالتحديد.

الصعوبات التي واجهت الدراسة.

ربمـــا يكون الظرف المادي سبباً رئيساً واجه الباحث في بداية دراسته لموضـــوع الدولة اليهودية وأبعاد الصراع في المنطقة، ولكن إصرار الباحث علـــى موضـــوع الدراســـة مكنه من تجاوز هذه المسألة وتحمل كافة الأعباء الماديـــة التي زادت من أعبائه والتزاماته تجاه الأخرين، وقلة المراجع وافتقار المكتبة العربية أيضاً يعتبر سبباً من الأسباب التي واجهها الباحث أثناء سنوات الدراســـة وكثـــرة الـــسفر والترحال من دولة لأخرى في سبيل الحصول على معلـــومة تفـــيد الدراسة، وما تعرض له الباحث من مضايقات أمنية من بعض أجهـــزة الأمن العربية والإسلامية نظراً لأن موضوع الدراسة موضوع شائك وحساس ويبين مدى الوهن والضعف العربي تجاه الجانب الإسرائيلي، وقد كان الـــباحث صريحاً لأبعد الحدود في إسهابه لموضوع الدراسة حتى تعي الأجيال القادمـــة موضـــوع الـــصراع العربـــي الإســـرائيلي وإن تحقق سلام فعلـــي بالمنطقـــة.

هيكل الدراسة.

ســـيقوم الـــباحث بتناول هذه الدراسة من خلال خمسة فصول وخاتمة، بالنـــسبة لفصول الدراسة ستشمل مباحث ومطالب وأفرع للمطالب، فيما يخص المقدمـــة ســـيتم فـــيها عـــرض أساسيات الدراسة وتوضيح أهميتها وأهدافها والدراسات السابقة في هذا المجال والصعوبات التي واجهت الباحث أثناء كتابة هذه الدراسة.

أمـــا الفـــصول الأخـــرى فـــستكون في صلب موضوع الدراسة التي سيتناولها الباحث.

ستكـــون الخاتمـــة نهايـــة هـــذه الدراســـة المستفيضـــة وسيعـــرض الـــباحـــث مـــا توصـــــل إلـــيـــه مـــن نتائـــج وتوصيـــات في موضوع الدراسة.

الفصل الأول

قيـــام الدولـــة اليهوديـــة

المبحث الأول: الاستيــــطان.

المبحث الثاني: الحقوق الدينية والتاريخية والقانونية كما يراها اليهود.

المطلب الأول: الوعد الإلهي.

المطلب الثاني: الحق التاريخي.

المطلب الثالث: الحق القانوني.

المبحث الثالث: الدعاية اليهودية وقضية فلسطين.

المطلب الأول: العرب هم أصحاب الحق.

المطلب الثاني: الادعاءات اليهودية في فلسطين.

المبحث الرابع: الاعتراف السياسي والقانوني بالدولة اليهودية.

المطلب الأول: الوعد المشؤوم.

المطلب الثاني: قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين.

المطلب الثالث: حرب النكبة عام 1948م.

المطلب الرابع: الاعتراف الدولي بالدولة اليهودية.

المطلب الخامس: العوامل التي ساهمت في صنع الدولة اليهودية.

لا يمكن التعامل مع الصراع الدائر فوق أرض فلسطين المحتلة[1] كصراع نموذجي من الصراعات البشرية العادية، كما لا يمكن اعتبار هذا الصراع امتداداً لصراعات لم تتوقف بين القوى المختلفة للسيطرة على أرض فلسطين لأسباب اقتصادية أو عسكرية أو حتى دينية.

فالصراع الذي تحياه الأمة – بدرجات متفاوتة – مع العدو الصهيوني يشكل صراعاً تتداخل فيه الظروف التاريخية والسياسية وعوامل الاقتصاد والدين وحتى الرؤية الحضارية للمنطقة العربية والإسلامية ودورها في موكب الحضارة الإنسانية.

لقد التقت المصالح الاستعمارية الأوروبية في انتزاع فلسطين من الوطن العربي مع المصالح الصهيونية بإقامة وطن قومي لليهود، بل إن قادة أوروبا هم الذين عرضوا على اليهود إقامة وطن لهم في فلسطين،[2] قبل أن تطرح الحركة الصهيونية الفكرة بسنوات طويلة، وعلى الأخص من جانب فرنسا وبريطانيا في محاولة للتخلص من المشكلة اليهودية في أوروبا وتحقيق مكاسب استعمارية من الدولة اليهودية.

ويكفي استعراض المراحل التاريخية التي مرت بها القضية الفلسطينية لتوضيح هذه الحقيقة فبينما كان التنافس الاستعماري الأوروبي يشتد في نهاية القرن الثامن عشر لوراثة الإمبراطورية العثمانية، والسيطرة على طريق الهند الإستراتيجي، ويشكل عاملاً أساسياً لرسم سياسات الدول

---

(1) تقع فلسطين بين دائرتي عرض 29.30 – 33.15 شمالاً وخطي طول 34.15 – 35.40 شرقاً، وموقعها الجغرافي في جنوب غرب قارة آسيا في الجزء الجنوبي من الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وهي بذلك العالم القديم آسيا وأفريقيا وأوروبا، والمساحة الإجمالية لفلسطين التاريخية 27.009 كيلو متر مربع. أما حدودها فيحدها من الشمال لبنان وسوريا، ومن الشرق البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب جمهورية مصر العربية وخليج العقبة، ومن الشرق الأردن، ويتأثر مناخ فلسطين بعوامل السطح والموقع وإجمالاً فإن فلسطين تقع ضمن إقليم مناخ البحر المتوسط الذي يمتاز باعتداله إلا أن أهم ما يميزه هو أنه حار جاف صيفاً وبارد ممطر شتاءً.

(2) لقد ظلت فلسطين في العقل اليهودي منذ بروز عقل يهودي في التاريخ...

الأوروبية، حاول اليهود - بدعم أوروبي شاركت فيه آنذاك ألمانيا وبريطانيا - الضغط على الخلافة العثمانية لانتزاع ميثاق من السلطان عبد الحميد الثاني يمنح اليهود حق الاستيطان في فلسطين والسماح بهجرتهم إليها، غير أن السلطان العثماني رفض الضغوط الأوروبية وإغراءات اليهود.

في هذا الفصل سنسلط الضوء على موضوع الاستيطان وقيام الدولة اليهودية والظروف التي أحاطت بها، وسنتعرض إلى أربعة مباحث تتحدث عن موضوع الاستيطان وعن الحقوق التي يدعيها اليهود في أحقيتهم بملكية الأرض الفلسطينية، ومن ثم نتطرق للحديث عن موضوع الاعتراف السياسي والقانوني بالدولة اليهودية التي قامت على الأرض الفلسطينية والظروف التي مكنت لقيام هذه الدولة اليهودية.

المبحث الأول: الاستيطان.

الاستيطان هو مصطلح قد يعجز الكثير عن تعريفه، ولكن قد يتفق البعض من أن هذه الظاهرة هي ظاهرة قائمة على الباطل وعلى قهر الشعوب لاستقلالها والتعدي على حدودها وحتى على ثقافاتها التي تربت ونشأت وترعرعت عليها.

ومن هنا سنسوق بعض الأمثلة على حركات الاستيطان التي سادت في حقبة معينة من الزمن وسنركز على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى جمهورية الجزائر، وعلى جمهورية جنوب أفريقيا، وسنعرض على تبعات هذا الاستيطان ومدى نجاحه وفشله في هذه الدول...

الولايات المتحدة الأمريكية.

خلال ألفي عام عاش في أمريكا قبائل رُحل تعتاش على القليل من الزراعة، والصيد وتلقيط الأغذيّة من البريّة. إنهم الهنود الحمر. قبل حوالي 400 سنة قام بعض الأشخاص في أوروبا بتطوير وسائل نقل تمكّنهم من الوصول إلى مناطق بعيدة جداً. مع بداية القرن السابع عشر وصل الأروبيون الأوائل إلى أمريكا الشمالية. المهاجرون الأوائل وصلوا على متن سفينة اسمها مايفلاوِر (Mayflower) عام 1620م. يطلق على ركاب مايفلاوِر اسم "الأباء المؤسسون" (The Pilgrim Fathers). المستوطنون الأوائل أطلقوا على أمريكا اسم "العالم الجديد"، مقارنةً بأوروبا التي اعتُبرت العالم القديم. أوائل المستوطنون قدموا من بريطانيا ومن بعدهم وصَل الفرنسيون ومن ثم الهولنديون والسويديون وغيرهم. المستوطنون الجدد أقاموا مستوطنات في الجزء الشرقي من أمريكا الشمالية ومن ضمنها مدن صغيرة مثل نيويورك، بوسطن وفلادلفيا. أطلق على نيويورك في البداية اسم نيوأمستردام نسبة إلى سكانها الأوائل الذين كانوا من أصلٍ هولندي![1]

الكثير من المهاجرين وصلوا إلى الولايات المتحدة على أمل بداية حياة جديدة في العالم الجديد. إزداد عدد السكان واتسعت مناطق استيطانهم. وتطورت المدن الصغيرة لتصبح مدن كبيرة ومزدهرة.

النضال من أجل الإستقلال.

طوال سنين كثيرة اعتبروا سكان أمريكا مواطنين بريطانيين واضطروا لدفع الضرائب لها. في عام 1773م تمرّد سكان أمريكا للمرة الأولى. ورفض سكان مدينة بوسطن دفع الضرائب لبريطانيا مقابل استراد الشاي. ومن أجل التعبير عن احتجاجهم رمى الأمريكيون صناديق الشاي التي

---

(1) شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" موقع أمواج، الصفحة الرئيسية، قائمة تاريخ، www.amwaj.com

وصلت على متن السفينة إلى مياه الميناء. ويطلق على هذا الحدث اسم "حفلة الشاي في بوسطن". كانت "حفلة الشاي في بوسطن" بمثابة المرحلة الأولى في نضال المستوطنين في أمريكا من أجل الإستقلال. أرسلت بريطانيا جيشها من أجل قمع التمرّد، فأشعل ذلك فتيل حرب استقلال الولايات المتحدة.[1]

تأسيس الولايات المتحدة.

من أجل تنظيم عملياتهم ضد العدو البريطاني، أقام ممثلون عن 13 مقاطعة في أمريكا إتحاد مشترك. وعقدوا الكونغرس في عام 1774م في مدينة فلادلفيا.[2]

في الرابع من يوليو – تموز من عام 1776م حصل ممثلو مقاطعات الكونغرس على وثيقة استقلال الولايات المتحدة الأمريكية. أعلنت المقاطعات في هذه الوثيقة عن استقلالها عن بريطانيا. أقر الممثلون في هذه الوثيقة القواعد التي ما زالت تحدد طابع الولايات المتحدة حتى يومنا هذا. كُتب في الوثيقة أن الولايات المتحدة تكون مؤسسة على الإيمان بأن "جميع بني البشر ولدوا متساوين" ووظيفة الحكومة الحفاظ على حقوق مواطنيها. في هذا الكونغرس انتُخب جورج واشنطن قائد أعلى لجيش الولايات المتحدة وبعدها انتُخب كأول رئيس لهذه الدولة. يوم قبول وثيقة الإستقلال أعلن كيوم استقلال الولايات المتحدة وما زال يحتفل بيوم الإستقلال في هذا التاريخ حتى يومنا هذا. استمرت حرب الإستقلال الأمريكية حتى عام 1781م واعترفت بريطانيا عامين بعد ذلك بالولايات المتحدة كدولة مستقلة.[3]

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

تبعات استيطان الولايات المتحدة الأمريكية.

مما لا شك فيه بأن فكرة الاستيطان في الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت نجاح باهر فقد استطاع القادمون من الشرق من قهر إرادة السكان الأصليين وهم الهنود الحمر وتحقيق غايتهم الرئيسية التي على أساسها أقاموا دولتهم وأنهم السكان الأصليين لهذه البلد، والجدير بالذكر أن الكثير من أعمال القتل والإبادة الجماعية مورست على أبناء البلد الأصليين وهم الهنود الحمر كي لا تظهر لهم قائمة وكي يعترف العالم بأسره بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت على أساس استيطاني بحت، وربما تكون تجربة الولايات المتحدة الأمريكية هي التي شجعت اليهود بأن يستوطنوا أرضاً ليست أرضهم فقد استفادوا من تجارب التاريخ وبالأخص تجربة الولايات المتحدة الأمريكية التي نجحت دون شك بتحقيق حلم الاستقلال المزيف القائم على الافتراءات الباطلة.

جمهورية الجزائر.

تمكن الجيش الفرنسي من إحتلال مدينة الجزائر سنة 1830م، لتبدأ الإدارة الفرنسية في التفكير من أجل ترسيخ دعائم الوجود الفرنسي وتمكينه، ولا يتأتى لها ذلك إلا من خلال السيطرة المنظمة والواسعة عسكرياً ومدنياً، لتأسيس قاعدة إقليمية وإدارية، مع تشجيع الهجرة الاستيطانية بقصد بناء القاعدة الديموغرافية لتدعيم القوة العسكرية فتسهل بذلك عملية تدمير البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري. وهكذا باشرت هذه الإدارة ومنذ السنوات الأولى للاحتلال سياسة استيطانية شرسة وواسعة جندت لها كل الإمكانيات المادية والبشرية عسكرية ومدنية. زيادة على إقامتها للبناءات القاعدية الضرورية من

سبل الاتصال والسدود والقنوات وتقديم المساعدات والمساهمة في إقامة المؤسسات المالية. وراح في هذا السياق القادة الفرنسيون يتسابقون لخدمة الاستيطان الذي بدونه لا تستقر أحوالهم في الجزائر. وقد تميز الاستيطان في العهد العسكري عن الاستيطان في العهد المدني بعدة مواصفات وخصائص مرتبطة بطبيعة المرحلة وظروفها الداخلية والخارجية.[1]

الاستيطان على العهد العسكري 1830 – 1870م.

يلخص لامورسيير (Lamour Seer) موقف العسكريين من الاستيطان، قائلاً: "من أجل تحقيق هذا الهدف، لا بد من الاستعانة بالمعمرين الأوربيين، وذلك أننا لا نستطيع على أية حال أن نثق ثقة تامة بالأهالي. فهؤلاء سيغتنمون أول فرصة ليثوروا ضدنا. فإخضاع العرب لسلطتنا إن هو إلا مرحلة انتقالية ضرورية بين حرب الاحتلال والفتح الحقيقي. والشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل أن نتمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر، هو إسكان هذه البلاد بمعمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة... ولهذا ينبغي أن نبذل جميع المساعي لترغيب أكبر عدد ممكن من المعمرين في المجيء فوراً إلى الجزائر، وتشجيعهم على البقاء فيها باقتطاعهم الأراضي فور وصولهم". ومن الأطراف الأخرى التي ساهمت مساهمة كبيرة في وضع الأسس والمفاهيم التي انطلق منها الاستيطان الأوربي في الجزائر، نذكر على سبيل المثال، دور المدرسة السان سيمونية والكنيسة المسيحية، والتي انطلقت كلها من فكرة مفادها "إن الأراضي غير الأوروبية تعد مناطق خالية من الحضارة، فهي ملائمة للاستعمار".[2]

---

[1] شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" موقع شبكة الإستراتيجية، صفحة الدراسات والأبحاث، www.t1t.net

[2] المصدر السابق.

مراحل الاستيطان.

شـــهدت الجزائر حركة استيطان واسعة للعنصر الأوروبي على حساب العنـــصر الجزائـــري، وكـــادت عـــدة عوامل منها الهجرة والتهجير والإبادة الجماعـــية أن تقـــضي قضاءً يكاد يكون كاملاً على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائـــري. وقـــد واكبت حركة الاستيطان مرحلتان الأولى مرحلة الاحتلال الضيق حيث انحصر الاستيطان تقريباً في المناطق الشمالية لكن تخوف فرنسا مـــن تنامي قوة الأمير عبد القادر وإجبارها على الاعتراف بحدود نفوذه جعلها تعـــيد النظـــر في سياستها الاستيطانية من خلال المباشرة في الاحتلال الشامل والـــذي ســـاعد بـــشكل كبير على انتشار حركة الاستيطان في باقي المناطق الأخرى إلى جانب الدعم المادي والمعنوي الذي لاقاه المستوطنون الأوروبيون من طرف سلطات الاحتلال الفرنسي، التي راحت تسن القوانين لصالح الحركة الاستيطانية، وهذا ما شجعهم على جعل الجزائر مستوطنة فرنسية لكنها مستقلة عـــن فرنـــسا، خاصـــة وأنـــه كان من بين المستوطنين الشخصيات السياسية المعارضة للأنظمة الملكية المتعاقبة على حكم فرنسا.[1]

المرحلة الأولى: الاحتلال الضيق.

انحـــصرت مـــرحلة الاحـــتلال الـــضيق بـــين 1830 و1835م على المـــستوطنين من جنود الحملة العسكرية على الجزائر، ومن الشخصيات التي عارضت حكم الملك شارل (Sharl) العاشر وكانت بداية الاستيطان العسكري باغتصاب 1000 هكتار تابعة لحوش خسن باشا بنواحي الحراش وأعطيت إلى مجموعة من جنود الحاكم العام كلوزيل (Klozeel) لتسييرها، وقد أطلق عليها اســـم المـــزرعة النموذجـــية الإفريقية. وقد كان كلوزيل من دعاة الاستيطان الأوائـــل وكان يفكر في أن يجعل من الجزائر، سان دومينغ جديدة وأن يحول رؤوس الأمـــوال الأوربـــية المتجهة إلى القارة الأمريكية نحو الجزائر. ولهذا أصدر قرار في 21 سبتمبر 1830م الذي يبيح مصادرة أملاك الوقف وأملاك

---

[1] المصدر السابق.

البايليك، بقصد توزيعها على الوافدين الأوربيين، وفي 9 أوت 1835م خاطب الأوربيـين الـذين وصلوا مدينة الجزائر قائلاً: "يجب أن تعلموا أيضاً أن هذه القوة العسكرية التي هي تحت إمرتي ما هي الا وسيلة ثانوية، ذلك أنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوربية فقط" كانت أولى المحاولات فـي ميدان الإستيطان الرسمي المدعم من قبل النظام العسكري، تعود إلى سنة 1832م حـيث وصلت إلى ميناء الجزائر سفينة تحمل على متنها 400 مهاجر ألمانـي وسويسري وزعت عليها قطعاً من الأراضي بلغت مساحتها الإجمالية 320 هكـتاراً. وبـدأ الاستيطان يترسخ ويتوسع بعد صدور قرار 22 جويلية الذي أعلن المناطـق التـي سيطرت عليها القوات الفرنسية أملاكاً فرنسية، إذ شـجعت هـذه التعلـيمة الأوربيـين علـى الابتعـاد عن ضواحي مدينة الجزائر.[1]

المرحلة الثانية: الاحتلال الشامل.

بـدأ الاحتلال الشامل مع بداية عام 1835م إذ شهد فيه الاستيطان أوج ازدهـاره مـع فالـي وبيجو وراندون كذلك تعتبر هذه السنة بداية ظهور قوة المـستوطنين فـي فـرض وجودهم على الساحة السياسية في الجزائر، وفي بـاريس علـى حـد سـواء، وتوطيد مكانتهم في الجزائر خاصة على حساب العسكريين.[2]

افتـتح المارشـال الكلـوزيل عهد الاحتلال الشامل مخاطباً المعمرين بمناسـبة تعييـنه والـياً عاماً في 10 أوت 1835م قائلاً: "لكم أن تؤسسوا من المـزارع ما تشاءون، ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها وكونوا علـى يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة وبالصبر والمثابرة سوف يعيش هـنا شعب جديد، وسوف يكبر ويزيد بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحـيط الأطلسي واستقر في أمريكا من بضعة قرون". أقيمت أول مستوطنة

---

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق.

في مدينة بوفاريك سنة 1836م، وزعت على القادمين إليها 563 قطعة أرضية مساحة الواحدة منها ثلث الهكتار، كما وزعت 173 قطعة أخرى بلغت مساحة الــواحدة منها 4 هكتاراً، في الأحواش المجاورة. وانتقلت الإدارة الاستعمارية الـــى إجراء آخـــر لتحريــك وتيـــرة التوســـع الاستيطانـــي، وذلك بتشجيـــع الاســـتيطـــان الحـــر مـــن خـــلال بيـــع أراضـــي الدومـــين التـــي تكونت مـــن أراضــــي البايليك والوقـــف المصـــادرة. بهـــذا الأسلـــوب حصـــل بعـــــض المهاجـــريـــن علـــــى أكـــثر من 4500 هكتـــاراً خـــلال السنـــة فقـــط.[1]

وقـــد شهد الاستيطان تطوراً كبيراً، بمجيء الجنرال بيجو الذي صرح في يوم 14 ماي 1840م أمام النواب "يجب أن يقيم المستوطنون في كل مكان تـــوجد فيه المياه الصالحة والأراضي الخصبة، دون الاستفسار عن أصحابها" ومـــن هـــنا أخـــذ يـــشجع العسكريين الذين أنهوا خدمتهم على الاستقرار في الجزائر، وأنشأ المستوطنات كي يعملوا فيها بصفة جماعية، كما أنشأ المزارع حـــول المعسكرات يستغلها الجنود. وكان أهم شيء نجح فيه الجنرال بيجو هو اســـتخدام الجـــيش فـــي بـــناء المستوطنات وفي استصلاح الأراضي وغرس الأشـــجار فـــي انتظار وصول المستوطنين. وقد اشتدت الهجرة الأوربية نحو الجزائـــر في عهده، ففي سنة 1843م وحدها وصل إلى الموانيء الجزائريـــة 14 ألـــف و137 مهاجـــراً، منهـــم أكثـــر مـــن 12.006 مـــن الفرنســـيين والباقــــي مــــن الألمـــــان والإرلنديـــين والسويـــسريـــين. وبلـــغ عـــدد المـــستوطنـــات ســـنـــة 1844م فقــــط 28 مـــستوطنـــة فــــي المتييجـــة والـــساحـــل. وفــــي ســـنـــة 1845م وصـــل إلـــى الجزائـــر حـــوالي 46 ألــــف مهاجــــراً، الشـــيء الـــذي كـــان وراء توســـع الاستيـــطان نحـــو الغرب والشرق.[2]

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق.

الدعم المادي والمعنوي.

لقد كان الدعم المعنوي لحركة الاستيطان ظاهراً في خطابات كل الحكام الـذين تداولـوا الـسلطة والحكـم على الجزائر، سواء العسكريون منهم أو المدنـيون، ومن هذا المنطلق فإن تشجيع الأوروبيين على التوجه إلى الجزائر وتعميـرها كـان ضـرورياً للسلطة المحتلة، لذا راحت توفر لهم كل الشروط الضرورية للاستيطان على حساب أصحاب الأرض، ومن هذه الشروط توفير السكن وضمان رواتب تفوق رواتبهم في باريس، وهذا ما يسمح لهم من التفوق عـددياً على أصحاب الأرض، كذلك ضمان الحماية العسكرية لهم، كذلك بدأت حـركة الاستيطان تشهد توسعاً أكثر، حيث شمل كل الأوروبيين فقامت فرنسا بعملـية تـسهيل تهجيرهم من أوطانهم إلى الجزائر على متن سفنها، ومنحهم فرص النجاح في الأراضي الجديدة. وقد وصل عدد هؤلاء الأوربيين في عهد الجنـرال بيجو إلى 100.000 ألف مهاجر أي بزيادة 42 في المائة عما كان عليه سنة 1839م، موزعين حسب الجنسيات كما يلي: حوالي 43.5 في المائة فرنـسيون، 28 فـي المائـة إسبان، 8 في المائة طاليان والباقي من جنسيات مخـتلفة وما بين 1848 و1850م تم إنشاء 42 قرية خاصة بالمستوطنين طبقاً للقوانين الخاصة بعملية الاستيطان منها قرية مارنغو (حجوط حالياً) والعفرون وسـان كلـو وقالمـة وماندوفـي وكاستيليون.. لتفعيل هذا الجانب جاء دور الـشركات التـي تأسـست لهـذا الغرض حيث أوكلت لها مهمة إنشاء القرى والمـستوطنات ومـن أبرزهـا الشـركة الجزائريـة التـي تأسسـت عـام 1868م وتحـصلـت علـى 100 ألـف هكتـار مـن الأراضـي، وقـد قامـت هـذه الشركـة بتقـديم تسهيـلات للمستوطنـين فـي الحصـول علـى قطـع مـن الأراضـي مقابـل دفـع فرنـك واحـد لكـل هكتـار ولمـدة 50 سنـة. وتـدعم الاستيطـان بإصـدار سلسلـة مـن القـوانين والقـرارات خولـت للمعمـرين الاستيـلاء بطـرق مختلفـة علـى أجـود الأراضـي وأخصبهـا. بدايـة بقـانون 1845م الـذي صـادر

أمـــــلاك القـــبائــــل التــــــي أعلــنـــت عــصيانهـــا ضـــــد الفرنســـيين.[1]

الاستيطان على العهد المدني 1870 – 1900م.

انـــتهجت الجمهورية الثالثة، سياسة مغايرة في ميدان الاستيطان تختلف اخـــتلافاً جـــذرياً فـــي النوعـــية والهـــدف عن تلك التي كانت متبعة في عهد الإمبـــراطورية الثانـــية. فإذا كانت الأولى اعتمدت على الاستيطان الرأسمالي للحـــصول علـــى الدعم المالي، فإن الثانية قد أذعنت لمطالب أوربي الجزائر لإفـــساح المجـــال دون قـــيد أو شـــرط أمام الأوربيين للاستيطان في الجزائر لتعمـــيمها بـــشرياً، وخلـــق توازن بشري بينهم وبين الجزائريين الأكثر عدداً. ولإنجاح هذا الأمر شجعت سياسة الإسكان والملكيـــة الصغيرة عن طريق بناء المراكـــز الاستيطانية وتقديم الأراضي بالمجان. والأمر الثاني الذي عملت به الجمهـــورية الثالثة في ميدان الاستيطان هو توطين الجزائر بالفرنسيين وليس بالأوربيـــين. والـــسبب وراء هـــذا التوجه من جانب المدنيين في تبديل نوعية المـــستوطنين، مـــرجعه التـــنافس الاستعماري الفرنسي البريطاني على اقتسام مـــناطق النفوذ، والذي احتدم في هذه الحقبة التاريخية أي أواخر القرن التاسع. وكانـــت نتـــيجة هذه السياسة الجديدة؛ أن بلغ مجموع ما سلم للمستوطنين بين عامـــي 1871 و1908م حوالـــي 1.137.823 هكتاراً. ووصل هذا الرقم عام 1934م إلى 2.462.537 هكتاراً من أحسن الأراضي الزراعية التي انتزعت مـــن الجزائـــريين بشتى الطرق. لم تكتف السلطات الفرنسية باستلهام الأفكار والمنطلقات، وإنما بدأت في وضع الأساليب والصيغ القانونية، التي تمكنها من تطبـــيق وتجـــسيد هـــذه الأفكـــار آخـــذة في الحسبان عدم إفساح المجال أمام الجزائريين لرفض سياسة الأمر الواقع. لهذا سوف تتجه السياسة الفرنسية إلى إحـــداث تغييرات جذرية وعميقة في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجـــتمع الجزائـــري، تكون كفيلة بتدمير روح المقاومة المتأججة، التي كان

---

[1] المصدر السابق.

يتمتع بها المجتمع الجزائري، وهذا لا يتم حسب منظور هذه السلطات دون القضاء على كل ما له علاقة مباشرة بمعتقدات الأهالي وأنظمتهم الحضارية التي توارثوها، وبهذه الطريقة تستكمل عملية الهدم والتدمير لجميع مقومات المجتمع الجزائري، فيستسلم للأمر الواقع الذي تفرضه سلطات الاحتلال الفرنسي، مما يسهل عملية ابتلاعه وتدجينه. ومن هذا تعددت المظاهر والمجالات التطبيقية للسياسة الفرنسية في الحقبة التاريخية التي تلت مقاومة المقراني عام 1870م. إذ لم تكن سياسة واحدة بالمفهوم المتعارف عليه، وإنما عدة سياسات متخذة شكل إجراءات قهرية وقمعية وزجرية، متفرعة إلى ثلاث مجالات رئيسية من حيث طبيعتها إجراءات ذات طابع اقتصادي وأخرى ذات طابع سياسي والأخيرة ذات طابع اجتماعي، إلا أنها تلتقي في غاية واحدة وهي تهميش المجتمع الجزائري برمته، وتجهيله وإغراقه في حمأة الفقر المدقع والاحتياج الشديدين كما ذهب إلى ذلك أحد المؤرخين الجزائريين.[1]

بدأت ملامح هذه السياسة تظهر جلياً بعد انهيار الحكم العسكري في الجزائر عام 1870م إثر هزيمة فرنسا على يد ألمانيا، واستسلام نابليون الثالث للمستشار الألماني بسمارك.[2]

وإن كانت سياسة الاستيطان مقننة طبقاً للقوانين التي وضعها الحكم العسكري إلا أن مرحلة الحكم المدني زادت هذه السياسة دعماً قوياً بحكم سيطرة المعمرين سيطرة تكاد تكون شبه كاملة على دواليب الإدارة. وفي هذا الصدد وجه نداء إلى سكان الألزاس واللورين للهجرة إلى الجزائر، حيث منحتهم الحكومة اليسارية التي وصلت إلى الحكم في سبتمبر 1870م أكثر من مائة ألف هكتار من أجود الأراضي وأخصبها وقد قدرت العائلات المستوطنة 1183م عائلة خصص لكل عائلة ما قيمته 6500 فرنك، كما تم جلب مزارعي

---

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق.

جنوب شرق فرنسا، حيث قدر عدد العائلات المستوطنة أربعة ألاف عائلة، هذه السياسة رفعت من مساحة الأراضي الممنوحة للمعمرين حيث وصلت إلى 347268 هكتار ما بين 1871 و1882م، وهذا ما سمح كذلك بإنشاء 197 قرية استعمارية. ولإنجاح عملية الإستيطان طالب نواب الكولون برفع مصاريف الهجرة إلى الجزائر، وتخصيص ميزانية 50 مليون فرنك لبناء 175 قرية على مساحة تقدر بـ 310000 هكتار منها 300000 هكتار تؤخذ من السكان الجزائريين.(1)

وما بين عامين 1881 و1890م تم الإستيلاء على 176000 هكتار وتوزيعها على 320 عائلة من المعمرين على شكل مستثمرات وبدون مقابل، وكان قانون الملكية الذي وضعته السلطات الإستعمارية في السابق قد كرس هيمنة الكولون في الاستيطان وإمتلاك الأرض والذي استمر تطبيقه إلى غاية عام 1899م وبموجبه تم الإستحواذ على أراضي أكثر من 224 قبيلة عربية بدون مقابل منها 95700 هكتار لأملاك الدولة والباقي أعطي إلى البلديات التي تم إنشاؤها. وكانت زيادة منح الأراضي للمستوطنين الجدد في ارتفاع مذهل على عهد الحكم المدني فما بين 1891 و1900م تم إعطاء المستوطنين أكثر من 120097 هكتار، لتصل الأراضي التي أخذت من الأهالي بموجب القوانين الجائرة وأعطيت بالمجان للمستوطنين الآتين من فرنسا وأوربا ما بين عامي 1871 و1900م إلى 687000 هكتار.(2)

ومن أبرز وأخطر القوانين التي فتحت المجال واسعاً للمعمرين والذي يدخل في إطار سياسة الاستيطان التي ميزت مرحلة الحكم المدني ما بين 1871 و1899م هو قانون فارنييه الذي صدر عام 1873م وقد سمي بقانون الكولون أي المستوطنين يضاف إلى ذلك مرسوم التبعية 1881م وهي قوانين

---

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق.

تصب في الاستيلاء على كل الأراضي مهما كانت وضعيتها. ومن أشهر الحكام المدنيين الذين أطلقوا يد المستوطنين وعملوا على نجاح سياسة الاستيطان الحاكم العام ألبير غريفي الذي شهدت مرحلة حكمه بناء القرى الاستيطانية وتخصيص أكثر من 300 ألف هكتار لبنائها، كما أن الاستيطان الحر الذي قننه الطبيب وارني ساعد على إمتلاك الكولون لأراضي واسعة، فما بين عامي 1880 و1908م استولى المستوطنون على أكثر من 450823 هكتار لتصل هذه المساحة إلى مليون هكتار ما بين 1871 و1898م وبالتالي فإن الحكم في ظل النظام الجمهوري الفرنسي هو الذي قدم أكبر مساعدة للمستوطنين وفرض إرادتهم في الجزائر، من خلال قوانين وبرامج مسطرة لتوسيع نطاق الإستيطان الرسمي، إلى جانب إنشاء المشاريع التجارية والعمرانية الخاصة بالمعمرين الجدد والهدف من ذلك هو ترجيح كفة العنصر الأجنبي على العنصر العربي في الجزائر لفرنسة الجزائر كلياً.[1]

تبعات استيطان جمهورية الجزائر.

إن المتتبع لما حصل في الجزائر سيجد أن الاستيطان الذي حصل في الجزائر نجح لفترة محدودة ولكنه لم يستطع الصمود كثيراً في مواجهة الثورة الجزائرية التي حدثت ضد المستوطن والمُستعمر. إذ أن المقاومين في الجزائر ثاروا ومارسوا كل أنواع المقاومة لدحر المستعمر على خلاف ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بإبادة سكانها الأصليين من الهنود الحمر لتحل محلهم الأوربيون المهاجرين القادمون من الشرق، إلا أن المستوطن في الجزائر حاول ترك بعض آثاره التي ما زالت ماثلة في الجزائر حتى الآن ألا وهي اللغة الفرنسية التي يتكلم بها

---

(1) المصدر السابق.

معظم الجزائريين، وفي رأينا أن هذه المسألة شكلت لبعض من الوقت وحتى الآن نوع من الاختلاط بين العرب الجزائريين وما يسمون بالبربر... والمسألة الأخرى التي حاول المستوطن أن يفرضها على الشعب الجزائري هي التبعية وعدم الاستغناء عن المستعمر وأن هذا المستعمر جاء ليعمر البلاد لا لينهب ثرواتها ويطرد سكانها وهذا طبعاً غير صحيح. أما فيما يخص اليهود فإن فكرة استيطانهم لفلسطين جاءت نتيجة المخططات التي أرادتها الدول الاستعمارية الكبرى فأرادت لليهود أن يكونوا وكلاء لهم في الشرق الأوسط فبادرت بوضع هذا الجسم الغريب في المنطقة لحماية مصالحها أولاً وللتخلص من الجاليات اليهودية التي أثقلت كاهلها في أوربا وأصبحت تشكل حرجاً كبيراً لها أمام شعوبها. فكان لا بد للتجربة الاستيطانية في فلسطين أن تنجح لأنها تلقت من الدعم المادي ما يكفيها ويجعل هذه التجربة ناجحة بالنسبة لليهود بغض النظر عن النتائج التي حصلت.

جمهوية جنوب أفريقيا.

إن الكيان الاستيطاني في جنوب أفريقيا تحول إلى حقيقة سياسية، باتخاذه شكل الاستعمار الاستيطاني، فإن تبلور السمات الاستعمارية إنما تم أولاً من خلال إنشاء العديد من المؤسسات التي تقوم بتنظيم الهجرة وتمليك الأراضي وتشغيل المستوطنين، فضلاً عن المؤسسات المعنية بالتعامل الدبلوماسي مع العالم الخارجي، ومؤسسات العنف المكرسة لمواجهة المخاطر المحتملة من المواطنين الأصليين. ومن ناحية ثانية، فإن أخطر مهام تلك المؤسسات كان الاستيلاء على الأرض بكل الطرق

المتاحة، باعتبارها القاعدة المادية لدعم الكيان الاستيطاني وتطوره.[1]

إن الكيان الاجتماعي يتكون من خليط متنوع الأصول الحضارية والاجتماعية والثقافية، مما يخلق مشكلة تكامل قومي حادة تأخذ على وجه الخصوص، صورة التناقض بين الأوربيين ذوي الأصل البريطاني والأخرين ذوي الأصل الهولندي.[2]

أما البنيان الاقتصادي، فقد اتسم بالانقسام والثنائية بين اقتصاد متقدم وتابع للغرب في الوقت نفسه لدى جماعة المستوطنين، واقتصاد هامشي متأخر بين السكان الأصليين، كما أن اقتصاد جنوب أفريقيا يخضع أساساً لاعتبارات الأمن، أي لغلبة سمات "اقتصاد الحرب" وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد يتسم بمعدلات عالية النمو في إطار نموذج الاستزراع الاقتصادي.[3]

والبنيان الطبقي اتسم بعدم التبلور خاصةً في المراحل الأولى لنشأتها، وفي الواقع فإن التناقض الخارجي مع الوسط المحيط المعادي يعلو التناقض الطبقي، كما يعلو الوعي الاستيطاني على الوعي الطبقي، وتختلط التفرقة الاجتماعية على الأساس الطبقي، مع تلك الناتجة من الأساس الإثني.[4]

والنظام السياسي باعتباره نظاماً سياسياً استيطانياً، يقوم على التحكم في حق المواطنة وبالتالي على التفرقة، في مجال المشاركة السياسية، بين السماح بنطاق واسع للمشاركة داخل الجماعة الاستيطانية وبين حرمان أبناء البلاد الأصليين منها، أو تقليصها بشدة. كما يتسم النظام السياسي الاستيطاني بوجود

---

(1) مجدي حماد. النظام السياسي الاستيطاني في جنوب أفريقيا. (بيروت: دار الوحدة، 1981م)، ص 276.

(2) المصدر السابق، ص 276.

(3) المصدر السابق، ص 276 – 277.

(4) المصدر السابق، ص 122 – 130.

قضايا وموضوعات معينة، خارج نطاق الصراعات السياسية أو خارج سلطة قطاعـــات أو أجهـــزة معيـــنة فـــي النظام السياسي، خاصة قضايا: العلاقات العنصرية، الأمن القومي، والولاء الوطني.[1]

فـــي ضوء هذه الخصائص، فإن التعرف على بعض عوامل استمرارية الـــنظام العنـــصري فـــي جنوب أفريقيا يكون مهماً، وفي الواقع، فإن الدراسة المتأنية لنظام جنوب أفريقيا، تشير إلى ثلاث مجموعات من العوامل التي تفسر اســـتمرارية ذلـــك النظام على الرغم من العداء الإقليمي والدولي المحيط به، وتتعلق تلك العوامل بطبيعة المجتمع نفسه، وعلاقة النسبية مع الوسط الإقليمي، ثم بطبيعة علاقاته بالعالم الخارجي.

عوامل قوة الجماعة الاستيطانية وتماسكها.

يظهر التحليل الدقيق لخصائص الجماعة الاستيطانية في جنوب أفريقيا، كـــيف أن تأثيرات عوامل الدمج أو التماسك فاقت تأثير التناقضات التي تحفل بها تلك الجماعة. ولا تتمثل عوامل الدمج تلك بداهة بوجود جنسية مشتركة، أو انـــتماء إقليمـــي مـــشترك، وإنما وجود الإحساس بالدوافع المشتركة والمصير المـــشترك والخطر المشترك، فضلاً عن الانجاز المشترك. وبعبارة أخرى فإن نموذج جنوب أفريقيا يوضح كيف أن الوجود والكيان والنظام العنصري يحكم داخـــل إطـــاره ويشد إليه جميع الأفراد والطبقات والفئات برابطة أيديولوجية وثـــيقة، لأنـــه يضع الجماعة الاستيطانية بكل قطاعاتها وتنظيماتها في مواجهة الشعب المقهور والمطرود من أرضه ووطنه.[2]

ويعني ذلك، أن الطابع الاستيطاني للمجتمع والدولة، يمكن أن يكون في ذاته عنصر دمج وتماسك على نحو يفوق ما هو قائم في المجتمعات الأخرى، ويخلق علاقة نفسية وثيقة بين الفرد والدولة. إن تلك العلاقة تتبدى في ظواهر ثـــلاث محـــددة: أولاً، ظاهرة الرضا بمعنى تقبّل النظام السياسي ومؤسساته،

---

(1) المصدر السابق، ص 132.

(2) المصدر السابق، ص 211.

بصرف النظر عن تقبل أو رفض حاكم معين أو قرار سياسي معين، وثانياً، ظاهرة المشاركة، أي مشاركة الفرد في اتخاذ القرارات والرقابة السياسية، بحيث يشعر أن الممارسات السياسية من جانب الحاكم تعنيه وترتبط بحياته اليومية. ثالثاً، ظاهرة الولاء، بمعنى الشعور بالانتماء النابع من الرابطة العاطفية والعقيدية التي تفرض نفسها على المواطن.[1]

ويظهر في جنوب أفريقيا أن الطابع الاستيطاني للدولة يمكن أن يلعب دور كعنصر دمج وتماسك للدولة والمجتمع، من خلال خصائص عدة في مقدمتها: الوظيفة العقيدية للدولة، ووجود درجة معينة من مركزية السلطة، فضلاً عن طبيعة العلاقات العسكرية المدنية، فالدولة الاستيطانية هي دولة ذات وظيفة عقيدية، حتى مع وجود نظام ليبرالي وتعدد حزبي يسمحان بتعدد التصورات الإيديولوجية والبرامج السياسية، ويفترضان أن تلك الوظيفة العقيدية للدولة إنما تتم من خلال مهام محددة، مثل تحقيق الادراك والمعرفة بخلفيات القرار السياسي، وخلق التماسك القومي وتحقيق الاتصال الحضاري، وتمكين المساندة الخارجية للدولة والنظام السياسي.[2]

وتتصل بذلك حقيقة أن النظام السياسي الاستيطاني، كما تجسده جنوب أفريقيا، إنما يقوم في النهاية على أساس سيادة السلطة العامة، أو على مركزية السلطة، الأمر الذي يعني وجود نوع من التوفيق بين ضمان درجة معينة من المشاركة لكل فئات وطبقات الجماعة الاستيطانية، وبين ممارسة السلطة من قبل فئة مختارة تتمثل فيها صفات معينة للقيادة.[3]

---

(1) حامد ربيع. النموذج الاستيطاني للممارسة السياسية. (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربي، 1975م)، ص 116.

(2) المصدر السابق، ص 197.

(3) مجدي حماد، النظام السياسي الاستيطاني في جنوب أفريقيا، مصدر سابق، ص 212.

وفـــي داخل النخبة الحاكمة، يسود نمط للعلاقات العسكرية المدنية يتسم بوجـــود دور متميز للمؤسسة العسكرية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية كافة. وفي ضوء حقيقة الازدواجية القومية، والتناقض بين الجماعة الاستيطانية والـــسكان الأصليين، يسود وجهان مختلفان للعلاقات العسكرية المدنية، أولهما يسوده المدنيون والمفاهيم الليبرالية، وتلتزم النخبة العسكرية فيه بقاعدة السيادة المدنـــية، وثانـــيهما يسوده العسكريون والمفاهيم الاستعمارية والفاشية، بما في ذلك تزايد دور العسكريين في صنع القرارات السياسية. ولكن ذلك لا يلغي أن المؤســـسة العسكرية تظل فرعاً للحكومة، ولا تصل إلى تحدي السيادة المدنية، أو النيل من قوة الدولة وتماسكها.

عوامل العلاقة مع الوسط الإقليمي.

إن قـــيمة تماســـك الجماعة الاستيطانية ترتبط، في الواقع، بما يسهم به ذلـــك التماســـك فـــي تحقـــيق "قوة" تلك الجماعة في مواجهة الوسط الإقليمي المعـــادي. واستمرارية النظام العنصري في جنوب أفريقيا بل وترسيخ وجوده إنما يرتبطان بالدرجة الأولى بما أفلح ذلك النظام في تحقيقه من مظاهر التفوق والقوة حيال القوى الإفريقية المحيطة به، والرافضة له. إن التفوق في الوقت، مـــن هذا المنظور، هو شرط لضمان الأمن القومي للكيان الاستيطاني، والذي يعنـــي أولاً ضـــمان الوجـــود بحـــد ذاتـــه، ثـــم يعني ثانياً ضمـــان التفـــوق والسيطـــرة.

لقد حققت جنوب أفريقيا هذا التفوق، على المستوى الإقليمي، من خلال القـــوة العسكرية والقوة الاقتصادية معاً. فالقوة العسكرية استندت إلى مقومات محددة، في مقدمتها:[1]

- إنشاء جيش عصري يتم تحديثه باستمرار، من خلال التسليح المتقدم والتدريب الراقي.

[1] Ch. Potholm, "The Effects on South Africa of Changes in Contiguous Territories," in: L. Thompson and J. Butler, eds., Change in Contemporary South Africa (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1975), p. 329.

- ضمان التفوق العسكري على جميع القوى المحيطة اقليمياً، بحيث يوجد نوع من اختلال القوى لمصلحة الدولة الاستيطانية، مما يسمح بفرض السلام كما تراه تلك الدولة. ويشمل ذلك التفوق امتلاك السلاح النووي الذي يضمن الردع النووي، كبديل أكثر فاعلية من الرادع التقليدي.
- السعي، قدر الإمكان إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي العسكري، بما يمكن من التصدي لمحاولات فرض الحظر على بيع السلاح للدولة الاستيطانية، ويعني ذلك خصوصاً تنمية الصناعات العسكرية، والعمل على رفع مستواها التكنولوجي.
- وفضلاً عن ذلك كله، فإن ضمان التفوق العسكري يستلزم، أيضاً الحيلولة دون نمو أي قوة عسكرية منافسة في المنطقة، يمكن أن تشكل تهديداً محتملاً للدولة الاستيطانية. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال أساليب عدة، مثل الحروب الوقائية أو الغارات الانتقامية المحددة.

أما القوة الاقتصادية، فقد تم تحقيقها من خلال بناء اقتصاد قومي عصري يتمتع بدرجة عالية من الاكتفاء الذاتي، تمكّنه من مواجهة الضغوط الخارجية. ومنذ مطلع الستينات تقريباً، عملت جنوب أفريقيا على إضفاء "الصبغة الحربية" على اقتصادها، خاصةً مع بروز الدول الأفريقية ذات الاتجاهات الراديكالية، وسقوط الحزام الأفريقي العازل حولها، بعد استقلال موزامبيق وانغولا وزيمبابوي، بل وتحول هذا الحزام العازل إلى حزام للمواجهة، وإذا كانت القوة العسكرية والقوة الاقتصادية هما الدعامتان اللتان اعتمدت عليهما دولة جنوب أفريقيا لفرض وجودها كأمر واقع في جنوب القارة الأفريقية، وتالياً لاكتساب شرعية اقليمية، فإن تلك القوة هي أيضاً التي مكّنت جمهورية جنوب أفريقيا من تأدية دور اقليمي متميز في إطار منطقة

أفــريقيا الجنوبــية، إذ جاز اعتبارها نظاماً اقليمياً بذاته. ولقد اعتمد هذا الدور الإقليمــي علــى عناصــر متعددة، أجملها أحد الباحثين فــي ستة عناصــر تشمــل:[1]

أ- الاتــصـــال الديمغرافــي القائــم علــى العمــل الأفريقــي المهاجــر إلـــى جـنـوب أفــريقيــا، فضـــلاً عــن اللاجئين.

ب- الــنفوذ الاقتــصادي المتمــثل في استثمارات جنوب أفريقيا (والــشركات مــتعددة الجنــسية) فــي الــبلدان الأفريقيــة المجــاورة.

ت- شــبكات الاتصال داخل النظام الإقليمي، بما في ذلك شبكات الكهــربــاء التـــي تعــتمــد بــشكــل مباشر على جنوب أفريقيــا.

ث- الــتفوق العــسكري الواضــح على بلدان أفريقيا الجنوبيــة كافــة.

ج- العلاقــات الدبلوماسية الرسمية أو الفعلية القائمة بين جنوب أفريقيا، وعدد من الدول الأفريقية.

ح- التأثيــر الأيديولوجي، والذي يتجسد في ترويج أفكار التعايش عوضـــاً عـــن أفكـــار الصــراع أو التعاون مع بلدان القارة.

هكـــذا نجحــت تجــربـــة الاســتيـطـــان فـــي جنـــوب أفــريقيـــا إذ أنهـــا كانـــت ترتكـــز علـــى أســـس استيطانيـــة قـــد يعجـــز المــواطـــن الأصلـــي مـــن التصـــدي لهـــا، وهـــذه التجربـــة الاستيطانيـــة قـــد تكـــون مشابهـــة للتجربـــة الــيهوديـــة فـــي فلــسطـــين، ولكــن الفــرق الوحــيد أن التجربــة

---

[1] المصدر السابق، ص 323.

اليهودية ما زالت تمارس أشكالاً متنوعة من الاستيطان حتى الآن وأن المقاومة ما زالت مستمرة حتى الآن.

هكذا تعرفنا في هذا المبحث عن موضوع الاستيطان الذي يعتبر الأساس الرئيسي الذي قامت عليه الدولة اليهودية، ولكننا آثرنا الحديث عن موضوع الدولة اليهودية وأبرزنا بعض التجارب الاستيطانية التي سادت في فترة معينة في بعض البلدان وبعضها نجح في تحقيق ما يرنو إليه وبعض التجارب الاستيطانية فشلت في الأهداف المرجوة.

في المبحث الثاني من هذه الدراسة سنسلط الضوء على الدولة اليهودية بشكل موسع لنغوص في تفاصيل الأطروحة...

المبحث الثاني: الحقوق الدينية والتاريخية والقانونية كما يراها اليهود.

المطلب الأول: الوعد الإلهي.

استناداً إلى هذا الادعاء يربط اليهود نسبهم بإبراهيم الذي جاء من العراق "فتجلى [له] الرب... وقال لنسلك أعطي هذه الأرض...".(1)

ولكن هذه الحجة تنطوي على الكثير من المغالطة والتضليل:

1- يفترض الصهاينة أن الوعد قطع لليهود وحدهم ولكن كثيرين من علماء التوراة يؤكدون أن عبارة

---

(1) التوراة – الكتاب المقدس "العهد القديم". سفر التكوين 12: 7، ويتكرر هذا الوعد في سفر التكوين 13: 15 و17: 8.

"لنسلك" لا تستثني العرب، مسلمين ومسيحيين، الذين يعودون في نسبهم إلى إبراهيم عن طريق ابنه إسماعيل.

2- عندما تجلى الرب لإبراهيم وقطع هذا عهداً للرب بواسطة الختان فإن ابنه الذي ختن كان إسماعيل. أما إسحاق (أبو اليهود) فلم يكن قد وُلد بعد.

3- أن هذا الوعد كان مشروطاً بمساعدتهم طالما حفظوا وصاياه وإلا أبادهم[1] وشتتهم بين الشعوب في العالم كله.[2] ولكنهم تذمروا عليه في الطريق إلى فلسطين نحو عشر مرات،[3] "بل تركوه تعالى وعبدوا الأوثان...".[4] وقد فسر أنبياء العهد القديم سقوط القدس وتدميرها سنة 587 ق. م. وسبي اليهود على أنه إلغاء لوعد الله.

4- صحيح أن نبوءات العهد القديم[5] قد أفادت بعودة اليهود من السبي، ولكن هذا تحقق سنة 539 ق. م. بعد عودة جزء منهم إلى القدس وأعادوا بناء الهيكل وأسوار المدينة وبقوا هناك بين مد وجزر حتى سنة 135م، عندما دمر الرومان القدس ووضعوا نهاية للوجود اليهودي فيها. ولذا فلا يمكن الادعاء بنبوءات العودة بعد أن تحققت، لسببين: الأول، لأن اليهود بعد السبي قد عادوا بالفعل، وإن كانت أكثريتهم قد فضلت البقاء في "المهجر". والثاني، لأن آخر الأنبياء توفي قبل تدمير القدس سنة 135م بعدة قرون. وعليه لا يمكن الادعاء أن إقامة دولة إسرائيل الحالية هي تحقيق

---

(1) تثنية 8: 19.

(2) لاويين 6.

(3) خروج 14، 15، 16.

(4) القضاة 10: 6.

(5) ارميا 29: 10.

لنبوءة توراتية، كما تزعم الصهيونية التي تدعي تمثيل اتباع الديانة اليهودية وتعمل على "إعادتهم" إلى فلسطين "أرض الآباء"، عن طريق الربط بينهم وبين الإسرائيليين القدماء "وهم جزء فقط من العبرانيين" (Hebronians) باعتبارهم من "نسلهم" وبالتالي من "نسل إبراهيم".

لكن هذا الادعاء لا يقل سخفاً عن سوابقه، ويتناقض تناقضاً كلياً مع نصوص التوراة نفسها، ولا يصمد أمام حقائق التاريخ ولا أمام علم الأجناس البشرية. فالتوراة تزخر بالأمثلة التي تؤيد امتزاج اليهود بالشعوب الأخرى. فأثناء وجود اليهود في مصر حصل تزاوج بينهم وبين المصريين. وتزوج موسى من امرأة كوشية (حبشية) ومن ابنة كاهن مديان العربية. وتزوج يوسف من ابنة كاهن مصري. ويقول عزرا (Ezra) الكاهن لليهود "إنكم قد تعديتم واتخذتم نساء غريبات لتزيدوا في إثم إسرائيل".[1] ومن الأمثلة الواضحة زواج داود من امرأة حبشية، وسليمان من ابنة فرعون مصر، وزواج استير (Easter) من الملك الفارسي احشويروش (Ahshwiroush)، وزواج الكثير من ملوك إسرائيل من الفينيقيات.

أما تاريخياً، فمن المعروف أن اليهود الذين غزوا فلسطين قديماً قد طردهم البابليون والآشوريون والرومان، ثم جاءت المسيحية فدفعت بأعداد كبيرة منهم إلى اعتناقها، ثم دخل عدد منهم في الإسلام بعد ظهور الدعوة الإسلامية، وهربت البقية الباقية إلى شمال أفريقيا وآسيا وأوروبا ثم إلى الأمريكيتين وامتزجت دماؤهم بدماء الشعوب التي سكنوا معها.

من جهة أخرى دخل كثير من الشعوب الأخرى في الديانة اليهودية كما فعل الكثير من اليونانيين والرومان، في القرنين الأول والثاني للميلاد، والسلاف والألمان في العصور الوسطى، إلى درجة أن اليهود الألمان، مثلاً، لا يمتون ليهود فلسطين بأية صلة. كذلك كان هناك من اعتنق اليهودية من بين

---

[1] عزرا 10: 10.

عــرب الجزيـــرة العربية في الجاهلية، ومن بينهم عدد من ملوك حمير الذين اعتـــنقوا هذه الديانة بسبب خصوماتهم مع الروم المسيحيين. كما وأن الزعماء الـــسياسيين في إسرائيل حالياً، مثلهم في ذلك مثل المهاجرين الذين تدفقوا إلى فلـــسطين خـــلال القرن الأخير، من أواسط أوروبا، بولندا، روسيا والولايات المـــتحدة، هـــم في غالبيتهم من الخزر أنسال القوقازيين الروس الذين اعتنقوا الـــيهودية فـــي منتـــصف القـــرن الثامـــن الميـــلادي.[1] وهكذا فإنه نتيجة لاخـــتلاف الـــيهود مع الشعوب الأخرى أصبح "تسع أعشـــار اليهـــود فـــي العـــالـــم الـــيوم لا يمـــتـــون إلـــى اليهـــود الأولـــين بأيـــة صلـــة أو شبـــه".[2]

وأمـــا انتـــروبولوجيا (Anthropology)، فمن المفارقات الغريبة أنه بالـــرغم ممـــا عانـــاه الـــيهود مـــن النظريات العرقية خلال تاريخهم، فإن الـــصهيونية تـــبـــذل جهـــداً هائلاً لإثبات كون اليهود من جنس متميز، الأمر الـــذي تدحـــضه الحقائـــق التاريخـــية أعلاه والخصائص الثقافية والحضارية والبيولوجـــية والفيـــزيائية لأتـــبـــاع هـــذه الديانـــة وهـــو مـــا لا يحتاج إلى إثبات.[3]

المطلب الثاني: الحق التاريخي.

قدمت المنظمة الصهيونية العالمية مذكرة إلى مؤتمر السلام الذي عُـقد بجنـــيف عقـــب الحرب العالمية الأولى وجاء فيها: "هذه الأرض هي الموطن التاريخـــي لليهود". وجاء في إعلان إنشاء دولة إسرائيل يوم 14 مايو 1948م تأكـــيد يقـــول: "بموجب الحق الطبيعي والتاريخي للشعب اليهودي" تقوم على أرض فلسطين دولة لليهود.[4]

---

(1) Sami Hadawi. Bitter Harvest. (New York: The New World Press, 1967), p. 32.

(2) W. Z. Ripley. The Races and Europe. (New York: Appleton, 1899), p. 392.

(3) Sami Hadawi, Bitter Harvest, op. cit., pp. 33-37.

(4) روجيه جارودى، ملف إسرائيل (دراسة للصهيونية السياسية)، ط3 (بيروت: دار الشروق، 1985م)، ص 33.

وتـــربط الدعايـــة الصـهيونية دائماً بين فكرة "الحقوق التاريخية" وفكرة "أرض الميعاد" التي يبدو وكأنها تعطي الإسرائيليين "حقاً إلهياً" لتمتلك فلسطين والسيطرة عليها.[1]

ويعتمد الادعاء الصهيوني في هذا المجال على أحقية اليهود في استعادة القـــدس كعاصـــمة لهـــم لأنهـــا كانت عاصمة مملكة يهودا، إحدى المملكتين اليهوديتين في فلسطين قبل ثلاثة آلاف سنة: "إسرائيل هي أرض أسلافنا وهي تمـــتد على جانبي نهر الأردن... القدس عاصمتنا منذ آلاف السنين، وهي لنا، كما أن باريس للفرنسيين ولندن للإنجليز...".[2] ولكن هذا الادعاء أيضاً علاوة علـــى خلـــوه من أي مضمون شرعي، يتناقض مع مقاييس الحق المعاصرة، ويغالط الحقائق التاريخية.

1- يـــستمد الحق الوحيد لشعب ما على أرض معينة من حقيقة الولادة علـــى هـــذه الأرض والإقامـــة الطويلة والمتواصلة عليها. هذا هو المقـــياس الذي يحظى بالموافقة العامة للبشرية في العصر الحديث، ويُـــعتبر أساساً لسلامة جميع الشعوب وأمنها، ولا يمكن إقامة نظام دولي عادل في عالمنا المعاصر على أية أسس أخرى.

2- حتـــى لـــو أخذنا بالادعاءات الصهيونية فإن اليهود ليسوا أول ولا آخـــر مـــن حكم المدينة، كما أن إقامتهم فيها وفي فلسطين لم تطل أكثـــر من إقامة غيرهم من الشعوب. فنحو سنة 4000 قبل الميلاد بنـــى اليبوســـيون، وهم فرع من العشائر الكنعانية، بلدة يبوس على جـــزء مـــن موقع القدس. واحتفظوا بمدينتهم إلى أن استولى عليها داود حوالي سنة 1000 قبل الميلاد بعد أن وحّد قبائل إسرائيل التي خـــرجت مـــن مصر باتجاه فلسطين في القرن الثالث عشر ق. م.

---

(1) المصدر السابق، ص 33.

(2) مُـــقابلة أُجريت مع رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "دافيد بن غوريون" (David Ben Goreon) مع لوموند (Lamonde) 1969/4/16م.

وبلغـــت مملكـــة إســـرائيل ذروة قـــوتها فـــي عهـــد ابـــنه ســـليمان (970 – 930 ق. م). وبعد وفاة سليمان انقسمت المملكة إلـــى مملكتـــين منفـــصلتين هما إسرائيل ويهودا التي غدت القدس عاصـــمتها. وقـــضى الأشـــوريون علـــى مملكـــة إســـرائيل ســـنة 720 ق. م. تقريباً وسبوا سكانها. وفي سنة 587 ق. م. دمر البابلـــيون مديـــنة القدس والهيكل الذي أقامه سليمان فيها. وعندما تغلـــب كـــورش (Korash)، ملـــك فـــارس، علـــى بابـــل فـــي ســـنة 538 ق. م. حرر اليهود من السبي فعـــاد منهم نحو 40 ألفاً إلـــى فلـــسطـــين وأعـــادوا بـــناء الهـــيكـــل مـــا بين عامـــي 520 و 515 ق. م. وفي سنة 330 ق. م. غزا المقدونيون المدينة وقهروا اليهود. ثم قامت ثورة يهودية سنة 170 ق. م. دمر الهيكل مـــرة أخـــرى بعـــد إخمادها على أيدي انطيوخس (Antiochus) الرابع قرابة سنة 130 ق. م. وفي سنة 40 ق. م. أصبح هيرودس (Herodes)، بمـــساعدة الـــرومان، ملكـــاً على يهودا وأعاد بناء الهـــيكل. وفـــي ســـنة 70م. قام متعصبون يهود بثورة أخرى ضد الحكم الروماني أخمدها تيطس (Titus) الذي دمر المدينة والهيكل تدميراً شاملاً باستثناء جزء من السور الغربي. وحوّل الإمبراطور الرومانـــي هادريـــان (Hadiryan) (117 – 138م) القـــدس إلى مـــستعمرة رومانـــية، اسمها ايليا كابيتولينا (Elie Capitolina)، وحـــرم على اليهود دخولها وسُـــكناها. ولم يقم لهم في فلسطين منذ ذلـــك الـــتاريخ أي كيان يهودي يذكر حتى سنة 1948م. على أن القـــدس لم تكن طيلة هذه الفترة تحت حكم العبرانيين، ولم يمتد هذا الحكـــم ســـوى لفتـــرة 516 سنة – أقل من ســـدس فترة تاريخها المعروف – وعلى فتـــرتين: الأولـــى مـــن 1000 ق. م. تقريبـــاً وانتهـــت سنـــة 587 ق. م.؛ والثانية من 166 – 63 ق. م. في

عهـد المملكة المكابية. ولم يمتد حكمهم على الأراضي الفلسطينية بكاملهـا حتى أوج مملكتهم، إذ بلغ أوسع امتداد لمملكة سليمان "من دان إلـى بئـر الـسبع".[1] ولم يحكموا القدس حكماً مستقلاً سوى فترة 73 عاماً في عهد داود وسليمان، وحتى هذه الفترة لم تخل من الخـضوع للفينيقيـين حينا وللمصريين حينا آخر. أما فترة الحكم المكابـي فلم تكن إلا فترة حكم ذاتي ضمن الحكم اليوناني للقدس. بعد تقسيم الإمبراطورية الرومانية خضعت فلسطين لحكم الأباطرة الـشرقيين مـنذ حوالي سنة 400م إلى أن فتحها عمر بن الخطاب سنة 638م. واستمر الحكم العربي الإسلامي للمدينة منذ ذلك الوقت وحتـى سنة 1917م، عندما دخلتها القوات البريطانية المتعاونة مع العـرب بقيادة الملك فيصل الأول، أي ما يقرب من ثلاثـة عشـر قـرناً، عـدا فتـرة قـصيرة حـين استـولى عليها الـصليبيون سـنة 1099م. واسـتعادها مـنهم صـلاح الـدين الأيوبـي سنة 1187م.

3- إن وجـود العنصر السامي – العربي في فلسطين والقدس لا يعود إلـى فتـرة القـرون الـثلاثة عشر الماضية، منذ الموجة العربية الإسلامية الأخيرة التي جاءت إلى البلاد مع ظهور الإسلام فحسب، بـل ويمـتد أيضاً إلى فجر التاريخ، وهو ما تؤكده جميع المصادر التاريخية القديمة، بما فيها التوراة، والحديثة، مضافاً إليها الحفريات الأثـرية والدراسـات الانتروبولوجية.[2] فقد بقي الأساس السكاني للـبلاد – حتـى أثناء الحكم اليهودي – من العنصر السامي الذي انبثق منه العموريون، الكنعانيون، اليبوسيون، الفينيقيون، ثم الموجة

---

(1) الملوك الأول 4: 35.

(2) Mrs. E. A. Finn Palestine Peasantry. (London: Marchall Rothers Limited, 1925), pp. 94-95.

العــربية الإســلامية الأخيــرة. وقــد امتزج هؤلاء بالفلسطينيين، الــرومان، الــيونان والفرنجة وعاشوا طيلة هذه القرون في بلادهم متنقلين من لغة سامية إلى أخرى ضمن سلسلة من التجارب الدينية، كوثنيــين، كيهود، كمسيحيين، وأخيراً كمسلمين في غالبيتهم. وكان الأساس السكاني الغالب يعيد البلاد إلى الوضع الأساس في كل مرة طال الاحتلال أم قصر.

4- إن الغــزوة العبرانية للمدينة لم تكن تختلف عن بقية الغزوات التي تعرضــت لهــا. وإذا كــان طول فترة السيطرة على المدينة، هو المعيار للحق بالسيادة عليها فهناك من الغزاة من حكم المدينة فترة تفوق الحكم اليهودي لها، كالحكم الروماني الذي استمر لفترة تقارب سـبعة قــرون. وعليه فإن الأخذ بالادعاء الصهيوني يعني القبول بادعــاءات مماثلة من جانب الغزاة الآخرين. علاوة على ذلك، فإن الإقرار بهذا المبدأ يعني نسف البنيان العالمي المعاصر من أساسه، وإثــارة سـيل لا ينتهي من المطالب الإقليمية أو السياسية المتبادلة كأن يطالب العرب بأسبانيا أو تطالب تركيا بأراضي عدد من دول أوروبا الشرقية، أو تطالب بريطانيا بالأراضي الأمريكية... إلخ.

المطلب الثالث: الحق القانوني.

لقــد أصــبح قلب المفاهيم في بلادنا صنعة رائجة، برع فيها أصحابها براعة كبيرة، نتيجة تربيتهم في محاضن الشرق والغرب، وبدافع من مصالحهم الذاتية ورغباتهم الدنيويــة. وليس القانون كتاباً مُــنزلاً. ولا الواقع القائم واقعاً أزلياً خالداً.[1]

لــيــس القانـــون كمـــا يصورونـــه نصـــاً مكتوباً ببنـــود واضحـــة إلتـــزمهـــا اليهـــود وخالفناهـــا، بـــل هـــو – كمـــا يقـــول المختصون – من

---

(1) رايموند كارفيلد كيتيل، العلوم السياسية، الجزء الثاني، ط2 (بيروت: مكتبة النهضة ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1964م)، ص 28.

صنع الناس، من صنع وعيهم السياسي لحقوقهم ودفاعهم عنها، ومحاولتهم تنظيمها، ليس على أساس باطل، بل على أساس ما استقر في الضمير البشري من حقوق إنسانية متعارف عليها، تنبثق منها النظم التي تحكم العلاقات الجماعية والدولية... فما كان من تلك النظم متفقاً مع تلك الحقوق، فهو شرعي، وما كان مختلفاً معها، فهو غير شرعي... في مفهوم القانون الدولي الحديث.

بماذا يبرر الذين يرددون ادعاءات اليهود ويريدون الاعتراف لهم بكيانهم الباطل مواقفهم المخزية أمام القانون الدولي نفسه؟

إن هذا الوضع، منذ نشأته، إلى الآن وحتى يزول.. وضع غير شرعي في مفهوم القانون الدولي الحديث، سواء في ذلك ما اتخذ من خطوات لإيجاده، أو ما اتخذ من خطوات لتثبيته، أو ما يمهد له من خطوات لإضفاء الصبغة "الشرعية" الظاهرية عليه، بما في ذلك اعتراف الحكومات القائمة في بلادنا الإسلامية به، أو حتى اعتراف أبناء فلسطين المُستعمَرين والمشردين به.. بالتزييف أو الإكراه أو الضغوط.

إن الكيان اليهودي القائم في أرض فلسطين المباركة كيان غير شرعي، وإن الواقع القائم واقع باطل، فإننا نقول ذلك ونحن نقف على أرض صلبة صنعها التاريخ، وثبتها القانون الدولي الحديث أشدَ تثبيت...

وعد بلفور (Belfor) باطل،[1] لأنه صدر عن دولة لا تملك الأرض المتعلق بها هذا الوعد، فهي بتعبير الاصطلاح القانوني الدولي ليست "مُخولة" بإعطائه.

بل لم يكن لبريطانيا آنذاك حتى مجرد السيطرة المفروضة بقوة السلاح وبالخداع السياسي، فقواتها لم تدخل أرض فلسطين اعتماداً على وعود كاذبة

---

(1) قضية فلسطين، ضمن (مؤتمر الحقوقيين العرب في الجزائر 22 – 1967/7/27م)، الجزائر، ص 67 – 72.

للعــرب وإيقاعــاً بيــنهم وبــين الدولة العثمانية إلا بعد الوعد بأيام، ولم تمنح بــريطانيا لنفــسها ســلطة الانــتداب على فلسطين في إطار ما منحته الدول الاســتعمارية لنفسها من سلطات للتصرف بمصائر الشعوب، إلا عام 1922م. بــل هو مخالف للقانون الدولي أيضاً في إطار توجيهه لجهة لا تمثل أصحاب الأرض الأصــليين في فلسطين، بل إن تلك الجهة – وهي المنظمة الصهيونية العالمــية – لم تكن سوى 1% من مجموع يهود العالم الذين تحدثت باسمهم.[1] كــذلك فإن صك الانتداب[2] غير شرعي في مفهوم القانون الدولي، لأنه صدر عــن هيئة غير مُــخولة بإصداره في صورته تلك، وهي عصبة الأمم، ولأنه تــضمن فقرة غير شرعية أشارت لوعد بلفور، ثم بعد ذلك كله – ورغم ذلك كلــه – لــم يــنفــذ مــن جانــب بريطانيــا فــي إطــار شروطــه التــي تحــددهــا المــادة (22) مــن ميثــاق عصبــة الأمــم، وحســب نوعيتــه التــــي تسميهــا تــلك المــادة نوعيــة (ألــف)، التــي لا تسمــح بتغــيير الوضــــع السكــاني القائــم فــي البلــد المنتــدب، بــل تفــرض العمــل علــى اســتقلاله فــي "وقــت ســريع" و "بالشكل" الــذي استلمته بــه دولة الانتداب.[3]

إن الاعتـــراف بالكــيان الــباطــل علــــى حــســاب الحقــوق المشروعــة، على حســاب التــاريــخ، وعلــى حســاب القانــون الدولــي نفــســـه.. هــذا الاعتراف لا يغير شيئــاً مــن حقيقــة أن هــذا الكيــان بمخــتلــف أُســســه ومظاهـــر وجـــوده واستمـــراره غــير شــرعي.. فكــيــف وهـــو يصــدر عــن حكام لا يملكــون الحــق الشرعي للحديث باســم الــشعوب الإســلامية، فــضلاً عــن حق الحديث باسم التاريخ واســم القضيــة؟!

---

[1] المصدر السابق، ص 62 – 85.

[2] المصدر السابق، ص 62.

[3] المصدر السابق، ص 63.

من المؤكد أن الوقوف على أرض تاريخية صلبة وعلى أرض قانونية دولية ثابتة هو الحق بعينه. أما الذين يحاولون قتل التاريخ، ويطعنون القانون الدولي في الصميم، ويتجاهلون الشرائع الإنسانية جميعاً.. فهم أولئك الذين يمسخون "الحقوق المشروعة" لسكان فلسطين الأصليين.. والقانون الدولي يحدد تلك "الحقوق المشروعة" بغير ما تحددها به شعارات التنازلات والتسويات في بلادنا اليوم.[1]

وتستمر القضية مع مَن يستشهد بالقانون الدولي وهو يطعنه في الصميم، ويريد الاستناد بدعواه إليه وهو يُزيف أركانه وأُسسه.. يقولون: إنّ حق تقرير المصير في يد أبناء فلسطين فقط، في يد مليونين وثلاثمائة ألف "مُشرد"، ومليون ومائتي ألف "مُستعمر".. يقولون: **إن أقرّ هؤلاء بوجود إسرائيل أصبح كيانها شرعياً بمفهوم القانون الدولي.**[2]

المبحث الثالث: الدعاية اليهودية وقضية فلسطين.

المطلب الأول: العرب هم أصحاب الحق.

يعود الوجود العربي في أرض فلسطين إلى عصور قديمة، إذ اتخذ العرب فلسطين موطناً لهم منذ القديم، وكانت جموعهم وتمركزهم بربوعها قد عرفت منذ القرن الثالث الميلادي حتى ظهور الإسلام ازدياداً مستمراً، إذ تشير المصادر التاريخية إلى القبائل العربية التي سكنت بسهول وجبال وأطراف صحراء فلسطين ووديانها.[3]

---

(1) نبيل شبيب، في قضية فلسطين الحق والباطل، ط1 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1979م)، ص 109.

(2) المصدر السابق، ص 111.

(3) علي أبو الحسن، فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني (منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية)، ط3 (بيروت: دار الفاروق، 1991م)، ص 13. كذلك أنظر: إبراهيم الشريقي. أورشليم =

وقد عجل ذلك التوطن واتخاذ بعض الخلفاء الراشدين والأمراء من مدن فلسطين وقُراها وغورها مقراً لهم، وتشييد مدينة الرملة وغيرها من العمائر الإسلامية في الوسط الفلسطيني، عجل بصبغ فلسطين بالصبغة العربية الإسلامية إذ ما أن حل الصدر الأول من العهد العباسي حتى كان تعريب البلاد وسيادة الدين الإسلامي قد بلغ الذروة.[1]

ومنذ ذلك التاريخ، ومساهمة الإنسان العربي الفلسطيني متواصلة في تشييد صرح الحضارة العربية الإسلامية وازدهارها، فنبغ الكثير من الفلسطينيين في علوم الفقه والحديث والقضاء إلخ... وقد شاع في المجتمع الفلسطيني ما عُرف في أقطار المشرق العربي من عادات وتقاليد وأعراف وحرف وفنون، ونمط حياة. مما يدل دلالة قاطعة على مدى الروابط العرقية والدينية بين أبناء فلسطين وسكان بلاد الشام الأخرى.[2]

وفي ظل الإسلام كان التماثل في العادات والأخلاق والتقاليد يتم تدريجياً بين المسلمين وسواهم من أصحاب الديانات الأخرى. وقد ظلت فلسطين عربية إسلامية منذ الفتح الإسلامي إلى الحكم العثماني الذي كان تفككه في بداية القرن العشرين قد شجع الدبلوماسية الأوروبية، القائمة على أهداف استعمارية، على مضاعفة مناوراتها للسيطرة

= وأرض كنعان حوار مع أنبياء وملوك إسرائيل. (عمان: شركة الشرق الأوسط للطباعة، 1985م)، ص 41 وما بعدها. كذلك أنظر: محمد عزة دروزة، العدوان الإسرائيلي القديم والعدوان الصهيوني الحديث على فلسطين وما جاورها، الجزء الأول، ط1 (بيروت: دار الكلمة للنشر، 1979م)، ص 11 – 28.

(1) علي أبو الحسن، فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني (منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية)، مصدر سابق، ص 13.

(2) المصدر السابق، ص 13.

علـــى أقالـــيم الإمبـــراطوزية العثمانـــية، وإدخالهـــا ضمـــن دائـــرة نفـــوذ الاستعمـــار الأوروبـــي.[1]

وفـــي أعقـــاب الحرب العالمية الأولى كانت الدولة العثمانية قد تفككت، وزال سلطانها، وبدأت دول الوفاق تتقاسم فيما بينها الأقاليم العربية التي كانت تحـــت ســـلطة الدولة العثمانية، وبدأت بذلك مرحلة جديدة في المسار السياسي والتاريخي لفلسطين العربية، التي تعرضت لمؤامرة استعمارية صهيونية تحت غطـــاء المشاريع البريطانية، التي مكنت دعاة الصهيونية من تحقيق هدفهم في احـــتلال فلـــسطين، وإعلان قيام الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين، حيث كـــان للـــولايات المـــتحدة الأمريكية الدور الكبير في إقامة هذا الكيان الدخيل، وزرعـــه فـــي قلـــب الوطـــن العـــربي الكبير، ويشكل بالتالي أضخم وأخطر قاعـــدة اســـتعمارية متقدمة للإمبرياليـــة الغربيـــة بزعامـــة الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

قـــال وايزمـــن (Wizeman) بتاريـــخ 1919/9/21م: "العرب ليسوا غـــربـــاء وقـــد عاشـــوا فـــي البـــلاد طيلـــة قـــرون عديـــدة. نحـــن نقول لهـــم هـــناك متسع من المكان لكم ولنا. سوف تستفيدون من دخولنا كما نستفيد نحـــن مـــن علاقات الصداقـــة بيننا وبينكم.. ليس فـــي وسعنا طـــرد شعـــب أخـــر نحـــن الذين قاسينا من الطرد، لا يمكننا أن نطرد الآخرين بل سنكون أخـــر شعب يطرد الفلاح من أرضه. سوف نقيم علاقات طبيعية بيننا وبينكم. هـــذا هـــو موقفـــنا من العـــرب. وكـــل موقـــف مغايـــر هـــو موقف مجرم وصبياني وغير حكيم وأحمق".[3]

---

[1] المصدر السابق، ص 13.

[2] المصدر السابق، ص 13 – 14.

[3] أســـعد رزوق، الـــصهيونية وحقوق الإنسان العربي، الجزء الثاني، ط1 (بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1968م)، ص 2.

للمـــزيد أنظـــر: حلمـــي الزواتي، حقوق الفلسطينيين بين الواقع النظري والتطبيق العملي في الأرض المحـــتلة، ط1 (بيروت: مؤسسة السنابل الثقافية، 1979م)، ص 82 وما بعدها. كذلك أنظر: =

المطلب الثاني: الادعاءات اليهودية في فلسطين.

أرض فلسطين ركن من الثالوث المقدس في الوجدان اليهودي (الإله والشعب والأرض – فلسطين) حيث تزعم توراتهم المزيفة بأن الرب قال لإبراهيم "وأعطي لك ولنسلك من بعدك أرض غربتك كل أرض كنعان".[1]

وظل اليهود منذ أن سباهم نبوخذ نصر من فلسطين إلى بابل عام 587 ق. م وحتى القرن الثامن عشر الميلادي يعتقدون أن عودتهم إلى فلسطين ستكون على يد المسيح المُخلّص الذي سيبعثه الرب لتخليصهم من العذاب والتشرد وليحكم العالم ألف عام قبل آخر الزمان من فوق جبل صهيون، ولكي يُعاد بناء الهيكل من جديد.[2]

ادعاءات اليهود لفلسطين.[3]

يدّعي اليهود بأحقيتهم في أرض فلسطين ويستندون في ذلك على عدة اعتبارات:

1) السند التاريخي: أي أنهم سكنوا فلسطين منذ قرابة الألف الأول قبل الميلاد ولذلك فهم أحق بها.

2) السند الديني: ويعتمدون في ذلك على قول التوراة التي تذكر بأن الله قد منحهم أرض فلسطين، إذ قال الرب لإبراهيم "وأعطي لك ولنسلك من بعدك أرض غربتك كل أرض كنعان".

= كرانجيا، خنجر إسرائيل، ط1 (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، 1958م)، ص 58 – 72. كذلك أنظر: عبد الله عزام، السرطان الأحمر، ط1 (الأردن: مكتبة الأقصى، 1980م)، ص 108 وما بعدها.

[1] اليهود أعداء الله وقتلة الأنبياء. (الدمام: الندوة العالمية للشباب الإسلامي – المنطقة الشرقية – لجنة شباب فلسطين، بدون تاريخ نشر)، ص 23.

[2] المصدر السابق، ص 23.

[3] المصدر السابق، ص 26 – 28.

3) **السند القانوني**: وعلى هذا الصعيد فيستندون على قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م، ووعد بلفور الصادر عام 1917م.

وبطبيعة الحال فهذه احتجاجات باطلة وفيما يلي مناقشة لها:

- إذا اعتمد **السند التاريخي** كأساس فإن العرب الكنعانيين واليبوسيين يسبقون الوجود اليهودي في فلسطين بأكثر من ألفي سنة،[1] فالمصادر التاريخية تشير أن الكنعانيين العرب سكنوها قرابة الألف الثالث قبل الميلاد، ولقرون قبل أي وجود يهودي في فلسطين. ثم لم يقم لليهود وجود سياسي في فلسطين إلا على ما يقرب من نصف مساحتها في فترة متقطعة خلال 600 سنة. ثم سكنها العرب وأسلافهم وملكوها كاملة منذ حوالي 25 قرناً متصلة منذ السبي البابلي 587 ق. م وحتى الآن، منها 14 قرناً في ظل الحكم الإسلامي.
- وبخصوص **السند الديني** فإذا اعتمد اليهود على سند التوراة الذي يقول أن الله قد منح إبراهيم ونسله أرض فلسطين. فيمكن دحضه لاعتبارات منها:
- إنهم ليسوا وحدهم نسل إبراهيم، فالعرب أبناء إسماعيل من ذرية إبراهيم أيضاً، وهم يعتقدون أن العرب محرومين من ميراث سيدنا إبراهيم لأنهم أبناء الأمة هاجر وهم أبناء الحرة وابن الأمة لا يورّث.
- وإذا كان الله تعالى قد أمر بني إسرائيل بدخول فلسطين حينذاك فلأنهم كانوا الأمة المستخلفة في الأرض، ولكن الله تعالى لعنهم

---

[1] سبق وأن أوضحنا في بداية هذا الفصل الادعاءات والحقوق التاريخية والادعاءات والحقوق القانونية من وجهة نظر اليهود والرد عليها.

ونزع الخلافة منهم بسبب إفسادهم في الأرض وقتلهم الأنبياء (لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرائيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وكَانُوا يَعْتَدُونَ).[1] والقرآن الكريم يذكر أن الله تعالى لّما جعل الإمامة لإبراهيم طلب عليه السلام أن تكون في ذريته من بعده حيث قال تعالى: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ)،[2] وبما أن اليهود ظلموا وأفسدوا وقتلوا الأنبياء فلا عهد لهم إذن. بل إن الله تعالى يجعلنا أولى منهم بالخلافة ووراثة الأرض وذلك بقوله: (إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ)[3] أي أمة محمد صلى الله عليه وسلم. وبهذا فسندنا ديني من كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، لا كسندهم المستمد من توراتهم المحرفة.

- وأما **السند القانوني**: فقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة غير قانوني لأنه مخالف أصلاً لميثاق الأمم المتحدة في مواده (10) و (11) و (12) و (14)، فالمواد الآنفة تحدد مهمة الجمعية العامة في حفظ السلام والأمن الدوليين وليس من صلاحيتها منح أرض شعبٍ قائمٍ أخر يجلب من أصقاع الأرض. كما أن القرار خالف الفقرة (أ) من المادة (77) من الفصل الثاني في الميثاق والتي تمنع أية جهة من التدخل في شؤون بلد غير مستقل (خاضع للانتداب) كحالة فلسطين حينذاك. بالإضافة إلى أن قرارات الجمعية هي عبارة عن توصيات فقط

---

(1) المائدة 78.

(2) البقرة 124.

(3) آل عمران 68.

وليست ملزمة. أما وعد بلفور، فبديهي أنه غير قانوني لأن الوزير البريطاني بلفور وهب أرضاً لا يملكها، وبريطانيا آنذاك كانت دولة منتدبة على فلسطين وقانون الانتداب نفسه يمنعها أن تتصرف بالأرض المنتدبة عليها. وشعب الأرض المنتدبة هو الذي يقرر مصيره بنفسه بعد انقضاء فترة الانتداب.

المبحث الرابع: الاعتراف السياسي والقانوني بالدولة اليهودية.

المطلب الأول: الوعد المشؤوم.

استطاعت الدبلوماسية الصهيونية خلال الحرب العالمية الأولى الحصول على وعد من وزير الخارجية البريطاني "بلفور" الذي عمل بحماس لصالح الأهداف الصهيونية، وموجه إلى "البارون روتشيلد" (Baron Rotshield)، وجسد ذلك الوعد وقوف بريطانيا لجانب الأهداف الصهيونية.[1]

وقف بلفور أمام مجلس اللوردات البريطاني يدافع عن تصريحه المشؤوم ومما قاله: "أنا لا أنكر أنها مغامرة.. هل حُرم علينا القيام بالمغامرات إطلاقاً؟".[2]

واعتبره الصهاينة مكسباً هاماً لأنه شكل أول اعتراف بمطالبهم رسمياً من قِبل دولة، وأصبح ذلك منطلقاً لخطوات العمل

---

[1] محمد أبوالليل. "الوعد المشؤوم". الأيام. (العدد 7505، 2002م)، ص 6.

نص الوعد: "إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى".

[2] أسعد رزوق، الصهيونية وحقوق الإنسان العربي، مصدر سابق، ص 35.

الصهيوني التالية، ويعتبر الوعد فعلاً وعد من لا يملك لمن لا يستحق فلم تكن فلسطين لبريطانيا ولا تحت سيادتها وقت صدور الوعد، وهو الأمر الذي سعت الحركة الصهيونية لإعطائه قيمة قانونية تستند إليه في مطالبها بفلسطين، انسجاماً مع الأهداف وآلية العمل لتحقيقها.[1]

الانتقادات التي وُجهت لوعد بلفور:

أولاً: أنه صدر عن بريطانيا التي لا تملك الاختصاص ولا الصلاحيات في فلسطين وقت صدور الوعد، وأن أقصى ما تملكه من اختصاص هو اختصاص السلطة المحتلة من إدارة وصيانة للأرض والنظام العام، وليس من شأن تلك الصلاحية أن تنقل وتتصرف بسيادة فلسطين، بل تبقى السيادة بيد الدولة التي تعرض إقليمها للاحتلال.[2]

ثانياً: أنه يعد تصريحاً سياسياً موجهاً من حكومة لفرد ليس له أي اختصاص لتلقي مثل هذا الوعد في القانون الدولي، وبالتالي لا يدخل في عداد الالتزامات والعلاقات التي ينظمها القانون الدولي.[3]

ثالثاً: أن الوعد يحمل تناقض من الناحية القانونية تتضح من تحليله فهو أولاً، تناقض يتعلق بعدم الإضرار بحقوق السكان الأصليين وبين إقامة وطن قومي، فلا سبيل للتوفيق

---

(1) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973م)، ص 95 – 100. لمزيد من التفاصيل حول ظروف صدور الوعد أنظر: كامل محمود خله. فلسطين والانتداب البريطاني (1922 – 1939م). (بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1974م)، ص 25 – 31.

. كذلك أنظر: دبليوتي. تصريح بلفور والوضع القانوني للشعب الفلسطيني. (الكويت: الدراسات الفلسطينية، 1971م)، ص 84.

(2) حسن الجلبي. فلسطين في ضوء القانون الدولي. (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية – قسم البحوث القانونية والشرعية، 1969م)، ص 48 – 49.

(3) المصدر السابق، ص 48.

بين الأمرين، لتعارض أحدهما مع الآخر، فالوطن القومي يعني انتزاع فلسطين من شعبها، أو بقائها بيده وبالتالي لا مجال لوجود وطن قومي، ثانياً، تناقض بين الولاء اليهودي للوطن القومي والولاء للدول التي يعيشون فيها، فيصبح اليهود في ظل التطورات التي حققتها الصهيونية يعيشون بولاء مزدوج، ويلاحظ كذلك أن الوعد يطلق اسم شعب على اليهود، وطوائف بالنسبة للسكان وهو يناقض الواقع إذ وصف الفئات الأجنبية التي تدخل فلسطين في ظل تخطيط وتنفيذ السياسة الاستعمارية بالشعب، والسكان الأصليين بما هو دون وصف شعب متنكراً لحقوقهم ومستهيناً بقدرهم.(1)

وواضح أيضاً أن السلطات الاستعمارية لا تملك السيادة القانونية على الأقاليم المستعمرة فالقانون الدولي يمنع التصرف بالأقاليم والممتلكات، وهذا ما تكرس بقواعد الاحتلال الحربي، التي تقضي بعدم جواز التصرف من قبل دولة الاحتلال بالإقليم أو إجراء تغييرات جذرية عليه.(2)

وقضى عهد العصبة بالمادة العشرين بعدم جواز الالتزام بالعهود التي تتنافى ومبادئ العصبة: "اعتراف الدول الأعضاء في العصبة ببطلان كل معاهدة واتفاق أو عهد سابق، ارتبط به الأعضاء قبل تأسيس

---

(1) المصدر السابق، ص 51 – 52.

يقول وايزمن: "إننا اتفقنا مع الحكومة البريطانية على تسليم فلسطين لليهود خالية من سكانها العرب". أنظر: المصدر السابق، ص 50.

(2) تيسير النابلسي. الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. (بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1975م)، ص 195 وما بعدها.

العصبة، وكان موضوعه يتنافى مع مبادئ عهد العصبة أو نصوصه".[1]

والتصرف الاستعماري بهذا الشكل يتنافى مع مبدأ تساوي الشعوب الذي قرره ميثاق الأمم المتحدة، وقراراتها.

وقد أكد القرار 1514/ 1960م، على احترام سلامة الإقليم القومي للشعوب المستعمرة، واعتبار التعرض للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد متنافياً مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.[2]

وحقيقة الأمر أن بريطانيا كانت في تلك الفترة في غمار الحرب العالمية الأولى بحاجة إلى دعم رأس المال الصهيوني ووقوفه لجانبها في الحرب، وقدمت هذا الوعد لتحظى بهذا الدعم غير مكترثة بكل التزاماتها للعرب قبل ذلك، ومنسجمة مع مصالحها الاستعمارية من خلال هذه السياسة التي أخذت بعين الاعتبار، كذلك تأثير اليهود السياسي في النظام البريطاني.

---

(1) شفيق رشيدات. القضية الفلسطينية والقانون الدولي. (عمان: دار الكرمل للدراسات والنشر والتوزيع، 1980م)، ص 20. وبشأن التعارض مع عهد العصبة، أنظر كذلك: حافظ غانم. المشكلة الفلسطينية في ضوء أحكام القانون الدولي. (القاهرة: جامعة الدول العربية – معهد الدراسات العربية، 1965م)، ص 61.

(2) أنظر: نص القرار، تقرير الأمين العام السنوي عن أعمال المنظمة الدولية من 1960/6/16م حتى 1961/6/15م، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 164.

أنظر: حول السيادة على فلسطين، هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، ط1 (بيروت: مكتبة لبنان، 1970م)، ص 274.

المطلب الثاني: قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين.

ظروف صدور القرار:

أثارت السياسة البريطانية القائمة على تشجيع الهجرة اليهودية الصراع بين العصابات اليهودية ومنظماتها المسلحة والجماهير الفلسطينية، رغم السياسة التي اتخذتها بريطانيا من حين لآخر والتي كانت تحاول بها أن تثبت حيادها وحرصها على مصالح الشعب الفلسطيني، من خلال سلسلة الكتب البيضاء التي أصدرتها، إلا أنها في الواقع هيأت الأجواء للهجرة اليهودية.(1)

وهي التي زادت من حدة الصراع في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث استطاعت العصابات الصهيونية الاستفادة من ظروف الحرب، بتكثيف لهجرة، وبناء منظماتها العسكرية وتعزيزها وتدريب اليهود على الأعمال الحربية، وقد شاركت بعض هذه الوحدات جيوش الحلفاء أثناء الحرب.(2)

وقد أثبتت الجماهير الفلسطينية على مدار سنوات الانتداب، عبر ثوراتها المتتالية واحتجاجاتها وإضراباتها، رفضها للسياسة البريطانية المتواطئة مع المهاجرين اليهود، وأمام هذه الأوضاع سعت بريطانيا بعد أن هيأت الظروف لقيام الكيان الصهيوني، للخروج من فلسطين منهية انتدابها تمهيداً لاستكمال الخطة، فطرحت القضية على الجمعية العامة

---

(1) إلياس سعد. الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة. (بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1969م)، ص 37.

بلغت أعداد اليهود من بضعة آلاف عند بداية الانتداب إلى ما يقارب ستمائة ألف نسمة عند نهايته، أنظر: كشف بعدد ونسبة المهاجرين اليهود من 1920 – 1946م، ص 37 – 38، نفس المصدر السابق.

(2) تشكلت في هذه الفترة أهم العصابات الصهيونية، الهاجاناه، البالماخ، الأرغون، شتيرن.

للأمم المتحدة في دورة استثنائية، وذلك بعد توصلها إلى نتيجة أن الانتداب غير قابل للتطبيق بسبب عدم التوفيق بين تطلع سكان فلسطين لتقرير المصير، والأهداف السياسية الصهيونية.[1]

وعُقدت الدورة الاستثنائية في نيسان 1947م، والوكالة اليهودية وهي الاسم الآخر للمنظمة الصهيونية العالمية.[2] طرحت الحجج الصهيونية مركزة على الحقوق التاريخية، والتفسيرات الصهيونية لتصريح بلفور ولصك الانتداب، باعتبار أنهما يعطيان الأولوية للادعاءات الصهيونية وربط المشكلة اليهودية وحالة اللاجئين اليهود في أوروبا ربطاً عضوياً بإيجاد حل لقضية فلسطين، وعرضت الهيئة العربية العليا لفلسطين وجهة نظرها، بقولها أن القصد من الانتداب هو تمكين السكان الموجودين في بلد ما من تقرير مصيرهم ونيل استقلالهم، وركزت مطالبتها على الحق الطبيعي للأغلبية السكانية في فلسطين بالملكية غير المتنازع عليها للبلاد، وحقها في نيل الاعتراف من الجمعية العامة بحقها في تقرير المصير والاستقلال.[3]

---

(1) وليام توماس ماليسون، وسالي .ف. ماليسون. تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين من وجهة نظر القانون الدولي. (نيويورك: الأمم المتحدة، 1979م)، ص 12.

(2) تنص م3 من قانون مركز المنظمة الصهيونية العالمية، الوكالة اليهودية: "تتولى المنظمة الصهيونية، التي هي كذلك الوكالة اليهودية كما في السابق شؤون الهجرة وتدبير مشاريع الاستيعاب والتوطين في الدولة". أنظر: المصدر السابق، ص 13 في الهامش.

(3) المصدر السابق، ص 12 – 13.

وقد أشارت الهيئة العربية العليا أن عدد السكان الفلسطينيين مليونان، بينما اليهود حسب ادعاءات الوكالة اليهودية ستمائة ألف نسمة، أنظر: المصدر السابق، ص 13. =

وشـــكلت الجمعية العامة لجنة خاصة بفلسطين في مايو 1947م بالقرار 106 الـــذي ربـــط مـــشكلـــة الـــيهود فـــي أوروبـــا بإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية.[1]

وقـــدمت هذه اللجنة تقريراً للجمعية العامة تضمن عدداً من التفسيرات غير الدقيقة، مثال الفقرة 46: "لقد انطوى كل من إعلان بلفور وصك الانتداب علـــى التـــزامات دولية تجاه الشعب اليهودي ككل، وكان من الواضح أن هذه الالتـــزامات لـــم تكـــن مقتـــصـــرة علـــى السكـــان اليهـــود فـــي

= المقـــصود بالحقوق التاريخية، هو الارتباط التاريخي بأرض فلسطين، وأنهم ليسوا غرباء بل عائـــدون، بعـــد غياب وقد أذكت الحركة الصهيونية روح العودة في الأوساط اليهودية العالمية وتبجيره لإقامـــة إسرائيل، وجعلت الارتباط التاريخي أحد الأسس التي بني عليها وعد بلفور، وأحد الذرائع التي ارتكـــز علـــيها للنص على الوعد في صك الانتداب وأساس لتشريع قانون العودة الذي وضعته فيما بعد حكـــومة إسرائيل، والذي كفل لكل يهودي العودة لفلسطين للمساهمة في بناء الدولة ومنحه الجنسية فور وصوله.

ولـــو ناقـــشنا الادعـــاء الصهيوني مستندين للرأي القائل باعتبار التقادم سبباً لاكتساب السيادة الدولية، لوجدنا أن الادعاء ينقصه أكثر من شرط، فهذه الشروط تقول بوجوب أن يكون وضع اليد ظاهراً ومستمراً، وغير مقرون بالقوة، وغير متنازع عليه، فقد انقطع وضع اليد اليهودية على فلسطين منذ سنة 586 ق. م، وتداولتها بعد ذلك سيادات عديدة، وادعائهم لم يكن في يوم من الأيام غير متنازع عليه كما هـــو ثابت ومعروف من وقائع التاريخ، ووضـــع يـــدهم لم يخلو لمرة واحدة من استخدام القوة والعنف، ولـــو جـــاز قـــبول الادعـــاء الصهيوني لاضطربت العلاقـــات الدوليـــة وتغيرت خارطـــة العالـــم الـــسياسيـــة وزال عـــن المراكـــز والحقـــوق الدوليـــة عنصـــر الثبـــات والاستقـــرار. أنظـــر: حسن الجلبـــي، فلـــسطـــين فـــي ضـــوء القانـــون الدولـــي، مصـــدر سابق، ص 39 – 40. كذلك أنظر: حـــافـــظ غـــانـــم، المـــشكلـــة الفلـــسطينيـــة فـــــي ضـــــوء أحكـــام القانون الدولي، مصدر سابق، ص 40.

وحـــول الادعاءات الصهيونية، أنظر: حسن الجلبي، فلسطين في ضوء القانون الدولي، مصدر ســـابق، ص 35 – 45. وكذلك أنظر: حافظ غانم، المشكلة الفلسطينية في ضوء أحكام القانون الدولي، مصدر سابق، ص 32 – 44.

[1] وليام توماس ماليسون، وسالي .ف.ماليسون، تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بقضية فلـــسطين مـــن وجهـــة نظر القانون الدولي، مصدر سابق، ص 13. والدول الأعضاء في اللجنة كانت: أســـتراليا، أورغـــواي، إيـــران، بيـــرو، تشيكوسلوفاكيا، الســـويد، غواتيمـــالا، كندا، الهند، هـــولندا، يوغسلافيا.

فلسطين، لأنه لم يكن فيها ذلك الوقت سوى زهاء ثمانون ألف يهودي". وهذا يعني ضمناً أنه سيكون من حق جميع اليهود في العالم الذين يرغبون بالذهاب لفلسطين أن يفعلوا ذلك، غير أن هذا الرأي يبدو غير واقعي من حيث أن بلداً صغيراً كفلسطين لا يمكن أن يستوعب أبداً جميع اليهود الموجودين في العالم".[1]

والمغالطة هي في كون الوعد وصك الانتداب، لا ينطوى على أية التزامات دولية تجاه الشعب اليهودي ككل، فالوعد يتحدث عن (الشعب اليهودي) بصيغة العطف والحقوق الوحيدة المحددة في الوعد هي التي جاءت بشكل ضمان للحقوق الخاصة بالفلسطينيين وحقوق اليهود الذين يعيشون في أي بلد آخر غير فلسطين، وكذلك الحال بالنسبة لصك الانتداب، فهو لم يحدد حقوقاً لليهود لا من حيث الواقع ولا القانون لأن الغالبية الساحقة تعيش في أوطانها ولها جنسياتها، ومن شأن الاعتراف بهم أن يفرض عليهم مركز جنسية عملية إضافية دون موافقتهم، وسيؤدي إلى انتقاص من مركز جنسيتهم وحقوقهم القائمة، إضافة إلى أنه يعتبر انتهاك لشرط الضمان الثاني في وعد بلفور الذي حمى "الحقوق والمركز السياسي" لليهود خارج فلسطين.[2]

---

(1) المصدر السابق، ص 15.

(2) المصدر السابق، ص 15 – 16.

مثال آخر على عدم الدقة في تقرير الأغلبية يوجد في الفقرة 164: "ما زال السكان العرب في هذا الوقت وعلى الرغم من الجهود الشاقة التي يبذلها اليهود لشراء الأراضي في فلسطين، يمتلكون قرابة 85% من الأرض، وقد حدّت أحكام أنظمة نقل الأراضي الصادرة عام 1940م، الموضوعة إعمالاً لسياسة الورقة البيضاء لعام 1939م، حداً شديداً من الجهود اليهودية لحيازة أراضي جديدة". والواقع أن هناك مغالطة فاليهود لا يشترون الأراضي كأفراد إلا بشكل قليل جداً ولأغراض شخصية أو تجارية دون مراعاة لأهداف الصهيونية، بينما يقوم الصندوق القومي اليهودي بالتملك باسم الشعب اليهودي كله، وكانت تخضع لعقود مقيدة، ويمنع استخدام العمال العرب في تلك الأراضي.

وقد أوصت اللجنة بالإجماع بانتهاء الانتداب ومنح الاستقلال على أساس التقسيم وذلك بعد فترة انتقالية تحت مسؤولية الأمم المتحدة، وقد اتخذ قرار التقسيم بأغلبية سبع أعضاء من أصل أحد عشر، وبناء على التوصية اتخذ قرار التقسيم من قبل الجمعية العامة تحت رقم 181/ 29 نوفمبر 1947م.[1]

الانتقادات القانونية على القرار:

لقد تعرض القرار للعديد من الانتقادات القانونية ومن أهمها:

من حيث الاختصاص:

اختصاص الجمعية العامة محدد بالمواد العاشرة والرابعة عشر من ميثاق الأمم المتحدة اللتين نظمتا اختصاصها العام، والفصل الثاني عشر المتعلق بمعالجة نظام الوصاية وقضايا الانتداب، فمن حيث الاختصاص العام لا تملك الجمعية العامة سلطة المناقشة والدعوة والتوصية بعمل أو الامتناع عنه، وقد خرجت الجمعية العامة عن اختصاصها المحدد في المواد (10، 11، 12، 14) من الميثاق.[2]

---

(1) نص القرار على قيام دولتين مستقلتين يهودية، عربية، مع اتحاد اقتصادي وتدويل القدس... بأغلبية 33، ضد 13، امتناع 10.

أنظر نص القرار في: سامي مسلم. قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين من 1947 – 1972م. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980م)، ص 4 – 13.

(2) أنظر: نصوص المواد المذكورة في ميثاق الأمم المتحدة في: وليام توماس ماليسون، وسالي .ف. ماليسون، تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين من وجهة نظر القانون الدولي، مصدر سابق.

تنص م10: "للجمعية العامة أن تناقش أي مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق، أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه، كما أن لها فيما عدا ما نص عليه في المادة الثانية عشرة، أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل والأمور".

ومهما يكن لها من سلطات، وقيمة قانونية لقراراتها فإنها لا تتساوى بقوة القرارات التي يتخذها مجلس الأمن، بموجب المادة 25 من الميثاق.

وهناك قيود على صلاحيات الجمعية العامة فيما يتعلق بقضايا صيانة السلم والأمن الدولي:

الأول موضوعي: نصت عليه المادة 11/ 2 من الميثاق وهي تلزم الجمعية العامة أن تحيل لمجلس الأمن كل قضية تحتاج تسويتها إلى اتخاذ عمل يتضمن تدابير فعلية.

الثاني شكلي: نصت عليه المادة 12/ 1، حيث نصت على امتناع الجمعية العامة عن تقديم توصية بشأن أي موقف أو نزاع يباشر بصدده مجلس الأمن وظائفه ومسؤولياته بموجب الميثاق، إلا بناء على طلب المجلس.

وعند تفحص ما تقدم، فهل قامت الجمعية العامة باتخاذ القرار في حدود اختصاصها الممنوح في المواد 10، 14؟، والتحليل لنص المادتين يوضح أنهما لا يمنحا الجمعية أكثر من سلطة اتخاذ توصيات، والنظر بإمعان في قرار التقسيم يبين أنه لا يمكن تنفيذه إلا بموجب قرار آمر يصدر من السلطة المختصة في الأمم المتحدة وهي مجلس الأمن، لأنه يتضمن مساس خطير بوحدة الأراضي، وتعديل الأوضاع السياسية والقانونية رغم إرادة السكان وعمل كهذا لا يمكن تحقيقه بدون القوة والقسر.

وقد خرجت الجمعية العامة عن اختصاصاتها باتخاذها قرار التقسيم، لأنها لا تملك إلا سلطة اتخاذ التوصيات، وما تضمنه

القـــرار عبـارة عــن إنشــاء أوضـــاع ومـــراكز قـــانونيـــة جـــديدة فـــي كـيـــان فلسطـــين، وهـــــو الأمــــر الــــذي لا يمكـــن إنــشـــاؤه مـــن وجهـــة نظـــر القانـــون الدولـــي إلا بمقتضـــى معاهــــدات أو اتفاقـيـــات تـنعقـــد بيـــن الأطـــراف الـــدوليـــة لهـــذا الغـــرض، فتجـزئة بلـد إلــى دولتيـــن أو شعب إلــى شعـبين عمـــل لا تمـلـــك اتخـــاذه أي ســلطـــة مـــن سلطات الأمـــم المتحـــدة، فالتـسويـــات التـــي يجـوز لها وضعهـــا يتعـين أن تكـون تسويـــات تكـشـــف عـــــن حقـــوق ومراكـــــز قانونيـــة وليســت منشئــة لهـــا.[1]

وتجـــاوزت بـذلك أحـد أهـم مبـــادئ الميثـــاق الأساسيـــة وإهمالـــــه وهــــو مــبــدأ تقـــريـــر المصـــير (م1/ 2) مــــن الميـثـــاق، فـــــإرادة الشعـــــب ومعرفـــــة رأيه ضرورية لتحـديد مستقبلــه.

---

[1] حـــسن الجبلـــــي، فلـــسطـين فـــي ضـــوء القانـــــون الدولـــــي، مـــصـــدر سابـــق، ص 63 – 65.

لا بـد هـنا مـن ملاحظة وهي أن الجمعية العامة تتخذ نوعين من القرارات، قرارات ملزمة وقرارات توصيات، الأولى مثالها القرارات التنظيمية، والتنفيذية، والتوصيات وهي لا تتمتع بقوة الإلزام المباشـر وهـي تمـثل الطائفـة الغالبة من الوسائل القانونية التي منحها الميثاق لأجهزة الأمم المتحدة وخـصوصاً الجمعـية العامـة، ولكن رغم عدم تمتعها المباشر بقوة الإلزام، فإن الدول لا تملك إهمالها والإعـراض عنها.. وهناك طائفة من التوصيات تتضمن مبادئ واجب على الدول سلوكها، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إعلان منح الاستقلال 1960م، تحريم التفرقة العنصرية 1963م، فهناك خلاف حـول إلـزامية مـثل هذه التوصيات التي تتضمن إعلان عن مجموعة من المبادئ بين مؤيد لإلزاميتها ومعـارض، الأول لأنه لا يرى فيها اتفاقاً أو معاهدة، والثاني يرى أنها ملزمة على أساس أنها تضمنت مبادئ تضمنها الميثاق ولا يجوز التفرقة بالمعاملة بين ما فصلته التوصيات وبين النصوص التي جاء بها الميـثاق. وهو الرأي الأقرب إلى الدقة والصحة، فمثل هذه التوصيات التي تتضمن الإعلان عن مبادئ يتـضمنها الميـثاق يجب أن تتمتع بقيمة قانونية ملزمة. أنظر: محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، ط2 (بيـروت: الـدار الجامعية، 1982م)، ص 385 – 391. وكذلك أنظر: ص 185 وما بعدها من نفس المصدر.

ومفروض على أي سلطة دولية معرفتها قبل التصرف بكيان ومصير ذلك الشعب ووطنه، فإذا أعرب بإرادة أكثريته عن قبوله جاز وأصبح نافذاً في القانون الدولي، وإلا جاء باطلاً ولا وزن لذلك التصرف الذي يهمل إرادة الشعوب في ظل القانون الدولي المعاصر.[1]

وكان يجب أن ينتهي الوضع في فلسطين إلى الاستقلال، أو تطبيق نظام الوصاية (الفصل 12 من الميثاق)، وكان تدخل الجمعية العامة لإنهاء الانتداب يجب أن يؤدي إلى هاتين النتيجتين، حيث حدد الميثاق الطريقة التي تنتهي فيها الانتدابات من جانب الجمعية بالإضافة إلى إبلاغ الشعوب الخاضعة للانتداب مرحلة الاستقلال، إبرام اتفاقات خاصة بالوصاية (الفصل 12) من الميثاق، وهي أمور لم تلتزمها الجمعية العامة عند اتخاذ قرار التقسيم، الذي مزق وحدة الإقليم وتجاوز السلطة الفعلية الممنوحة لسلطات الانتداب، وخالف المادة 80 من الميثاق التي حرمت التصرف بالمراكز القانونية والسياسة للشعوب والأقاليم المنتدب عليها.[2]

---

(1) أنظر: وليام توماس ماليسون، وسالي .ف. ماليسون، تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين من وجهة نظر القانون الدولي، مصدر سابق، ص 46 – 47. كذلك أنظر: محمد عزيز شكري. حق تقرير المصير، ضمن (بحوث ندوة بروكسل، الدراسات – فتح 12/ 78، 1976م)، ص 15. كذلك أنظر: سن الجبلي، فلسطين في ضوء القانون الدولي، مصدر سابق، ص 65.

(2) محمد عزيز شكري، حق تقرير المصير وفلسطين، مصدر سابق، ص 13. =

تعارض قرار التقسيم مع عهد العصبة وصك الانتداب:

رغم كل ما قيل بشأن صك الانتداب، وعهد العصبة في السابق فقد جاء القرار متعارضاً معها:

حيث نصت (م22) من عهد العصبة على أن إنهاء الاستعمار ليس مشروطاً إلا بفترة الانتداب المؤقت بوصفه تمهيداً للاستقلال، وهو الأمر الذي ينطبق على فلسطين، لأن العهد اعتراف مؤقتاً باستقلال فلسطين مع أجزاء أخرى من الإمبراطورية العثمانية بوصفها تشكل شعوب وأمم، وقد صدر قرار التقسيم قبل انتهاء الانتداب، والقرار لا يستطيع منح سلطة بحرمان أهالي فلسطين من الحقوق الثابتة والمكتسبة والتي يؤمنها نظام الانتداب.[1]

وقد نصت المادة 5 من صك الانتداب على عدم تنازل الدولة المنتدبة عن أي جزء من فلسطين أو التصرف فيه لأي

= كذلك أنظر: حافظ غانم، المشكلة الفلسطينية في ضوء أحكام القانون الدولي، مصدر سابق، ص 98. كذلك أنظر: حسن الجلبي، فلسطين في ضوء القانون الدولي، مصدر سابق، ص 67 – 69.

في تموز 1950م، قدمت الجمعية العامة طلباً إلى محكمة العدل الدولية حول انتداب اتحاد جنوب أفريقيا على إقليم جنوب غرب أفريقيا، فجاء في الفتوى: "أن التزامات دولة الانتداب باقية رغم اختفاء عصبة الأمم لأنها أداء للواجب المقدس بنشر المدنية ووظيفة نشر المدنية وظيفة مستمرة، وعلى أساس المادة 80 من الميثاق تنص على أن شروط الاتفاقيات الدولية والتي يكون أعضاء الأمم المتحدة أطرافاً فيها تظل سارية لحين عقد اتفاقات الوصاية". أنظر: المصدر السابق، ص 69. كذلك أنظر نص المادة 80 من ميثاق الأمم في: وليام توماس ماليسون، وسالي .ف. ماليسون، تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين من وجهة نظر القانون الدولي، مصدر سابق.

(1) المصدر السابق، ص 25. كذلك أنظر: حسن الجلبي، فلسطين في ضوء القانون الدولي، مصدر سابق، ص 70.

دولة أجنبية وهذا ما أقدمت عليه الجمعية العامة عندما قررت التنازل للوكالة اليهودية عن الإقليم الذي خصصته (للدولة اليهودية).

وكذلك انتهاك المادة السادسة من صك الانتداب والتي تتعلق بالهجرة مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق وأوضاع السكان الأصليين، وقد انطوى ذلك على عدة مخاطر:

أ- الهجرة لم تكن عفوية بل هجرة يهودية مبرمجة في إطار الهدف السياسي الصهيوني.

ب- ليست هجرة عادية، بل غزو قامت به الجموع الصهيونية، وعملت على تمزيق المجتمع الفلسطيني تحت ستار الهجرة.

ت- سواء سميت هجرة أو غزو، فقد نجم عنها انتهاك صارخ "لحقوق ووضع فئات الأهالي" بما في ذلك حرمانهم من ديارهم ووسائل عيشهم.

وعدم الشرعية هنا يتمثل في أن الجمعية العامة، زادت من التصرفات اللاشرعية للسلطة المنتدبة باعتمادها الهجرة الصهيونية التي نفذت وجرّت انتهاكاً لأحكام صك الانتداب.[1]

وقد انطوى القرار على إجحاف وظلم بشع، وتعسف بحقوق سكان فلسطين الأصليين ومحاباة المهاجرين

---

[1] وليام توماس ماليسون، وسالي .ف. ماليسون، تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين من وجهة نظر القانون الدولي، مصدر سابق، ص 26.

اليهود، وذلك بمنحهم 14.000 كم^2 ومنح السكان الأصليين 12.000 كم^2 وإقامة دولة يهودية يسكنها 460 ألف فلسطيني، يمتلكون ثلثي أراضي المنطقة مقابل 530 ألف يهودي يملكون ثلث تلك الأراضي والعقارات، وهو أمر مناقض للعدالة في التوزيع فضلاً عن صعوبة إمكانية حياة كل منها.(1)

وإزاء الأحداث التي أعقبت صدور القرار، تراجعت الأمم المتحدة عنه ويتضح ذلك من قرار الجمعية العامة رقم 186 تاريخ 1948/5/14م، والذي أعفت بموجبه الجمعية العامة لجنة فلسطين المكلفة بتنفيذ القرار من مهامها، وكلفت وسيطاً دولياً يتصرف وفق القرار الجديد، والعمل لإجراء تسوية سليمة لمستقبل الوضع في فلسطين.(2)

وكذلك قرار مجلس الأمن الذي تقدمت به الولايات المتحدة وتمت الموافقة عليه بالإجماع، والذي ينص على فرض وصاية مؤقتة على فلسطين تحت وصاية المجلس، وإعادة القضية للجمعية العامة من جديد، ووقف جهود لجنة فلسطين لتنفيذ قرار التقسيم، الدعوة إلى هدنة في فلسطين

---

(1) حافظ غانم، المشكلة الفلسطينية في ضوء أحكام القانون الدولي، مصدر سابق، ص 98.

كذلك أنظر: حسن الجلبي، فلسطين في ضوء القانون الدولي، مصدر سابق، ص 70.

(2) سامي مسلم، قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين من 1947 – 1972م، مصدر سابق، ص 13.

ودعـــوة بـــريطانيـــا الـــبقـــاء كـــدولـــة منتدبـــة لحـــين التوصـــل لحـــل نهائـــي.(1)

واســـتمـــــر الوضـــــع القانونــــــي بالنسبــــــة لإلغـــــاء قـــــرار التقسيـــــم قائمـــــاً حتـــى الآن ولـــــم يطـــــرأ عليـــــه إلا مـــــا ورد فـــــي القـــــرار الثالــــث الخـــــاص بلجـــنـــــة التوفـــيـــــق، وإقـــــرار الهدنـــــة، وعـــــودة الـــــلاجئـــين والـــتعويـــــض، وبقـــيـــت الهدنـــــة الحـــربيـــة المؤقـــتـــة تحكـــــم الوضـــــع فـــــي فلسطـــين بـــدلاً مـــن قـــرار التقســـيم.(2)

---

(1) حـــسين التريكـــي. هـــذه فلـــسطـــين. (تـــونـــس: الـــشركـــة التونـــسيـــة للـــتـــوزيع، 1971م)، ص 207.

كـــذلك أنظـــر: شـــفيـــق رشـــيـــدات، القضيـــة الفلسطينيـــة والقانـــون الدولي، مصدر سابق، ص 43.

نـــص القـــرار المذكـــور: "أنـــه طالمـــا بـــدا واضحـــاً أن قـــرار الجمعـــية العمومـــيـــة للتقـــسيـــم الصـــادر فـــي 1947/11/29م، لا يمكـــن تنفيـــذه فـــإن المجلـــس يوحي:

1- بفـــرض وصـــايـــة مؤقـــتـــة علـــى فلسطـــين تحـــت وصايـــة المجلـــس.
2- يطلب المجلس عقد جلسة خاصة للجمعية العامة.
3- وإلى أن تعقد هذه الجلسة يجب أن تصدر تعليمات إلى لجنة فلسطين لتوقف جهودها لتنفيذ مشروع التقسيم.
4- دعـــوة العـــرب والـــيهـــود إلـــى إجـــراء هدنـــة فـــي فلسطـــين.
5- مناشـــدة بريطانيـــا البقـــاء كدولة منتدبـــة تحـــت إشـــراف الأمـــم المتحـــدة إلـــى حـــين التوصـــل إلـــى حـــل نهائـــي لقضيـــة فلسطـــين"، أنظـــر الـــنـــص فـــي: حســين التريكـــي، هـــذه فلسطـــين، مصـــدر سابـــق، ص 207.

(2) شـــفيـــق رشيـــدات، القضيـــة الفلسطينيـــة والقانـــون الدولـــي، مصـــدر سابـــق، ص 44.

المطلب الثالث: حرب النكبة عام 1948م.

مجريات الحرب:

في هذه المرحلة انتقلت المسألة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة في أوائل 1947م وقد ضاعفت العناصر الإرهابية[1] من نشاطها الإجرامي، بينما كانت الاستعدادات العسكرية الصهيونية قد بلغت ذروتها من تدبير الأسلحة وحشد الطاقة البشرية. ولا شك بأن تحرك العرب في أواخر عام 1947م جاء بعد عطلة دامت ثمان سنوات كانت الصهيونية خلالها في قمة نشاطها خاصة في النواحي العسكرية، وقد أعدت لهذا اليوم عدته بأن وضعت استراتيجية محددة لمجابهة المرحلة الحاسمة.[2]

---

[1] المقصود هنا بالعناصر الإرهابية الجماعات الصهيونية والمستوطنين الذين جاؤوا لفلسطين بهدف الاستيطان فيها والتحكم بمصير شعبها، ولا شك أن هذه الجماعات مارست كل أنواع التخويف والإرهاب على الشعب الفلسطيني الذي وقف عاجزاً أمام الآلة الضخمة التي استخدمت في هذه الحرب المروعة...

[2] محمد حسنين هيكل، العسكرية الصهيونية، المجلد الثاني (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1974م)، ص 153.

الكاتب والباحث الشهير محمد حسنين هيكل هو من أميز الكُتاب، وهو من الذين عاصروا فترة حرب النكبة وقد كان له العديد بل الكثير من المؤلفات التي من خلالها كشف لنا الكثير عن مجريات هذه الحرب التي خسر فيها العرب كثير... وفي حديث له في قناة الجزيرة قال هيكل: "إن العرب أرادوا من خلال هذه الحرب الخروج بنتائج معينة ومبيتة"، والجدير بالذكر أن هيكل كان على اطلاع على كثير من الأمور ومقرب من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.. هيكل وفي هذه الأيام يكشف لنا الكثير عن الحقبة التي عاصرها والتي تمثل تاريخاً مهماً...

وقد انحصرت استراتيجية الهاجاناه في هذه المرحلة كما يصفها إيجال آلون[1] (Egal Aalon) في النقاط التالية:[2]

1- سياسة بناء المستعمرات في المناطق النائية والاحتفاظ بها وعدم التخلي عنها مهما كان الثمن، ذلك أن هذه المستعمرات يمكن أن نحول إليها جزءاً على

---

[1] ولد إيجال آلون في "كفار طابور" بالجليل عام 1918م لأبوين هاجرا إلى فلسطين من روسيا واشتركا في تأسيس مستوطنة "روشبينا" التي كانت أول مستوطنة في الجليل الأعلى. تلقى إيجال تعليمه الأولي في مستوطنة روشبينا قبل أن ينضم إلى قوات الهاجاناه ويصبح قائداً لأحد تشكيلاتها في الفترة من 1936 – 1939م، وبعد حرب 1948م واستقرار الدولة الإسرائيلية أكمل تعليمه في الجامعة العبرية ثم في جامعة أكسفورد في بريطانيا وتخصص في العلوم السياسية. بالرغم من اعتناق إيجال آلون للفكر الاشتراكي فإن نظريته في الأمن الإسرائيلي التي أخذت بها المؤسسة العسكرية والسياسية في إسرائيل هي التي منحته شهرته الواسعة كقائد عسكري وكسياسي. وقد لخص آلون نظريته هذه في بحث نشره بعد عام 1967م تحت عنوان "الدروس المستفادة من حرب يونيو/ حزيران 1967م". اشترك آلون في تأسيس قوات البالماخ عام 1941م التي تخصصت في العمل ضد قوات الانتداب البريطاني ونشطت في استقدام المهاجرين اليهود غير الشرعيين إلى فلسطين. أصبح آلون قائداً للبالماخ (فصيل عسكري صهيوني أنشئ قبل قيام دولة إسرائيل) في الفترة من 1945 – 1948م، ومع بداية عام 1950م استقال من وزارة الدفاع ليبدأ مشواره السياسي. في عام 1954م أصبح آلون واحداً من زعماء حزب "أحدوت هاعفودا" أي "اتحاد العمال" الذي استمد قوته الأساسية من انضمام سكان المستعمرات الزراعية الاشتراكية إليه. انتخب آلون عام 1955م عضواً بالكنيست، وفي الفترة من 1961 – 1967م شغل منصب وزير العمل، وخلال الفترة من 1967 – 1969م كان نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للهجرة. بين عامي 1969 و1974م ظل آلون نائباً لرئيس الوزراء وعمل في الوقت نفسه وزيراً للتعليم والثقافة وعضواً في اللجنة الوزارية لشؤون الأمن والاقتصاد. اختير آلون عام 1974م ضمن الوفد الإسرائيلي في المفاوضات التي جرت بين إسرائيل ومصر وسوريا عام 1974م وأسفرت عن فصل القوات المتحاربة، وفي الفترة التي أعقبت حرب 1973م شغل منصب وزير الخارجية وظل في هذا المنصب لمدة ثلاث سنوات انتهت عام 1977م. ودع إيجال آلون المسرح السياسي الإسرائيلي بل والحياة عن عمر ناهز 62 عاماً. (شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" موقع الجزيرة نت (http://www.aljazeera.net/in-depth/arab_israel/2002/3/3-8-3.htm)، 2004/4/26م.

[2] إيجال آلون، ستار من رمال (إسرائيل والعرب بين الحرب والسلام)، القسم الثاني (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، بدون تاريخ نشر)، ص 110.

الأقـل من الضغط العربي على المراكز اليهودية، وبالتالي استخدام هـذه المـستعمـرات كقـواعـد لأعمـال العصابـات خلـف خطـوط العـدو.

2- تجـنب أي صِدام مباشر مع القوات البريطانية حتى لا يؤدي ذلك إلـى إعاقة خطط جلاء هذه القوات وتأخرها، وكان هدف العمليات الحـربية هـو تقويض مركز القوات البريطانية وشعورها بالأمن وفوق ذلك إقناعهـا أنـه بـدون موافقـة اليهـود لـن تستطيـع بريطانيـا إبقـاء فلسطـين كقاعـدة آمنـة ومفيـدة فـي هـذه المـنطقـة الحـيويـة، وكانـت مسؤوليـة الهاجاناه بوجه عام الـدفاع الـسلبي عـن الأحـياء الـيهودية فـي المدن المختلطة والمستعمرات.

3- العمـل علـى خلـق اتصـال أرضـي داخـل كـل منطقـة يـسيطر علـيها الـيهود لتحقيق الأمن بطرق المواصلات الداخلية وتوفيـر القـوى البـشرية وخلق الموقف العسكري الملائم لمقابلة التهديدات العربية.

4- التركيـز علـى اسـتمرار الهجـرة اليهودية كان من أهم أهداف الاسـتراتيجية الإسـرائيلية في تلك المرحلة. وقد كانت الهجرة تتم عـن طريق البحر أو البر أو عن طريق الرحلات الجوية السرية. وقـد بلـغ عـدد المهاجـرين فـي الفترة من 1945 – 1948م حوالـي 100 ألـف معظمهـم مـن الناجـين مـن أفـران الحريق النازي.

5- الاسـتراتيجية العـربية فـي المرحلة الأولى من الحرب: لم تكن للعرب في هذه المرحلة استراتيجية محددة، واضحة المعالم، وكان الخـلاف بـين الـدول العـربية فـي قمـته، ويصف دوجلاس هـيوم (Douglas Heume) وزيـر خارجـية بـريطانيا سابقاً

الاستراتيجية العربية في تلك المرحلة بقوله: "ولما كان العرب دائماً بدون استراتيجية فلم يكن هناك وضوح أو شعور عما يلزم العرب فعله في الأرض التي يدعونها فلسطين".[1]

وبينما كان الانتداب البريطاني يقترب من نهايته بدأ العرب في تناسي خلافاتهم لمواجهة الصهيونية، ولم تكن استعدادات العرب لمثل تلك المواجهة كاملة، وقد صرح الأمين العام للجامعة العربية آنذاك عندما انتهى الانتداب البريطاني "بأنه لم يكن يتوقع أن الدول العربية ستلزم بالقتال".[2]

ويذكر الملك عبد الله في مذكراته عن مجريات حرب 1948م بصفته القائد العام للجيوش العربية أنه لم يُأذن له بزيارة المواقع المصرية حيث يقول: "ولقد كان سفرنا إلى مصر في تلك المدة من الهدنة وعرضنا ما نعلم وسألنا المرحوم النقراشي باشا أن نزور مركز القيادة المصرية العليا في فلسطين بصفتنا القائد العام، فأُثير إلى أن هذا لا يتناسب ما دام جلالته – أي الملك فاروق – لم يزر الجبهة بنفسه، ثم عرضت لزوم زيارة جلالته للقدس الشريف ففكر خطر الطيران، فأعدت التكليف بأن ذلك ممكن عن طريق السويس – العقبة – عمان – فأُبديت أعذار أخرى ولو وقعت لكانت حركة موفقة تقضي إلى أن نستولي على القدس بأجمعها.[3]

---

[1] المصدر السابق، ص 110 – 111.

[2] علي غالب عزيز، تحرير فلسطين؛ ط1 (بغداد: مطبعة الجيش العراقي، 1969م)، ص 65.

[3] عمر المدني. مذكرات الملك عبد الله (حقيقة من تاريخ الأردن). (بيروت: بدون دار نشر، ولا تاريخ نشر)، ص 125 – 126.

في صباح 15 مايو 1948م،[1] دخلت الجيوش العربية فلسطين بعد أن أعطت المبادرة للعصابات الصهيونية التي احتلت معظم أنحاء فلسطين ومع هذا فقد أحرزت القوات العربية نجاحات كبيرة واستطاعت الإمساك بزمام المبادرة فقد استطاعت بعض القوات العراقية التي كان يقودها اللواء علي غالب عزيز الوصول إلى مسافة 8 أميال فقط من تل أبيب وقد فعلت المدفعية العراقية فعلها في اليهود في كل من بتاح تكفا وتل أبيب ويافا وباقي مواقعهم، كما اجتاحت باقي الجيوش العربية خلال بضعة أيام قليلة مناطق كبيرة من فلسطين وأحدقت بالمنطقة التي احتلتها العصابات الإسرائيلية.[2] لقد هوجمت إسرائيل إثر قيامها من قِبل ستة جيوش عربية، الجيش الأردني، والعراقي، والسوري والمصري واللبناني وقوات متطوعة من ضمن القوات المصرية.[3]

المرحلة الأولى من الحرب:

في الأربعة أشهر الأولى من حرب 1948م كان زمام المبادرة بيد العرب، بدأ القتال في المدن والقرى التي يعيش فيها العرب واليهود مثل القدس وحيفا وطبريا وصفد، وبين المدن المجاورة مثل تل أبيب ويافا، ولقد كان الخطف والتخريب هو نظام الحياة اليومي وكان من أساليب الحرب التي يتبعها العرب ضد اليهود في تلك المرحلة هو تفجير السيارات المحملة بالمتفجرات في الأحياء اليهودية، مثل تفجير سيارة في شارع بن يهودا أحد الشوارع الرئيسية في القدس مما أسفر عن قتل 50 من اليهود كما تم تفجير سيارة أخرى عائدة للقنصلية الأمريكية

---

[1] في 14 مايو 1948م أعلن بن غوريون قيام دولة إسرائيل وقد اعترف على الفور بالدولة الجديدة من قِبل الولايات المتحدة وبعد ثلاثة أيام اعتُرف بها من قِبل الاتحاد السوفييتي السابق وبعد ثلاثة أسابيع من قِبل هيئة الأمم المتحدة وبعد عشرة شهور من قِبل بريطانيا.

[2] علي غالب عزيز، تحرير فلسطين، مصدر سابق، ص 10 – 11.

[3] المصدر السابق، ص 11.

في القدس أمام مبنى الإدارة اليهودية في القدس مما أدى إلى قتل 12 شخصاً، وبعد أن بدأت المعارك في المدن، شهدت طرق فلسطين وخطوط مواصلاتها معارك تستهدف قطع طرق المواصلات وعزل المستوطنات اليهودية في هذه المرحلة فاتخذت إسرائيل موقفاً تسعى من خلاله لتفتيت الهجمات العربية وإيقافها بينما قواتها تحشد للمعركة الأخيرة والفاصلة.(1)

وهكذا يفعل اليهود حينما يكونون في موقف ضعف لا يُمكنهم من الهجوم إلا باتخاذ موقف الدفاع ريثما يصبح لديهم المقدرة على الهجوم، وقد اتخذت القيادة الإسرائيلية نفس الموقف إبان حرب 1967م حيث هاجمت القوات الإسرائيلية في سيناء واتخذت موقفاً دفاعياً في بداية المعركة على كل من الجبهة الأردنية والجبهة السورية وحين انتهت من ضرب الجبهة المصرية تحولت إلى الجبهتين السورية والأردنية.

أمام هذا الموقف الصعب والحرج أُجبر اليهود على أن يُعيدوا التنظيم بأنفسهم للقيام بهجوم معاكس ولقد كان من الصعوبة استعادة القوة في كل المناطق ولقد ركز الاهتمام على المناطق الاستراتيجية مثل القدس لمكانتها الروحية عند اليهود بالإضافة إلى أن يهود القدس كانوا يعانون أشد المعاناة من الحصار العربي.

المرحلة الثانية من الحرب:

في 3 أبريل من عام 1948م بدأت القوات الإسرائيلية عمليات الهجوم ضد المواقع العربية وكانت أول عملية هجومية يقوم بها اليهود لاحتلال الأرض، وقد قضت هذه الخطة أن

---

(1) المصدر السابق، ص 31 – 32.

يقوم الإسرائيليون بحركات عسكرية من شأنها مسك خط البدء. أو احتلال الطرق التي يمكن أن تغلق ثانية، ووفقاً لخطة العمليات يجب أن يوجه الاختراق نحو طريق القدس ويمسك الأرض التي على جانبي الطريق، لتأمين حماية القوافل اليهودية المتجهة إلى القدس ولقد تميزت هجمات الهاجاناه بالمبادأة وتركيز القوة على نقطة واحدة، ولقد عملت القوات الإسرائيلية بثلاث كتائب ما يعادل 9 سرايا شاركت بعمل منفصل بسبب العدد الكبير من الرجال. وكانت هذه أول مرة منذ بداية حرب 1948م على مستوى السرية، كما وزعت الرتب العسكرية من أجل التفريق بين الضباط وبقية الرجال. ولتجهيز هذه القوة كان ضرورياً أخذ الأسلحة من الوحدات المقاتلة على الجبهات الأخرى. وفي 31 مارس هبطت طائرة نقل بأول شحنة مشتراة من تشيكوسلوفاكيا، وكانت الشحنة مؤلفة من 200 بندقية ألمانية، 40 رشاش متوسط كما وصلت شحنة أخرى من الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا وصلت بواسطة البحر وعلى متنها 4000 بندقية و200 رشاش متوسط كانت مخبأة تحت حمولة من البصل وقد نجحت كما يدعى الإسرائيليون في حماية الطرق المؤدية إلى القدس[1] ولكن إلى حين.

تميزت استراتيجية المنظمات العسكرية اليهودية المسلحة في هذه المرحلة بالعنف المسلح ضد القرى العربية الخالية من السلاح ولا سيما ضد الأطفال والنساء والشيوخ، فقد شنت منظمات الأرجون وشتيرن هجوماً على قرية دير

---

[1] المصدر السابق، ص 23 – 27.

ياسين[1] العربية بالتنسيق مع قائد الهاجاناه في القدس وقد قتل من سكان القرية البالغ عددهم 400 نسمة 250 ما بين رجل وامرأة وطفل باعتراف المصادر الإسرائيلية وقد تناقلت الأوساط العربية أنباء الهجوم على دير ياسين والمذبحة الرهيبة التي جرت لأهلها. مما نتج عن هبوط الروح المعنوية لدى بقية السكان العرب وهذا سهّل على اليهود احتلال حيفا وقد ساهمت مذبحة دير ياسين في هجرة عدد كبير من سكان القرى العربية الذين هاجروا إلى البلاد العربية المجاورة على أمل العودة بعد أسابيع وبمساعدة الجيوش العربية وما زالوا ينتظرون...

بدأ اليهود يستغلون هذا الظرف ويطلقون التهديدات للقرى المجاورة ولقد تم فتح صفد بعملية مفتوحة سميت (Yiftach) وهو اسم لبطل يهودي انتصر على جيش عمون، وفي هذه الأثناء قتل حسن سلامة وعبد القادر الحسيني.[2]

---

[1] كانت هذه القرية تسيطر على الطريق المؤدية إلى القدس، وقد مسحها اليهود من الوجود وقد أقاموا على أرضها مطاراً لطائرات الهيلوكوبتر.

[2] المصدر السابق، ص 27 – 28.

الشيخ حسن سلامة: ولد المجاهد حسن سلامة سنة 1913م في قرية (قولة) بقضاء اللد، ونشأ في هذه القرية ودرس فيها. أسهم في الحركة الجهادية ضد قوات الاحتلال البريطاني وضد اليهود الغازين الطامعين منذ ريعان شبابه. كان رحمه الله لا يكتفي بالتخطيط لبعض العمليات الجهادية ويشرف على تنفيذها ويشارك فيها، ومن ذلك قصف قطار اللد – حيفا سنة 1938م، وبعد انتهاء ثورة فلسطين الكبرى سنة 1936م سافر إلى سوريا ولبنان والعراق، ودرس في العراق في الكلية الحربية وتخرج منها، واشترك في ثورة رشيد عالي الكيلاني ضد الإنجليز في العراق، وكان يقود فصيلاً من المجاهدين الفلسطينيين، وبعد فشل ثورة رشيد عالي الكيلاني التي قضى عليها الإنجليز، سافر إلى ألمانيا، فتدرب على فنون القتال، وزرع الألغام، ثم رجع سنة 1943م، ولمّا أعلن عن قرار تقسيم فلسطين في هيئة الأمم عاد رحمه الله سنة 1947م إلى المنطقة العسكرية التي يقودها، وتمركز في رأس العين، وظل يجاهد =

المرحلة الثالثة من الحرب:

لقــد أعلـــنت فـــــي هــــذه الفتــــــرة الهاجانــــاه كـــأول جـــيـــــش رســمــــي للدولـــــة الجديـــــدة وأطلـــــق عليهــــا اســـــــم "تـشهـــــال" وهـــــي الحـــــروف الأولـــى لكلمـــات عبــريـــــة لعـبـــارة "جـيـــش الدفـــاع الإسرائيلــــي" وقـــد أدت القـــــوات الإســرائيليـة جمـيعـــاً قـســم الــولاء للدولـــة الجديدة، وأُدخـــل زي رســمــي مــوحــد، وأُنـشئت رتــــب للضبــاط وضبــاط الصــف.(1)

= حتــى دخلت الجيوش العربيــة النظاميــة فلسطــين فاستمــر يجاهــد معهــا في منطقته. استشهــد رحمـــه الله وهـــو يقـــود معـركـــة فــي رأس العـــين إذ أصيــب فــي رئته اليسرى برصاصـــة أودت بحـياتـــه وكـــان ذلـك فـــي 1948/6/3م، ودفــن فــي قريته "قولــة". (شبكة المعلـــــومات الدولـــــية "الإنتــــرنت" موقـــــع عائلـــــة آل الرمحــــــي http://ramahi4all.erikjohnsontile.com/history/Hasan_salameh_resistance_history.htm)، 2004/4/28م.

عبدالقادر الحسيني: ولد في إستانبول عام 1908م، عاش في بيتٍ وطنيٍّ، وتلقّى تعليمه الابتدائي والثانوي في القدس، وأكمل تعليمه العالي في الجامعة الأمريكية بالقاهرة. اشتغل بالصحافة فترة قليلة، ثم تفــرغ بعد ذلك للجهاد. كان على رأس مجلس قيادة التنظيم السري الذي أعد لثورة فلسطين الكبرى عام 1936م. اســتمرت الثورة أكثر من خمسة أشهر، وخاض "الحسيني" معارك ضد الصهاينة اليهود، وفي إحــدى معاركـــه أُصــيب بجرح بالغ وتلقّى العلاج في دمشق. اشترك "الحسيني" في ثورة "رشيد عالي الكيلاني" عام 1941م. تعرض للاعتقال في بغداد عدة سنوات حتى أفرج عنه عام 1943م. أقام فترة في السعودية، ثم انتقل إلى القاهرة، واتصل بجماعة (الإخوان المسلمون). بعد قرار التقسيم اختير قائداً عاماً لقــوات الجهاد المقدس في فلسطين. قاد "الحسيني" معارك عديدة ضد الصهاينة اليهود، وحقّق انتصارات باهرة. حاول "الحسيني" الحصول على أسلحة كافية من جامعة الدول العربية؛ لكنه لم يجد ما كان يرجوه ويأملـــه، وأدرك أنه يخاطب قوماً لا يقــدّرون مسئولياتهم الوطنية، فقال لهم في غضب: "**أنتم خائنون، أنــتم مجرمون، سيسجل التاريخ أنكم أضعتم فلسطين، (سأسترد) القسطل، وسأموت أنا وجميع إخواني المجاهدين**". خاض "الحسيني" آخر معاركه في (القسطــل) عـــام 1948م، ورزقـــه الله الشهادة فيها. (شـــبكة المعلـــــومات الدولـــــية "الإنتـــــرنت" موقـــــع الإخـــــوان المــــسلمون http://ikhwanonline.net/Article.asp?ID=5257&SectionID=454)، 2004/4/28م.

(1) إيجـال آلــون، سـتار مــن رمـال (إســرائيل والعــرب بــين الحرب والسلام)، مصدر سابق، ص 120 – 121.

لقد تميزت هذه المرحلة بظهور الخلافات بين السياسيين العرب وبين قسم من الفلسطينيين كما حذر رئيس الأركان المصري من أن الجيش المصري غير مستعد للحرب، وكانت الجيوش العربية مفتقرة لأية خطط ولذلك لم يستخدموا أسلحتهم بكفاءة ولم يساعدوا بعضهم في وقت الحاجة ومع كل هذا فقد كان موقف اليهود حرجاً للغاية، فقد هوجمت إسرائيل من قبل خمسة جيوش عربية، الجيش السوري، الجيش الأردني واللبناني والعراقي والمصري، ووحدات أخرى من الدول العربية الأخرى مثل السودان أُلحقت بالقوات المصرية، وفي 15 مايو ضُربت تل أبيب لأول مرة من قبل الطائرات المصرية، وكانت قد قصفت أكثر من خمسة عشر مرة قبل الهدنة الأولى وخلال المرحلة الثالثة من الحرب.[1]

المرحلة الرابعة والأخيرة من حرب عام 1948م:

بدأت هذه المرحلة في 18 يونيو وانتهت في 19 يوليو 1948م، وكان يبدو أن أول المهام وأعجلها بالنسبة للإسرائيليين هو إزالة الخطر عن تل أبيب والمناطق المحيطة بها مباشرة عن طريق احتلال اللد والرملة والتوغل في التلال الجبلية الواقعة شرق السهل الساحلي، وفك الحصار العربي المفروض على القدس من جهة الشمال وكانت المهمة الثانية تأمين منطقة حيفا باحتلال الناصرة والأجزاء المتبقية من الجليل الأدنى. وقد شهدت هذه المرحلة تحولاً جذرياً في القوات القتالية والإدارة والتنظيم والإمداد والتموين لدى جيش الدفاع الإسرائيلي، ولما كانت القوات العربية قريبة من مراكز التجمع اليهودي المكتظ بالسكان، فلم يكن بميسور اليهود اتباع استراتيجية دفاعية بحتة، ويقول إيجال آلون: "كان

---

[1] علي غالب عزيز، تحرير فلسطين، مصدر سابق، ص 38.

واضحاً أنه إذا سمح للجيوش الغازية بأن تمارس مزايا الهجوم فإنها قد تنفذ خلال خطوط إسرائيل المشتتة وتسحق قواتها وتستولي على كافة المناطق التي يحتلها اليهود والتي كان يعوزها العمق...".[1]

"ولقد كانت الاستراتيجية التي تقررت هي الاستراتيجية الوحيدة السليمة في أخذ زمام المبادرة بمجرد إنهاء وقف إطلاق النار الذي فرضته الأمم المتحدة" ولما كان الإسرائيليون غير راغبين في انتهاك قرارات الأمم المتحدة باستباق هجوم الأعداء ولو بيوم واحد، ولما كانوا يعلنون أن من عادة العرب الهجوم في ضوء النهار فقد قرروا سبقه بساعات قليلة فقط وشن الهجوم في نفس اللحظة لانتهاء الهدنة رسمياً على وجه التحديد منتصف الليل.[2]

المطلب الرابع: الاعتراف الدولي بالدولة اليهودية.

بدعم وتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية تقدمت الحكومة المؤقتة لما يسمى (بإسرائيل) في نهاية عام 1948م بطلب انضمامها للأمم المتحدة في محاولة واضحة لإسباغ الشرعية الدولية على هذا الكيان الجديد الغريب.

ولا نبرهن على احتضان الولايات المتحدة الأمريكية لفكرة الانضمام هذه من ذلك الحوار الذي جرى في الجلسة التي عقدها مجلس الأمن الدولي لمناقشة طلب الانضمام بين المندوب السوري من جهة ومندوب الولايات المتحدة من جهة أخرى. فقد أصر مندوب سورية العربية في سياق حملته على أن إسرائيل ليست دولة بالمعني المعروف في القانون الدولي فحدودها غير محددة، كما أنها ليست محبة للسلام، ولا نبرهن على ذلك من مسؤوليتها عن

---

[1] إيجال آلون، ستار من رمال (إسرائيل والعرب بين الحرب والسلام)، مصدر سابق، ص 122 – 123.

[2] المصدر السابق، ص 123.

مقتل وسيط الأمم المتحدة الكونت برنارد (Count Bernadet) ذاته، إضافة إلى طابعها العدواني أصلاً.(1)

أما المندوب الأمريكي فقد راح يحاول البرهنة على جدارة إسرائيل بالعضوية، ورفض الحجة السورية في وجوب كون الكيان السياسي ذا حدود محددة ومعروفة حتى يعد دولة بموجب قواعد القانون الدولي وقد تجاهل المندوب الأمريكي بذلك ما استقرَّ عليه التعامل الدولي حتى الآن بما في ذلك تعامل حكومته بالذات التي هي طرف في معاهدة "مونتفيديو" الموقعة في 1933/12/26م، والتي تنص على أنه لكي تعد الدولة شخصاً من أشخاص القانون الدولي فلا بد أن تتوافر فيها أربعة عناصر،(2) وثاني هذه العناصر حيازتها لإقليم محدد. في جلسة 1948/12/2م غدا واضحاً حماس الولايات المتحدة من أجل التوصية بقبول إسرائيل في الأمم المتحدة، من دول مجلس الأمن، وعند التصويت على القبول، فشل المشروع، وقد تقدمت إسرائيل بطلب ثان جديد، وبدءاً من 1949/5/11م وتحديداً في ليلة 1949/5/12م وبضغط شديد من الولايات المتحدة ومطابقة بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي السابق قررت الجمعية العامة قبولها أي "إسرائيل" بالرغم من الاحتجاج والاستنكار اللذين بديا على مندوبي العرب وأنصارهم القليلين.(3)

وهكذا أصبحت إسرائيل العضو التاسع والخمسون في الأمم المتحدة، وبإعلان دولة إسرائيل وقبولها عضواً في الأمم المتحدة، تكون الولايات المتحدة قد أسهمت في إضفاء الشرعية الدولية على منطقة نفوذها "إسرائيل".

---

(1) علي أبو الحسن، فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني (منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية)، مصدر سابق، ص 59.

(2) لا بد من توافر أربعة عناصر لقيام أي دولة، وهذه العناصر هي: الشعب – الإقليم – الحكومة "السلطة الحاكمة" – الاعتراف الدولي بهذه الدولة لكي تدخل في نطاق الأسرة الدولية...

(3) المصدر السابق، ص 60.

وفـــيما يـــتعلق بولادة دولة إسرائيل الجديدة، فإن الدور الحاسم الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل خاص الرئيس ترومان (Truman) قــد اعتـــرف بـــه المؤرخين، أضف على هذا أن ثلاثة من رؤساء حكومات إسرائيل السابقين، ممن شاركوا مشاركة مباشرة وفعالة في الأحداث العسكرية والدبلوماسية والمالية التي رافقت خلق دولة إسرائيل وهم: دافيد بن غوريون[1] وموشـــي شاريت (Mousha Sharet)،[2] وغولدا مائير (Golda Maier)[3] قــد اعترفوا بذلك. وحديثاً قال "جدعون رفائيل" (Jadon Rafael) الذي نشر أفــضل دراسة وثائقية معتمدة عن التاريخ الدبلوماسي لإسرائيل، فقد قال عن اعتراف ترومان الدبلوماســي المبكــر الــذي بعــث به بعد بضع دقائق من إعلان بن غوريون "أنه أي ترومان، قد وضع الدولة الجديدة بشكل ثابت عَلى الخارطة السياسية للعالم".[4]

وقـــد تـــدخـــل ترومـــان بشكـــل مستمـــر خـــلال هـــذه السنـــوات الحاسمة لمساعدة قادة العصابات الصهيونية الإرهابية الذين كانوا يعملون على خلـــق مـــا أسموه "إسرائيل". فبالإضافة لضغطه على بريطانيا المنتدبة على فلـــسطـــين مـــــن أجـــــل قبـــــول مـــزيد مـــــن الدخـــلاء المهاجـــرين الـــيهـــود فـــي فلسطـــين، وبالإضافـــة لتأييـــده خطـــة التقسيـــم الأساسيـــة لـــلأمـــــم المـــتحـــدة، فقـــــــد قـــام بتعـــيين سفـــــير للولايات المتحـــدة الأمـــريكية فـــــي تــــــل أبـــيب كـــان مشهوراً بتأييده لإسرائيـــل وعدائـــه للعـــرب.[5]

---

(1) دافـــيـــد بـــــن غـــوريون: أول رئيـــــــس لأول حكومـــــة قوميـــــة لإسرائيـــــل عـــــام 1948م.

(2) موشي شاريت: رئيس الحكومة الخامسة في الكيان الصهيوني 1954م.

(3) غـــولدا مائيـــر: رئيـــسة الحكومة الخامسة عشر 1969م في هذا الكيان الدخيل وقد ولدت في "كيق" بروسيا.

(4) المصدر السابق، ص 60.

(5) المصدر السابق، ص 61. =

ورتب كذلك أي ترومان قرضاً مالياً من بنك الاستيراد والتصدير مع اعتماد مؤقت وذلك استجابة لطلب تقدمت به الوكالة اليهودية،[1] ومع اقتراب موعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين فقد ناشد ترومان العرب علانيةً بعدم مهاجمة الدولة اليهودية الجديدة.[2]

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل سمح ترومان نفسه لموشي شاريت الذي كان في ذلك التاريخ يشغل وظيفة وزير خارجية الحكومة الإسرائيلية الإقليمية باستخدام وسائل الاتصال البرقية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية للاتصال بالسرعة الممكنة من نيويورك بدافيد بن غوريون في مقر رئاسة

= السفير جيمز ماكدونالد (Games Macdonald)، هو أول من أظهر تعاطفاً مع اليهود حين كان قد تعين عضواً في لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية، رئيساً للبعثة الأمريكية الدبلوماسية إلى تل أبيب، وأعقب ذلك توصية بترشيح موظف محترف من موظفي وزارة الخارجية في هذا المنصب، وكان مما زكى اختيار ماكدونالد في نظر الصهاينة ما كان قد بذله من جهود في مساعدة اللاجئين اليهود الذين كانوا قد هاجروا إلى إسرائيل. ثم جاءت ثلاثة إمارات التودد للدولة الجديدة وزبانيتها في إعلان تعيين ماكدونالد مندوباً خاصاً عن الولايات المتحدة إلى إسرائيل، ولم تمضى ثلاث ساعات على طلب كليفورد (Clifford) إليه بقبول المنصب، وكان هذا دليلاً على أن المسألة بأكملها كانت قد مهد لها كليفورد في البيت الأبيض دون أن تمر من خلال الإجراءات الرسمية المتبعة عادةً في وزارة الخارجية. ولم تلبث وزارة الخارجية أن أبدت امتعاضها من اختيار ماكدونالد، بيد أن تحمس بعضهم في أمريكا وإسرائيل على حد سواء طغى على كل معارضة. وعلى سبيل المثال، فقد أبرق وايزمان بامتنانه القلبي إلى ترومان على هذا التعيين الذي "بعث رضاً عميقاً في قلوب مواطني المجتمع الإسرائيلي واليهود بعامة". ولم يخيب ماكدونالد حسن ظن الاسرائيليين به، إذ عمل جاهداً في سبيل ضمان رضوخ الحكومة الأمريكية لتلبية المطالب الإسرائيلية. للمزيد أنظر: تشيرايه رونبيرغ، إسرائيل ومصلحة أميركا القومية، ط1 (بيروت: منشورات دار الكرمل "صامد"، 1989م)، ص 45 وما بعدها.

(1) الوكالة اليهودية: أُقيمت في فلسطين عام 1922م استناداً إلى المادة الرابعة من صك الانتداب البريطاني "الذي أدمج فيه وعد بلفور" بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد نصت المادة المذكورة من صك الانتداب على "أن وكالة يهودية مناسبة سوف يعترف بها كهيئة استشارية لإدارة فلسطين والتعاون معها في المسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها مما يؤثر في إقامة وطن قومي يهودي وحماية مصالح السكان اليهود في فلسطين".

(2) علي أبو الحسن، فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني (منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية)، مصدر سابق، ص 61.

الوكالة اليهودية بتل أبيب. وفي أيلول عام 1948م صار بإمكان دين راسك (Dean Rasic) نائب وزير الخارجية الأمريكي أن يكتب إلى كليفورد في البيت الأبيض بأن كل بند من بنود المساعدة لإسرائيل التي جرى التعهد بها لها، وذلك على منصات الخطابة التابعة للحزب الديمقراطي في حزيران يونيو 1949م قد نُفذت حرفياً وبشكل تام.[1]

وهكذا انضمت إسرائيل إلى عضوية الأمم المتحدة حيث كانت الدولة الوحيدة التي نالت مركز الدولة، ونالت معه الأرض أيضاً عن طريق إجراء اتخذته الأمم المتحدة، وأن كل هذا كان بتأييد وتشجيع ودعم الولايات المتحدة الأمريكية، أو ليس هذا أيضاً دليلاً يضاف للأدلة التي نسوقها، والتي تثبت جميعها، أنها، أي إسرائيل منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بريطانيا والاتحاد السوفيتي السابق وفرنسا.[2]

وإننا نجد من الضروري أن نورد فقرة هي عبارة عن كلمات وردت في تصريح للرئيس الأمريكي ترومان في أعقاب قيام إسرائيل، حدد فيه دور إسرائيل عندما قال: "لقد قامت إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط لكي تتصدى لتيار النعرة الوطنية، فإذا لم تستطع أن تحقق هذا، فلا أقل من أن تجتذبه بعيداً عن مصالح البترول الأمريكي في الشرق الأوسط".[3]

نعم هذا كان تصريح الرئيس الأمريكي ترومان ممثل الدولة التي أصبحت زعيمة العالم عقب الحرب العالمية الثانية،

---

[1] المصدر السابق، ص 61.

[2] المصدر السابق، ص 61.

[3] المصدر السابق، ص 61 – 62.

وبالتالي صاحبة المصلحة الأكبر في وجود إسرائيل في المنطقة العربية، لأن الولايات المتحدة الأمريكية قد خططت منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، من أجل إنشاء منطقة نفوذها "دولة إسرائيل" لكي تكون حاجزاً بشرياً قوياً وغريباً على الجسر البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطها معاً بالبحر الأبيض المتوسط بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة مناوئة لشعوب المنطقة...[1]

المطلب الخامس: العوامل التي ساهمت في صنع الدولة اليهودية.[2]

نجحت الحركة الصهيونية في إقامة دولتها، بعد ثلاثة عقود على صدور وعد بلفور (1917/12/2م) الذي منحته بريطانيا، الدولة المستعمرة لفلسطين لهذه الحركة، والمتضمن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وفي الحقيقة فإن تفسير هذا النجاح لا يزال موضع جدل لدى المهتمين والمؤرخين، فثمة من يرجح دور العوامل الخارجية، ومن يؤكد على العامل الذاتي لليهود وحركتهم الصهيونية، ومن يحيل ذلك على هشاشة الوضع العربي (آنذاك)، وثمة من يفسر ذلك بهذه العوامل كلها. منذ قيامها توافرت للحركة الصهيونية مجموعة من العوامل الموضوعية، التي مكنتها من تحقيق مشروعها. وبالأساس فإن الحركة الصهيونية أقامت دولتها بالاعتماد على وسائل الاستيطان – الاحتلالي والقوة العسكرية، وبفضل الاعتماد على دعم القوى الاستعمارية، وخاصة بريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الصعب تصور إمكانية نجاح هذه الحركة في تحقيق أهدافها، بمعزل عن هذا الدعم

---

(1) المصدر السابق، ص 62.

(2) ماجد الكيالي. العوامل التي ساهمت في صنع الدولة العبرية "الإنترنت". (موقع "المركز الفلسطيني للإعلام" http://www.palestine-info.net)، 2003/10/24م.

الذي تلقته من الدول الكبرى المهيمنة في العالم، التي كان لها أصلاً دور كبير في قيام هذه الحركة وتطورها، والتي رأت في قيام هذه الدولة مصلحة خاصة لها في سياستها إزاء هذه المنطقة. بالنسبة إلى العوامل الخارجية، مكنت الدولة المنـــتدبة، بريطانيا (صاحبة الوعد)، الحركة الصهيونية من ترسيخ أقدامها في فلـسطين، فمنحت هذه الحركة، ممثلة بالوكالة اليهودية، مكانة سياسية، شكلت البـــرعم الأول للدولـــة الإسرائيلية، في حين أنها حالت دون التمثيل السياسي للفلـسطينيين، كمـــا مـــنحت هـــذه الوكالة الأرضية الخصبة، وقدمت الحماية للتجمعات الاستيطانية، ورعت الألوية العسكرية الأولى لهذه الحركة في إطار جيــشها. وبالأخص فإن بريطانيا عملت على وأد الحركة الوطنية الفلسطينية، ويـــنقل وليد الخالدي في محاولاته الهامة لإعادة كتابة تاريخ النكبة، عن محمد عـــزة دروزة، رصـــده لخـــسائر الفلـــسطينيين (فـــي النصف الثاني من عقد الثلاثينيات) على يد الجيش البريطاني، حيث يقول: "بلغ عدد المعتقلين خمسين ألفـــاً وعـــدد الـــشهداء ســـبعة آلاف وعدد الجرحى عشرين ألفاً وعدد البيوت المنـــسوفة ألفـــين"، وبحـــسب الخالـــدي فقـــد بلغ عدد الأسلحة المصادرة من الفلـــسطينيين خـــلال الفتـــرة 1936 – 1940م، بحـــسب المصادر الرسمية البـــريطانية: 6371 بندقية و3220 مسدساً و1812 قنبلة و425 بندقية صيد. ويقـــدر الـــباحث أحمـــد الـــسيد النجار، مجموع المساعدات التي وصلت إلى إسرائيل، منذ قيامها، بحوالي 180 بليون دولار أي 450 بليون دولار بأسعار الـــوقت الـــراهنة، ويقدر المساعدات الأمريكية لإسرائيل بحوالي 658 بليون دولار، أما المساعدات الألمانية، فيقدرها بحوالي 60 بليون دولار، وبالطبع فقد اســـتفادت إســـرائيل من الناحية الاقتصادية، كثيراً من استيلائها على أراضي فلـــسطين وأملاك الفلسطينيين والبني التحتية والمنشآت والمياه وبحسب الباحث ســـلمان أبـــو ســـتة فـــإن قيمة هذه الأملاك التي سلبتها إسرائيل بلغت بتقدير سامي هداوي 743 مليون جنيه إسترليني (بأسعار العام 1948م)، وهذا المبلغ يساوي، بحسب أبو ستة، 130 بليون دولار (بأسعار العام 1993م)، بمعنى أن

مجمـوع المساعدات والمكاسب التي حصلت عليها إسرائيـل منذ قيامها، حتى الآن بلغـت، حوالي 600 بليون دولار، لحوالـي ستـة ملاييـن نسمة! إلى جانـب الـدعم السياسي والمالي والأمني والتكنولوجي الذي تلقتـه إسرائيـل مـن الدول الكبرى، فإن للوضع العربي نصيبه في تحمل مسؤوليـة قيـام هـذه الـدولـة. ويمكـن مـن ملاحظـة الاستعـدادات العسكريـة للـتجمـع الـيهـودي فـي فلـسطـين قـبل النكبـة، ومستوى الاستعداد العربـي، ملاحظـة الفـارق الهائل في استعداد الجانبين، وبحسـب وليـد الخالـدي، فإنـه عنـدما بـدأت التعبئـة العامـة للمستوطـنين اليهـود في 30 تشرين الثاني/ نوفمـبر 1947م، بلـغ عـدد الـذين تقدمـوا للخدمـة 82.500 رجـل وامـرأة حتـى 15 نيـسـان (أبريـل) 1948م،ثـم 94.500 شـخص عـشية إعـلان الدولـة، وقـد تألـف جيـش الميـدان، فـي 15 أيـار/ مـايـو 1948م، مـن 30.574 مقـاتـلاً انظمـوا فـي عشـرة ألويـة. وقـد ارتفع مـلاك هـذا الجيـش بسـرعـة إلـى 40.825 (6 حزيـران/ يونـيـو 1948م)، ثـم إلـى 88.33 (19 تشرين الأول/ أكتوبر 1948م) وبالنسبة لموازنـة الحـرب فقـد بلغـت تبرعـات الجالـيـة الـيهوديـة فـي أمريكا[1] وحدهـا 50 مليـون دولار، جمعـت مـا بيـن كانـون الثانـي/ يناير وآذار/ مـارس 1948م. وكـان مبلـغ 50 ملـيـون دولار فـي ذلـك الحـين يشكل ضعـف ميزانيـة جيـش مـصـر لعـام 1946 – 1948م. فـي المقابـل صمـد عـرب فلسطـين بمـساعـدة جيـش الإنقـاذ غيـر النظامي (حوالي 5000 جنـدي)، لغايـة آخـر آذار/ مـارس 1948م، هـذا بالإضافـة إلـى عـدة آلاف مـن المجاهـدين الفلسطينـيين والعـرب الـذين حال مستوى تدريبهـم، وقلـة تـسلحيهـم، وضـعـف إمكانـاتهـم مـن مـستوى أدائهم، أما بالنسبـة

[1] ولا بـد من الإشارة هنا إلى أن الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية كانت وما زالت تدعم الدولة اليهودية بالمادة منذ قيام إسرائيل وحتى الآن...

للجيوش العربية فإن الدول العربية المستقلة حديثاً، وبحكم أوضاعها السياسية لم تستطع تحشيد قوة تزيد عن القوة التي حشدها التجمع الاستيطاني اليهودي الذي يقدر عدده بحوالي 608 ألف مع الفارق في التسليح والإمكانات وبالأساس في الإرادة السياسية ووحدة القيادة. ولم يكن الوضع العربي دون مستوى المواجهة العسكرية، فقط فقد كان دون مستوى التحدي الجديد، من نواحٍ عديدة، فمثلاً إذا أخذنا قضية الهجرة اليهودية من البلدان العربية، يمكننا معرفة مدى قصور الوضع العربي، فقد هاجر إلى فلسطين في ظل الانتداب البريطاني حوالي 483 ألف مهاجر - مستوطن، 8 - 10% فقط منهم من يهود البلدان العربية، وقدر مجموع المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، بعد قيامها، في ما بين 1948 - 1993م بحوالي 2.3 مليون شخص منهم 687 ألف مهاجر في الأعوام الثلاثة الأولى لقيام إسرائيل ما أدى إلى مضاعفة عدد اليهود فيها، وكان 50% من مصادر هذه الهجرة من البلدان العربية، أيضاً فقد شكلت ممانعة النظام العربي لقيام كيان فلسطيني على باقي الأراضي الفلسطينية، التي فلتت من الاغتصاب الصهيوني، عاملاً من عوامل تثبيت شرعية إسرائيل، بمساهمتها، غير المباشرة، بتغييب الهوية الوطنية الفلسطينية في مواجهة إسرائيل وتبريراتها الصهيونية. ولا شك أن الحؤول دون قيام تمثيل سياسي للفلسطينيين أضعف من قدراتهم، وشكل نجاحاً للحركة الصهيونية. ثم إن ضعف الإرادة السياسية في المواجهة وتدني مستوى التضامن العربي في مواجهة الاستحقاقات الناشئة عن وجود إسرائيل، ساهما في استقرار إسرائيل وتطورها، كما في تعقيد المشكلة الناجمة عن قيامها في مختلف المجالات. هذه الاستنتاجات لا تعني التقليل من أهمية العامل الذاتي في قيام

هذه الدولة، وتدعيم مصادر شرعيتها وتطورها، لأسباب ذاتية وموضوعية، ولولا دعم الدول الكبرى لما تمكنت هذه الحركة من تأمين هجرة اليهود إلى فلسطين والاستيطان فيها، ولا تأمين كل وسائل القوة للتغلب على المقاومة الفلسطينية والعربية، ولما استطاعت إسرائيل، في ما بعد تأمين إمكانيات استمرارها وتطورها من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية. وهذا يعني أيضاً، بأن إسرائيل لم تنشأ كنتاج للتطور المجتمعي والاقتصادي والثقافي والسياسي للتجمع اليهودي في فلسطين وإنما نشأت نتيجة تضافر عدد من العوامل الذاتية والموضوعية (الداخلية والخارجية) التي سمحت بقيام هذه الدولة في حينه. وبالطبع فإن إسرائيل لم تستكن للدعم الخارجي، وعملت على استثماره بأفضل ما يمكن، وساعدت في ذلك طبيعة نظامها المؤسسي، والمستوى المتقدم للتعددية والتنوع السياسي والثقافي فيه، المدعوم بحياة ديمقراطية لمواطنيها، كما ساعد على ذلك إدارتها الحديثة لمختلف أنشطتها المجتمعية والاقتصادية، ويكفي أن نعلم أن إسرائيل تخصص 3% من دخلها القومي، الذي يبلغ نحو 90 بليون دولار للبحث والتطوير العلمي، في بلد تعدداه نحو 6 ملايين نسمة، في حين يخصص له العالم العربي أقل من 1% من ناتجه القومي البالغ 600 بليون دولار، لنحو 260 مليون نسمة. أخيراً سيستمر الجدل حول نصيب كل عامل من العوامل المذكورة، في قيام إسرائيل وتطورها، وفي غضون ذلك ستستمر إسرائيل في مواصلة تحديها للأوضاع العربية، حتى يستطيع العرب وضع الأسس الجديدة اللازمة لمواجهة استحقاقات هذا التحدي، وبدون هذه الاستحقاقات فإن إسرائيل ستواصل استهتارها بالحقوق

العربية،مراهنة على أن الزمن يعمل لصالحها، وبذلك لا يستطيع العرب مواجهة إسرائيل، فقط بالإدعاء بأنهم انتهجوا طريق السلام والوئام معها، فهذا الأمر لوحده، كما أثبتت التجربة، قد تكون له مفاعيل عكسية على هذه الدولة المصطنعة.[1]

ويرى الباحث أن العامل الرئيسي الذي أدى إلى قيام الدولة اليهودية على الأرض الفلسطينية هو الضعف والتخاذل العربي الذي لا يوجد له مثيل، فهذا الضعف المرير الذي نُعاني منه هو الذي جعل الاستعمار يطمع بأوطاننا ويعبث كما يشاء في ثروات هذه الأوطان التي تعتبر من أقوى الأسلحة الاستراتيجية التي لو استخدمناها في مواجهة هذا الصلف الصهيوني لما كان هذا حالنا.

---

(1) المصدر السابق.

للمزيد أنظر:

Nadim N. Rouhana. Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict. (New Haven: Yale University Press, 1997), p. 217.

وكذلك أنظر:

Yoram Hazony. The Jewish State: The Struggle for Israel's Soul. (New York: Basic Books, 2000), p. 150.

يورام حازوني شخصية معروفة جيداً في أوساط الجناح اليميني لليهود الأمريكيين والإسرائيليين. فقد ظهر أولاً كصوت يميني واضح نادر في عالم فكري يسوده اليسار الصهيوني. لكنه فقد بعض فرادته بعد التطورات التي حدثت منذ أيلول/ سبتمبر 2000م، إذ أن نوع الصهيونية اليمينية (أو الصهيونية الجديدة) الذي يمثله أصبح التيار السائد في إسرائيل وضمن المجتمع اليهودي الأمريكي. إنه تفسير للصهيونية متطرف وعرقي وكاره للأجانب، وموقف أيديولوجي يتبناه بنيامين نتنياهو (Benjamin Netenyahoo) وأريئيل شارون (Ariael Sharon)، ويؤيده اليوم بصورة سلبية حزب العمل وما كان يُدعى الصهيونية العمالية.

تعلق هذا الفصل بموضوع نشأة الدولة اليهودية وكيف قامت هذه الدولة على التزييف والمكر مدعية بأن لها حقوق دينية وتاريخية وقانونية في فلسطين، وتم التعرف على الادعاءات اليهودية في فلسطين العربية وأحقية العرب في أرض فلسطين، وتم الحديث أيضاً عن العوامل السياسية والقانونية التي مكنت لقيام الكيان الصهيوني في فلسطين، والعوامل التي سهلت صنع الدولة اليهودية في فلسطين.

الفصل الثاني

دور القوانين اليهودية في مصادرة الأراضي العربية

المبحث الأول: القوانين الانتدابية الموروثة.

المبحث الثاني: القوانين الإسرائيلية المتعلقة بالأرض.

المبحث الثالث: الأسانيد القانونية للسياسة الإسرائيلية.

المطلب الأول: الادعاءات القانونية الإسرائيلية.

المطلب الثاني: قواعد الاحتلال الحربي.

لقد قامت الحركة الصهيونية ومنذ البداية بوضع المخططات للاستيلاء على الأراضي العربية في فلسطين، ولتنفيذ هذه المخططات قامت بإنشاء ما يسمى بصندوق أراضي إسرائيل (كيرن كيمت ليسرائيل) وأوكلت له شراء الأراضي العربية في فلسطين، مستعيناً بالسماسرة الذين قاموا باستغلال الأوضاع الصعبة التي عانى منها سكان البلاد العرب في ظل الانتداب البريطاني، فقاموا بشراء هذه الأراضي بأموال صهيونية، ومن ثم قاموا ببيع هذه الأراضي فيما بعد لصندوق أراضي إسرائيل. كما قام هذا الصندوق بإجراء عمليات الشراء للأراضي مستغلاً غياب القيادة الواعية التي كان من المفروض أن تتنبه إلى هذه المخاطر ولتعمل على منع هذه الصفقات.[1]

والجدير بالذكر أن الصهيونية قبل أن تُفكر باحتلال فلسطين العربية قامت بدراسة القوانين التي كانت سائدة في فلسطين حتى تتمكن من إيجاد الثغرات المناسبة للسيطرة على الأراضي الفلسطينية، وربما قد تكون الدولة العظمى التي كانت في تلك الفترة وهي بريطانيا هي التي ساهمت إلى حد كبير من تمكين هذه الجماعات الصهيونية المتشددة من السيطرة على الأراضي الفلسطينية بحجة أن أصحابها هجروها أو تخلوا عنها، وهذا ما لم يحصل أبداً بدليل ما حصل من جرائم ومذابح الصهيونية التي قامت بها في القرى الفلسطينية...

لقد وضعت الحركة الصهيونية نصب عينيها استملاك أكبر قدر ممكن من الأراضي المملوكة من قبل

---

[1] Kanan Makiya. The Rock: A Tale of Seventh-Century Jerusalem. (New York: Pantheon Books, 2001), p. 303.

المواطنين العرب، سكان البلاد الأصليين، وذلك تحضيراً لإنشاء كيان قومي لليهود على أرض فلسطين،[1] وقد حاولت الحركة الصهيونية نفي ما جاء في برتوكولات حكمائها[2] من أن: "فلسطين" (أو أرض إسرائيل كما يسمونها) هي "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" وادعى قادتها بأن هذه البرتوكولات وما جاء بها هي محض افتراء وتزوير يقصد به الاستيلاء على الأراضي العربية الفلسطينية وتخليعها من أيدي "الأغيار" ومن ثم تسليمها إلى أيدي يهودية، وذلك تطبيقاً لسياسة التوسع والاستيطان "وتهويد" مناطق مختلفة في البلاد كالجليل والنقب.

هذا وقد استمرت محاولات الحركة الصهيونية الجادة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بعد إقامة الدولة سنة 1948م وذلك من خلال سن القوانين والأنظمة التي تُمكن سلطات الدولة المختلفة من الاستيلاء على الأراضي

---

(1) عمر محمود شلايل. مُحاضرة أُلقيت بعنوان "المشروع الصهيوني ومخاطره عربياً وعالمياً" في المركز الثقافي العربي الليبي بالخرطوم، 2004/3/29م.

(2) عجاج نويهض، بروتوكولات حكماء صهيون، المجلد 1، ط2 (بيروت: دار الكرمل الحديثة، 1967م)، ص 130.

الجدير بالذكر أن أول طبعة لكتاب بروتوكولات حكماء صهيون كانت باللغة الروسية عام 1905م للكاتب سرجي نيلوس (Sergi Nilos)، وتُرجمت من الروسية إلى الإنجليزية (PROTOCOLS OF THE LEARNED ELDERS OF ZION)، وقد استعان الباحث عجاج نويهض بكتاب بروتوكولات حكماء صهيون الطبعة الإنجليزية الحادية والثمانين الصادرة سنة 1958م للسيد فيكتور مارسدن (Victor Marseden).

للمزيد بخصوص بروتوكولات حكماء صهيون أنظر: محمد خليفة التونسي، الخطر اليهودي (بروتوكولات حكماء صهيون)، مصدر سابق، ص 72 وما بعدها. كذلك أنظر: عبد الوهاب المسيري، البروتوكولات واليهودية والصهيونية، ط1 (القاهرة: دار الشروق، 2003م)، وللمزيد يمكن الاطلاع على موقع الدكتور عبد الوهاب المسيري على الشبكة العنكبوتية "الإنترنت" WWW.ELMESSIRI.COM للاستفادة من أبحاث ومقالات وكتب المسيري الذي يُعتبر من المتخصصين في الشؤون اليهودية وصاحب موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية (سبع مجلدات).

العـــربية ونقل ملكيتها إلى أيدي يهودية،[1] وذلك تحقيقاً للمبدأ الصهيوني القائل بوجـــوب إنقـــاذ الأراضي، كما قامت السلطات الإسرائيلية بالإبقاء على بعض القوانين والأنظمة الانتدابية المتعلقة بالأرض والتي تخدم أهدافها في الاستيلاء على ما تبقى من أراضٍ يملكها المواطنون العرب.[2]

لقـــد شكلت القوانين الإسرائيلية والقوانين والأنظمة الموروثة والمتعلقة بـــالأرض دلـــيلاً قاطعاً على زيف الادعاء الإسرائيلي بأن إسرائيل هي دولة جمـــيع مواطنـــيها. وبأن ما وعد به حكام إسرائيل بأن تكون هذه الدولة دولة مساواة بعيدة عن التمييز على أساس الدين أو العرق أو القومية هـــو مجـــرد هـــراء، فقد سُـــخرت هذه القوانين لتأكيد وترسيخ الطابع اليهودي للدولة وذلك عـــن طـــريق الاســـتيلاء علـــى ما تبقى من الأراضي ونقلهـــا مـــن أيـــدي عربيـــة لأيـــدي يهوديـــة.

لقـــد قامت السلطات الإسرائيلية بسن العديد من القوانين، بعضها تطرق إلى الأرض بشكل مباشر وبعضها كان بمثابة أداة مساعدة لتحقيق نفس الهدف، ألا وهو الاستيلاء على الأرض والسيطرة عليها.[3]

المبحث الأول: القوانين الانتدابية الموروثة.

بعد الإعلان عن قيام الدولة في 15 أيار 1948م، ولملأ الفراغ القانوني الـــذي حـــصل بعـــد انـــتهاء الانـــتداب البريطاني على فلسطين. قام المشرع الإســـرائيلي بـــسن قانـــون أحكام السلطة والقانون لسنة 1948م، وبحسب هذا القانـــون فإن مجموعة القوانين التي كان يعمل بها حتى 14 أيار 1948م تبقى

---

(1) Lenni Brenner. Fifty-One Documents: Zionist Collaboration with the Nazis. (Fort Lee, N. J.: Barricade Books, 2002), p. 70.

(2) صـــقـــر أبـــــو فخـــر. الحـــركة الوطنيـــة الفلسطينيـــة مـــن النضـــال المسلـــح إلـــــى دولـــة منـــزوعـــة الســـــلاح. (بيـــــروت: المؤســـســـة العربيـــة للـــدراسات والنشر، 2003م)، ص 117 وما بعدها.

(3) Thomas Philip. Acre: The Rise and Fall of a Palestinian City (1730-1831). (New York: Columbia University Press, 2001), p. 189.

ســارية المفعول ما دامت لا تتنافى مع نصوص قانون أحكام السلطة والقانون نفسه أو القوانين الأخرى التي سنها البرلمان المؤقت، مع الأخذ بعين الاعتبار التغييــرات الناتجة عن إقامة الدولة وسلطاتها. لقد كانت هذه المادة "القناة" التي بموجبها تم استيعاب العديد من القوانين الانتدابية التي رأى بها المشرع العبري قوانــين لا تتنافى مع الطابع اليهودي للدولة بل تخدم هذا الهدف وتساعد على تحقــيق الأهداف الصهيونية المتمثلة في بسط السلطة الإسرائيلية على ما تبقى من سكان فلسطين داخل الخط الأخضر (160000 نسمة) وتجريدهم مما تبقى فــي حيــازتهم من أراضي وفيمــا يلــي نماذج مــن القــوانين والأنظمــة الانتدابــيــة التــــي تــــم استيعابهــا والإبقـــاء عليهــا كقوانيــن ملزمة:

* **قانون الأراضي – الإستملاك للمنفعة العامة لسنة 1943م.**
* **أنظمة الطوارئ لسنة 1945م.**
* **قانون الغابات لسنة 1926م.**
* **قانون أراضي الموات لسنة 1921م.**
* **قانون تسوية الحقوق في الأراضي لسنة 1928م.**

لقــد قامــت الــسلطات الإسرائيلية باستغلال القوانين الانتدابية المتعلقة بــالأرض لخدمــة أهــدافها فأبقت هذه القوانين سارية المفعول ومن ثم قامت بــتعديلها أو إلغائهــا. حسب ما تتطلبه وفيما يلي بعض الجوانب المتعلقة بهذه القوانين وكيفية استغلالها من قبل السلطة.

أولاً: قانـــون الأراضـــي – الاســـتمـلاك للمـــنفعـــة العامـــة لسنـــة 1943م.

لقــد كــان الهــدف الأساســي مــن وراء ســن هــذا القانون توفير الوسيلــة التــي تُــمكن السلطــة مــن الاستيــلاء علــى أراضي للأغراض العامــة كشــق الشــوارع وبنــاء المــدارس والمستشفيــات وغيرها، إلا أن مفهـــوم "المــصلحــة العامــة" لــدى السلطــات الإسرائيليــة اقتصر على

"المصلحـــة اليهوديـــة" باعتبارهـــا المصلحـــة العليـــا[1] في الدولة اليهودية، ومـــثـــالاً علـــى ذلك قامـــت السلطـــات الإسرائيلية سنة 1953م بمصادرة حوالي 1200 دونماً[2] من أراضي الناصرة والقرى العربيـــة اعتمـــاداً علـــى القانـــون المذكـــور وذلك لغرض إقامـــة مكاتـــب ودوائـــر حكومية – إلا أنـــه سرعان مـــا تبين أن المساحـــة التـــي استغلـــت لبناء هذه الدوائـــر لـــم تـــزد عـــن 80 دونماً فـــي حـــين استعملت بقية المساحة المصادرة لبناء مـــساكـــن شـــكلت فـــيمـــا بعـــد نـــواة مدينـــة الناصرة العليا (نتسيرت عليت).[3]

ثانياً: أنظمة الطوارئ لسنة 1945م.

كمـــا هو معلوم فإن أنظمة الطوارئ "سيئة الصيت" والتي استعملت في عهـــد الانـــتداب البريطاني على فلسطين كوسيلة لإحكام السيطرة على البلاد وإخمـــاد جـــذور الثورة العربية ضد الوجود البريطاني. لم تلغى، وذلك رغم مطالـــبة أوســـاط سياســـية عديـــدة بإلغائها، ورغم أن بعض زعماء الحركة الـــصهيونية وصفوا هذه الأنظمة بأنها نازية، إلا أن السلطات الإسرائيلية رأت من المناسب الإبقاء على هذه الأنظمة واستغلالها ضد الفلسطينيين الذين آثروا الـــبقاء فـــي وطـــنهم منذ نكبة 1948م. فبموجب هذه الأنظمة قامت السلطات الإســـرائيلية بفـــرض الحكم العسكري على المناطق المختلفة في البلاد بهدف

---

(1) عوزي بنزيمان. القدس مدينة بلا أسوار. (تل أبيب: زوهار، 1973م)، ص 256 – 262 وما بعدها.

(2) أنظـــر: تقريـــر مديـــزية عقـــارات إســـرائيل لـــسنة 1965 – 1966م، القـــدس، المطابـــع الحكومـــية، ص 175 – 176. كذلك أنظر: روحي الخطيب. تهويد القدس. (بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1970م)، ص 17 – 18 وما بعدها.

(3) A. Granott. Aggrarian and the Record of Israel. (London: Eyre and Spottiswoode, 1956), p. 28.

كـــذلك أنظـــر: عـــارف العارف، النكبـــة 1947 – 1955م، الجـــزء الرابـــع (بيـــروت: المكتـــبـــة العـــصـــرية للطباعـــة والنشـــر، 1959م)، ص 925 ومـــا بعدها. وللمـــزيد أنظـــر: إمـــيـــل الغـــــوري. فلـــسطـــين. (بغـــــداد: وزارة الإرشـــــــاد، 1962م)، ص 143 ومـــا بعدها.

تقييد حركة السكان الفلسطينيين وكذلك تم بواسطة هذه الأنظمة إلغاء العديد من التنظيمات السياسية ونفي قياداتها أو وضعها تحت الاعتقال المنزلي. كذلك أقامت السلطات الإسرائيلية وبالاعتماد على هذه الأنظمة تنفيذ عمليات هدم البيوت وتنفيذ الاعتقالات الإدارية وغيرها.(1)

أما فيما يتعلق بالأراضي فقد خولت المادة 125 لأنظمة الطوارئ السلطة، إغلاق مناطق معينة لأهداف تتعلق بأنظمة الطوارئ.

المادة 125 المذكورة تخول القائد العسكري صلاحية إصدار أمر بإعلان منطقة أو مكان ما منطقة مغلقة. واستناداً إلى هذه المادة قام القادة العسكريون الإسرائيليون وخلال السنوات الأولى لإقامة الدولة بالإعلان عن مناطق عديدة كمناطق مغلقة لأغراض أمنية، وبذلك منع أصحابها من دخولها واعتبر دخولهم إليها خرقاً لقوانين الطوارئ.

لقد كان إغلاق المناطق المختلفة تمهيداً للاستيلاء على أراضي في هذه المناطق وذلك بحجة أن هذه الأراضي غير مستغلة من قبل أصحابها أو بأنها ليست تحت التصرف الفعلي لأصحابها، حيث تم فيما بعد سن قانون استملاك الأراضي (المصادقة على الإجراءات والتعويض) لسنة 1952م والذي بموجبه تم استملاك (مصادرة) مساحات شاسعة من الأراضي بحجة أنها غير مستغلة من قبل أصحابها، وأنها بالفعل ليست تحت تصرفهم، وحيث أن المادة 2 من القانون تشترط أن تكون الأرض المنوي مصادرتها غير مستغلة وليست بحيازة أصحابها فعلياً.

---

(1) أوامر وتعيينات صادرة عن قيادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة الضفة الغربية 1967/6/7. (القدس: المطابع الحكومية، 1967م)، ص 3.

ثالثاً: قانون الغابات لسنة 1926م.

خـــول هـــذا القـــانون السلطـــة الإعـــلان عـــن مناطـــق معينـــة كمحميـــات طبيعيـــة أو غابـــات محميـــة، وقـــد اشتملـــت هـــذه المحميـــات علـــى عـــدة مـــناطـــق ومـــا زالـــت تحـــت تصـــرف السكـــان العرب الفلـــسطينيين، ومـــا حصـــل فـــي قريـــة بيـــت جـــن هـــو أكـــبر دليـــل علـــى أن السلطـــة لـــم تتـــورع عـــن إتبـــاع أي وسيلـــة بهـــدف تضـــييق رقعـــة الأرض التـــي يمـــتلكهـــا السكـــان الفلسطينيـــون. ووضـــع هـــذه الأراضـــي تحـــت سيطرتهـــا بهـــدف تسليمهـــا فـــي الوقت المناسب لأيدي يهودية.[1]

رابعاً: قانون أراضي الموات لسنة 1921م.

تغطي أراضي الموات مساحات شاسعة مسجلة باسم الدولة وهي تشكل قـسماً كبيراً من الأراضي العامة ويقصد بهذه الأراضي تلك الأراضي المهملة والميـتة لطبيعـتها. هـذه الأراضي تشمل معظم جبال منطقة الجليل، وكذلك مـساحات شاسعة في منطقة النقب، وهي أراضي بطبيعتهـا غيـر صالحـة للفلاحـة دون إصلاحها.

وبحسب قانون أراضي الأمـوات 1921م والتـي عرفها بأنها أراضي ليست في حيازة فرد بناء على كوشان طابو. وكذلك ليست في حيازة مجموعة من السكان كسكان القرية أو المدينة.[2]

لقـد تـم تحـديد أراضـي المـوات بنـاء علـى مقياسين مختلفين، الأول هـو اعتبـار الأراضـي المتاخمـة لمنطقـة سكنيـة والتي لا يصلها صـوت المـؤذن أو المنـادي كـأرض مـوات، إلا إذا قـام شخـص مـا

---

(1) الوقائـع الإسـرائيلية – مجمـوعة الأنظمـة. (أورشليم: طُـبع بواسطة القائم بمطبوعات الحكومة، 1967م)، ص 436 وما بعدها.

(2) ولـيد الخالـدي. خمـسون عامـاً علـى تقسيم فلسطين (1947 – 1997). (بيروت: دار النهار، 1998م)، ص 127.

بإبـــراز كوشان طابو يعتبر بمثابة تصريح من السلطة العثمانية له بأحياء هذه الأرض وفلاحتها.

أمـــا المقـــيـــاس الآخـــــر فيعتبـــر جميـــع الأراضـــي التـــي تبعد مسافة 1.5 ميــل عــن طــرف المنطقـــة السكنيـــة بمثابـــة أرض مـــوات. إلا إذا أبـــــرز شخـــص مـــا كوشان طابو يثبت إعطاءه تصريحاً من السلطة بإحياء الأرض.

لقـــد استغلــت السلطـــة هـــذا القـــانون وقـــامت بالاستيـــلاء على مـــساحـــات شاسعـــة فـــي الجليـــل والنقـــب بحجـــة أنهـــا أرض مـــوات، مـــستغلـــة بــــذلك عـــدم احتفـــاظ العـــديد مـــن مالكـــي هـــذه الأراضــــي بالكواشــــين التـــركيـــة التـــي أعطـــيت لهـــم. أمـــا حينمـــا كـــان يبـــرز أحدهم أمـــام المحكمـــة كوشانـــاً مـــا، فقـــد كـــانت المحكمـــة ترفـــض في معظـــم الحـــــالات هـــــذه البينـــة لعـــدم وضـــوح حـــدود الأراضــــي. أو عـــدم دقة وصحـــة التفاصيـــل الـــــواردة فـــي الكوشـــان. وبـــذلك ساهـــم الجهــــاز القـــضائـــي أيـــضـــاً فــــي مهمـــة الاستيـــلاء علـــى الأرض وتـــسجيلهـــا باســـم "دولـــة إســـرائيل" وذلك بحســـب المـــادة 155 لقـــانون الأراضــــي لسنة 1969م.

إن الإبقـــاء علـــى قـــانون أراضـــي المـــوات الـــذي يعتمد بالأساس مقايـــيـــس بدائـــيـــة لـــتحـــديد حيـــازة أو عـــدم حيـــازة الأرض بالمـــدى الــــذي يـــصلـــه صـــــوت المنـــادي أو المـــؤذن. تـــلك المقاييـــس التـــي وضـــعـــت فـــي زمـــــن الأتـــراك يـــؤكد أن السلطـــات الإســـرائيلية لـــم تـــتـــورع عـــــن اســـتعمال أي أســـلـــوب يمكنهـــا بواسطتـــه مـــن تنفيـــذ مخططهــــا الـــرامـــي إلــــى الاستيـــلاء على الأرض، حتى لو كان الثمن اعتماد قوانين بدائية لا تتمشى مع متطلبات العصر.[1]

---

[1] رفـــيـــق شـــاكـــر النتـــشـــة. الاســـتعمـــار وفلـــسطـــين. (عمـــــان: دار الجلـــيـــل، 1984م)، ص 78. =

خامساً: قانون تسوية الحقوق في الأراضي لسنة 1928م.

لقد كان من الضروري سن قانون لتسوية الحقوق في الأراضي. وذلك لحل الخلافات حول ملكيتها بين السكان – كأفراد أو كمجموعات سكانية – إلا أن السلطات الإسرائيلية استغلت هذا القانون وأبقت عليه ثم قامت بإقرار نص معدل ومجدد له سنة 1969م بموجبه قامت "دولة إسرائيل" بتسجيل ادعائها على ملكية مساحات شاسعة من الأراضي بصفتها وريثة الحكم البريطاني (المندوب السامي البريطاني) وطالبت بتسجيل الأراضي باسمها بصفتها أراضي غير مستغلة أو أرضٍ موات بصفتها أرضاً صخرية وغير قابلة للاستغلال الزراعي.[1]

= للمزيد أنظر: أحمد صدقي الدجاني. لا للحل العنصري في فلسطين. (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994م)، ص 11 وما بعدها.

وقد أسهم الدجاني في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، وشغل مناصب عدة منها رئيس قسم الدراسات الفلسطيني في معهد البحوث والدراسات العربية، وعضو في المجلس الوطني الفلسطيني لمدة عشر سنوات واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وقد استقال من هيئات المنظمة احتجاجاً على اتفاقات أوسلو. وهو أحد أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمجلس المركزي للمنظمة، وعضو في وحدة الحوار العربي الأوروبي.

وللدجاني العديد من المؤلفات منها، المعرفة والتقنية والتنمية آفاق ومخاطر وضوابط، وأضواء على الصين اليوم، والنظام العالمي الجديد وجهة نظر عربية، والطريق إلى حطين والقدس إحياء الذكرى بعد ثمانية قرون، ومن المستقبل برؤية مؤمنة مسلمة.

وتعود أصول عائلة الدجاني إلى بيت المقدس فقد بدأ تعليمه في يافا وأتم المراحل الثانوية في سوريا بعد أن طُردت عائلته عند حلول النكبة. عمل بدمشق والتحق بجامعتها ليحصل على شهادة في الآداب قسم التاريخ إضافة إلى علوم القرآن الكريم والفقه والسيرة وتوج دراسته بالحصول على دكتوراه في التاريخ من جامعة القاهرة.

توفي في القاهرة يوم الاثنين 2003/12/29م عن عمر ناهز 67 عاماً.

[1] عيسى السفري. فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية. (يافا: مكتبة فلسطين الجديدة، 1939م)، ص 137.

وقـد جـرت محاكم كانت فيها الدولة طرفاً أساسياً، وفي المقابل وقف الفلاحـون الفلسطينيون، أصحاب الأرض الحقيقيين بإمكانياتهم المحدودة وفي ظروف صعبة للغاية، فكانت إجراءات تسوية الأراضي بمثابة منفذ سهل قامت السلطة باستغلالـه وتسجيل مـئـات الآلاف مـن الدونمات باسم دولة إسرائيل.[1]

المبحث الثاني: القوانين الإسرائيلية المتعلقة بالأرض.

منذ الإعلان عن إقامة الدولة العبرية في فلسطين وحتى الآن ما انفك المشرع الإسرائيلي بسن القوانين ووضع الأنظمة التي تخول سلطاته المختلفة صلاحية الاستيلاء علـى ما تبقى من أرض بيد المواطنين الفلسطينيين أو إتلافهـا.[2] وفيما يلي نورد قائمة ببعض القوانين الهامة[3] التي سنها المشرع الإسرائيلي خلال الأربعين سنة المنصرمة ومن ثم نتناول بالتفصيل بعضاً من هذه القوانين:[4]

* **أنظمة الطوارئ بشأن فلاحة الأرض البور واستعمال مصادر المياه غير المستغلة سنة 1948م.**
* **قانون وضع اليد على الأراضي في حالات الطوارئ لسنة 1950م.**
* **قانون أملاك الغائبين لسنة 1950م.**
* **قانون سلطة التطوير (نقل أملاك) لسنة 1950م.**
* **قانـون استملاك الأراضـي (تصديق الإجراءات والتعويضات) لسنة 1953م.**

---

(1) المصدر السابق، ص 137.

(2) Ramzy Baroud. Searching Jenin: Eyewitness Accounts of the Israeli Invasion 2002. (Seattle: Cune Press, 2003), p. 151.

(3) صبري جريس. "القوانين الإسرائيلية لضم القدس". شؤون فلسطينية. (العدد 106، 1980م)، ص 5 – 9.

(4) صبري جريس. العرب في إسرائيل. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973م)، ص 136 وما بعدها.

*** قانون صندوق أراضي إسرائيل لسنة 1953م.**

*** قانون وضع اليد على الأراضي (تعليمات مؤقتة) لسنة 1956م.**

*** قانون تقادم الزمن لسنة 1958م.**

*** قانون أراضي إسرائيل لسنة 1960م.**

*** قانون أساسي أراضي إسرائيل لسنة 1960م.**

*** قانون الأراضي لسنة 1961م.**

*** قانون تسوية الحقوق في الأراضي لسنة 1969م.**

*** قانون استملاك الأراضي في النقب (اتفاقية السلام مع مصر) لسنة 1980م.**

لقد تطرقنا إلى ستة من القوانين المدرجة في القائمة المذكورة أعلاه وخضنا في تفاصيلها لكونها شكلت الوسيلة الرئيسية للاستيلاء على مساحات هائلة من الأراضي العربية في حين شكلت بقية القوانين بالإضافة إلى قوانين وأنظمة أخرى عاملاً مساعداً في تنفيذ المخطط الصهيوني الرامي إلى الاستيلاء على جميع أراضي فلسطين (أو أرض إسرائيل كما يحلو لهم تسميتها)، وتسجيلها باسم "دولة إسرائيل" تمهيداً لوضعها في خدمة المشروع الاستيطاني الشامل.

أولاً: قانون أملاك الغائبين لسنة 1950م.

لقد شكل قانون الغائبين[1] الأساس الذي بموجبه استولت الدولة على جميع الأراضي التي كانت ملكاً لسكان البلاد الذين اضطروا إلى تركها والنزوح إلى مناطق أخرى لم تكن تحت سيطرة السلطة الإسرائيلية، أو إلى دول عربية. فوصفتهم بالغائبين فقامت بوضع أملاكهم تحت تصرف القيّم على

---

(1) محاضر الكنيست 1966 – 1967م: نصوص مختارة من محاضر الكنيست. (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1977م)، ص 564 – 566، كذلك أنظر: ص 617 – 618.

أمـــوال الغائبـــين. وقـــد عرف الغائب بحسب المادة رقم (1) من القانون على النحو التالي:

الغائـــب: هو كل شخص كان في الفترة ما بين 1947/11/29م، وحتى الــيوم الــذي نعلن فيه عن انتهاء حالة الطوارئ التي تم الإعلان عنها بتاريخ 1948/5/14م، وكان يملك أموالاً أو عقارات في داخل إسرائيل أو كان ينتفع منها أو كانت تحت تصرفه مباشرة أو بواسطة آخر وأنه كان في خلال الفترة المذكورة:

أ- مواطناً أو يقطن في لبنان، مصر، سوريا، السعودية، شرق الأردن، العراق، اليمن، أو.

ب- كـــان مـــتواجداً فـــي إحدى هذه الدول أو بأي جزء من "أرض إسرائيل" خارج حدود إسرائيل أو.

ت- كـــان مواطـــنا فلسطينياً ("أرض - إسرائيلي") وانتقل من مكان سكناه العادي في إسرائيل إلي الأمكنة التالية:

1- إلى أي مكان خارج أرض إسرائيل قبل 1948/9/1م.

2- إلى مكان ما في أرض إسرائيل كان يقع تحت سيطرة قوى كانت تعمـــل علـــى مـــنع إقامـــة دولة إسرائيل أو قوى حـــاربتها بعـــد إقامتهـــا.

إن الـــنص الفـــضفاض للمادة رقم (1) لقانون أملاك الغائبين، قد أوجد تعريفين "للغائب":

الغائبون الحقيقيون: وهم الفلسطينيون الذين غادروا فلسطين إلى مكان يقـــع خـــارج "أرض إســـرائيل" أي هـــؤلاء الـــذين غادروا فلسطين بتاريخ 1948/9/1م، ولم يعودوا إليها.

الحاضرون الغائبون: وهم إما مواطنون فلسطينيون تركوا مكان سكناهم الأصلي وانتقلوا للسكن في قرية أو مدينة في فلسطين كانت بأيدي قوات "جيش الإنقـــاذ" والتـــي أصبحت لاحقاً ضمن حدود إسرائيل، أو مواطنون فلسطينيون

تـــركوا فلسطين قبل 1948/9/1م، وعادوا إليها بشكل غير قانوني ثم حصلوا علـــى الجنـــسية الإسرائيلية ضمن عمليات جمع الشمل، أو سكان قرى المثلث التـــي ضمت إلى إسرائيل حسب اتفاقية رودس، والذين يملكون أراضٍ وقعت داخـــل حدود إسرائيل قبل اتفاقية رودس وقد سار هؤلاء في عداد الغائبين بما يتعلق بأملاكهم.

وبحسب الإحصائيات الرسمية فإن عدد الحاضرين الغائبين سنة 1948م شـــكل جوالـــي 50% مـــن السكان الفلسطينيين الذين لم يتركوا البلاد (حوالي 80.000 مـــن أصل 160000). وقد فقد هؤلاء أملاكهم بموجب قانون أملاك الغائبـــين. وكانـــت هـــذه الأمـــلاك ما يقارب 100.000 دونماً من البساتين وعـــشرات الألـــوف مـــن الأبنية والعقارات وعلى ما يقارب 95% من كروم الزيتون وكذلك حوالي 40.000 دونم كرمة.[1]

وبحـــســـب المـــــادة الرابعـــة للقانـــون فـــإن أملاك الغائبين منحت للقـــيّم على أموال الغائبين وأصبحت هذه الأملاك ملكاً له وله حق التصرف بها.

أمـــا المـــادة 19 لهـــذا القانـــون فقد منحت القـــيّم على أموال الغائبين صـــلاحية بـــيع هذه الأملاك أو منحها دون مقابل إلى "سلطة تطوير" في حالة إقامـــة سلطة كهذه. وكانت هذه المادة جزءا من مخطط شامل لنقل جميع هذه الأمـــلاك إلى ملكية سلطة التطوير أو ما يعرف "بدائرة الإنشاء والتعمير" التي تم إقامتها فيما بعد بموجب قانون دائرة الإنشاء والتعمير (قانون سلطة التطوير لـــسنة 1950م). وفعلاً تم بتاريخ 1953/9/30م نقل الغالبية العظمى من هذه الأمـــلاك إلـــى "سلطة الإنشاء والتعمير" التي قامـــت فيمـــا بعـــد بنقلهـــا إلى أيـــــدي يهوديـــة وخصوصاً عشـــرات الألـــوف مـــن المنازل والوحـــدات الـــسكنيـــة التـــــي اعتبـــــرت بمثابـــة أمـــلاك غائبين، وتـــم نقلهـــا إلـــى

---

[1] غـــازي الـــسعدي، من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين (1936 – 1983)، ط1 (عمان: دار الجيل للنشر، 1985م)، ص 168.

"دائـــــرة الإنـــشـــاء والتعمـــيـــر" التـــي وضعتهـــا تحـــت تصرف القادمين الجدد.(1)

مـــن جهة أخرى، فقد أبقى القانون على إمكانية محدودة لتحرير أملاك الغائبـــين، وبـــشرط أن تكـــون الأرض قـــد انتقلت إلى ملكية "دائرة الإنشاء والتعميـــر" وأن القـــيّم على أموال الغائبين قد ألغى عن الغائب صفة الغائب فحـــسب الـــصلاحية الممنوحة بإعطاء أرض بديلة للغائب إذا توفرت الشروط التي ذُكرت أعلاه.

وقـــد انتهـــى العمـــل بهـــذه الأنظمـــة فـــي سنـــة 1973م حيـــث ســـن قانـــــون أمـــــلاك الغائبيـــن تعويضـــات لسنـــة 1973م والذي بموجـــبـــه أعطـــــي للغائبين الحـــق فـــي المطالبـــــة بالتعويضـــات عـــن أملاكهـــم بمـــوجب طلب يقدم إلى لجنة خاصة لهذا الغرض وقد حددت الفترة بـــ 15 سنة من تاريخ سن القانون أي حتى سنة 1988م.

ورغم الأنظمة والقوانين التي منحت الغائب الحق في تحرير أرضه، إلا أن الحالات التي تم فيها فعلاً تحرير هذه الأملاك، كانت قليلة جداً، وذلك نظراً للـــسياسة المعادية التي انتهجها القيّم على أملاك الغائبين واللجنة التي أُوكل لها الـــبت فـــي طلبات تحرير الأملاك حيث استغلت هذه اللجنة صلاحيتها فقامت بمـــساومة الكثيـــر مـــن الغائبين الذين توجهوا إليها بطلب تحرير أملاكهم بأن يتـــنازلوا عـــن حقـــوقهم مقابـــــل تحرير دار سكن أو قطعة أرض للبناء يتم تأجيـــرهـــا لهـــــم لمـــدة طويلـــة. وقـــد فشلـــت محاولات الابتزاز هذه في معظـــم الأحـــيان. ممـــا أدى إلـــى رفض معظم طلبات التحـــرير المقدمـــة للجنـــة.(2)

---

(1) محاضـــر الكنيـــست 1966 – 1967م: نـــصـــوص مخـــتارة مـــن محاضـــر الكنيـــست، مصدر سابق، ص 618.

(2) أحمـــد الـــشقـــيري. محاضـــرات عـــن قضيـــة فلسطـــين منـــذ فجـــر التاريـــخ حتـــى الحـــرب العالميـــة الأولـــى. (القاهـــرة: بـــدون دار نشـــر، 1954م)، ص 237.

ثانياً: قانون استملاك الأراضي (تصديق إجراءات وتعويضات) سنة 1953م.

بموجب المادة (2) لقانون استملاك الأراضي فإن كل عقار (ويقصد بذلك الأراضي)، صدر أمر من قبل الوزير المخول من قبل الحكومة، بأنه توفرت فيه المواصفات التالية:

1- لم يكن بتاريخ 1952/4/1م في حيازة مالكة.
2- تم تخصيصه أو استعمل في الفترة ما بين 1952/5/24م - 1953/4/1م لأغراض التطوير الحيوية الاستيطان أو الأمن.
3- وأنه ما زال مطلوباً لأحد الأغراض المذكورة.

فإن كل عقار كهذا ينقل إلى ملكية "دائرة الإنشاء والتعمير" ويصبح ملكاً خاصاً لها ويحق لها حيازته والتصرف به فوراً.

أما المادة الرابعة للقانون فقد منحت مالك العقار الذي تم إستملاكه بحسب هذا القانون الحق في التعويض المادي. أو أرض بديلة، في حالة ثبوت الأرض المستملكة في أرض زراعية وأن مالكها كان يعتاش من الزراعة.

ولكن في الواقع تم استملاك مئات الألوف من الدونمات بحسب هذا القانون، إلا أن التعويض المادي الذي عرض على المالكين كان منخفضاً ولم يشكل تعويضاً حقيقياً عن قيمة الأرض المستملكة. ناهيك عن أن العديد من المالكين آثروا رفض التعويض من منطلق عدم الثقة بشرعية عملية الاستملاك التي تمت بشكل قسري.(1)

---

(1) Raja Shehadeh. The West Bank and the Rule of Law. (Geneva: The International Commission of Jurists, 1980), p. 31.

ثالـــثاً: قانـــون استملاك الأراضي في النقب (اتفاقية السلام مع مصر لسنة 1980م).

بمـــوجب القانون الذي سُـــن عام 1980م في أعقاب اتفاقية السلام مع مـــصر قامـــت الدولة بمصادرة آلاف الدونمات من أراضي النقب التي كانت بحـــيازة ســـكانه مـــن البدو الفلسطينيين وذلك لأغراض أمنية نجمـــت عـــن اتفاقيـــة السلام مع مصر.

فـــبموجب المـــادة رقـــم 1 (أ) للقانـــون المذكور استولت الدولة على الأراضـــي المبيـــنة في الملحق الأول للقانون والتي كانت مطلوبة للاحتياجات النابعة من اتفاقية السلام مع مصر، وقد تم نزع ملكيتها بوسائل عديدة وصلت أحياناً إلى استعمال القوة وتبرير ذلك بالحاجة لإقامة مطارات عسكرية عوضاً عن تلك التي تم إرجاعها إلى مصر بحسب اتفاقية السلام المعقودة معها.[1]

رابعاً: قانون أملاك الدولة لسنة 1951م.

بمـــوجب هذا القانون وضعت الدولة يدها على جميع الأراضي التي لم تكـــن مملـــوكة من قبل أحد (لم يكن لها أصحاب) أو التي كانت مسجلة باسم المندوب السامي البريطاني.

خامساً: قانون أساسي "أراضي إسرائيل" لسنة 1960م.

بمـــوجب هذا القانون وبحسب نصوص المادة الأولى منه، فإن الملكية علـــى "أراضـــي إسرائيل" المسجلة باسم دولة إسرائيل أو باسم "دائرة الإنشاء والتعمير" أو "دائرة أراضي إسرائيل" لا تنتقل بالبيع أو بأية طريقة أخرى.

لقد جاء هذا القانون ليضمن عدم نقل أملاك الدولة لأي طرف كان عن طـــريق البـــيع أو أي وســـيلة أخرى، ومن جهة أخرى، ولكي يتم تحويل هذه

---

[1] ريمـــا الخالـــدي. القـــضية الفلـــسطينية والخطر الصهيوني. (بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، 1973م)، ص 235.

كذلك أنظر:

Amy Dockser Marcus. The View from Nebo: How Archaeology is Rewriting the Bible and Reshaping the Middle East. (Boston: Little, Brown, 2000), p. 103.

الأراضـــي والعقارات إلى أيدي يهودية دون الوقوع تحت طائلة القانون أخذت "دولـــة إســـرائيل" بواســطة "دائـــرة أراضـي إسرائيل" بتأجير هذه الأراضي والعقـــارات، وفي الواقع فقد تم تأجير هذه الأراضي والعقارات إلى اليهود من ســكان الدولة، بينما حُـــرم السكان العرب من هذا الحق، إلا في حالات نادرة كـــان فيها التأجير طويل الأمد، وجزءا من صفقة قرية أُلزم فيها صاحب الملك العربـــي علـــى التـــنازل عـــن أراضـــي زراعـــية أو عن أراضي موجودة خـــارج مسطحـــات القريـــة أو المدينـــة أو أراضــي "متنازع" عليها مـــع الدولـــــة ضـــمـــن إجـــــراءات التـــسويـــة. مقابـــل إعطائه الحـــق فـــي اســـتئجـــار قطعـــــة مـــن أرض للبناء أو دار للسكن بطريقة الإيجار طويل الأمد.[1]

سادســـاً: قانون الاستيطان الزراعي (تقييدات على استعمال الأراضي الزراعية والمياه) لسنة 1967م.

يعتبـــر هـــذا القانـــون من أكثر القوانين العنصرية في البلاد. حيث قام المشرع الإسرائيلي بسن هذا القانون بعد أن برزت في أوائل الستينات ظاهرة تأجيـــر الأراضـــي للمـــزارعين العـــرب من قبل الكيبوتسات أو المستوطنات الـــيهودية، وقـــد اعتبـــرت هذه الظاهرة من قبـــل السلطـــة ظاهـــرة مقلقـــة للغايـــة حيـــث رأى أعضـــاء الكنيســـت الذيـــن ناقشـــوا مســـودة القانـــون بأنـــــه يجــــب منـــع الكيبوتســـات مـــن تأجـــير هـــذه الأراضـــي إلـــى العــــرب بعـــد أن تـــم إنقاذها (وشراؤها بأموال يهودية) ولذا كان لا بد من

---

[1] Meron Benvenisti. Jerusalem: the torn city. (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1976), p. 234.

كذلك أنظر:

Walid Khalidi. Facts and Fiction. (New Delhi: League of Arab States, 1968), p. 14.

وللمـــزيد أنظـــر: زئـــيف تـــسور. الاســـتيطان وحدود الدولة. (تل أبيب: الكيبوتس الموحد، 1980م)، ص 83 وما بعدها.

حمايـتها عـن طـريق منع التصرف بها وتأجيرهـا حتـى إلـى فتـرات محـدودة.[1]

المبحث الثالث: الأسانيد القانونية للسياسة الإسرائيلية.

المطلب الأول: الادعاءات القانونية الإسرائيلية.

لكـي تبـرر مواقفها السياسية التوسعية تجاه الأراضي الفلسطينية التي احتلت عقب عدوان 1967م، قدمت إسرائيل العديد من المبررات والادعاءات القانونية سنحاول فيما يلي التوقف عند أهمها باختصار:

أولاً: مبدأ الفاعلية.

اسـتندت إليه إسرائيل، عند فرض سيادتها على الأجزاء التي استولت علـيها خارج حدود (الدولة اليهودية) المقترحة بقرار التقسيم، مدعية بأن تلك الأجزاء لا سيد لها وإسرائيل لاعتبارات تاريخية وواقعية لها الأولوية بالسيادة عليها، مستندة إلى مبدأ الفاعلية في القانون الدولي، ومستفيدة من توقف الشعب الفلسطيني عن ممارسة سيادته لظروف خارجة عن إرادته.

وقـد أحـيط هـذا المـبدأ بـشروط جعلت التغيير متفق مع الشرعية والاسـتقرار في القانون الدولي، وإلا لأصبح من الممكن العبث بأي وضع أو مركـز قانونـي فـي الـنظام الدولي بمجرد إحداث حالة واقعية في مواجهته بواسـطة القوة والاحتلال، مهما كانت درجة شرعية واستقرار ذلك الوضع أو المركز.

ولهذا فقد أحيط هذا المبدأ بالشروط التالية:[2]

أ- ألا يكـون الواقع المراد الاستناد إليه لإسقاط سند من القانون قد تم بواسطة القوة.

---

[1] أسـامة الحلبـي. الوضـع القانونـي لمديـنة القـدس. (بيـروت: مؤسـسة الدراسات الفلسطينية، 1997م)، ص 223.

[2] حـسن الجلبي. القرار والتسوية – دراسة قانونية سياسية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي في إطار قرار 242. (بيروت: بدون دار نشر، 1978م)، ص 150.

ب- ألا يكون هذا الواقع محل نزاع (متنازع عليه).

ومعلـــوم أن الـــشعب الفلسطيني توقف عن ممارسة سيادته على أرض وطنه بفعل القوة والاحتلال، والتوقف عن ممارسة السيادة، لا يؤدي إلى إلغائها أو الانـــتقاص مـــنها أو نقلهـــا، فالاحتلال لا يوقف السيادة القانونية ولا ينقلها بمقتضى القانون الدولي، ولكن الاحتلال يفرض سيادة واقعية (فعلية).[1]

ولـــم يتوقف الشعب الفلسطيني عن المطالبة بوطنه، ولم يتوقف النزال للحظة واحدة منذ بداية الغزو الصهيوني حتى الآن...

وهذا من شأنه أن يفقد الادعاء أي قيمة قانونية لانتفاء الشروط المطلوبة لصحته.

ثانياً: الادعاء أن الفلسطينيين حققوا تقرير مصيرهم في الأردن.

فـــي محاولة صهيونية لمواجهة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ادعـــت إســـرائيل أن الفلـــسطينيين حققوا تقرير مصيرهم في الأردن بموجب الـــوحدة بـــين الضفتين. وهذا الادعاء لا يستند إلى أي أساس قانوني، فالأردن دولـــة حصلت على الاستقلال عام 1946م، أي قبل انتهاء الانتداب البريطاني علـــى فلسطين بعامين، والوحدة بين الضفتين تمت بموجب الاتحاد الدستوري 1950م، ويتـــضح مـــن إعـــلان الوحدة، أنها مؤسسة دستورية لوحدة ضفتي الأردن، مع الاحتفاظ بالحقوق الفلسطينية في فلسطين والدفاع عنها، دون اتخاذ موقـــف مـــسبق لطبيعة التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، فهي تعتبر مرحلة انتقالية، وحل واقعي مع الاحتفاظ بممارسة حق تقرير المصير الأشمل والدائم بالنسبة للفلسطينيين.[2]

وهذه الفكرة للدولة الفلسطينية الأردنية في الواقع لم تطرح إلا كرد على تصاعد الاعتراف الدولي بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

---

[1] هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، مصدر سابق، ص 269.

[2] كولونـــيل درايبـــر. "دولـــة فلـــسطين العربية – والمملكة الأردنية الهاشمية". شؤون عربية. (العدد 29، 1983م)، ص 104 – 107.

ثالثاً: الغزو الدفاعي.

حيث تدعى إسرائيل بأن قيامها باحتلال الأراضي عقب حرب 1967م، كـــان على سبيل الغزو الدفاعي، وهو من قبيل الدفاع عن النفس، وأن الضفة الغـــربية وغـــزة لـــم يخضعا بسند صحيح لسيادة كل من الأردن ومصر، مما يجعل لإسرائيل حقاً أولى بالحماية على هذه المناطق.[1]

وهذا ما يتعارض مع قاعدة عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، الذي جاء نتيجة مترتبة على الالتزام الذي جاءت به المادة الثانية الفقرة الرابعة مـــن ميثاق الأمم المتحدة: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن الـــتهديد باســـتعمال القـــوة أو اســـتعمالها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".[2]

وهـــو ما أكده كذلك الإعلان 2625 دورة 25/ 1970م: "على كل دولة واجـــب الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها لخرق الحدود الدولية القائمـــة... وعلى كل دولة كذلك واجب الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها لخرق الخطوط الدولية الفاصلة، مثال ذلك خطوط الهدنة...".[3]

وكـــذلك نـــص قرار مجلس الأمن رقم 242/ 1968م على ذلك ثلاث مبادئ أساسية لحل النزاع أولها: "هو عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب".[4]

ولا يعتبر الغزو الإسرائيلي نوعاً من الدفاع عن النفس لأن شروط ذلك وفق قواعد القانون الدولي غير متوفرة في العمل الحربي الإسرائيلي، والدفاع الـــشرعي المقـــرر في المادة 51 من الميثاق، يختلف عن العمل الوقائي، فهو

---

[1] إبـــراهيم شـــحاتة، الحـــدود الآمـــنة والمعتـــرف بها، ط2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975م)، ص 22.

[2] محمـــد خلـــف. حـــق الـــدفاع الـــشرعي فـــي القانون الدولي الجنائي. (الجزائر: جامعة الجزائر، 1982م)، ص 226.

[3] المصدر السابق، ص 226.

[4] المصدر السابق، ص 226.

يجب أن يكون لمواجهة خطر حال وليس لمواجهة خطر متوقع.[1]

رابعاً: صياغة القرار 242/ 1968م.

حيث يفسر بعض الكُتاب الصهاينة مضمون القرار كأساس لتسوية النزاع على أنه طلب "انسحاب إسرائيل من أرض احتلت في النزاع الأخير"، ومدعين أن القرار في نصه باللغة الإنجليزية يقتصر على ذلك، وبالتالي لم يحدد الأراضي ولا الخطوط التي يجب الانسحاب إليها، وبالتالي فالانسحاب جزئي والخطوط التي ينتهي عندها الانسحاب تصبح حدوداً نهائية لإسرائيل، والقرار يصف الحدود الدائمة بأنها آمنة وهذه الصفة لم تتوفر في الحدود السابقة لحرب 1967م، التي لم تحول دون وقوع ثلاث حروب.[2]

وهذا الادعاء لا يستقيم في القانون الدولي مهما كانت التفسيرات لهذا القرار، والتي استقرت لدى المجموعة الدولية بمعنى الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلت سنة 1967م، وهو الأمر الذي يتفق مع ديباجة القرار التي تقول بعدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق القوة.

وكون الانسحاب الشامل يتفق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، حول قبول الأعضاء يعني قبولهم التصرف وفق المادة الثانية الفقرة الرابعة: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

وكذلك عدم ممارسة العنف لمنع الشعوب من تقرير مصيرها، انسجاماً مع قرارات الأمم المتحدة "وعلى كل دولة واجب الامتناع عن كل عمل قسري يكون فيه حرمان الشعوب المشار إليها في صياغة مبدأ تساوي الشعوب في

---

[1] المصدر السابق، ص 227.

[2] إبراهيم شحاتة، الحدود الآمنة والمعترف بها، مصدر سابق، ص 40 – 41.

حقـوقها وحقهـا في تقرير مصيرها بنفسها، من حقها تقرير مصيرها بنفسها وفي الحرية والاستقلال".[1]

خامساً: التنازل بموجب اتفاق.

يعترف هذا السند بعدم ضم الأراضي بالقوة، ولكن ذلك الوصف يزول إذا تـم بمـوجب اتفاق رسمي بين الدولة المنتصرة والدولة المهزومة، وعليه يمكـن الاحـتفاظ بالأراضـي بطريق الاحتلال إلى أن يبرم هذا الاتفاق الذي يتضمن تنازل الدولة المهزومة للدولة المنتصرة عن جزء من أرضها، وهذا ما فعلـته إسـرائيل بخـصوص الأراضي خارج حدود الدولة اليهودية المقترحة بقرار التقسيم، حيث أبلغت الأمم المتحدة بنيتهـا الاحتفـاظ بهـذه الأراضـي حتى يتم الاتفاق على الحدود الدائمة.[2]

وهـذه الطريقة هي عبارة عن وسيلة غير مباشرة لاكتساب الأراضي بواسـطة القـوة وقـد حرم القانون الدولي أي اتفاق أو مركز يتم عن طريق الحـرب والقـوة وجعلـه بـاطلاً. فميثاق الأمم المتحدة، يحرم على أعضاءه اسـتخدام القوة قصد المساس من سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، م2/ 4 من الميثاق.

وقـرارات الأمـم المـتحـدة تؤكـد هـذه القاعـدة التي جاء بها الميثاق.[3]

---

(1) أحمـد عـصمت عـبد المجـيد. "نـص القرار 2625/ 1970م". المجلة المصرية للقانون الدولي. (العدد 25، 1970م)، ص 283.

ويـضيف القـرار الإعلان ذاته: "ولا يجوز إخضاع إقليم أي دولة لاحتلال عسكري ناجم عن اسـتعمال القـوة خلافـاً لأحكام الميثاق، ولا يجوز اكتساب أية دولة من قبل دولة أخرى نتيجة للتهديد باستعمال القوة أو استعمالها. ولا يجوز الاعتراف بشرعية أي اكتساب إقليمي ناتج عن التهديد باستعمال القـوة أو اسـتعمالها..."، ويشكل استعمال القوة لحرمان الشعوب من هويتها القومية خرقاً لحقوقها غير القابلة للتصرف وخرقاً لمبدأ عدم التدخل.

(2) حـسن الجلبي، القرار والتسوية – دراسة قانونية سياسية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي في إطار قرار 242، مصدر سابق، ص 76 – 77.

(3) أحمد عصمت عبد المجيد، "نص القرار 2625/ 1970م"، مصدر سابق، ص 283.

وقد اعتبرت كذلك اتفاقية فيينا للمعاهدات، سبباً للبطلان استخدام القوة مخالفة للقانون بغية إبرام المعاهدات. "تعتبر المعاهدة باطلة بطلاناً مطلقاً إذا تم إبرامها نتيجة للتهديد باستعمال القوة أو استخدامها بالمخالفة لمبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة".[1]

سادساً: انتفاء الأساس القانوني للحيازة السابقة.

يرى أنصار الموقف الإسرائيلي أن ضم الضفة الغربية، والسيطرة على قطاع غزة لم يعطيا كُلا من الأردن ومصر حقاً قانونياً نهائياً على هذه الأراضي، وأن احتلال إسرائيل للإقليمين يضفي عليهما حقاً أولى بالاعتبار كونه ناتج عن عمل دفاعي، وفي الوقت الذي يعتبر احتلال الدولتان السابقتان ناتجاً عن عمل هجومي.[2]

وهنا لا بد من التوضيح أن مصر لم تدعي أي حقوق سيادية على غزة، وأن توحيد الضفتين كان إجراء مؤقت لحين الحل الشامل للقضية الفلسطينية وقد استقر في المجتمع الدولي دون منازعة، وإسرائيل كما سبق توضيح ذلك احتلت تلك المناطق بدافع عدواني.

وكِلا الإقليمين لا يشكلان إقليماً مباحاً بل جزء من إقليم فلسطين الذي وضع تحت الانتداب البريطاني بهدف تمكين شعبه من الاستقلال، والذي بقيت قضية عالقة بدون حل حتى الآن، وعليه فهي لا تعتبر أراضي مباحة يكسبها صاحب السلطة الفعلية.[3]

---

(1) المصدر السابق، ص 283 وما بعدها.

(2) المقصود دخول الجيوش العربية عام 1948م، الذي كان تنفيذاً للدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية، وهو ممارسة لحق الدفاع الشرعي الجماعي المعترف به في ظل القانون الدولي المعاصر.

(3) إبراهيم شحاتة، الحدود الآمنة والمعترف بها، مصدر سابق، ص 29 – 31.

وهناك أسانيد أخرى مثل:

التقادم المكسب: الذي يجب فيه أن تمارس الحيازة بهدف فرض السيادة، وأن تكون علنية وبدون منازعة، ومتواصلة لمدة زمنية كافية لاستقرار الوضع الجديد وتقبله في المجتمع وحيازة إسرائيل للأراضي المحتلة عقب حرب 1967م، أو قبلها =

المطلب الثاني: قواعد الاحتلال الحربي.

تحـــــاول إســـرائيـــل أن تنفــي صفـــة الاحتـــلال عـــن وجودها في المـــناطـــق الفلسطينيـــة التـــي احتلتهـــا عـــام 1967م، وذلك ليتسنـــى لهـــا أن تعمـــل علـــى تغييـــر الواقـــع بمـــا يخـــدم الأهداف الصهيونية بضم تلك الأراضي، بعد أن تكون قد اتخذت سلسلة من الإجراءات والتغييرات من شأنها أن تُحدث تغيير جذري في الواقع السكاني والإقليمي لتلك المناطق، وهو سلوك إسرائيلي يتعارض مع قواعد القانون الدولي التي تحكم الاحتلال الحربي، وهي المسألة التي ترفض إسرائيل أن تلتزم بها ولا تعتبر أن وجودها يشكل احتلالاً حربياً.

وكان أول إجراء إسرائيلي هو قرار وزارة الداخلية الإسرائيلية وتعتبر بمقتـــضاه الضفة الغربية وغزة، ليست أراضي عدو، وذلك في 1968م. وأن سلطتها هي سلطة إدارة وليست سلطة احتلال.(1)

وفـــي نفـــس الاتجـــاه يقـــول ممـــثل إسرائيل لدى الأمم المتحدة، في 1977/10/26م: "نظـــراً لأن الأردن لـــم يكـــن أبداً سلطة شرعية في يهودا والـــسامرة، فـــإن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة – بما في ذلك أحكام م49 منها، التي قصد بها حماية حقوق "صاحب السيـــادة الشرعيـــة" لا تطبـــق بالنسبـــة لـــــلأردن ولـــذلك، فـــإن إســـرائيل لا تتأثر بهذه الأحكام ولا حاجة لها لأن تعتبـــر نفـــسها مقـــيدة بها، وبمعنى آخـــر لا يمكـــن اعتبار إسرائيل "سلطة

= لـــم تمـــر بدون منازعة مما من شأنه ألا ينشئ لإسرائيل حقاً عن طريق التقادم. أنظـــر: المصـــدر السابق، ص 26.

القبول العام: وهو عبارة عن اعتراف المجتمع الدولي باكتساب دولة معينة لإقليم لم يكن لها في الأصل يشكل سنداً لصحة اكتسابها للإقليم، فمثل هذا القبول لم يحدث، بل العكس المجتمع الدولي يطالب إســـرائيل باســـتمرار بالانـــسحـــاب ولـــم يُعبـــر حتـــى الآن عـــن قبولـــه العام لأية حدود (إسرائيل) خارج حدود "الدولة اليهودية" المقررة في قرار التقسيم، وقد قُـــبلت إسرائيل عضـــواً فـــي الأمم المتحدة على أســـاس إعلانهـــا الاستعـــداد لتنفيـــذ ذلك القـــرار. أنظـــر: المصـــدر السابـــق، ص 27 – 28.

(1) دبليوتـــــي، تـــصـــريح بلفـــــور والوضــــع القانونـــي للـــشعـــب الفلـــسطينـــي، مـــصدر سابـــق، ص 18.

احتلال" حسب معنى الاتفاقية في أي جزء من أرض الانتداب الفلسطيني السابقة، بما في ذلك يهودا والسامرة".[1]

متى يقوم الاحتلال الحربي:

عرفت اللائحة الملحقة باتفاقية لاهاي الخاصة بالحرب البرية 1907م الإقليم المحتل: "يعتبر الإقليم محتلاً عندما يصبح فعلاً خاضعاً لسلطة الجيش المعادي، ولا يمتد الاحتلال إلا إلى الأقاليم التي تقوم فيها هذه السلطة وتكون قادرة على تدعيم نفوذها".[2]

ويترتب على الاحتلال الحربي ثلاث علائق، الأولى بين دولة السيادة ودولة الاحتلال والثانية بين دولة الاحتلال والسكان المدنيين، الثالثة بين السكان ودولة السيادة.

ويرتكز قانون الاحتلال الحربي على التمييز بين حق السيادة على الإقليم، وبين ممارسة بعض الاختصاصات، حيث تبقى السيادة القانونية للدولة الشرعية والسيادة الفعلية بيد سلطة الاحتلال التي تمارس بعض اختصاصات السيادة.[3]

---

(1) المصدر السابق، ص 19.

من الحجج الأخرى التي تضعها إسرائيل لتبرير رفضها لتطبيق اتفاقية جنيف وجوب الاتفاق على الدولة الحامية، وهذا المبرر غير سديد لأن الاتفاقية وضعت بدائل وإصرار إسرائيل على هذا الشكل وحده لا يستند إلى أساس صحيح، ففي حالة عدم الاتفاق على دولة حامية، نصت م11 من الاتفاقية، على دولة الاحتلال أن تطلب من دولة محايدة أو منظمة دولية أن تقوم بدور الدولة الحامية وإن تعذر ذلك لدولة الاحتلال أن تطلب أو تقبل خدمات منظمة إنسانية تقوم بالواجبات الإنسانية التي تقوم بها الدولة الحامية. أنظر: مصطفي كامل شحاته. الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصرة. (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981م)، ص 306 – 308.

(2) عز الدين فودة. الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي العام. (بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1969م)، ص 64.

(3) مصطفي كامل شحاته، الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصرة، مصدر سابق، ص 107.

وهناك فرق بين الاحتلال الحربي والفتح، والغزو، فالفتح عبارة عن إخضاع الإقليم لسيادة المحتل بنية ضمه واعتباره جزءا من إقليمه، بينما الغزو هو اجتياح قوات معادية لإقليم مع استمرار =

وهنا نتساءل متى يقوم الاحتلال الحربي؟ فكما هو واضح نصبح بصدد احتلال حربي عندما:

أ- تقــوم حالة حرب وعداء مسلح يتمكن فيه أحد الطرفين المتنازعين من غزو أراضي الطرف الآخر واحتلالها كلها أو بعضها.

ب- قيام حالة فعلية مؤداها احتلال قوات أجنبية لأراضي دولة أخرى وإخــضاعها لــسيطرتها الماديــة والعسكرية، ولا يترتب على ذلك الاحتلال الفعلي نقل للسيادة.[1]

ويتــضح مــن الاتفاقــيات الدولية أن هناك فرق بين السيادة القانونية والسيادة الفعلية، فالأخيرة يمكن أن يمارسها من لا يملك السيادة القانونية نظراً

= أعمــال القــتال والمقاومة وتبقى له هذه الصفة حتى تتوقف الأعمال الحربية، وتظل حالة غزو حتى إحكــام السيطرة على الإقليم، والاحتلال الحربي هو سيطرة تامة على الإقليم المحتل بدون نقل السيادة. أنظر: المصدر السابق، ص 109 – 111.

هــذا وقد شهدت النظرة للسيادة في ظل الاحتلال الحربي جملة من التطورات إلى أن استقرت اتفاقية جنيف 1949م على أن الاحتلال الحربي لا ينقل السيادة على الإقليم المحتل بسبب قيام الاحتلال، ويــرى الــبعض أن السيادة النابعة من الأمة لا تنقل لمجرد قيام حالة فعلية تتمثل في احتلال أجزاء من الإقلــيم مــن قــبل قــوات أجنبية، ويرى شوار زبنرجر (Schwar Zebnerger)، أن السلطة الفعلية الممارســة مــن السلطة المحتلة على الإقليم ليس مصدرها انتقال السيادة إليها من السلطة الشرعية وفقاً لنظــرية الحلــول بــل اســتناداً لقــواعد الاحتلال الحربي المكرسة بالاتفاقيات الدولية، ويرى درايبر (Driber)، أن اتفاقــية جنــيف الرابعة حددت المبادئ الأساسية العامة للاحتلال الحربي في المواد من 47 – 48، وتتلخص هذه المبادئ بما يلي:

1- أن الاحتلال ذو طبيعة مؤقتة.
2- أن الاحتلال لا يكسب السلطة المحتلة حق السيادة على الإقليم المحتل.
3- أن الــسلطة التي يمارسها الاحتلال، هي سلطة فعلية واقعية من أجل حفظ النظام والأمن العام خلال فترة الاحتلال، وليست سلطة تستند لحق السيادة على الإقليم.
4- أن أي تغييــرات فــي شــؤون الإقليم المحتل في مجال الحياة الاقتصادية أو القانونيــة وبــصورة عامــة ســير الحيــاة اليومية للسكان، وسير إدارتهم، وضمــان أمــن قوات الاحــتلال. أنظــر: تيسير النابلسي، الاحتــلال الإسرائيلي للأراضــي العربيــة، مصدر سابق، ص 83 – 85.

[1] عــز الــدين فودة، الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي العام، مصدر سابق، ص 68.

للأمر الواقع الذي فرض على الإقليم كالاحتلال الحربي، ولكنه لا ينزع السيادة مـن أصـحابها، وتبقـى الـسلطة الفعلية مؤقتة إلى أن يحسم أمر الإقليم بين الطرفين المتحاربين.

والعنصر المميز للاحتلال الحربي يرتكز على فعالية الاحتلال الحربي وآثـاره المباشرة في إخضاع الإقليم المحتل للسيطرة المادية والعسكرية لقوات وسـلطات الاحتلال، ويترتب على ذلك تطبيق القواعد الخاصة بالاحتلال من حـيث الـزمان والمكـان، فلا تسري تلك القواعد إلا في أراضي العدو التي تدعمت فيها السلطة الفعلية لقوات الاحتلال بعد غزوها.[1]

الطبيعة القانونية للاحتلال الحربي:

إن الأسـاس التي تقوم عليه سلطة المحتل هو الأساس الواقعي والفعلي وعلـيه فإن طبيعة السلطة مؤقتة ومحدودة، ولا يترتب عليها نقل السيادة وإن كانـت تمـارس بعض اختصاصات السيادة التي تتعلق بضروريات استمرار الحـياة المدنـية العاديـة ويمنع عليه لذلك إجراء أي تغيير في الإدارة القائمة والأنظمة الاقتصادية والقانونية والحياة العامة للمجتمع.[2]

وترتيباً على ذلك لا يجوز لسلطات الاحتلال:

1- أن تدعي حقوق السيادة على الإقليم المحتل أو نقلها.

2- أن تمـارس أعمال السلطة الفعلية المؤقتة بالقدر الضروري لأمن وسـلامة أفراد وممتلكات قوات ومنشآت الاحتلال، وبالقدر اللازم لتنفـيذ التزاماتها تجاه الإقليم وسكانه، ووفقاً لأحكام قانون الاحتلال الحربي.

وهذا ما تنص عليه المادة 62/ 2 من اتفاقية جنيف الرابعة 1949م.

---

(1) المـصدر الـسابق، ص 65 – 66. كـذلك أنظر: مصطفي كامل شحاته، الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصرة، مصدر سابق، ص 118.

(2) المصـدر الســابق، ص 151 – 155. كـذلك أنظر: عـز الدين فـودة، الاحتـلال الإسرائيلـي والمقاومـــة الفلـسطينيـــة فــــي ضـــوء القانــــون الدولـــي العـــام، مصــــدر سابق، ص 81.

3- أن تعـدل أو تلغـي القوانين السارية في الإقليم المحتل أو إدارته ونظامه القضائي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إلا بالقدر الذي يهـدد أمـن الاحتلال أو يعيق تنفيذ اتفاقية جنيف بشـأن حمايـة المدنـيين 1949م.

4- أن تـتدخل فـي الحـياة اليومية لأهالي المناطق المحتلة بالتحقيق والاعـتقال والقـبض أو ما شاكل ذلك إلا في أضيق الحدود وبناء علـى اعتـبارات الـضرورة الـسابقة، أو بسبب الإخلال بقوانين الحرب، م70/ 1 من اتفاقية جنيف.

5- أن تقـوم بالتحقـيق أو المحاكمـة أو القـبض أو الإبعاد بالنسبة لـرعاياها (رعايـا دولة الاحتلال) الذين لجئوا قبل نشوب الأعمال الحـربية إلى أراضي الدولة المحتلة إلا لذنوب مقترفة بعد نشوب الأعمال الحربية أو قبل بدئها، وكانت تقتضي بموجب قانون الدولة المحـتلة تسليم المتهمين إلى حكومتهم وقت السلم، م70/ 2 اتفاقية جنيف.

6- أن تقـوم بتجزئة أراضي الإقليم المحتل أو ضمها دون أن تنتهي حالـة الحـرب أو تعقـد معاهدة صلح، ويتم بموجبها التنازل عن الإقلـيم، أو يتـرك لدولـة الاحـتلال نتيجة استلام الدولة المحتلة أراضيها أو انتهائها في دولة الاحتلال.[1]

وفـي ظـل الاحتـلال تبقـى الدولـة المحتل إقليمها تحتفظ قانوناً بحقوق السيادة على الإقليم المحتل، مع إمكانية ممارسة الاختصاص ومخاطبة سـكانه بإصـدار الأوامـر والتشريعات، وإن كانت عمليـاً عاجـزة عـن إمكانـيـة ممارسـة الـسلطة الفعلـيـة وتنفـيذ ما تصـدره مـن قـوانين وأوامـر، نتـيجـة لواقـع قاهر.[2] وتعود إلى ممارسة اختصاصاتها قانوناً

---

[1] المصدر السابق، ص 82 – 83.

[2] المصدر السابق، ص 83 – 84.

وفعـــــلاً بانـــتهـــاء الاحتـــلال وردعـــه، مـــا لـــم يتـــم الاتفاق على خلاف ذلك.[1]

وتـــبعاً لمـــا تقدم فإنه يقع لزاماً على إسرائيل كسلطة احتلال أن تلتزم قـــواعد القانـــون الدولي التي تحكم الاحتلال الحربي، وهو الأمر الذي ترفض الاعتـــراف به، وكان هذا الموقف هو القانون الذي حكم سلوكها تجاه المناطق المحـــتلة، فعمـــدت إلى الاستيطان والضم، والتغيير في القوانين، والتدخل في الـــدورة الاقتصادية لتلك المناطق بقصد ربطها بالاقتصاد الإسرائيلي، كل ذلك علـــى طريق الخطوة النهائية بضم تلك المناطق وفرض السيادة عليهـــا، دون أي اكتراث بقواعـــد القانون الدولي.

فكل المشروعـــات تحتفظ بحـــق الاستيطان فـــي المناطـــق المحتلـــة، إضـــافة إلـــى تأكـــيدها علـــى ضـــم القدس "واعتبارهـــا عاصمـــة موحدة لإسرائيل".[2]

وتؤكد كذلك المشروعات على الروابط الاقتصادية وإجراء تغييرات في هذا المجال.

ورغـــم رفض إسرائيل الالتزام بتنفيذ اتفاقية جنيف حول المدنيين لعام 1949م، فقـــد طالبـــتها الأمم المتحدة في قرارات عديدة الالتزام بتلك الاتفاقية بقـــصد حمايـــة حقـــوق الإنسان غير القابلة للتصرف في تلك المناطق والتي تنـــتهكها إسرائيل باستمـــرار، من سجن وإبعـــاد واعتقالات تعسفية ومصادرة للأمـــوال والممتلكـــات.

وفـــي الـــدورة الاستثنائيـــة الخامســـة 1967/7/4م وجهت الجمعية العامـــــة نـــداء تطالـــب فيـــه باحتـــرام حقـــوق الإنســـان وتطلـــب مـــن إســـرائيل احتـــــرام اتفاقيـــة جنيـــف 1949م، وتوالـــت تلك القرارات تؤكد

---

[1] المصدر السابق، ص 83.

[2] ســـلمـــان رشـــيـــد ســـلمان، إســـرائيل والتـــسوية، ط1 (بيـــروت: دار ابـــن خلـــدون، 1975م)، ص 120 – 121.

علـــى اعتبار الوجـــود الإسرائيلـــي احتـــلالاً عسكـــرياً، وينطبق عليه قواعد الاحتلال الحربي.[1]

وكذلك الحال بالنسبة لمجلس الأمن فقد أصدر قرارات عديدة تطلب من إســـرائيل الالتـــزام باتفاقية جنيف وقواعد القانون الدولي التي تنظم الاحتلال الحربي.[2]

ممـــا تقـــدم يـــبدو واضحاً، بـــأن الحركة الصهيونية استمرت في تنفيذ مخططاتهـــا الـــرامية إلى الاستيلاء على جميع أرض فلسطين، وذلك بواسطة قوانـــين سنت خصيصاً لنهب ما تبقى من هذه الأرض، ونزع ملكية أصحابها عبـــر مختلف الذرائع، كالتطوير والاستيطان والأمن، والمصلحة العامة، والتي لا تعنـــي فـــي مجموعها إلا المصلحة اليهودية. وفعلاً تم تسجيل حوالي 92%

---

(1) ســـامي مـــسلم، قـــــرارات الأمـــم المـــتحـــدة حـــــول فلـــسطـــين (1947 – 1972)، مـــصدر سابق، ص 73.

نص القرار 2252 دورة طارئة 5 – 1967/7/4م:

"د- طلب من حكومة إسرائيل ضمان سلامة سكان المناطق التي جرت فيها العمليات العسكرية ورفـــاههم وأمـــنهـــم، وتـــسهيـــل عـــــودة السكـــان الذيـــن فـــروا من هذه المناطق منذ بدء الأعمال العدائية.

هـــــ- أوصـــى الحكومات المعنية بالاحترام الدقيق للمبادئ الإنسانية لمعاملة الأسرى وحماية المدنيين في زمن الحرب، والواردة في اتفاقية جنيف، 1949م".

القرار 2443/ دورة 23/ 1968م:

"ج- يطالب إسرائيل بالكف عن تدمير مساكن المدنيين العرب المقيمين في المناطق التي تحتلها إســـرائيل وباحترام وتطبيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف، 1949م". أنظر: المصدر السابق، ص 79.

(2) المصدر السابق، ص 121.

قرار مجلس الأمن 237/ 1967/6/14م:

"... 2 – يوصـــي الحكومات المعنية بأن تحترم بدقة، المبادئ الإنسانية الخاصة بمعاملة أسرى الحرب وحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، التي يتضمنها ميثاق جنيف 1949م".

قرار المجلس رقم 271/ 1969/9/15م:

"4 – يدعو إسرائيل إلى التقيد بدقة بنصوص اتفاق جنيف وبالقانون الدولي الذي ينظم الاحتلال العسكري...". أنظر: المصدر السابق، ص 127.

مـــن أرض فلـــسطين أو باســـم مؤسساتها. ولم يبقى سوى 8% مسجلة باسم أفــراد مـــن العـــرب واليهود.

لقـــد تم تسخير القوانين في إسرائيل على مدى 42 سنة لتحقيق الهدف الصهيوني القديم المتمثل في إفراغ البلاد من سكانها الفلسطينيين واقتلاعهم من وطنهم والذي لا يمكن أن يتحقق إلا بنهب أرضهم وانتزاع ملكيتهم عنها. لهذه القضية أهمية خاصة، بعد ازدياد الهجرة اليهودية وتدفقها من الاتحاد السوفيتي السابق وأوربا إلى البلاد، فأخذت السلطات الإسرائيلية في ابتداع طرائق جديدة للمصادرة تطال مساحات واسعة من الجليل والمثلث والنقب. ومن الطبيعي أن يُـــحفّـــــز ذلـــك المـــشرع العبري مرة أخرى، إلى إقرار قوانين جديدة تُيسر عملية المصادرة وتضفي "الشرعية" القانونية على عملية النهب.

الفصل الثالث

مكانة الديانة اليهودية في السياسة الإسرائيلية
ورؤية الإســـلام لها

المبحث الأول: الديانة اليهودية وعلاقتها بالماسونية والصهيونية العالمية.

المطلب الأول: اليهودية.

المطلب الثاني: غاية الكتب المقدسة اليهودية.

المطلب الثالث: الصهيونية.

المطلب الرابع: الماسونية.

المبحث الثاني: الانغلاق اليهودي.

المطلب الأول: كراهية اليهود للغير.

المطلب الثاني: نظام للتمييز العنصري.

المبحث الثالث: عقيدة الأرض المستردة.

المطلب الأول: طرد الأغيار ونفيهم.

المطلب الثاني: التوسع الإسرائيلي.

المطلب الثالث: مهمة دولة إسرائيل ودورها.

المبحث الرابع: القتل والإبادة الجماعية في عقيدة اليهود.

المطلب الأول: "أغيار" يمكن قتلهم.

المطلب الثاني: المواقف تجاه المسيحية والإسلام.

المبحث الخامس: موقف الإسلام من اليهودية.

المطلب الأول: موقع الصراع مع اليهود من أقسام الفقه الإسلامي.

المطلب الثاني: الدفاع عن أراضي المسلمين عند الفقهاء.

المطلب الثالث: أدلة وجوب الدفاع عن أراضي المسلمين.

يعتمد المفكرون والساسة الإسرائيليون على الديانة اليهودية في كل عمل يقومـون بـه حـيث أن عقيدتهم كما يزعمون هي السبيل الوحيد للتعامل مع الآخـر، وفـي نظرهم أن هذا الآخر لن يتمكن من الاعتقاد بدينهم لأنهم ليسوا بـشراً مثلهم وغير مميزين مثلهم ذلك أنهم شعب الله المختار وأبنائه وهم أحق بخلافـة الله عـز وجـل في الأرض كما أوصاهم الله بذلك، والحقيقة أن هذه الادعـاءات لا أساس لها من الصحة في كل الشرائع السماوية، بل إنها مجرد افتـراءات اختلقوها هم بأنفسهم حتى يقنعوا أنفسهم أولاً ومن ثم يقومون بإقناع غيرهم من الأمم الأخرى... في هذا الفصل سنسلط الضوء على مكانة الديانة الـيهودية في السياسية الخارجية وسنتعمق في هذه الديانة، وسنحاول إبراز كل الجوانب التطبيقية في الديانة اليهودية المحرفة طبعاً. أيضاً سنقوم بالحديث عن الماسونية والصهيونية العالمية.

المبحث الأول: الديانة اليهودية وعلاقتها بالماسونية والصهيونية العالمية.

المطلب الأول: اليهودية.

تعريفها:

هـي الملـة التـي يـدين بهـا اليهود وهم أمة موسى عليـه السـلام.

أصلها:

كانت في أصلها – قبل أن يحرفها اليهود – هي الديانة المنزلة من الله تعالـى على موسى عليه السلام، وكتابها: التوراة. وهي الآن ديانة باطلة لأن اليهود حرفوها ولأنها نُسخت بالإسلام.

سبب تسميتها:

سميت اليهودية بذلك نسبة إلى اليهود، وهم أتباعها، وسموا يهوداً: نسبة إلـى (يهـوذا) ابن يعقوب الذي ينتمي إليه بنو إسرائيل الذين بعث فيهم موسى علـيه السلام، فقلبت العرب الذال دالاً. وقيل: نسبة إلى الهود، بشدّ الدال، وهو

التوبة والرجوع، وذلك نسبة إلى قول موسى لربه: (إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ)[1] أي تبنا ورجعنا إليك يا ربنا، وذلك أن بني إسرائيل حين غاب عنهم موسى عليه السلام وذهب لميقات ربه، صنعوا عجلاً من ذهب وعبدوه، فلما رجع موسى وجدهم قد ارتدوا فغضب عليهم وأنبهم فرجع أكثرهم وتابوا، فقال موسى هذه الكلمة. فسموا هوداً ثم حولت إلى (يهود).[2]

عقيدة اليهود:

كانت عقيدة اليهود قبل أن يحرفوها، عقيدة التوحيد والإيمان الصحيح المنزلة من الله تعالى على موسى عليه السلام، لكنهم حرفوها وبدلوها وابتدعوا فيها ما لم ينزله الله.

بداية الانحراف:

بدأ انحراف بني إسرائيل (اليهود) في عهد موسى عليه السلام، وهو حي بين أظهرهم، حيث طلبوا منه أن يريهم الله تعالى، فقالوا له: (أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً).[3] ثم لما مات موسى عليه السلام، أخذوا يحرفون دين الله ويبدلون في التوراة فقالوا: (عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ)،[4] وقالوا: (نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ).[5] إضافة إلى تبديلهم في أحكام الشريعة المُنزلة على موسى عليه السلام، وحرفوا نصوص التوراة، وقدسوا آراء أحبارهم المتمثلة بما يسمى عندهم (بالتلمود) وهو شروح واجتهادات علمائهم الذين أحلوا لهم لحم الحرام وحرموا عليهم الحلال بأهوائهم. لذلك قال الله تعالى فيهم: (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ

---

[1] الأعراف 156.

[2] محمد أبوالليل، سياسات إسرائيل الخارجية تجاه العرب، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية (الخرطوم: جامعة النيلين – كلية الدراسات العليا – قسم العلوم السياسية، 2003م)، ص 39 وما بعدها.

[3] النساء 153.

[4] التوبة 30.

[5] المائدة 18.

أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ)،[1] وقد فسر رسول الله ﷺ هذا في حديث بأن معنى اتخاذهم أرباباً أي طاعتهم في تحريم ما أحل الله وتحليل ما حرم الله.

نسبهم الابن إلى الله تعالى:

قال الله تعالى عنهم: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ)،[2] فزعموا أن عزيزاً وهو أحد أنبيائهم ابن الله عز وجل تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

ومن ضلالاتهم:

- أنهم أبناء الله وأحباؤه.
- أن الله فقير وهم أغنياء.
- أن يد الله مغلولة.
- وكذلك قولهم لموسى: (لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً)،[3] وزعمهم أن الله تعالى تعب من خلق السموات والأرض.
- إنكار اليهود وجحودهم لنبوة خاتم الأنبياء محمد ﷺ رغم أنهم يعرفون أنه رسول الله حقاً، ولديهم الأدلة على ذلك كما ذكر الله ذلك عنهم. حيث ذكر أنهم يعرفونه ويعرفون نبوته كما يعرفون أبناءهم. قال تعالى: (الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ).[4]

صفاتهم وأخلاقهم:

من خلال ما سبق ذكره نجد أنهم شعب فاسد خبيث ماكر، وهذا حكم الله فيهم.

- كتمان الحق والعلم.

---

[1] التوبة 31.

[2] التوبة 30.

[3] البقرة 55.

[4] البقرة 146.

- الخيانة والغدر والمخادعة.
- الحـــــسد.
- الإفساد وإثارة الفتن والحروب.
- تحريف كلام الله تعالى وشرعه والكذب على الله.
- البذاءة وسوء الأدب، وغيرها الكثير من الصفات الدنيئة.

وقـــد ارتبطت كلمة (يهودي) في أذهان الناس، بتصور خاص وصفات معينة خلال عصور التاريخ، واستطاع معتنقوا اليهودية أن يحافظوا على دينهم وعـــرقهم، فلـــم يـــندمجوا فـــي المجتمعات التي عاشوا معها في كل البلدان، وانعـــزلوا فـــي (حـــارات) أو (جيتو)، لا تهم التسمية، المهم أنهم انعزلوا عن الـــشعوب التـــي عاشوا معها، في أماكن خاصة، وحافظوا على لغتهم وديانتهم وتقالـــيدهم وسلوكهم المبني على مبدأ واحد هو استغلال الشعوب الأخرى بأية وســـيلة. فهم وحدهم (شعب الله المختار) وجميع الشعوب إنما خلقت لتخدم ذلك الشعب.[1]

ويعـــود الفـــضل فـــي ذلك إلى دينهم ومعتقداتهم المُـــحرفة طبعاً. وقد يـــستغرب المرء كيف يتهرب غير اليهود من التمسك بمبادئ ديانتهم أكثر من اليهود الذين يتشددون بالتمسك بها. وتحليل ذلك بسيط:

فالـــديانات كلها مبنية على مُـــثل عليا، وتفرض على معتنقيها واجبات كما تتشدد في منع استغلال الآخرين أو احتقارهم. والانسان أناني بطبعه، على الغالب يحب استغلال غيره، وهذا ما أدركه الذين وضعوا أسس الديانة اليهودية الأقدمـــون، إذ يجمـــع معظـــم علماء الديانات تقريباً بمن فيهم اليهود على أن الـــيهودية بوضـــعها الحالي هي غير الدين اليهودي الذي جاء به النبي موسى عليه السلام.

ومما لا خلاف فيه أن التلمود وهو الكتاب الذي يشرح العقيدة اليهودية، هـــو كـــتاب ســـري وضـــعه (حاخامـــات اليهود) خلال فترة امتدت ما بين

---

[1] المصدر السابق، ص 44.

400 – 600 سـنة. أمـا التوراة فيرى بعض الباحثين أنها من صنع العلماء الدينيين والدنيويين الأقدمين أيضاً.

المطلب الثاني: غاية الكتب المقدسة اليهودية.

قـبـل كـل شـيء لنـأخذ المعطيـات التاليـة، والتـي تفرضهـا علينـا الوقائـع ومعلوماتـنـا عـن الـتـوراة والتاريـخ اليهـودي:[1]

1- إن تـاريخ الـيهـود القـديـم والمذكـور فـي (الهكـزاتوك) أي الأسفـار الستـة الأولـى مـن التـوراة، لا يمكـن التحقـق مـن صـحتـه مـن أي مـصـدر آخـر سـوى التـوراة.

2- إن علمـاء اليهـود يعلنـون صـراحة أن تاريخهـم القـديم أسـطوري وقـد أُعيـد وضعـه مـن وجهـة نظـر فريسيـة.

3- أن الـيهودية الأرثوذكـسية المـستندة إلـى شريعتهم نشأت في بابل حوالي 400 سنة ق. م فقط.

4- أن علمـاء الكـتاب المقدس كلهم مجمعون على أن العهد القديم جرى وضعه خلال وبعد النفي إلى بابل.

5- إن غايـة الـشريعـة اليهوديـة هـي أن تربـط ببعضهـا فـئـة قتالـيـة غـيـر قابلـة للامـتزاج مـع الغـير ولا تقبل المـصالحة معهـم، ولا تعرف الرحمة أو الشفقة ومنظمة تنظيماً شبه عسكري.

6- إن الـصـور الخيالـية فـي (الهكـزاتوك) تصف فئة من المتآمرين المثاليين.

---

[1] أسعد رزوق. الدولـة والدين في إسرائيل. (بيروت: مـركز الـدراسات الفلسطينيـة، 1968م)، ص 263.

7- أن إلـــه الـــيهود القبلي يأمرهم بخدمة الشريعة تحت طائلة المحي من الوجود.

8- إن أســـفار العهـــد القـــديم التالية للهكزاتوك إنما هي وصف لعقوبات والمكافـــآت التي سيستحقها اليهود حسبما يكونوا قد عصوا أو أطاعوا الشريعة.

9- إن رسالة الأنبياء لليهود هي فقط إتباع الشريعة لكي يأتيهم (الوعد) أي أن يـتملكوا الأرض ومـــــن علـــيهـــا وإلا عوقبـــوا بالمحـــو من الوجود.

وبـــنـــاءً علـــــى ذلك كلـــه لا منـــاص أمامنـــا مـــن الجـــزم بـــأن تـــاريـــخ اليهـــود مختلـــف علـــى نطـــاق واسع، وقد اختلقـــه المتآمـــرون البابلـــيـــون وهـــــدفهم خلـــــق تقاليـــد قوميـــة لهـــا غاية قائمة بذاتها لدى المنفيـــين وذريـــتهم، تفرض عليهم تنظيماً باطشاً تحت امرة الشريعة، ومن ثم إضـــفـــاء ثـــــوب الـــدين عليهـــم، لإخفـــاء وتبرير غاياتهم الإجرامية ضد العالم.

وقد إستعار واضعو المؤامرة الأفكار من مضيفيهم البابليين، ثم أضافوا إليها تقاليدهم القبلية الخاصة بعد تنميقها وتزيينها، ثم أطلقوا لمخيلاتهم الخصبة العنان.

مصادر العقيدة والفكر في اليهودية.

يعتمـــد اليهـــود فـــي عقيدتهـــم وشريعتهـــم وأفكارهـــم، حتـــى فـــي قـــــراءة تـــاريـــخ الـــيهوديـــة، مصدرين دينيين أساسيين هما: العهد القديم والتلمود.

أولاً: العهد القديم.

إن ما يعرف اليوم باسم الكتاب المقدس ينقسم إلى قسمين أساسين هما: العهـــد القـــديم وهـــو الكتاب المقدس لليهود، والعهد الجديد ويتضمن الأناجيل وأعمـــال الرسل وهو خاص بالنصارى، لكن المسيحيين يأخذون بالقسمين معاً،

انطلاقاً من قاعدة رئيسية أن المسيح عليه السلام لم يأت لمساعدة ناموس موسى عليه السلام وهي:[1]

أ- **التوراة:** وأصل الكلمة عبري ومعناها الهداية والإرشاد، والتوراة تسمى عندهم أيضاً الناموس، وهي بمفهومهم منزلة على موسى عليه السلام من ربه، وتتكون التوراة من خمسة أسفار هي: سفر التكوين، وهو في خمسين إصحاحاً. سفر الخروج وهو في أربعين إصحاحاً. سفر اللاويين ويقال له كذلك سفر الأحبار، وهو في سبع وعشرين إصحاحاً، سفر العدد، وهو في أربع وثلاثين إصحاحاً.

ب- **الأنبياء:** وهي أسفار منسوبة لأنبياء بني إسرائيل جاءت في مراحل زمنية مختلفة وترتيبها في الكتاب المقدس لم يكن على أساس التسلسل التاريخي وهي:

1- أسفار الأنبياء الأولين: سفر يشوع، سفر القضاة، سفر صموئيل الأول، سفر صموئيل الثاني، سفر الملوك الأول، سفر الملوك الثاني.

2- أسفار الأنبياء الكبار المتأخرين: سفر إشعيا، سفر أرميا، سفر حزقيال.

3- أسفار الأنبياء الكبار المتأخرين: سفر هوشع، سفر يوئيل، سفر عاموس، سفر عوبديا، سفر يونان، سفر ميخا، سفر ناحوم، سفر حبقوق، سفر صفنيا، سفر حجاي، سفر زكريا، سفر ملاخي.

ج- **الكتابات:** وتتضمن، سفر المزامير، سفر الأمثال، سفر الجامعة، سفر نشيد الإنشاد، سفر المراثي أو مراثي أرميا، سفر أستير، سفر دانيال،

---

[1] إبراهيم الحاردلو. التوراة واليهود في فكر ابن حزم. (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1984م)، ص 43 وما بعدها.

سفر نحميا، سفر عزرا، سفر أخبار الأيام الأول، سفر أخبار الأيام الثاني.

إن العهد القديم بأقسامه الثلاثة: التوراة وأسفار الأنبياء والكتابات يمثل النص الشرعي الذي قبلته كل فرق يهود وعلمائهم ولم يختلفوا حوله، وقد جعلوا منه جملة كتابهم المقدس.

نصوص العهد القديم "تسمى عندهم بأسماء أهمها وأشهرها (التناخ)، ويكتبونها بالعبرية (ت، ن، ك) وهي حروف اختصار من الألفاظ: توراة نبيئيم (الأنبياء)، كتوبيم (الكتب)، وهي كما عرفنا، الأجزاء الثلاثة الكبيرة التي يتألف منها العهد القديم. ومن الأسماء المستعملة عندهم لتحديد هذا الكتاب (المقرْ)، أي النص المقروء، لأنهم مطالبون بقراءته في عباداتهم وللرجوع إلى الأحكام الشرعية التي تنظم حياتهم، وهناك اسم ثالث، له عندهم صفة علمية خاصة، هو (المسُورةْ) أو (المسورات) ويعنون بذلك النص المقدس المروي عن الأسلاف رواية متواترة ارتضتها أجيال العلماء ورفضت ما عداها".(1)

إن العودة إلى نصوص العهد القديم، بأقسامه الثلاثة، تبين أنها ليست من صياغة مؤلف واحد. فالأسلوب فيه متفاوت، كما أن لهجة الخطاب مختلفة من سفر إلى آخر، لذلك نرى بأن الإضافة إلى الكتاب المقدس استمرت حتى زمن عزرا، في حوالي القرن الخامس قبل الميلاد، أي أن العهد القديم مع الشريعة الموسوية يؤرخ لأنبياء اليهودية على مدى ما يقارب عشرة قرون.(2)

هذا الأمر دفع بعض الدارسين إلى القول: "أن العهد القديم مجموعة مؤلفات غير متساوية الطول، ومختلفة النوع، كتبت خلال أكثر من تسعة قرون في لغات عدة أخذاً بالسماع وكثيرة هذه المؤلفات ثم أُكملت تبعاً للأحداث

---

(1) المصدر السابق، ص 44.

(2) عبد الله رشيد الحلاق. اليهودية العالمية خُطط وأهداف. (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، 1978م)، ص 187.

أو للـضرورات الخاصــة على مدى أجيال متباعدة أحياناً بعضها عن بعض، ومن المعقول أن يكون ازدهار هذا الأدب الثري، قد تم في مطلع عهد الملكية الإسرائيلية في القرن الحادي عشر قبل المسيح، وترجع إلى هذا العصر بدايات الكـتابات الأولى، وفي وقت متأخر قليلاً، ولعله في مجرى القرن العاشر قبل المـيلاد كـان قد وضع النص اليهودي للأسفار الخمسة التي شكلت، فيما بعد هـيكل الأسفار الخمسة المنسوبة إلى موسى، وظهر العهد القديم كصرح لأدب الشعب اليهودي من أصوله حتى العصر المسيحي، وقد حُـررت الأجزاء التي يـتألف مـنها، وتمـت وروجعـت، فيمـا بين القرنين العاشر والأول قبل المسيح".[1]

ما ذهب إليه البعض يؤكده "قاموس الكتاب المقدس" الذي جاء فيه شامل عـن الكـتاب المقـدس بعهديـه القـديم والجديـد فيقول: "ويبلغ عدد الكتاب الملهمـين الـذين كتـبوا الكتاب المقدس أربعين كاتباً، وهم من جميع طبقات البـشر، بيـنهم الراعـي والصياد وجابي الضرائب والقائد والنبي والسياسي والملك".[2]

ولقـد أدى تـنوع المـستوى الثقافي، مع تنوع المواقع الاجتماعية لمن سـاهموا فـي صـياغة نـصوص الكتاب المقدس إلى تباين نصوصه شكلاً ومـضموناً، وقـد أورد المساهمون في وضع الموسوعة الفلسطينية، عن هذا الأمـر، كلامـاً مقـبولاً، ومن المفيد أن نذكره لتأييد ما ذهبنا إليه من ضعف وتـناقض نـصوص العهد القديم. جاء في هذه الموسوعة تحت مادة "التوراة". "تشير الأسفار الأخيرة إلى أمرين:[3]

---

(1) المصدر السابق، ص 188.

(2) هـشام الدجانـي، الأحـزاب والكتل السياسية في إسرائيل، ط1 (دمشق: مكتب الخدمات الطباعية، 1986م)، ص 87.

(3) عبـد الغفـار الدويـك. العسكـريون والدولـة (دراسـة في بناء قـوة المجتمـع الإسرائيلـي). (القاهــرة: مركــز المحروسـة للبحــوث والتــدريب والنشــر، 1996م)، ص 134 وما بعدها.

أولهمـــا: أنه لكـــل ملك مـــن ملـــوك يهـــوذا وإسرائيـــل سفر خاص به.

وثانيهما: أن الأسفار كانت تكتب في فترة قريبة من الحدث الذي تتناوله مع صياغتها بالقالب الذي أراده لها كاتبها، ولما كان عدد من روايات الأسفار قد انتقل مشافهة فإن معظم المؤرخين يرجحون تعرضها، خلال جيل أو أكثر، لمـــا تتعـــرض لـــه عادة الأقوال المنقولة كلها مشافهة، ومن هنا نشأ كثير من التـــناقض غير المسوغ في بعض الأحيان، ولهذا يعتقد كثير من المؤرخين أن التوراة المعاصرة ليست التوراة الأصلية، أو أنها على أفضل تقدير، التوراة مع كثيـــر أو قليل من الإضافات. تذكر المصادر أن موسى عليه السلام كتب هذه الأوامـــر وســـلمها إلـــى اللاويين لحفظها في تابوت العهد في شيلون وأمرهم بقراءتها أمام كل بني إسرائيل بعد سبع سنوات، وقام خليفته يشوع (Eashai) بتنفـــيذ ذلـــك الأمـــر، ومن ثم حفظ نسخة التوراة الوحيدة، وأثناء الحرب مع الفلـــسطينيين اصـــطحب الـــيهود توراتهم المحفوظة في تابوت العهد، وبنتيجة الحـــرب اســـتولى عليها الفلسطينيون واحتفظوا بها سبعة أشهر ضاع فيها أي ذكـــر للـــتوارة. ثـــم وردت أخبار عن استعادة اليهود التابوت الذي فُـــقد مرة أخـــرى أثـــناء مـــصادرة القائـــد البابلـــي نـــبوخذ نـــصر بـــيت المقـــدس (588 ق. م – 586 ق. م)، وبعـــد خـــراب بيت المقدس خرج المدعو عزرا، يزعم عثوره على الأسفار التي تمسك بها اليهود".[1]

عـــزرا اســـم عبري معناه عون (Own) وهذا اختصار لاسم عزريا. وعزرا الكاتب، كما يسمونه، عاصر نحميا (Nihemia) وكان لهما دور بارز في العودة إلى القدس بعد السبي وذلك بعد مجيء الحكم الفارسي.[2]

جـــاء فـــي "قاموس الكتاب المقدس" بأن عزرا الكاتب "كان موظفاً في بلاط إمبراطور الفرس أرتحششتا (Artahashashta) ومستشاراً له في شؤون

---

[1] المصدر السابق، ص 134.

[2] المصدر السابق، ص 134.

الطائفة اليهودية، التي كانت تقيم فيما بين النهرين منذ أيام السبي، وقد تمكن عزرا لثقة الإمبراطورية به وتلبية لطلباته، من أن ينال عفو الإمبراطور عن اليهود وسماحه لهم بالعودة إلى القدس، ولما كان عزرا قد عاصر نحميا في القدس نستطيع أن نؤرخ عودته إلى القدس حوالي سنة 458 ق. م، أو 457 ق. م، أي في حكم أرتحشستا الأول، أو سنة 398 ق. م في حكم أرتحشستا الثاني، وقد قام عزرا، بمجرد عودته إلى القدس، بقراءة ناموس موسى أمام اليهود وتفسيره لهم بمعونة اللاويين، مستعيناً أيضاً بالترجمة الآرامية للأصل العبراني، وهذا ما جعل اليهود المتأخرين عنه عدة أعصر يعتبرونه زعيماً لهم، بعد موسى الذي أخرجهم من مصر، ويعتبرونه أيضاً مؤسس نظم اليهودية المتأخرة (أي التي وضعت في القرن الخامس قبل الميلاد)، ولقبوه بالكاهن وبالكاتب، لأنه كان دارساً مجتهداً، ومفسراً عميقاً لوصايا الله وعهده لبني إسرائيل، وكان عزرا أول كاتب بهذا المعنى، وقد تعاقب بعده الكتاب، وقد أوصى عزرا بتنقية الدم اليهودي وفصل الزيجات المختلطة وإبعاد الزوجات الأجنبيات مع أبنائهن".[1]

يوجد في أسفار العهد القديم سفر باسم "سفر عزرا" يؤرخ للوقائع التي كانت في عصره، ويبين كيف نجح عزرا بانتزاع قرار من أرتحشستا للعودة بيهود سبيهم إلى القدس أورشليم.

إن عزرا هذا هو ابن سرايا بن عزريا بن صلقيا وهو من سلالة هارون، أما قصته مع ملك الفرس فقد صورها العهد القديم على الشكل التالي: "صعد عزرا هذا من بابل، وهو كاتب ماهر في توراة موسى التي أعطاها الرب إله إسرائيل، فبذل له الملك كل ما طلبه بحسب يد الرب إلهه عليه. وصعد معه قوم من بني إسرائيل ومن الكهنة واللاويين والمغنيين والبوابين والنيتينيين إلى أورشليم في السنة السابعة لأرتحشستا الملك لأن عزرا وجه قلبه

---

[1] نعيم شهرباني. النزاع العربي الإسرائيلي: ببلوغرافيا مشروحة لكتب ونشرات عربية. (القدس: الجامعة العبرية، 1988م)، ص 111.

لالتماس شريعة الرب وليعمل ويعلم في إسرائيل بالرسوم والأحكام".[1]

ويبدو أن عزرا، وفق ما جاء في السفر الذي يحمل اسمه، أراد ممارسة فكرة الاستعلاء اليهودية بأعلى معانيها، كما يبدو أنه كان مشبعاً بالعنصرية التي تقوم على فكرة الشعب المختار، من هذا المنطلق أراد تنقية جنس إسرائيل، كما زعم، وعد إثماً زواج اليهودي من الشعوب من غير بني إسرائيل، وقد جاء على لسانه: "فقام عزرا الكاهن وقال لهم إنكم قد تعديتم واتخذتم نساء غريبات لتزيدوا في إثم إسرائيل، فاعترفوا الآن للرب إله آبائكم واعملوا مرضاته واعتزلوا أمم الأرض والنساء الغريبات".[2]

وإذا كان عزرا الكاتب قد قام بجمع العهد القديم وتحريره، ولذلك سمي بالكاتب كما قلنا، لكن عزرا الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد لم تصل مخطوطات للعهد القديم ترجع إلى عصره.

إن أقدم مخطوطات العهد القديم، وغالبها بالعبرية، هي تلك التي اكتشفت في أواسط القرن العشرين للميلاد في وادي قمران قرب البحر الميت، وبعض هذه المخطوطات يرجع تاريخها – كما أكد الخبراء – إلى القرن الثالث قبل الميلاد.

ما هي مكتشفات وادي قمران؟ وما قصتها؟

خلاصة قصة لفائف البحر الميت هي أن أحد الرعاة الرُحل، واسمه محمد الديب، فقد أحد خرافه فأخذ يبحث عنه في الشقوق والمغاور، وكان ذلك في ربيع عام 1954م، فوجد أحد أهم اكتشافات القرن العشرين، فقد اكتشف مجموعة كبيرة من الطوامير واللفائف العريقة في القدم، وقد عرفت فيما بعد باسم لفائف البحر الميت. بعد ذلك ببضعة سنوات اكتشف أحد الرعاة مغارة

---

[1] المصدر السابق، ص 111 وما بعدها.

[2] إبراهيم الشريقي، أورشليم وأرض كنعان حوار مع أنبياء وملوك إسرائيل، مصدر سابق، ص 233.

أخــرى علـــى مـــسافة مائة متر من المغارة الأولى كانت هي الأخرى مليئة باللفائـــف، فأخـــضعت المـــنطقة كلها، على مساحة ثمانية كيلومترات، لعملية تمـــشيط وبحـــث دقـــيق، فاكتشف المنقبون هذه المرة مغارة ثالثة فيها لفائف نحاســـية نقشت عليها نصوص بأحرف عربية مربعة يعود عهدها إلى عشرين قرناً مضت على الأقل.[1]

حـــصيلة المكتـــشفات كانت بضع عشرة لفافة شبه كاملة ومعها أجزاء أكثـــر من ستمائة كتاب مختلف تشكل كل كتب العهد القديم، وبنسخ متعددة من كل منها، وكل أسفار التوراة باستثناء سفر أستير.[2]

إن لفائف البحر الميت، كما سلف القول، تعود إلى حوالي القرن الثالث قـــبل المـــيلاد لكـــن قـــبل اكتـــشاف لفائف وادي قمران، فالواقع هو أن أقدم مخطـــوطات العهد القديم في اللغة العبرية ترجع إلى القرن العاشر الميلادي. ويقـــول "قامـــوس الكتاب المقدس" بأن هذه المخطوطة كانت موجودة في حبل لمـــدة طـــويلة، واليوم لا يعرف مكانها، ولكن المخطوطة الثانية أيضاً حسب "قاموس الكتاب المقدس" موجودة في لينجراد.[3]

أمـــا بالنسبة لطباعة العهد القديم فقد كانت بالعبرانية وذلك سنة 1488م فـــي سونتشيو في دوقية ميلانو. ثم طبع ثانية عام 1494م في بريسشيا، وهذه هـــي النسخة التي استعملها لوثيروس (Lowtherios) للقيام بترجمته الألمانية المشهورة.[4]

أمـــا نقل العهد القديم إلى اللغة العربية، فإن ذلك لم يتم، وما حصل كان بعد انتشار الفتح الإسلامي العربي ويقول سهيل ديب: "أول ترجمة إلى العربية

---

[1] قـــدري حفنـــي، الشخـــصية الإســـرائيلية (تجسيد الوهم)، ط1 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1979م)، ص 56.

[2] المصدر السابق، ص 56 وما بعدها.

[3] نعيم شهرباني، النزاع العربي الإسرائيلي: ببلوغرافيا مشروحة لكتب ونشرات عربية، مصدر سابق، ص 243.

[4] المصدر السابق، ص 243.

جـــرت بعـــد انتشار الإسلام في العصر العباسي الأول، وقد قامت الحاجة إلى هـــذه التـــرجمة العربية إلى توسع الإسلام واللغة العربية حتى ضما الكثير من الـــشعوب التي تدين باليهودية والمسيحية، فقد قام عالم يهودي اسمه "سعدية بن يوســف" وقــد عـــاش بين العامين (892 – 942م) بترجمة العهد القديم إلى العربية ولكن بأحرف عبرية، ثم قام بعده عدد من أعيان يهود بإكمال مشروع النقل إلى العربية".[1]

العهـــد القـــديم استقرت أحواله ما خلا الاختلافات بين الترجمات، وهو موجود الآن في لغات عديدة منها العربية.

ثانياً: التلمود.

الـــتلمود كلمـــة عبـــرية معناها "التعليم"، ويقال له: التلموذ، مشتقة من الـــتلمذة. وإذا كانت كتابة "العهد القديم" قد استغرقت عدة قرون، وكان قد ساهم فـــي كتابته عدد كبير من يهود من مختلف فئات الشعب، والعهد القديم كانت له كتابة نهائية على يد عزرا، في القرن الخامس قبل الميلاد، مع الاعتقاد عندهم أن شـــطر القـــديم المسمى بالتوراة، والمكون من أسفار خمسة، هو في وحي مُـــنزل علـــى موســـى عليـــه الســـلام وهو شريعة مكتوبة في الأصل. لكن حكايـــة الـــتلمود تختلف، فالتلمود تأخـــرت كتابتـــه عـــن العهد القديم ما يزيد عـــن ســـبعة قـــرون، لأن كتابـــته كانـــت بين القرن الثاني والخامـــس بعـــد الميـــلاد.[2]

ما هو التلمود عندهم؟ التلمود، عندهم – حسب زعمهم – شريعة شفوية أعطـــيت لموســـى علـــيه السلام على طور سيناء ثم تداولها هارون واليعازر (Aliazar) ويـــشوع وســـلموها للأنبـــياء، ثم انتقلت عن الأنبياء إلى أعضاء المجمع العظيم وخلفائهم حتى القرن الثاني بعد المسيح.

---

[1] تيسير جبارة. تاريخ فلسطين. (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998م)، ص 87.

[2] أحمـــد شـــلبي، مقارنـــــة الأديـــــان، ط6 (القاهـــرة: مكتبة النهضة العصرية، 1978م)، ص 98 وما بعدها.

إن الحاخامــات الــيهود اخــتلقوا قوانين وتشريعات لأتباعهم سواء في مجــامعهم، أو عبــر مــزاعم قال بها بعضهم، لكن لإعطائها القداسة نسبوها لموســى علــيه السلام علماً أن الاطلاع عليها والتعرف على مضمون التلمود يدحــضان هــذا الزعم لأن في طياته حوادث ومواقف من أمور لم تكن زمن موســى علــيه السلام، وأبرزها الموقف السلبي من السيد المسيح عليه السلام ومن الكنيسة بشكل عام.

لــذلك نــستطيع القول: أن التلمود اختلقه الحاخامات بحجة تنظيم الحياة والمعاملات الداخلية لليهود لزيادة تماسكهم وتسلطهم على المجتمع، وقد ابتدع حكمــاء اليهود قوانين أخرى مروية عن موسى، غير تلك المدونة في التوراة، وســموها بالقانون الشفهي، وكان الحاخامات يتناقلونها سراً من جيل إلى جيل. وبعــد التمــرد الــيهودي الفاشــل علــى اليونانيــين ســنة 135م، بقــيادة باركوخبــا (Barkukhba) بدأ اليهود يجمعون هذه القوانين السرية في كتاب التلمود خشية ضياعها.[1]

وكــان القانون المكتوب الموسوي والشفهي الحاخامي يعتبران مماثلين في الأحكام عند اليهود الذين لم يفرقوا بينهما.

بعــد تدميــر بيت عبادة يهود عام 70م على يد القائد الروماني تيطس، فشلت حركتهم في التمرد، بقيادة باركوخبا اليهودي، شعر يهود أن شوكتهم قد خــضعت، وكلامنا هنا كله عن يهود أورشليم حتى لا يظنن أحد أن يهوداً أمة دون الناس، وهذا أمر أوضحناه سابقاً، شعر يهود إذاً بالضعف فكان أن بحثوا عمــا يــشدهم إلى بعضهم ولا يتم ذلك إلا بحالة من التعصب والاستعلاء على الآخرين، والعداء لكل من عداهم.[2]

---

[1] إســرائيل شــموئيل الأورشليمي، الرسالة السبعية بإبطال الديانة اليهوديــة، ط1 (دمشق: دار القلم، 1989م)، ص 116 وما بعدها.

[2] أسعد السحمراني، من اليهودية إلى الصهيونية، ط1 (بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر، 1993م)، ص 67.

والتلمود في هذا الباب كان العماد الأساسي، فمن المعلوم أن التلمود قد ساهم في إيجاد ظاهرة التعصب، وفي حين يحرم إيذاء اليهودي يعتبر سرقة أموال غير اليهود واغتصاب أملاكهم وأعراضهم حقاً لليهودي وتقرباً من الله.

ويشمل التلمود القديم طعناً في المسيحية والمسيح عليه السلام. ومما يذكره عن المسيح أنه يهودياً مرتداً كافراً وتعاليمه كفر صريح، وأن أمه حملت به سفاحاً من جندي يدعى بندارا (Bandara).[1]

وقد تنبه أحبار اليهود، الذين اجتمعوا عام 1631م في بولونيا، لخطورة الموقف فقاموا بحذف الكلمات والعبارات التي تنال من السيد المسيح عليه السلام والمسيحية، وتركوا فراغاً، اتفقوا على مشافهة لتلاميذ مدارسهم الدينية.[2]

وإذا كان يهود متفقين بكل فرقهم على تقديس أسفار التوراة الخمسة المنسوبة لموسى عليه السلام، إلا أن بعضهم – خاصة فرقة الفريسيين – وجد أن هناك ضرورة لتفاصيل وشروحات يحتاجونها في تنظيم حياتهم تكون أساساً لقانون المعاملات عندهم، لهذا كان التلمود وهو قسمان: "المشنا" و"الجمارا".

لقد احتاجت محتويات التوراة إلى تفسير يوضحها ويتممها، فكان تفسيرها هو المشنا، ثم احتاجت المشنا أيضاً إلى ما يفسرها فكان تفسيرها هو الجمارا وقد تطلق كلمة التلمود، أو التلموذ، على الجمارا وحدها، أو على المشنا والجمارا معاً، فالتوراة إذاً أساس المشنا، والمشنا أساس الجمارا.

التلمود بقسميه يوازي بقداسته العهد القديم بما في ذلك أسفار التوراة الخمسة التي يقولون بأنها وحي أنزل على موسى مكتوباً. في بدء الأمر كان

---

(1) إلياس عبود. غن مهرجان الغيظ اليهودي في جزين. (بيروت: مؤسسة دار الكتاب الحديث، 1984م)، ص 165.

(2) المصدر السابق، ص 166.

بين يهود من رفض التلمود ولم يقبل بغير العهد القديم، لكن، ومنذ زمن بعيد، تبدل الأمر وبات عندهم كتابان مقدسان هما: العهد القديم والتلمود.(1)

إن أول طائفة رفضت قبول التلمود وتعاليمه كوحي إلهي هي طائفة الصدوقيين وقد ظهر هؤلاء في القرن الثالث قبل الميلاد، وكان التنافس بينهم وبين طائفة الفريسيين شديداً، وقد استمر ذلك التنافس حتى كانت الغلبة للفريسيين واندثر الصدوقيون بعد عام 70م، وهذا ما يحملنا على القول بأنه لم يكن يهود لكن الغالبية الساحقة منهم – كما ذكرنا سابقاً – تقدس العهد القديم والتلمود معاً.(2)

التلمود عند اليهود تلمودان:

1- التلمود المقدسي أو الأورشليمي، وقد كتبه حاخامو بيت المقدس، وتم ذلك بين القرن الثالث والخامس الميلادي.
2- التلمود البابلي الذي كتب في القرن الخامس الميلادي، وهذا التلمود وضعه حاخام من "سورة" قرب بغداد يدعو رب آشي، أو راشي.

التلمود قسمان – كما ذكرنا – المشنا وترجح المراجع أنها كانت بالعبرية، والجمارا التي هي تفسير لها، وكانت بالآرامية. لكن ما هي المشنا التي هي أساس الجمارا، وبالتالي هي القسم الأهم في التلمود؟

المشنا هي مجموعة من الشرائع اليهودية المروية على الألسنة، والتي كان اليهود – وما يزالون – يعتبرونها مصدراً من مصادر التشريع يأتي في

---

(1) جودت السعد، أوهام التاريخ اليهودي، ط1 (بيروت: الأهلية للمنشورات والتوزيع، 1995م)، ص 254. كذلك أنظر: خالد عابد، الإسرائيليون الأوائل، ط1 (القدس: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986م)، ص 89.

(2) حسن ظاظا. الفكر الديني اليهودي. (القاهرة: منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، 1971م)، ص 127. كذلك أنظر: آلان تايلور، كيف قامت إسرائيل، ط1 (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965م)، ص 142.

المقـــام بعــد التوراة مباشرة، ويظنون أنها ترتفع هي أيضاً إلى سيدنا موسى، ولذلك يسمون المشنا التوراة الشفوية.(1)

ومن المؤكد أن المحاولات الأولى لرواية المشنا وتقييدها لم تبدأ إلا بعد السبي البابلي في القرن الخامس قبل الميلاد بزمن طويل.

وقد ظلت هذه الشرائع تروى بلا رقيب ولا حسيب، وتسودها الفوضى الكاملة إلى القرن الأول قبل المسيح.

"المِــشنْا" هــي المــتن الــتلمودي الأساسي، وهي واحدة في التلمودين الأورشــليمي والبابلــي، والاختلاف بينهما يأتي من الشروحات المسماة جمارا لــذلك مــن المفيد معرفة أقسام وموضوعات هذه المشنا التي صنفوها بمرتبة تشريعية لا تقل عن التوراة، والفارق الوحيد بزعمهم هو أن التوراة نزلت على موسى مكتوبة وأطلقت عليها تسمية "ناموس" ادعت تابوت العهد، بينما "المشنا" شريعة منزلة لكن موسى عليه السلام حملها ونقلها شفوياً وبقيت كذلك يتناقلها الحاخامات إلى حين تم تدوينها، فما هي موضوعات المشنا إذاً؟(2)

المِــشنْا تنقــسم إلى ستة أقسام وتدعى هذه الأقسام سيداريم، أي أنظمة ورســائل، والأقــسام الــستة ينقسم كل منها إلى أقسام فرعية وتدعى عندهم ماسيختوش أي أنسجة أو أبواب، وأبواب المشنا 63 باباً، وكل باب من المشنا ينقسم إلى فصول وأجزاء صغيرة تسمى بيراكيم وهذه الفصول مجموعها 525 فصلاً وكل فصل مقسم إلى عدة فقرات.(3)

---

(1) حــسن ظاظا، الساميون ولغاتهم، ط3 (دمشق: دار القلم، 1987م)، ص 91. كذلك أنظر: إلياس حنا، الوضـــع القانونـــي للمقاومـــة العربية في فلسطين المحتلة، ط1 (بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينيــة، 1968م)، ص 17 – 18. وللمزيد أنظر: جــورج حنــا. العــدوان الإسرائيلــي فـــي الأمـــم المتحدة. (بيـــروت: مركـــز الأبحـــاث فـــي منظمـــة التحـــرير الفلسطينية، 1968م)، ص 76 – 77.

(2) أســعد رزوق. إسرائيل الكبرى. (بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1968م)، ص 539. كذلك أنظر: أسعد رزوق. التلمود والصهيونية. (بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1970م)، ص 201 – 202.

(3) المصدر السابق، ص 203.

إن ثمــة اخــتلافاً في هذا التوزيع من جهة التوازن والضبط، فلا عدد الأبــواب فــي كــل رسالة متساوٍ ولا مجموع الفصول في كل باب متساوٍ مع الآخـــر. سـنعـرض أقســام المشنــا الستة في لمحة موجزة عن كل قسم لـيكون بين يدي من يرغب في الإطلاع علـى مضامــين أقسام المشنا التي هي:[1]

1- زراعــيم، أي نظــام الحبوب أو البذور، أو الإنتاج الزراعي، وفي هــذا القسم توجد كافة القوانين الدينية المتعلقة بالزراعة والأرض، وكيفــية تنظــيم هــذا الأمــر، وهذا القسم كذلك تجديداً للصلوات المفروضة مع الأدعية والبركات.

2- مُــوعِد: أو الأوقات، وهذا القسم يحتوي على الأمور الدينية المعلقة بالأعــيــاد وبالــســبت وبالأعــيــاد والأيــام المقــدسة. وفيــه الاحــتفـــالات والطقـــــوس التـــــي يجب القيام بها في كل موسم.

3- ناشــيم: أي النــساء، وهو يتضمن النظم الخاصة بالزواج والطلاق والخــيانة الــزوجية، وواجــبات وحقــوق كــل مــن الــرجــل والمرأة مضــافاً إلــى ذلك موضوعــات الإرث والوصية.

4- نَــزَقين: أي الأضــرار، وهــو قسم يتحدث عن قانون العقوبات، ويــتحدث عــن القوانين المدنية والجنائية ويبين المحظورات، وفيه مسألة القصاص والعقوبات والتعويضات. وفي الباب الرابع من هذا القــسم، الــذي يحــوي أحد عشر فصلاً، جاء الحديث عن مجمع الــسبعين الــيهودي المسمى السنهدرين الذي يشكل، إضافة لصفته الدينــية التــشريعية، المحكمة العليا عنــد اليهــود، وقــد حــوى هــــذا الــباب نظــام هــذه المحكمــة وسلطاتها وكيفية ممارسة صلاحياتها.

---

[1] المصدر السابق، ص 203 – 204.

5- قُداشِــيم: أي المقدسات، وهذا القسم يحوي كل التشريعات الخاصة بالقــرابين، وما يقدم للهيكل من ذبائح أو ثمار أو عجائن، وأنواعها وشــروطهــا ومراســـم تقــديمها، ومــدى ارتــباطها بعقيدتهم وشريعتهم.

6- طَهــاروات: الطهــارات، وهــذا القسم فيه أحكام الطهارة للأجسام والملابــس والأوعــية وأثــاث المنازل، والتمييز بين ما هو طاهر ومــا هــو نجــس، عطفاً على ما هو حلال أو حرام من الأطعمة والمشروبات.

"الجمــارا" وهــي القسم الثاني من التلمود ليست واحدة كما هي الحال بالنــسبة للمــشنا ومــرد ذلك إلى أنه بعد التثبيت شبه النهائي لنص المشنا بدأ أحــبار الــيهود بشرحها وتفصيلها، ولكن بحكم الواقع السكاني لهم المتمثل في اخــتلاف الــسكن بين مجموعتين منهما، مجموعة تعيش في القدس "أورشليم" وأخرى بعد السبي في أيام "نبوخذ نصر" تعيش في العراق.[1]

بــسبب اختلاف البيئتين هناك نوعان من "الجمارا" أو نوعان من شرح المــشنا. والــسؤال كيف حصل ذلك؟ المعلوم من تاريخهم أنه في كل من بلاد العراق، حيث بابل، وفي فلسطين بدأت أحبار اليهود تشرح نص المشنا، شرحاً مستفيــضاً، تودع في خلاله كل ما أرادت الاحتفاظ به وإشاعته بين اليهود من شــرائع وفتاوى وحكايات وأساطير وخرافات وتفريعات واستطرادات في كل علم وفن دون تخطيط أو ترتيب.

وهــذا الــشرح للمــشنا كان يتم بلهجة يهودية بعيدة عن اللغة العبرية القديمــة التي كتب بها العهد القديم، وعن تلك اللغة العبرية الوسطى المتطورة التــي كتــبت بها المشنا. كان شراح المشنا الذين هم أحبار التلمود، يشرحونها بلهجــة آرامية يهودية قريبة من اللغة السريانية، وكان شرحهم يسمى: جمارا

---

[1] رشــاد الــشامي. جولة في الدين والتقاليد اليهودية. (القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، 1977م)، ص 76 وما بعدها.

بمعنى التكملة، كما أنهم يسمون في تاريخ الفكر اليهودي باسم خاص بهم هو: أمورائيم، ومعناها في لغتهم المتكلمون، أي الذين انطلقت ألسنتهم في المدارس المختلفة شارحين ومعلقين وباسطين، في ما يشبه المحاضرات الشفوية.[1]

لأن القضية شروحات وتعليقات كان لا بد من مراعاة كل بيئة. فبيئة الشراح في أورشليم، وهي عندهم مقدسة، غير الجو الذي يعيش فيه يهود بابل بعد سبيهم، مع الإشارة إلى أن البابليين كانوا أكثر قدرة، فأحبارهم في الغالب كانوا مع السبي هذا الأمر – كما أشرنا سابقاً – جعل هناك شرحان مختلفان للمشنا، وهذا ما أدى إلى ظهور تلمودين لا تلموداً واحداً.

لكن يبدو التلمود البابلي كان أعظم مكانة عندهم، لأن موضوعاته مكتملة، ويقول الدكتور/ حسن ظاظا عن هذا الموضوع في كتابه القيم "الفكر الديني اليهودي": "وإذا كان التلمود البابلي يغطي بشرحه كل نص المشنا، فإن التلمود الأورشليمي ظل ناقصاً لا يشرح إلا بعض المشنا فقط. ثم إن أحبار اليهود في بابل كانوا أيضاً يحظون بثقة أرسخ من ناحية التبحر في الفكر اليهودي مما كان يحظى به شراح فلسطين، بحيث بقي التلمود البابلي بعد ذلك يتمتع بتقدير أعظم في أعين اليهود من التلمود الغربي الأورشليمي".[2]

لقد حمل التلمود إذاً عداء للمسيحية واتهامات وافتراءات على المسيح وأمه مريم عليهما السلام، وحمل كل معاني الرفض للمسيحية. إضافة للعداء الذي حمله لكل الناس من غير اليهود الذين يطلقون عليهم "الغوييم" ويعدونهم أشبه بحيوانات على هيئة بشر أوجدهم الرب ليكونوا مسخرين لشعب الله المختار.

---

[1] صابر طعيمة، التاريخ اليهودي العام، ط2 (بيروت: دار الجيل، 1983م)، ص 111. كذلك أنظر: تهاني هلسة. دافيد بن جوريون. (بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1968م)، ص 184. وللمزيد أنظر: صابر طعيمة، الأسفار المقدسة قبل الإسلام، ط1 (بيروت: عالم الكتب، 1985م)، ص 45 وما بعدها.

[2] حسن ظاظا، الفكر الديني اليهودي، مصدر سابق، ص 145.

لهذا كله كان التلمود مصدر متاعب واشكالات ليهود في أوروبا طوال القرون الوسطى رغم حذفهم بعض العبارات والنصوص.

والمعلوم أن التلمود هوجم بشدة باعتباره أهم مصدر للتعاليم اليهودية التي أدت إلى مقاومة اليهود للسلطة والدين المسيحي، سراً وعلانية، وحيث كان العهد القديم – المكتوب بالعبرية – مقدساً لدى المسيحيين أيضاً، فكل غضبهم كان موجهاً إلى التلمود باعتباره مصدر الشر الكامن لليهود.

وقد حمل الملوك والباباوات حملات شديدة ضد التلمود منذ القرن الثالث عشر.

إن التلمود بما حواه من مزاعم وافتراءات – خاصة ضد المسيحية – كان سبباً لمتاعب يهود أوروبا، فأوروبا ذات الأغلبية المسيحية لا يمكن أن تقبل بما ورد من تلفيقات يهودية في التلمود.

يذكر ظفر الإسلام خان في كتابه "التلمود تاريخه وتعاليمه" المعلومات التالية عن هذا الأمر، مفاد هذه المعلومات أن نُسخ التلمود أحرقت لأول مرة في فرنسا سنة 1244م في باريس. وصدرت الأوامر بإتلاف نُسخ التلمود في فرنسا في عهد لويس في سنة 1266م حتى 1270م، كما حدث ذلك في إنجلترا أيضاً سنة 1290م حين أمر الملك بطرد اليهود عن البلاد، وفي سنة 1565م أصدر البابا بيوس (Biyos) الرابع أمراً: أنه يجب حرمان التلمود حتى من اسمه.[1]

---

[1] صلاح الزور. المتدينون في المجتمع الإسرائيلي. (الخليل: رابطة الجامعيين، 1990م)، ص 61.

وقــد قام البابا جريجوري (Jrejory) الثالث عشر (1575 - 1580م) بحمـــلات جـــديدة ضـــد التلمـــود. وهاجـــم مجلـــس المدينـــة فـــي بولنـــدا عـــام 1840م الـــتلمـــود بأنـــــه مـــصـــدر احتقـــــار اليهوديـــة للدين المسيحي.(1)

هــذه مقاومـــة للـــتلمود من قبل الكنيسة في أوروبا حدت من انتشاره، وحملت اليهود على إخفائه وبسبب القدر الذي كان ينتظر التلمود في كل مكان لـــم يبقـــى منه إلا عدة مخطوطات قديمة، منها نسخة ميونيخ لتلمود بابل التي كُـــتـــبت ســـنة 1369م، وتـــوجد نـــسخة أخـــرى فـــي فلـــورنتين يرجـــع وقتهـــا لسنـــة 1175م. أمـــا تلمود أورشليم، فيوجد مخطوط قديم له في ليدن "هولـــندا"، وتـــوجد مخطـــوطات أخرى ناقصة في متاحف عديدة في مختلف البلدان.(2)

مهمـــا يكـــن مـــن أمـــر فـــإن التلمـــود اليـــوم يشكـــل عنـــد يهـــود كـــتابـــاً مقدســـــاً يحـــوي نظـــام معامــــــلاتهم، ويعبر عـــن عنصريتهـــم، وعــــــدائهم للمـــسيحيـــة وللـــشعوب جمـــيعاً، وبذلك يكون عندهم في الحقيقة والواقـــــع، كـــتابـــان مقدســـــان لا كـــتـــــاب واحـــد إنهمـــا: العهد القديم والتلمود.

المطلب الثالث: الصهيونية.

تعريفها:

هـــي منظمة يهودية تنفيذية، مهمتها تنفيذ المخططات المرسومة لإعادة مجـــد بني إسرائيل – اليهود – وبناء هيكل سليمان، ثم إقامة مملكة إسرائيل ثم السيطـــرة مـــن خـــلالها على العالم تحت ملك (يهوذا) المنتظر. سميت بذلك:

---

(1) طاهـــر شـــاش. التطـــرف الإسرائيلـــي جـــذوره وحصـــاده. (القاهـــرة: دار الشروق، 1997م)، ص 38.

(2) طـــريف الخالـــدي، الـــلاهوت المسيحـــي وعلـــم الكـــلام الإســـلامي، ط1 (بيـــروت: مؤسســـة الأبحـــاث العـــربيـــة، 1981م)، ص 99. كـــــذلك أنظـــر: نعـــــوم تشومـــسكـــي. ردع الديمقراطيـــة. (نيقوسيـــا: مؤسســـة عيبـــال، 1992م)، ص 46.

نسبة إلى (صهيون) جبل يقع جنوب بيت المقدس يقدسه اليهود.[1]

الماسونية والصهيونية:

الصهيونية قرينة للماسونية إلا أن الصهيونية يهودية بحتة في شكلها وأسلوبها ومضمونها وأشخاصها، في حين أن الماسونية يهودية مبطنة تظهر شعارات إنسانية عامة، وقد ينطوي تحت لوائها غير اليهود من المخدوعين والنفعيين. كما أن الصهيونية حركة دينية سياسية معلنة تخدم اليهود بطريق مباشر فهي الجهاز التنفيذي الشرعي والرسمي لليهودية العالمية.

في حين أن الماسونية حركة علمانية إلحادية سرية تخدم اليهود بطريق غير مباشر، فهي القوة الخفية التي تهيأ الظروف والأوضاع لليهود.

تاريخها ونشأتها:

الصهيونية كالماسونية ليست وليدة هذا العصر فقد مرت بمراحل كثيرة منذ القرون الأولى قبل ظهور المسيحية وبعدها وقبل ظهور الإسلام وبعده، وكانت مراحلها الأولى مهمتها تحريض اليهود على الانتقاض والعودة إلى أرض فلسطين وبناء هيكل سليمان، وتأسيس مملكة إسرائيل الكبرى، وحيكت المؤامرات والمكائد ضد الأمم والشعوب الأخرى.[2]

أما الصهيونية الحديثة فقد بدأت نواتها الأولى عام 1806م حين اجتمع المجلس الأعلى لليهود بدعوة من نابليون لاستغلال أطماع اليهود وتحريضهم على مساعدته ثم حركة هرتزل (Hirtazel) اليهودي التي تمخضت عن

---

(1) عبد الراضي محمد، (التطرف اليهودي، تاريخه، أسبابه، علاماته)، ط1 (القاهرة: مكتبة التوعية الإسلامية، 1993م)، ص 76 وما بعدها.

(2) عبد الوهاب المسيري، اليهودية والصهيونية وإسرائيل، ط1 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1975م)، ص 213.

المؤتمر اليهودي العالمي في (بال) بسويسرا عام 1897م، والذي قرر فيه أقطاب اليهود ما يسمى بـ (بروتوكولات حكماء صهيون) وهو المخطط اليهودي الجديد للاستيلاء على العالم ومن هذا المؤتمر انبثقت المنظمة الصهيونية الحديثة.[1]

أهداف الصهيونية:

ذكرنا أن الصهيونية حركة يهودية خالصة. أما أهدافها فهي ذات جانبين: ديني وسياسي، أما الجانب الديني فيتلخص فيما يلي:[2]

1. إثارة الحماس الديني بين أفراد اليهود في جميع أنحاء العالم، لعودتهم إلى أرض الميعاد المزعومة (أرض فلسطين).
2. حث سائر اليهود على التمسك بالتعاليم الدينية والعبادات والشعائر اليهودية والالتزام بأحكام الشريعة اليهودية.
3. إثارة الروح القتالية بين اليهود، والعصبية الدينية والقومية لهم للتصدي للأديان والأمم والشعوب الأخرى.

أما الجانب السياسي فيتلخص فيما يلي:[3]

1. محاولة تهويد فلسطين (أي جعلها يهودية داخلياً) وذلك بتشجيع اليهود في جميع أنحاء العالم على الهجرة إلى فلسطين وتنظيم هجرتهم وتمويلها، وتأمين وسائل الاستقرار النفسي والوظيفي والسكني وذلك بإقامة المستوطنات داخل أرض فلسطين (وهي عبارة عن مجمعات سكنية حديثة كاملة المرافق تمولها الصهيونية من تبرعات اليهود والدول الموالية لهم في العالم)، وتوطيد الكيان اليهودي الناشئ في فلسطين سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

---

[1] المصدر السابق، ص 214.

[2] عبد الوهاب المسيري، اليهود واليهودية والصهيونية، ط1 (القاهرة: دار الشروق، 2003م)، ص 197.

[3] المصدر السابق، ص 198 – 199.

2. تدويل الكيان الإسرائيلي في فلسطين عالمياً، وذلك بانتزاع اعتراف أكثر دول العالم بوجود دولة إسرائيل في فلسطين وشرعيتها وضمان تحقيق الحماية الدولية لها، وفرضها على العالم، وعلى المسلمين على وجه الخصوص. لذلك نجد أن الصهيونية تقوم بدور رئيسي في دفع أمريكا وروسيا وأكثر الدول في أوربا لحماية إسرائيل سياسياً وعسكرياً ودعمها اقتصادياً وبشرياً. فبالرغم من أن أمريكا ودول أوربا - دول نصرانية - وبالرغم من أن روسيا شيوعية تحارب الأديان وبالرغم أيضاً من أن شعوب هذه الدول تكره اليهود بحق إلا أنها لا تزال تحمي دولة إسرائيل وتدعمها. وما ذلك إلا بتأثير الصهيونية الواضح.

3. متابعة وتنفيذ المخططات اليهودية العالمية السياسية والاقتصادية، خطوة بخطوة، ووضع الوسائل الكفيلة بالتنفيذ السريع والدقيق لهذه المخططات، ثم التهيئة لها إعلامياً وتمويلها اقتصادياً، ودعمها سياسياً.

4. توحيد وتنظيم جهود اليهود في جميع العالم أفراداً وجماعات ومؤسسات ومنظمات، وتحريك العملاء والمأجورين عند الحاجة لخدمة اليهود وتحقيق مصالحهم ومخططاتهم.

الصهيونية الثقافية:

تؤمن الصهيونية - كما يقول قاموسهم - بأن الاستيطان الناجح وإعادة إسكان (أرض إسرائيل) فلسطين يستند إلى الحاجة لإعادة إحياء الثقافة اليهودية واللغة العبرية، وبالتالي يمكن أن تصبح (أرض إسرائيل) فلسطين مركزاً ثقافياً وروحياً مهماً لليهود. بمعنى أنها تجتذب اليهود إلى ما تسميه الصهيونية

(أرض الميعاد). وهذه الصهيونية الثقافية قامت أساساً على أفكار الحاخام آهاد (Ahad).[1]

الصهيونية الواقعية:

وهي من المظاهر المبكرة للحركة الصهيونية الحديثة. وهي تنادي بعودة اليهود إلى (أرض إسرائيل) فلسطين والاستيطان بها دون حاجة إلى اتفاق سياسي مع أي طرف آخر.[2]

الصهيونية الدينية:

وهي تؤمن بأن "القومية اليهودية" ليست مجرد هدف سياسي، بل هي هدف ديني يجب تحقيقه في شكل "وطن" لليهود في أرض فلسطين، "وطن" يقوم على الربط ما بين التوراة (الدين) والعمل الواقعي.[3]

الصهيونية التركيبية:

مصطلح صاغه تشايم وايزمان (Chaim Waziman) وهو ينادي بمزج الأهداف السياسية "للوطن اليهودي" مع الأهداف الواقعية للاستيطان والعمل والثقافة اليهودية في (أرض إسرائيل) فلسطين.[4]

هذه الفروق بين أربعة أنواع من "الصهيونية"، ويعترف بها القاموس اليهودي المعاصر، تصب جميعها في خانة واحدة هي: التبشير (بأرض إسرائيل) المقصود بها فلسطين بوصفها "وطناً قومياً" يجمع شتات يهود العالم تنفيذاً لما "وعدت به التوراة".

مغالطات صهيونية:

في نهاية القرن التاسع عشر، عندما ظهرت الحركة الصهيونية، كان ما يسمى "التيار الوطني" هو الغالب في هذه الحركة، وهو التيار الداعي إلى بقاء

---

(1) عبد الرحمن نور الدين. رحلة الإنسان مع الأديان من اليهودية إلى الإسلام. (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، 1992م)، ص 47.

(2) المصدر السابق، ص 47.

(3) المصدر السابق، ص 47 – 48.

(4) المصدر السابق، ص 48.

الـيهود في بلادهم الأصلية، والعمل على الاندماج في هذه المجتمعات، وكانت غالبيته من المثقفين والعمال الفقراء أو من الطبقة المتوسطة.(1)

أمـا التيار الثاني، فهو "التيار القومي" وكان يتزعمه غلاة الصهاينة من كـبار الأغنـياء الـيهود الباحثين قبل كل شيء عن "أرض" يمارسون عليها نـشاطهم الاقتـصادي بعيداً عن منافسة البرجوازية الأوروبية القوية، ولم يكن يعنيهم كثيراً أن تكون هذه الأرض فلسطين أو غيرها، فالموضوع بالنسبة لهم كان مشروعاً اقتصادياً فحسب.(2)

وبالفعل فقد طُـرح في البداية إنشاء دولة لليهود في أوغندا أو غانا! ثم طـرح إنـشاء دولـة في مناطق واسعة من الأرجنتين! ومع ظهور النزعات العنـصرية في أوروبا والمذابح التي تعرض لها اليهود في روسيا أولاً، ثم في باقـي الـدول الأوروبية، ازداد أنصار التيار القومي الداعي إلى وطن قومي للـيهود. ونتـيجة عدد كبير من العوامل تم اختيار فلسطين لتكون هي الوطن القومي المزعوم.(3)

مـن الطريف ذكره، أن أدبيات الحركة الصهيونية كانت تسمي فلسطين بإسـمها الأصلي، ولم تكن تسمية إسرائيل قد خطرت لهم على بال، حتى بعد قـيام إسـرائيل كانـت تسمى "فلسطين" حتى العام 1952م على الأقل، لأنهم يعـرفون أن شـعب إسـرائيل المزعوم، كان قد اندثر من الوجود، وذاب بين شـعوب المنطقة منذ القرن السادس قبل الميلاد على الأقل! وأن اللغة العبرية نفـسها قد اندثرت من الوجود منذ ذلك الزمن أيضاً، وقد كان اليهود يتكلمون الآرامـية "المقصود يهود السبي في بابل وبعد ذلك في فلسطين" ثم بعد ظهور

---

(1) عـبد الـرزاق محمـد أسـود، المـدخل إلى دراسة الأديان والمذاهب، ط1 (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1981م)، ص 236.

(2) عـبد الله عـبد الـدايم، إسـرائيل وهويتها الممزقة، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996م)، ص 65.

(3) عـرفان عبد الحميد فتاح، اليهودية عرض تاريخي والحركات الحديثة في اليهودية، ط1 (عمان: دار عمار، 1997م)، ص 74.

العربية وهيمنتها على المنطقة تكلم اليهود العربية مثلهم مثل غيرهم من شعوب المنطقة.

وعندما قامت الصهيونية بمحاولة إحياء اللغة العبرية، وهي المحاولة التي كان لليهود الألمان الدور البارز فيها، فقد جاءت العبرية الحديثة اصطناعاً على اصطناع، وهي لا تمت بصلة للعبرية الأصلية ذات الأصل الشرقي العريق. فالعبرية الحديثة غير قادرة على نطق ثلاثة من الأحرف الأساسية في "اللغات السامية" وهي الحاء والعين والقاف، إضافة إلى قلب الحروف المأخوذة عن الآرامية، وتحويل الألمان الحرف (و) إلى (ف)، بثلاثة نقاط وهو الحرف الألماني (W) وهكذا ضاعت اللغة العبرية مرتين وأصبحت لغة عجيبة هجينة مصطنعة حتى النهاية.

مثال آخر للتزوير البشع الذي تمارسه الصهيونية، هو ادعائها بأن اليهود في جميع أنحاء العالم ليسوا أتباع دين معين هو الدين اليهودي فقط، ولكنها تذهب أبعد من ذلك، تدعي بأن هؤلاء إنما هم شعب واحد من عرق واحد في واحدة من أكثر الخدع بشاعة في تاريخ الإنسانية.

مثال ثالث للتزوير والخداع، هو ادعائها بأن فلسطين، هي الأرض الموعودة، وهي مسرح التوراة، وهي الحاضنة الطبيعية للديانة اليهودية! ورغم فشلهم الذريع في إثبات هذا الأمر وهم ينبشون في تراب فلسطين منذ أكثر من قرنين من الزمان مزودين بكل ما يخطر من إمكانيات تكنولوجية، وملايين الدولارات، وأدعية الحاخامات، وقد أخرجت أرض فلسطين كل أسرارها، ولم يعثر على أثر واحد لكل ما ذكر في التوراة، لا قصور ولا ممالك، وبقيت أرض فلسطين وفية حتى النهاية.

إن كل الحضارات التي مرت على فلسطين نعرفها جيداً ويمكن تزمينها بدقة، وأبرز هذه الحضارات هي الحضارة الكنعانية والحضارة الفلسطينية، حتى إنسان ما قبل التاريخ كان حاضراً بأدواته البدائية ليكون شاهد على فضيحة الهدهد هذه. فجن جنونهم وبدأوا يمارسون الكذب علانية، مستفيدين

بالدرجة الأولى من غياب الطرف العربي، وصمته المريب، ومستفيدين من بعض أطروحات الفقه الإسلامي البائسة من نوع "العلو الثاني" و "الوعد الإلهي" وهم يوظفون كل ما في حوزتهم من إمكانيات لتزوير التاريخ وإعادة كتابته كما يريدونه.

المطلب الرابع: الماسونية.

جذور الماسونية.

في إطار حملتهم للقضاء على الديانة النصرانية، أنشأ اليهود جمعية سرية أطلقوا عليها اسم "القوة الخفية" واستعانوا بشخصية يهودية تعرف باسم احيرام أبيود (Ahiram Abeud) أحد مستشاري الملك هيرودس الثاني عدو النصرانية الأكبر على تحقيق هذه الغاية، وأُسندت رئاسة الجمعية إلى الملك المذكور، وهكذا تم عقد أول اجتماع سري عام 43م حضره الملك المذكور ومستشاراه اليهوديان احيرام أبيود وموآب لافي (Mouab Lafy) وستة من الأنصار المختارين، وكان الغرض الرئيسي من إنشاء هذه الجمعية القضاء على النصرانية.[1]

ثم عقدوا الاجتماع الثاني واتخذوا بعض القرارات السرية وتعاهدوا على كتمانها وأفسحوا لمن يثقون بهم المجال للانضمام إلى هذه الجمعية على أن تعصب عيني كل من يود الانتساب للجمعية، واتفقوا على اتخاذ بعض الأدوات الهندسية كالبيكار والميزان رمزاً لمنظمتهم السرية، وبعد هلاك الملك هيرودس انتقلت رئاسة هذه الجمعية السرية إلى "احيرام" مستشاره ثم أعقبه ابن أخيه طوبان لقيان (Tuban Lqean). واستمرت جمعية القوة الخفية تعمل في السر، ولا يدري أحد عنها شيئاً حتى أميط اللثام عن هذه المنظمة عام 1717م، وذلك لدى ظهور ثلاثة من أقطاب اليهود جوزيف لافي (Josheph Lafy) وابنه إبراهيم وإبراهيم أبيود (Ibrahim Obeud)، وكانوا

---

[1] علي عبد الواحد وافي، اليهودية واليهود، ط3 (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، 1985م)، ص 92.

يحتفظون بنسخة من مبادئ هذه الجمعية وقراراتها وطقوسها وأخذوا يجوبون الأقطار للاتصال بالبقية الباقية من أتباع هذه المنظمة السرية، وكانوا يهدفون إلى استعادة مجد إسرائيل، واسترداد هيكل سليمان في بيت المقدس، ثم قصدوا لندن التي كانت تضم أعظم جماعة من اليهود المنتمين إلى تلك القوة الخفية.(1)

وفي 24 يونيو من العام المذكور، عقد هؤلاء الثلاثة الذين يعتبرون ورثة السر أول اجتماع في العاصمة البريطانية وضموا إليهم اثنين من غير اليهود البسطاء للتمويه والتضليل وقرروا تجديد جمعية "القوة الخفية" ووضعوا لها بعض المبادئ البراقة "حرية، مساواة، إخاء، تعاون" واستبدلوا الرموز القديمة باصطلاحات جديدة كما قرروا تبديل اسم "هيكل" الذي كانوا يستعملونه قديماً باسم "محفل" وتبديل اسم القوة الخفية باسم "البنائين الأحرار" (ماسون تعني بناء)، ولأول مرة في التاريخ ظهر لعالم الوجود ما يسمونه بالبنائين الأحرار، وأخذت تنتشر الجمعيات التي تحمل هذا الاسم، وزعم أقطاب اليهود الذين يقفون وراء هذه الجمعيات أن أهدافها نشر المبادئ الإصلاحية والاجتماعية وبناء مجتمع إنساني جديد، وقد استطاعوا أن يتخذوا من أحد أنصارهم ديزا كوليه (Deza Quliah) مطية لتحقيق أغراضهم وأطلقوا عليه وعلى من يسيرون على غراره من غير اليهود اسم "العميان" كما أطلقوا على اسم محفل لندن الماسوني المركزي اسم "محفل إنجلترا الأعظم" على أن يكون في مقدمة مهامه دعم اليهود ومحاربة الأديان وبث روح الإلحاد والإباحية.(2)

و للحركة الماسونية تاريخ أسود، وتردد اسمها عند نشأة كثير من الحركات السرية والعلنية وفي مؤامرات عديدة، وعُرفت بطابع السرية والتكتم وبالطقوس الغريبة التي أخذت الكثير من رموزها من التراث اليهودي

(1) المصدر السابق، ص 92 – 93.

(2) المصدر السابق، ص 93 – 94.

وكُتبت حولها الآلاف من الكتب في الغرب وفي الشرق، ومن أهم الحركات والثورات التي كانت الماسونية وراءها الثورة الفرنسية، وحركة الاتحاد والترقي التي قامت بحركة انقلابية ضد السلطان عبد الحميد الثاني ووصلت إلى الحكم ثم ما لبثت أن ورطت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى مما أدى إلى تمزقها وسقوطها.

وقد ظل طابع السرية يلف هذه الحركة في اجتماعاتها ومنتدياتها وتحركاتها حتى طرأ تطور جديد، إذ تجرأت بفتح أبوابها وإعلان نشاطها متحدية كل المشاعر المتأججة ضدها، وكانت تركيا المحطة الأولى في المنطقة لإعلان هذا النشاط، ثم جاء الأردن ثانية، ولا ندري أين ستكون المحطة الثالثة؟ الماسونية كما هو ثابت نتاج الفكر اليهودي، وتركيا ترتبط مع إسرائيل بحلف استراتيجي، فهل هناك علاقة تجمع بين أطراف هذا الثالوث؟ وما قصة الماسونية في تركيا؟ وماذا فعلت فيها؟ ولنبدأ من البداية:

إسطنبول: أورخان محمد علي (Awrkhan Muhamed Ali).

لأول مرة في تاريخه المحفل التركي يفتح أبوابه ويمارس نشاطه علناً![1]

تأسس أول محفل ماسوني في الدولة العثمانية عام 1861م تحت اسم "الشورى العثمانية العالية" ولكنه لم يستمر طويلاً، فالظاهر أنه قوبل برد فعل غاضب مما أدى إلى إغلاقه بعد فترة قصيرة من تأسيسه، ومن المعروف أن أول سلطان عثماني ماسوني كان السلطان مراد الخامس الشقيق الأكبر للسلطان عبد الحميد الثاني والذي لم يدم حكمه سوى ثلاثة أشهر تقريباً عندما أقصي عن العرش لإصابته بالجنون، وقد انتسب إلى الماسونية عندما كان ولياً

---

[1] كمال الصليبي. خفايا الثورات وأسرار شعب إسرائيل. (لندن: دار الساقي، 1988م)، ص 154 وما بعدها. للمزيد أنظر: فوزي محمد حميد، حقائق وأباطيل في تاريخ بني إسرائيل، ط2 (دمشق: منشورات دار الصفدي، 1994م)، ص 79. كذلك أنظر: كمال أحمد عون. اليهود من كتابهم المقدس أعداء الحياة الإنسانية. (القاهرة: دار الشعب، 1969م)، ص 196.

للعهـد وارتـبط بالمحفـل الأسـكتلندي، كمـا كان صديقاً حميماً لولي العهد الإنجليزي الأمير إدوارد (Edward) "ملك إنجلترا فيما بعد" الذي كان ماسونياً مـثله، حتـى ظـن بعض المؤرخين أن ولي عهد إنجلترا هو الذي أدخله في الماسـونية، ولكـن هـذا غير صحيح لأنه كان ماسونياً قبل تعرفه إلى الأمير "إدوارد".(1)

وكـان مـن النـتائج الخطيرة لتواجد المحافل الماسونية الأجنبية داخل حـدود الدولة العثمانية احتضان هذه المحافل حركة "الاتحاد والترقي" وهي في مـرحلة المعارضـة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وأصبحت المحافل الماسونية محل عقد اجتماعات أعضاء جمعية الاتحاد والترقي بعيداً عن أعين شـرطة الدولة وعيونها لكونها تحت رعاية الدول الأجنبية ولا يمكن تفتيشها. ويعتـرف أحـد المحافـل الماسـونية التركية الحالية وهو محفل "الماسونيون الأحرار والمقبولون" في صفحة "الإنترنت" التي فتحوها تحت رموز بأنه: "من المعلـوم وجـود علاقـات حمـيمة بين أعضاء جمعية الاتحاد والترقي وبين أعـضاء المحافـل الماسـونية فـي تـراقيا الغربية، بدليل أن الذين أجبروا الـسلطان عـبد الحميد الثاني على قبول إعلان المشروطية كـان معظمهـم مـن الماسونيين".(2)

يقـول المـؤرخ الأمريكـي الدكـتور أرنـست أ. رامـزوز (Arnst A. Ramouzor) فـي كتابه "تركيا الفتاة وثورة 1908م" وهو يشرح سرعة انتشار حركة جمعية الاتحاد والترقي في مدينة سلانيك. لم يمضي وقت طـويل علـى المتآمـرين في سلانيك وهي مركز النشاط حتى اكتشفوا فائدة منظمة أخرى وهي الماسونية، ولما كان يصعب على عبد الحميد أن يعمل هنا بـنفس الحرية التي كان يتمتع بها في الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية فإن

---

(1) فوزي محمد حميد، حقائق وأباطيل في تاريخ بني إسرائيل، مصدر سابق، ص 80 – 81.

(2) محمد بيومي مهران. دراسات في تاريخ الشرق الأدنى القديم. (الإسكندرية: مطبعة الرشاد، 1978م)، ص 56.

المحافـــل الماســـونية القديمــــة فـــي تلـــك المديـــنة اســـتمرت تعمـــل دون انقطـــاع - بطـــريقة ســـرية طبعاً - وضمت إلى عضويتها عدداً ممن كانوا يرحبون بخلع عبد الحميد. ثم يقول: "ويؤكد لنا دارس آخر أنه في حوالي سنة 1900م قرر "المشرق الأعظم" الفرنسي (أي المحفل الماسوني الفرنسي) إزاحة الـــسلطان عـــبد الحميد وبدأ يجتذب لهذا الغرض حركة تركيا الفتاة منذ بداية تكويـــنها. ثـــم إن محللاً أخر يلاحظ: يمكن القول بكل تأكيد إن الثورة التركية (أي حـــركة جمعـــية الاتحـــاد والترقي) كلها تقريباً من عمل مؤامرة يهودية ماسونية".[1]

ويقـــول سيتون واطسون (Citon Wahtson) في كتابه "نشأة القومية فـــي بـــلاد الـــبلقان": "إن أعضاء تركيا الفتاة - الذين كان غرب أوروبا على اتـــصال دائم معهم - كانوا رجالاً منقطعين وبعيدين عن الحياة التركية وطراز تفكيـــرها لكـــونهم قـــضوا ردحاً طويلاً من الزمن في المنفى، وكانوا متأثرين وبشكل سطحي بالحضارة الغربية وبالنظريات غير المتوازنة للثورة الفرنسية. كـــان كثيـــر مـــنهم أشخاصـــاً مشبوهين، ولكنهم كانوا دون أي استثناء رجال مؤامـــرات لا رجال دولة، ومدفوعين بدافع الكراهية والحقد الشخصي لا بدافع الوطنـــية، والـــثورة التـــي أنجزوها كانت نتاج عمل مدينة واحدة وهي مدينة ســـلانيك إذ نمـــت وترعـــرعت فيها وتحت حماية المحافل الماسونية "جمعية الاتحاد والترقي" وهي المنظمة السرية التي بدلت نظام حكم عبد الحميد. وكما كـــان عهد الاتحاديين هو العهد الذهبي بالنسبة لليهود الراغبين في الهجرة إلى فلـــسطين كـــذلك كان العهد الذهبي في فتح المحافل الماسونية في طول البلاد وعرضـــها في الدولة العثمانية. يقول فخر البارودي في مذكراته واصفاً وضع دمشق بعد وصول الاتحاد والترقي إلى الحكم: "وقد ساعد الاتحاديين على نشر دعايـــتهم اللـــوج - أي المحفـــل - الماسوني الذي كان مغلقاً قبل الدستور" ثم

---

[1] محمـــد جابـــر عـــبد العال الحيني. في العقائد والأديان الكبرى المعاصرة. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971م)، ص 77 وما بعدها.

يقـول: "وبعـد الانقـلاب فتح المحفل أبوابه، وجمع الأعضاء شملهم وأسسوا محفـلاً جديـداً أسـموه محفـل "نـور دمـشق" وربطوه بالمحفل الأسكتلندي".[1]

ولكـي نعـرف مكانـة المحافل الماسونية لدى أعضاء جمعية الاتحاد والترقي نسوق هنا اعتراف أحد أعضائهم: "كان هناك نوعان من الأعضاء في الجمعـية: أحدهما مرتبط بالمحفل الماسوني وهذا كنا نطلق عليه اسم الأخ من الأب والأم، وآخـر غير مرتبط بالمحفل الماسوني، فكنا نطلق عليه اسم الأخ من الأب فقط". وفي كتاب نشره الماسونيون في تركيا تحت عنوان "الماسونية فـي تـركيا وفي العالم" يتحدث عن دور المحافل الماسونية في إنجاح حركة الاتحاديين: "وقد انتشرت الماسونية بشكل خاص في سلانيك وحواليها. ومع أن عـبد الحميد حاول أن يحد ويشل الحركة الماسونية هناك، إلا أنه لم يوفق في مـسعاه"، وقد قامـت هـذه المحافـل، لا سيمـا محفـل "ريزورتا" ومحفل "فاريتاس" بدور كبير في تأسيس وتوسيع حركة جمعيـة الاتحـاد والترقـي، كمـا كـان للماسـونيين دورهـم فـي "إعـلان الحريـة" سنـة 1908م.[2]

حقيقة الماسونية.

الماسـونية اشـتقاق لغـوي مـن الكلمة الفرنسية (Mácon) ومعناها (البـناء)، والماسـونية تقابلها (Maconneries)، أي البناؤون الأحرار، وفي الإنجليـزية يقـال: فري ماسون (Free-mason) (البناؤون الأحرار)، وبذلك يتـضح أن هـذه المنظمة يربطها أصحابها ومؤسسوها بمهنة البناء. وبالفعل يـزعم مؤرخـوها ودعاتها أنها في الأصل تضم الجماعات المشتغلة في مهن البناء والعمار. وفي هذا التبرير التخفيفي يحاولون إظهارها وكأنها أشبه بنقابة

---

[1] المصدر السابق، ص 77 – 78.

[2] علـي شلش، اليهـود والماسـون فـي مصـر، ط2 (القاهـرة: دار الزهراء للإعلام، 1987م)، ص 90.

للعاملين في مهن البناء! ولو كانت الماسونية نقابة محترفي أعمال بناء فما الداعي لسريتها وإخفاء أوراقها؟![1]

الماسونية هي حركه خطيرة ما إن يطرح اسمها حتى يثور القلق في نفس المستمع، وما أن تذكر حتى ترى الجلساء يبدؤون بتعداد مؤامراتها ومكائدها، ويظهرون الحيرة في أمر هذه الحركة التي اعتمدت السرية في إخفاء حقيقتها وأهدافها، ولعل ذلك لأن اليهود الذين حاربوا الأنبياء والرسل، وظنوا أنهم شعب الله المختار وأن ما سواهم (غوييم) تنطق الغين حرف (g) بالإنجليزية أي أغبياء ضالين يوجهونهم كيف يشاءون ويصل بهم المستوى للقول: (الغوييم هم حيوانات بصورة بشر) أرادوا أن تكون الماسونية من جملة الأقنعة التي تستتر مخططاتهم وراءها.

يقول حكماء صهيون في البرتوكول الخامس عشر من بروتوكولاتهم: أنه من الطبيعي أن نقود نحن وحدنا الأعمال الماسونية، لأننا وحدنا نعلم أين ذاهبون وما هو هدف كل عمل من أعمالنا. أما الغوييم فإنهم لا يفهمون شيئاً ولا يدركون النتائج القريبة، وفي مشاريعهم فإنهم لا يهتمون إلا بما يرضي مطامعهم المؤقتة ولا يدركون أيضاً حتى أن مشاريعهم ذاتها ليست من صنعهم بل هي من وحينا![2]

هذا قليل من كثير جاء عند حكماء صهيون عن الماسونية بأنها من الأدوات الهامة التي يسعون عبرها لتحقيق أهدافهم سواء في بناء مملكتهم المزعومة في فلسطين، وإعادة بناء هيكل سليمان. أو في تحقيق نفوذ لهم في أية حكومة أو مؤسسة يستطيعون النفاذ إليها. أو في نشر الفساد في الأرض، لأن إشاعة التعلق بالمادة والشهوات والأهواء يكشف الثغرات ونقاط الضعف في كل شخص والنافذين بشكل خاص يتوجهوا إليه

---

(1) المصدر السابق، ص 92.

(2) محمد خليفة التونسي، الخطر اليهودي (بروتوكولات حكماء صهيون)، مصدر سابق، ص 213 وما بعدها.

بإشباع هذه الأهواء فيصبح رهينة بين أيديهم يستثمرونه كيف يريدون.!

والماسونية تعتمد المنهج اليهودي في الحط من شأن الخالق سبحانه وتعالى. فكما اليهود في توراتهم المحرفة يقولون في الاتحاد بين الله والإنسان. فيعطون على أساس ذلك لله تعالى أوصاف بشريه كقولهم مثلاً: بكى حتى تورمت عينيه.! ندم على خراب الهيكل.! سمع آدم وقع أقدام الرب في الجنة.!

كذلك الماسون يستخدمون للخالق سبحانه وتعالى تعبيراً غامضاً هو: مهندس الكون الأعظم! وفي هذا التعبير إنكار واضح لخلق الله تعالى المخلوقات من العدم. فالمهندس ليس سوى بانٍ من مواد متوفرة، وقولهم الأعظم يفيد وكأن العمل تم من قبل مجموعة كان هو أعظمها!

فماسونيتهم كما يدعون فوق الأديان وهى عقيدة العقائد لا تعترف بوطنية ولا قومية فهي أممية عالمية تعمل على توحيد العالم وسلام عالمي ولغة عالمية إلى ما هنالك من الشعارات البراقة التي يجد فيها الضعفاء سبيلاً للهروب ومبرراً لتقصيرهم في جهادهم من إعلاء راية الإيمان وحفظ الأمم والأوطان والمقدسات.

وليست الماسونية حركة منظمة لا يمكن محاربتها، وإنما حركة مشتتة متعددة النظم محافلها أكثر من أن تُعد. وهي متصارعة، وكل محفل فيها يتهم غيره بالخروج عن الماسونية والانحراف عن مبادئها. ففي لبنان وحده وهو بلد صغير هناك عشرات المحافل ولكل واحد منها نظامه ورؤساؤه ومفاهيمه! والماسونية حركة تشكل أداة بيد الصهيونية والاستعمار ولكنها ليست الوحيدة. فمن تفرعاتها أندية الروتاري والليونز التي يتباهى بعض من ينسبون أنفسهم لمراكز دينية أو ثقافية بالانتماء لها أو حضور احتفالاتها. ومن مثيلاتها حركات هدامة وأبرزها البهائية والقيدانية.

المبحث الثاني: الانغــلاق اليهــودي.

المطلب الأول: كراهية اليهود للغير.

كــتاب (الديانــة الــيهودية وتاريخ اليهود وطأة 3000 عام)[1] لمؤلفه إســرائيل شاحاك (Isril Shahak)،[2] يعرض فيه لأهم مبادئ اليهودية، وما نــصّت عليه الهلاخاه (الشريعة) تجاه الشعوب الأخرى (الأغيار أو الغوييم)، ولأهميــته فــي فهم الاستراتيجية والسياسة الإسرائيلية في فلسطين والمنطقــة سنعــرض منــه هنــا بعــض المقتطفــات:[3]

علــى الرغم من أن هذا الكتاب مكتوب باللغة الإنجليزية وموجّــه إلى الــشعوب التــي تعيش خارج دولة إسرائيل، فإنه في ناحية من نواحيه، يشكل اســتمراراً لنشاطاتي السياسية كيهودي إسرائيلي. لقد بدأت هذه النشاطات عام 1965 - 1966م، إثــر احــتجاج تسبّب، آنذاك، في فضيحة كبيرة. فقد كنت

---

(1) إسرائيل شاحاك، الديانة اليهودية وتاريخ اليهود وطأة 3000 عام، ط2 (دمشق: دار القلم، 2003م)، ص 198 وما بعدها.

(2) إسرائيل شاحاك من الناشطين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، في دولة اليهود والمناطق العربية المحتلة، باحث في التاريخ اليهودي والديانة اليهودية، مؤيد للقضية الفلسطينية ولعلمنة المجتمع الصهيوني ويعتبــر أن سياسات الصهاينة هي استبدادية وعنصرية. في هذا الكتاب يحلل شاحاك، كتاب اليهود الذي يحوي تشريعاتهم في الدين والدنيا (التلمود) وتأثير التعاليم والتقاليد اليهودية على دولة الكيان المغتصب، التــي يــريد اليمــين الــصهيوني تحــويلها إلى دولة دينية لليهود حصراً. وهو يقدم نقداً ممتعاً للنزعة الاســتبدادية في الديانة اليهودية، ويبيّن كيف تحاول هذه الديانة عقلنة ما هو عقلاني. وتُظهر التناقضات في النصوص الدينية. ويعرض شاحاك للقوانين التلمودية التي تحكم العلاقات بين اليهود والأغيار، والتي لا يمكــن أن نفهــم الــصهيونية وسياستها وتأييد يهود الشتات للكيان الصهيوني، من دون أن نأخذ بعين الاعتــبار التأثيــر العمــيق لهذه القوانين التي تبلور نظرة خاصة إلى العالم. ويقدم شاحاك تعريفاً للدولة الــيهودية ولإيديولوجــية "الأرض المستردة" ويبيّن كيف يكون التوسّع الصهيوني بحوافزه الإيديولوجية الــيهودية، أكبــر من خطر السياسات القائمة على اعتبارات استراتيجية خالصة. يخصص شاحاك حيزاً لمــسائل مثيــرة للاهــتمام، مــثل مصطلح "اليهودي" الذي يكشف ازدواجيته، واللاسامية الحديثة والردّ الصهيوني عليها، ليتناول، من ثم، موضوع التلمود والأغيار، والنصوص المعادية لهم فيه. وهو يعرض للأرثوذكــسية اليهودية وحقيقة الإيمان بالإله الواحد، ليتناول القوانين التلمودية ضد الأغيار، ويخصص الفصل الأخير لاستعراض التبعات السياسية لمواقف الأرثوذكسية اليهودية من الأغيار.

(3) المصدر السابق، ص 201.

شاهداً على يهوديّ متعصب، لا يسمح باستخدام هاتفه في أحد أيام السبت، لاستدعاء سيارة إسعاف من أجل شخص غير يهودي صودف انهياره في الضاحية التي يسكنها بالقدس. وعوضاً من أن أنشر بكل بساطة نبأ هذه الحادثة في الصحف، طلبت اجتماعاً مع أعضاء هيئة المحكمة الحاخامية لمدينة القدس، المؤلفة من حاخامات تعيّنهم دولة إسرائيل. وقد سألت هؤلاء عما إذا كان مثل هذا التصرف يتوافق مع تفسيرهم للديانة اليهودية، فأجابوني بأن هذا اليهودي، موضوع البحث، كان مُصيباً في تصرفه، بل تقياً صالحاً. ودعموا قولهم هذا بإحالتي إلى فقرة في مختصر معتمد للشرائع التلمودية، كان قد كُتب في هذا القانون. فما كان مني إلا أن كتبت تقريراً بالحادثة، لليومية العبرية الرئيسية "هآرتس"، التي تسبب نشرها للقصة بفضيحة إعلامية.[1]

وكانت النتائج الناجمة عن الفضيحة بالنسبة إليّ، نتائج سلبية نوعاً ما. فلا السلطات الحاخامية الإسرائيلية ولا نظيراتها في الشتات، عكست حكمها القائل بأن اليهودي لا يجوز له انتهاك حرمة السبت من أجل إنقاذ حياة أحد الأغيار (غير اليهود)..ولقد أضافوا إلى حكمهم هذا، الكثير من الهذر المغلّف بالتقوى، والذي كان مفاده أن عملاً من هذا النوع، إذا كانت نتيجته تُعرض اليهود، فقط، للخطر، يصبح حينئذٍ انتهاك حرمة السبت من أجلهم انتهاكاً جائزاً. ولمّا كنت قد بدأت في شبابي بدراسة الشرائع التلمودية التي تحكم العلاقات بين اليهود وغير اليهود، بات واضحاً بالنسبة إلي، وبالاستناد إلى هذه المعرفة التي اكتسبتها، أن لا الصهيونية، ولا حتى في جزئها الذي يبدو علمانياً، ولا السياسة الإسرائيلية منذ ولادة دولة إسرائيل، ولا سياسات مؤيدي إسرائيل اليهود، في الشتات خصوصاً، يمكنها أن تكون مفهومة ما لم يُؤخذ في الحسبان التأثير الأعمق لهذه الشرائع وللنظرة إلى العالم التي تخلقها وتعبّر عنها في آن. وإن السياسات الفعلية التي انتهجتها إسرائيل بعد

---

[1] المصدر السابق، ص 202 – 203.

حـــرب الأيـــام الستة، ولا سيما سياسة التمييز العنصري التي يتسم بها الحكم الإســـرائيلي فـــي المناطق المحتلّة، وموقف الأكثرية اليهودية من مسألة حقوق الفلسطينيين، حتى كفكرة مجرّدة، قد عززت قناعتي ليس إلا.(1)

وإنني لدى إدلائي بهذا القول، لا أحاول أن أتجاهل الاعتبارات السياسية والاســـتراتيجية التي تكون قد أثرت في حكام إسرائيل، فما أقوله بكل بساطة، هـــو أن السياسة الفعلية هي تفاعل بين الاعتبارات الواقعية (صحيحة كانت أم خاطئة، أو برأيي، خلقية كانت أم غير خلقية) وبين التأثيرات الإيديولوجية التي تمـــيل إلى أن تكون أكثر نفوذاً كلما كانت مناقشتها أقلّ، وكلّما كان "جرّها إلى تحـــت الأضواء" أقل. فأي شكل من أشكال العنصرية والتمييز وكراهية الغير يـــصبح أقوى وأكثر نفوذاً سياسياً إذا اعتبره المجتمع الذي يتعاطاه أمراً مسلّماً بـــه. ويصح هذا القول بصفة خاصة، إذا كانت مناقشته ممنوعة، إن رسمياً أو بالاتفـــاق الضمني. وعندما تكون العنصرية والتمييز وكراهية الغير سائدة في وسط اليهود وموجهة ضد الأغيار وتوقدها الدوافع الدينية، فإنها تصبح كحالتها النقيضة، أي كمعاداة السامية ودوافعها الدينية. ولكن في الوقت الذي تناقش فيه معاداة السامية اليوم، نجد تجاهلاً عاماً خارج إسرائيل أكثر مما هو في داخلها، لوجـــود العنصرية والتمييز وكراهية الغير بالذات، في وسط اليهود ضد غير اليهود.(2)

الدولـــة اليهوديـــة.

لا يمكنـــنا أن نفهـــم، حتى ولا مفهوم إسرائيل كـــ "دولة يهودية"، كما تعـــرّف إســـرائيل نفسها رسمياً، من دون بحث المواقف اليهودية السائدة تجاه غير اليهود. والتصوّر الخاطئ الشائع بأن إسرائيل ديمقراطية حقيقية، حتى من دون أن نراعـــي حكمهـــا فـــي المناطق المحتلة، هو تصوّر ناشئ عن رفض مـــواجهة المغزى في مصطلح "الدولة اليهودية" بالنسبة إلى غير اليهود. وفي

(1) المصدر السابق، ص 203 – 204.

(2) المصدر السابق، ص 204 – 205.

رأينا، أن إسرائيل كدولة يهودية، تشكل خطراً ليس على نفسها وسكانها فحسب، بل على اليهود كافة وعلى الشعوب والدول الأخرى جميعاً في الشرق الأوسط وما وراءه. ولكن في الوقت الذي يُبحث فيه الخطر العربي والإسلامي على نطاق واسع، فإننا نرى أن الخطر المتأصل في الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، ليس موضوعاً مطروحاً على بساط البحث.(1)

لقد كان لمبدأ إسرائيل كـ "دولة يهودية" أهميته العظمى لدى السياسيين الإسرائيليين منذ نشوء الدولة؛ وقد غُرس هذا المبدأ في أذهان السكان اليهود بمختلف الوسائل التي يمكن تصوّرها. وفي أوائل الثمانينات، عندما برزت أقلية من اليهود الإسرائيليين تعارض هذا المبدأ، أقرّت الكنيست في عام 1985م، وبأغلبية ساحقة، قانوناً دستورياً (أي قانون يتقدم على مواد القوانين الأخرى كافة، والتي لا يمكن إلغاؤها إلا بإجراء خاص). وبموجب هذا القانون، لم يعد يسمح لأي حزب بالمشاركة في انتخابات الكنيست إذا كان برنامجه يعارض، علناً، مبدأ "الدولة اليهودية"، أو إذا كان يقترح تغييره بالوسائل الديمقراطية. هذا يبيّن بأن دولة إسرائيل ليست دولة ديمقراطية بسبب تطبيقها لأيديولوجية يهودية موجهة ضد الأغيار، وضد اليهود المعارضين لهذه الأيديولوجية، أجمعين. ولكن الخطر الذي تمثله هذه الأيديولوجية المهيمنة لا يقتصر تأثيره على الشؤون الداخلية فحسب، بل على السياسات الخارجية الإسرائيلية أيضاً. وسيستمر هذا الخطر بالنمو ما دام تعزيز حركتين ناميتين مستمراً في الوقت الحاضر: ازدياد الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، وازدياد قوتها، وخصوصاً القوة النووية. أما ازدياد النفوذ الإسرائيلي في المؤسسة السياسية الأمريكية، فهذا عامل آخر ينذر بالشؤم. ولذلك، فإن المعلومات الدقيقة حول اليهودية، وخصوصاً حول معاملة إسرائيل لغير اليهود،

(1) المصدر السابق، ص 205 – 206.

ليست، الآن، على الصعيد السياسي، معلومات مهمة فحسب، بل حيوية أيضاً.[1]

دعونا نبدأ بالتعريف الإسرائيلي لمصطلح "اليهودي"، لنظهر الفارق الأساسي بين إسرائيل كـ "دولة يهودية"، وبين أكثرية الدول الأخرى. فإسرائيل بحسب هذا التعريف، هي "مُلْكٌ" لأشخاص تعرّفهم السلطات الإسرائيلية كـ "يهود" بصرف النظر عن المكان الذي يعيشون فيه، وتعود إليهم وحدهم. أما من ناحية أخرى، فهي لا "تعود" لمواطنيها من غير اليهود، الذين تعتبر مكانتهم لديها مكانة دونية، حتى على الصعيد الرسمي.

الشوفينية اليهودية.

هذا يعني عملياً، بأن أفراد قبيلة من قبائل البيرو، إذا اعتنقوا الديانة اليهودية، واعتُبروا بالتالي من اليهود، يحق لهم أن يصبحوا مواطنين إسرائيليين على الفور، وأن يستفيدوا من حوالي 70 بالمائة من أراضي الضفة الغربية (ومن 92 بالمائة من مساحة إسرائيل الأصلية)، المكرّسة رسمياً، لصالح اليهود فحسب. أما الأغيار كافة (وليس الفلسطينيون وحدهم)، فإنهم يُمنعون من الاستفادة من هذه الأراضي. وينطبق هذا المنع حتى على الإسرائيليين العرب الذين خدموا في الجيش الإسرائيلي وبلغوا رتباً عالية فيه. والحالة التي تشمل البيروفيين الذين اعتنقوا اليهودية، قد حصلت، بالفعل، منذ بضع سنوات. وقد جرى توطين هؤلاء اليهود الجدد في الضفة الغربية، بالقرب من نابلس، في أراضٍ يُستبعد منها المواطنون غير اليهود استبعاداً رسمياً. وتقوم حكومات إسرائيل كافة بمجازفات سياسية كبيرة، بما فيها المجازفة بالحرب، من أجل هذه المستوطنات، التي يقتصر تأليفها على أشخاص معرّفين كـ "يهود" (وليس كـ "إسرائيليين"، كما تدعي، كاذبة، غالبية وسائل الإعلام)،

---

[1] المصدر السابق، ص 206 – 207.

ومن أجل أن تكون مستوطنات خاضعة لسلطة "يهودية" فقط.[1]

أظن بأن المسيحيين، إذا اقترحوا أن تتحول الولايات المتحدة، أو المملكة المتحدة إلى "دولة مسيحية" تعود فقط لمواطنين يعرّفون رسمياً، كـ "مسيحيين"، فإن يهود الولايات المتحدة، أو بريطانيا، سوف يعتبرون ذلك معاداة للسامية، ونتيجة عقيدة من هذا النوع، هي أن اليهود الذين يعتنقون المسيحية سوف يصبحون مواطنين كاملين بسبب تحولهم. وينبغي لنا أن نتذكر بأن فوائد اعتناق ديانات أخرى كانت معروفة جيداً من اليهود، من تاريخهم الخاص، عندما كانت الدول المسيحية والإسلامية تميّز ضد الأشخاص كافة، الذين لا ينتمون إلى ديانة الدولة، والتمييز الذي تعامل به دولة إسرائيل الشخص غير اليهودي سيتوقف في اللحظة التي يعتنق فيها، هو أو هي، الديانة اليهودية. وهذا يظهر ببساطة، بأن نوع الحصرية نفسه الذي تعتبره أكثرية يهود الشتات كمعاداة للسامية، تعتبره أكثرية اليهود كافة، كيهودية. ومعارضة معاداة السامية والشوفينية اليهودية على حد سواء، أمر يُعتبر في وسط اليهود، وعلى نطاق واسع، كمثل "كراهية الذات".[2]

هكذا، يصبح معنى مصطلح "اليهودي"، ومشتقاته، بما فيها اليهودية، معنى مهماً في مضمون السياسة الإسرائيلية، وبمقدار أهمية معنى "الإسلامي"، عندما تستخدم إيران هذا المصطلح رسمياً، ومعنى "الشيوعي" عندما كان الاتحاد السوفييتي يستخدم هذا المصطلح رسمياً. إلا أن معنى مصطلح "اليهودي" كما هو شائع استخدامه، معنى غير واضح، لا بالعبرية ولا عندما يُترجم إلى لغات أخرى، ولذلك كان ينبغي تعريفه رسمياً.

---

[1] المصدر السابق، ص 210.

[2] المصدر السابق، ص 210 – 211.

فبحسب القانون الإسرائيلي يُـعتبر الشخص "يهودياً" إذا كانت والدته أو جدته، أو جدته لأمه، أو جدته لجدته، يهودية في ديانتها؛ أو إذا اعتنق الشخص الديانة اليهودية بطريقة ترضي السلطات الإسرائيلية، ولكن شرط ألا يكون هذا الشخص قد تحول في وقت من الأوقات عن اليهودية واعتنق ديانة أخرى، ففي هذه الحالة تقلع إسرائيل عن إعتباره "يهودياً". ويمثل الشرط الأول من الشروط الـثلاثة، التعريف التلمودي لـ "من هو اليهودي"، وهو التعريف الذي تعتمده الأرثوذكسية الـيهودية. ويعترف التلمود والشرع الحاخامي اللاحق له أيضاً، بـتحول غيـر اليهودي إلى اليهودية (مثلما يعترف بشراء اليهودي لعبد غير يهـودي، يلـيه نـوع آخر من التحول عن ديانة واعتناق أخرى) كطريقة من الطـرق، لكـي يصبح المرء يهودياً، شرط أن يُجري مراسم التحول بالطريقة الـصحيحة، حاخامات مخولون هذه السلطة. وهذه "الطريقة الصحيحة" تستلزم بالنـسبة إلـى الإنـاث، معاينتهنّ من ثلاثة حاخامات وهنّ عاريات في "حمام التطهيـر"، وهـو طقس وإن كان معروفاً من قراء الصحف العبرية كافة، فإن وسـائل الإعـلام باللغـة الإنجليـزية غالـباً ما تحجم عـن ذكـره، علـى الـرغـم مـن كـونـه، بـلا ريـب، موضـوعاً مثـيراً لاهتمـام بعـض القـراء.[1]

المطلب الثاني: نظام للتمييز العنصري.

هـناك ضـرورة ملحّة أخرى لتعريف من هو اليهودي ومن هو غير الـيهودي، فدولة إسرائيل تميّز لصالح اليهود وضد غير اليهود، في العديد من مجـالات الحـياة، وإنـنا نعتبر ثلاثة منها المجالات الأهم من غيرها: حقوق الإقامـة، الحق بالعمل، والحق بالمساواة أمام القانون. ويقوم التمييز في مسألة الإقامـة علـى حقيقة أن نحو 92 بالمائة من أرض إسرائيل هي ملك للدولة، وتديـرها سـلطة أرض إسـرائيل بموجب قوانين أصدرها الصندوق القومي الـيهودي (J N F) للمـنظمة الـصهيونية العالمية. وينكر الصندوق القومي

---

[1] المصدر السابق، ص 212.

اليهودي في قوانينه الحق بالإقامة والحق بمزاولة عمل تجاري، وغالباً، حق العمل أيضاً، على كل من هو غير يهودي، لمجرد أنه ليس يهودياً، بينما لا يُمنع اليهود من الإقامة ومزاولة العمل التجاري، في أي مكان في إسرائيل. وإذا جرى تطبيق مثل هذه الممارسة التمييزية ضد اليهود في أي دولة أخرى، فإن هذه الدولة ستوصم فوراً، وعن حق، بمعاداة السامية، وستوقد بلا شك، احتجاجات شعبية واسعة النطاق. ولكن عندما تُطبق إسرائيل هذا التمييز كجزء من "أيديولوجيتها اليهودية"، فإن هذه الممارسة تحظى عادة، بتجاهل متعمد، أو بتبريرات إذا ذُكرت، وهي نادراً ما تذكر.(1)

أما نكران حق العمل، فيعني بأن غير اليهود يمنعون رسمياً من العمل على الأراضي التي تديرها سلطة أراضي إسرائيل، وفق أنظمة الصندوق القومي اليهودي. ولا شك أن هذه الأنظمة لا تُنفذ دائماً، ولا حتى في أغلب الأحيان، ولكنها أنظمة موجودة. وتحاول إسرائيل من وقت إلى آخر، تنظيم حملات تنفيذ بالقوة لهذه الأنظمة، بواسطة سلطات الدولة، مثلما هو الحال، على سبيل المثال، عندما تعمل وزارة الزراعة ضد "وباء السماح لعمال عرب بجني محاصيل بساتين الفاكهة العائدة ليهود، والقائمة على أرض قومية [أي على أرض عائدة لدولة إسرائيل]"، حتى ولو كان العرب، موضوع البحث، مواطنين إسرائيليين. وتتشدد إسرائيل أيضاً، في منع اليهود الذين يستوطنون أرضاً من "الأراضي القومية" من إعادة تأجير ولو جزء من أرضهم إلى أشخاص عرب، حتى لوقت قصير؛ ويُعاقب عادة الذين يفعلون ذلك بغرامات باهظة. ولكن لا يوجد خطر يحول دون إقدام المواطنين غير اليهود على تأجير أراضيهم إلى مواطنين يهود.(2)

---

(1) محمد عبد الله الشرقاوي. الكنز المرصود في فضائح التلمود. (القاهرة: مكتبة الوعي الإسلامي، 1990م)، ص 59.

(2) المصدر السابق، ص 60 – 61.

ولا يتمتع مواطنو إسرائيل من غير اليهود بحق المساواة أمام القانون. ويُعبّر عن هذا التمييز في العديد من القوانين الإسرائيلية، التي تحجم عادة، تلافياً للحرج، عن ذكر مصطلحَيْ "اليهودي" و"غير اليهودي" صراحة، كما هو الحال في قانون العودة الأساسي. وبحسب هذا القانون، فإن الأشخاص المعترف بهم رسمياً، دون غيرهم بأنهم "يهود"، لهم الحق التلقائي بدخول إسرائيل والاستيطان فيها. ويتسلم هؤلاء بصورة تلقائية "شهادة هجرة"، تزوّدهم فور وصولهم بـ "الجنسية نظراً لعودتهم إلى الوطن اليهودي"، ويحق لهم الحصول على تقديمات مالية عديدة، تتفاوت نوعاً ما، بحسب البلد الذي هاجروا منه. فاليهود الذين يهاجرون من دول الاتحاد السوفييتي السابق، يحصلون على "هبة استيطان" تزيد على 20000 دولار للعائلة الواحدة. وبموجب هذا القانون، يكتسب جميع اليهود الذين يهاجرون إلى إسرائيل، وعلى الفور، حق التصويت في الانتخابات، وحق انتخابهم ممثلين في الكنيست، حتى وإن كانوا لا يتكلمون كلمة عبرية واحدة.[1]

وتستعيض القوانين الإسرائيلية الأخرى عن هذه المصطلحات بعبارات تفوقها بلادة، مثل عبارتي "كل من يستطيع الهجرة وفق قانون العودة"، و"كل من لا يحق له الهجرة بموجب قانون العودة". وبالاستناد إلى هذا القانون تُمنح التقديمات عندئذٍ للمدرجين في الفئة الأولى، وتُحجب بانتظام عن المدرجين في الفئة الثانية. وبطاقة الهوية التي يفترض على الجميع حملها في كل الأوقات، هي الوسيلة الروتينية لفرض التمييز في الحياة اليومية.[2]

فبطاقات الهوية تسجل "القومية" الرسمية للشخص، ويمكن لهذه "القومية" أن تكون "يهودية" أو "عربية" أو "درزية" أو ما شابه ذلك، ولكن ليس

---

[1] محمد وحيد خياطة، قراءات في التوراة، ط2 (دمشق: دار إطلاس للنشر، 1978م)، ص 44 وما بعدها.

[2] المصدر السابق، ص 45.

"إسرائيلية"، وهذا استثناء ذو مغزى. وكان الإسرائيليون الذين أرادوا أن يوصفوا رسمياً كإسرائيليين في بطاقات هوياتهم، أو حتى كإسرائيليين يهود، قد فشلوا في محاولاتهم لإجبار وزارة الداخلية على السماح لهم بذلك. أما الذين حاولوا ذلك فعلاً، فقد تلقوا كتاباً من وزارة الداخلية مضمونه: "تقرر الامتناع عن الاعتراف بقومية إسرائيلية". ولكن هذا الكتاب لم يحدد الجهة التي اتخذت هذا القرار، ومتى اتخذته.[1]

وتميّز قوانين وأنظمة عديدة في إسرائيل لصالح الأشخاص المعرّفين أشخاصاً "يستطيعون الهجرة وفق قانون العودة"، ما يستدعي معالجة مستقلة للموضوع. ولكننا نستطيع هنا النظر في مثل واحد قد يبدو تافهاً بالمقارنة مع قيود الإقامة، ولكنه مع ذلك مثلٌ مهمٌ، لأنه يميط اللثام عن النوايا الحقيقية للمشرع الإسرائيلي. فالمواطنون الإسرائيليون الذين غادروا البلد لبعض الوقت، ولكنهم معرّفون كمواطنين "يستطيعون الهجرة وفق قانون العودة"، هم مواطنون مؤهلون للحصول على منافع جمركية سخية لدى عودتهم، وعلى معونات مالية لتعليم أولادهم في المدارس الثانوية، وعلى هبة أو قرض بشروط سهلة، لشراء شقة سكنية، بالإضافة إلى تسهيلات أخرى أيضاً. أما المواطنون الذين لا يمكن تعريفهم بهذا الشكل، أي مواطنو إسرائيل من غير اليهود، فلا يحصلون على شيء من هذه التسهيلات، والقصد الواضح من مثل هذه الإجراءات التمييزية، هو تقليص عدد المواطنين الأغيار في إسرائيل، لجعل إسرائيل دولة أكثر "يهودية".[2]

---

(1) موشيه سميث. الصراع حول جعل القيم اليهودية في إسرائيل مؤسساتية. (القدس: الجامعة العبرية، 1979م)، ص 136.

(2) المصدر السابق، ص 137 – 138.

المبحث الثالث: عقيدة الأرض المستردة.

المطلب الأول: طرد الأغيار ونفيهم.

تنتشر إسرائيل في وسط مواطنيها اليهود عقيدة حصرية لاسترداد الأرض. ويمكننا من خلال هذه العقيدة، التي تُلقن لتلامذة المدارس في إسرائيل، أن ندرك جيداً هدفها الرسمي الرامي إلى تقليص عدد المواطنين غير اليهود إلى حدّه الأدنى. فهؤلاء التلامذة يُلقنون بأن هذه العقيدة هي عقيدة قابلة للتطبيق، إما في أنحاء دولة إسرائيل، أو في مناطق ما بعد العام 1967م، في أنحاء ما يُشار إليه كـ "أرض" إسرائيل. ويحسب هذه الأيديولوجية، فإن الأرض التي "استُردت" هي الأرض التي انتقلت من ملكية غير يهودية إلى ملكية يهودية. وهذه الملكية يمكنها أن تكون إما ملكية خاصة أو ملكاً للصندوق القومي اليهودي أو للدولة اليهودية. أما الأرض التي تعود إلى غير اليهود، فإنها على العكس من ذلك، تُعتبر أرضاً "غير مستردة". وهكذا، إذا كان يهودي قد ارتكب أبشع الجرائم، التي يمكن تصوّرها، وأقدم على شراء قطعة أرض من شخص فاضل غير يهودي، تصبح الأرض "غير المستردة"، بموجب هذا التبادل، أرضاً "مستردة". ولكن إذا أقدم شخص فاضل غير يهودي، على شراء قطعة أرض من أسوأ اليهود، فإن الأرض التي كانت سابقاً أرضاً طاهرة و"مستردة" تصبح أرضاً "غير مستردة" مرة أخرى. والنتيجة المنطقية لمثل هذه الأيديولوجية هي الطرد، أو ما يُسمى "النقل" (TRANSFER)، الذي يطال المواطنين الأغيار كافة، من مساحة الأرض التي "استُردت". وبالتالي، فإن يوتوبيا "الأيديولوجية اليهودية" التي تبنتها دولة إسرائيل هي الأرض "المستردة" بأكملها، والتي لا يملكها الأغيار أو يعملون فيها. ولقد عبّر زعماء حركة العمل الصهيونية عن هذه الفكرة المنفّرة تماماً، تعبيراً كان غاية في الوضوح.[1]

---

(1) مراد كامل. الكتب التاريخية في العهد القديم. (القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، 1968م)، ص 328.

ويخبرنا ولتر لاكير (Walter Laker)، وهو الصهيوني المخلص، في كـتابه (history of zionism)، كيف كان أحد هؤلاء الآباء الروحيين، وهو: أ. د. غـوردون (Prof Jordon)، الذي توفي عام 1919م، "معارضاً للعنف مبدئياً، ويبرر الدفاع عن النفس فقط في ظروف بالغة الشدة. ولكنه وأصدقاؤه، أرادوا لكـل شـجرة ولكل أجمة في الوطن اليهودي، أن تُزرع على يد الرواد الـيهود فحسب، وليس على يد أحد غيرهم". وهذا يعني بأنهم أرادوا للآخرين كافـة أن يـرحلوا ويتركوا الأرض "ليستردها" اليهود. أما خلفاء غوردون فقد أضـافوا من العنف أكثر مما كان يقصده هو نفسه، ولكن بقي مبدأ "الاسترداد" والنتائج المترتبة عليه.[1]

وعلـى نحو مماثل، فإن الكيبوتس، الذي كان الترحيب به واسع النطاق كمحاولة لخلق المجتمع المثالي، كان وما زال يوتوبيا اقتصادية، لأنه حتى ولو كـان مؤلفاً من الملحدين، فإنه لا يقبل في وسطه، مبدئياً، بأعضاء من العرب، ويطالـب الأعـضاء المحتملين من قوميات أخرى، بالتحول أولاً عن ديانتهم واعتـناقهم الديانـة اليهودية. ولا عجب أن نعتبر شبيبة الكيبوتس أكثر شرائح المجتمع اليهودي الإسرائيلي ميلاً للقتال.[2]

إن هذه الأيديولوجية الحصرية، هي التي حدّدت عمليات الاستيلاء على الأرض فـي إسـرائيل في الخمسينات، ثم في أواسط الستينات، وفي المناطق المحـتلة بعـد العـام 1967م، وليست "الحاجات الأمنية" التي تزعمها الدعاية الإسـرائيلية. وهـذه الأيديولوجـية هـي التي أملت أيضاً الخطط الإسرائيلية الرسـمية من أجل "تهويد الجليل". وهذا المصطلح الغريب يعني تشجيع اليهود على الاستيطان في الجليل بمنحهم تسهيلات مالية. (وإننا نتساءل: ماذا ستكون ردة فعـل يهـود الولايات المتحدة فيما لو اقتُـرحت خطة في بلادهم، لجعل

---

[1] نافـذ أبوحـسنة، الأحـزاب الـصهيونية في مائة عام، ط1 (إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، 1977م)، ص 80.

[2] المصدر السابق، ص 82.

نـيويورك مـسيحية، أو حتى بروكلين وحدها). ولكنّ استرداد الأرض يعني ضـمناً، أكثر من "التهويد" الإقليمي. فالصندوق القومي اليهودي، المدعوم بقوة من الوكالات الرسمية الإسرائيلية، (خصوصاً من الشرطة السرية)، ينفق، في كامل مساحة إسرائيل، مبالغ ضخمة من الأموال العامة من أجل "استرداد" أي أرض يرغب الأغيار في بيعها، ومنع أي محاولة يقوم بها يهودي لبيع أرضه لغير يهودي، وذلك عن طريق دفع سعر أعلى له.

المطلب الثاني: التوسع الإسرائيلي.

إن الخطـر الرئيـسي الذي تشكله إسرائيل "كدولة يهودية"، على شعبها والـيهود الآخـرين وجيـرانها، هو سعيها، بالدافع الأيديولوجي، إلى التوسع الإقليمـي، وسلسلة الحروب المحتومة الناتجة عن هذا الهدف. فكلما أصبحت إسـرائيل أكثر يهودية، أو كما يُقال بالعبرية، كلما "عادت إلى اليهودية" (وهي عملية جارية في إسرائيل، على الأقل، منذ العام 1967م)، كلما كانت سياستها تـسترشد بالاعتـبارات الإيديولوجية اليهودية، أكثر مما تسترشد بالاعتبارات العقلانـية. واسـتخدامنا لمـصطلح "عقلاني" هنا، ليس تقويماً خلقياً للسياسات الإسـرائيلية، أو لحاجـات إسـرائيل المفترضـة إلى الدفاع والأمن ولا حتى لحاجـات إسـرائيل المفترضـة إلـى "الـبقاء". إننا بهذا الاستخدام نشير إلى السياسات الإمبريالية الإسرائيلية القائمة على مصالحها المفترضة.[1]

فمهمـا كانت هذه السياسات سيئة خلقياً وعلى جهل سياسي مطبق، فإننا نعتبـر تبنـي السياسات القائمة على "الإيديولوجية اليهودية" بصيغها المختلفة كافـة، لا أسوأ منها فحسب، بل أسوأ بكثير. فالدفاعات الإيديولوجية للسياسات الإسـرائيلية تقوم عادة على المعتقدات الدينية اليهودية، أو كما في حالة اليهود العلمانيـين، على "الحقوق التاريخية" لليهود المستمدة من هذه المعتقدات نفسها، والتي تحتفظ بالطابع العقائدي للإيمان الديني.

---

[1] عمران أبو أصبع، دليل المستوطنات الإسرائيلية، ط2 (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1993م)، ص 75.

سنعطي توضيحاً حديثاً أكثر، عن الفارق الجوهري القائم بين التخطيط الإمبريالـــي الإسرائيلي من النوع المضخّم للغاية، ولكن العلماني، وبين مبادئ "الإيديولوجية اليهودية". فالإيديولوجية اليهودية توصي بأن الأرض التي كانت فـــي قـــديم الـــزمان، إما محكومة من حاكم يهودي كائناً من كان، أو موعودة لليهود من الله، إما في التوراة، أو بحسب تفسير حاخامي للتوراة والتلمود وهو الأهم سياسياً في الواقع فإن هذه الأرض يجب أن تعود لإسرائيل بما أنها دولة يهـــودية. ومما لا شك فيه، أن الكثيرين من الحمائم اليهود يرون بأن فتحاً من هـــذا النوع يجب أن يؤجل إلى وقت تكون فيه إسرائيل قد أصبحت أقوى مما هي عليه الآن، أو أنهم يتطلعون برجاء، إلى حدوث "فتح سلمي"، أي أن يجري إقـــناع الحكام العرب أو الشعوب العربية، بالتنازل عن الأرض لقاء منافع تنعم بها عليهم الدولة اليهودية حينذاك.

ويجـــري التداول اليوم، بعددٍ من الصيغ المتباينة لحدود أرض إسرائيل التوراتـــية، التـــي تفـــسرها مراجع حاخامية كحدود تعود إلى الوضع المثالي، للدولـــة الـــيهودية. والصيغة الأبعد أثراً تشمل ضمن هذه الحدود: كامل سيناء وجـــزءاً من شمالي مصر وحتى ضواحي القاهرة، في الجنوب؛ كامل الأردن وجـــزءاً كبيراً من العربية السعودية، كامل الكويت وجزءاً من العراق جنوبي الفـــرات، فـــي الشرق كامل لبنان وسوريا مع جزء كبير جداً من تركيا (حتى بحيرة فان)، في الشمال، وقبرص في الغرب.

وتُنشر في إسرائيل، وغالباً بمعونات مالية من الدولة، أو بأشكال أخرى من الدعم، كمية كبيرة من الأبحاث والمناقشات الثقافية القائمة على أساس هذه الحـــدود، والمشمولة في الأطاليس والكتب والمقالات، وفي أشكال شعبية أكثر من أشكال الدعاية. ومن المؤكد أن مئير كاهانا (Maaer Kahana) وأتباعه، بالإضـــافة إلى هيئات نافذة أخرى مثل حركة غوّش إيمونيم، لا يرغبون بفتح إســـرائيل لهذه الأراضي فحسب؛ بل يعتبرون مثل هذا الفتح عملاً موصى به من الله، وسوف يكون نجاحه مؤكداً بما أن الله سيساعد فيه. وفي الواقع، هناك

شخصيات دينية يهودية مهمة، تعتبر رفض إسرائيل الشروع في حرب مقدسة من هذا النوع، أو ما هو أسوأ من ذلك؛ إعادتها صحراء سيناء لمصر، خطيئة قومـيـة، عاقـبـها الله علـيـها، عـن حق. وكان أحد حاخامات غوش إيمونيم، والمدعـو دوف ليور (Dove Lyor)، حاخام مستوطنة كريات أربع اليهودية فـي الخليل، والأكثر نفوذاً من غيره، قد أعلن تكراراً، بأن إخفاق إسرائيل في غزو لبنان في السنوات 1982 – 1985م، كان عقاباً إلهياً استحقته عن جدارة لخطيئتها في "إعطاء جزء من أرض إسرائيل" (أي سيناء) لمصر.[1]

وهـنـاك صـيـغٌ أقل تطرّفاً للحدود التوراتية، التي تُسمى أحياناً "الحدود التاريخـيـة" أيـضـاً. ولكـن ينبغي التشديد على أن مفهوم الحدود التوراتية أو الحـدود التاريخـيـة كالحدود المعينة للأرض التي تعود لليهود بالحق، أمر لا تتكـره فـي داخـل إسرائيل، ولا في وسط جالية مؤيديها اليهود في الشتات، لأسـباب مبدئـيـة، إلا أقلية صغيرة تعارض مفهوم الدولة اليهودية. وفيما عدا ذلـك، فـإن الاعتراضـات على تحقيق مثل هذه الحدود، عن طريق الحرب، اعتراضـات بـراغماتية صرفة. ويستطيع المرء أن يدّعي بأن إسرائيل اليوم أضـعف من أن تستطيع فتح كامل الأراضي التي "تعود" لليهود، أو أن يدعي بـأن خسارة الأرواح اليهودية (وليس الأرواح العربية!)، التي تستلزمها حرب غازية بهذه الضخامة، أهم من فتح الأراضي، ولكن لا يستطيع المرء، بحسب معاييـر الـيهودية، أن يدعي بأن "أرض إسرائيل" ضمن أي حدود كانت، لا "تعود" لليهود كافة. وكان آرييل شارون في أيار/ مايو عام 1993م، قد اقترح رسـمياً، فـي مؤتمر حركة الليكود، ضرورة أن تتبنى إسرائيل مفهوم الحدود التوراتية كسياستها الرسمية. وكانت هناك اعتراضات قليلة بعض الشيء على هذا الاقتراح، إن في الليكود أو في خارجه، وكانت كلها اعتراضات تقوم على أسـباب بـراغماتية. كمـا أن أحداً لم يسأل شارون أين هي بالضبط الحدود

---

[1] عـبد الرحمن أبو عرفة. الاستيطان "التطبيق العملي للصهيونية". (القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، 1981م)، ص 92.

التوراتــية التي يلحّ على وجوب أن تحققها إسرائيل. ودعونا نتذكر بأنه لم يكن هــناك أي شــك في وسط الذين سموا أنفسهم لينيين، بأن التاريخ يتبع المبادئ التي وضعها ماركس ولينين.[1]

المطلب الثالث: مهمة دولة إسرائيل ودورها.

لم تتغير مهمة إسرائيل الرئيسية قطّ، وهي باقية على أهميتها الحاسمة. فموقــع إسرائيل الجغرافي في وسط الشرق الأوسط العربي المسلم، يجعل قدَر إسرائيل أن تكون الحارس الوفيّ للاستقرار في كامل البلدان المحيطة بها. إن دورها هو حماية الأنظمة القائمة. ولهذه الغاية ستمنع إسرائيل حصول تغييرات مــا وراء حدود إسرائيل، التي ستعتبرها تغييرات لا تُطاق، وإلى حدّ إحساسها بأنها مجبرة على استخدام كل قوتها العسكرية من أجل منعها أو اجتثاثها..

بكــلام آخــر، تهــدف إسرائيل إلى فرض الهيمنة على الدول الشرق أوسطية الأخرى. ولا حاجة للقول بأن لإسرائيل اهتماماً شديداً باستقرار أنظمة الحكــم العربية. فإسرائيل بحمايتها للأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط، تؤدي خدمة حيوية "للدول المتقدمة صناعياً، والمهتمة جميعها، اهتماماً شديداً، بضمان الاســتقرار فــي الشرق الأوسط". إن أنظمة الحكم القائمة في المنطقة كان من شــأنها أن تنهار منذ وقت طويل لو لا وجود إسرائيل، وأن هذه الأنظمة باقية في الوجود فقط بسبب التهديدات الإسرائيلية. وقد تكون وجهة النظر هذه وجهة نظر منافقة.[2]

إننا نعارض أيضاً، أصلاً وفرعاً، السياسات الإسرائيلية بهذه الدرجة من الصحة والشفافية. وإننا نُقرّ في الوقت نفسه، بأن أخطار سياسات بن غوريون أو شــارون، بحوافزها "الإيديولوجية اليهودية"، هي أسوأ بكثير من السياسات

---

[1] جيفــري أرونــسون، مستقبل المستعمرات الإسرائيلية "قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات"، ط2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997م)، ص 129.

[2] أحمــد يوســف القرعي، القدس من بن غوريون إلى نتنياهو، ط1 (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997م)، ص 156.

الإمبـــريالية مهمـــا كانت إجرامية. كما أن نتائج السياسات التي تنتهجها أنظمة حكـــم أخرى مدفوعة بحوافز أيديولوجية تشير إلى الاتجاه نفسه، ولأن عنصراً مهمـــاً من العناصر المؤلفة للسياسة الإسرائيلية يقوم على أساس "الإيديولوجية الـــيهوديـــة"، فـــإن تحليلها يصبـــح أمـــراً لا بـــد منـــه سياسيـــاً، كمـــا أن هـــــذه الإيديولوجـــية تقـــــوم بـــدورها على مواقف اليهودية التاريخية تجاه الآخرين.

إن تأثـــيـــر الإيديولوجـــيـــة الـــيهوديـــة على العـــديد مـــن اليهـــود سـيكـــــون أقـــــــوى مـــــا دامـــت محجوبـــــة أكـــثر عـــن المناقشـــة العامة.

إن الخطـــر الفعلـــي للـــسياسات الإسرائيلية القائمة على الإيديولوجية اليهودية سيبقى أكبر من خطر السياسات القائمة على الاعتبارات الاستراتيجية الـــصرفة، حتـــى يجـــري تبني مثل هذه المواقف تبنياً واسع النطاق، والفارق بـــين هـــذين النوعـــين من السياسات، فارق عبّر عنه تعبيراً جيداً هيو تريفور روبـــر (Hio Trifour Rober) فـــي بحـــث له بعنوان "السير توماس مور واليوتوبـــيا" (Sir Tomas Mour)، وقـــد أطلـــق عليهما صفتي الأفلاطونية والميكانيكية.[1]

علـــى نحو مماثل، فإن المؤمنين الحقيقيين بهذه اليوتوبيا المسماة "الدولة الـــيهودية"، والتـــي ســـتجتهد لإحـــراز الحدود التوراتية، هم أكثر خطراً من الاســـتراتيجيين الكـــبار، مـــن أمثال غازيت (Ghazit)، لأن سياساتهم تُبرَّر، إمـــا عن طريق استخدام الدين أو ما هو أسوأ، أو عن طريق استخدام المبادئ الدينية المُـــعلمنة التي تحتفظ بشرعية مطلقة. فبينما يرى غازيت، على الأقل، حاجـــة للمجادلـــة بأن التحكّم الإسرائيلي يُفيد أنظمة الحكم العربية، لم يدّع بن

---

(1) أحمـــد صدقي الدجاني، لا للحل العنصري في فلسطين، مصدر سابق، ص 56. للمزيد أنظر: نجيب الأحمد. الصهيونية فكراً وهدفاً وممارسةً. (بيروت: إصدار مكتب الدراسات الفلسطينية، "الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية"، 1975م)، ص 167.

غوريـــون بـــأن إعـــادة إنـــشاء مملكـــة داود وسليمان ستفيد أحداً غير الدولة اليهوديـــة.[1]

ينبغـــي ألا يـــبدو الأمر غريباً إذا استخدمنا المفاهيم الأفلاطونية لتحليل الـــسياسات الإســـرائيلية القائمـــة علـــى الإيديولوجية اليهودية. فقد تنبّه بعض علمـــاؤهم، وكان أهمهم موشيه هداس (Moushih Hadas)، الذي ادّعى بأن أســـس "الـــيهودية الكلاسيكية"، أي اليهودية كما أرساها حكماء التلمود، أسس قائمة على التأثيرات الأفلاطونية، وخصوصاً على صورة إسبارطة كما تظهر عـــند أفلاطـــون. وبحسب هداس، فإن إحدى السمات الحاسمة للنظام السياسي الأفلاطونـــي، والتي تبنّتها اليهودية في وقت مبكر جداً يعود إلى عهد المكابين (142 – 63 ق.م)، كانـــت "ضرورة أن تكون كل مرحلة من مراحل السلوك الإنـــساني خاضعة للتصديقات الدينية التي، في الواقع، ينبغي للحاكم أن يديرها إدارة ماهـــرة". ولا يمكـــن أن يكـــون هناك تعريف لـــ "اليهودية الكلاسيكية" وللطـــرق الماهـــرة التـــي أدارهـــا بهـــا الحاخامات، أفضل من هذا التعريف الأفلاطونـــي. وعلـــى وجـــه الخصوص، فقد ادّعى هداس بأن اليهودية تبنت ما لخّصه أفلاطون بنفسه كـــ "أهداف لبرنامجه"، في الفقرة التالية المعروفة:[2]

"الأمر الأساسي هو أنّ أيّ شخص، رجلاً كان أم امرأة، يجب ألاّ يكون أبـــداً من دون ضابط معيّن فوقه، وأن أي شخص كان يجب ألا يكتسب العادة الذهنـــية باتخـــاذ أي خطوة، بالجدّ أو بالهزل، على مسئوليته الفردية. فعليه أن يعـــيش دائمـــاً، في السلم كما في الحرب، بعينيه نصب ضابطه الأعلى.. أي باختـــصار، ينبغي لنا أن ندرّب الذهن حتى على ألا يُـــفكر بالعمل كفرد أو ألا يعرف كيف يعمل كفرد".[3]

---

[1] المصدر السابق، ص 167 – 168.

[2] فاضل الجمالي. ذكريات وعبر عن العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي. (بيروت: دار الفكر الجديد، 1964م)، ص 172.

[3] المصدر السابق، ص 173.

إذا استبدلنا كلمة حاخام بكلمة ضابط، سيكون لدينا صورة كاملة لليهودية الكلاسيكية. وهذه اليهودية الكلاسيكية ما زالت تؤثر تأثيراً عميقاً في المجتمع اليهودي - الإسرائيلي، وتعيّن إلى حد بعيد، السياسات الإسرائيلية.[1]

وهذه الفقرة المقتبسة أعلاه، هي الفقرة التي اختارها كارل بوبر (Carol Bobr) في مؤلفه (The Open Society Its Enemies) باعتبارها تصف ماهية "المجتمع المغلق". فاليهودية التاريخية وخليفتاها، الأرثوذكسية والصهيونية، هم الأعداء الألدّاء لمفهوم المجتمع المفتوح، كما هو مطبّق في إسرائيل. فالدولة اليهودية، سواء أكانت قائمة على أيديولوجيتها اليهودية الحالية، أم أصبحت حتى أكثر يهودية في طابعها مما هي عليه الآن، مستندة إلى مبادئ الأرثوذكسية اليهودية، لا يمكنها أبداً، أن تضم مجتمعاً مفتوحاً. وهناك خياران اثنان أمام المجتمع اليهودي - الإسرائيلي، فهو يستطيع أن يصبح غيتو مولعاً بالقتال ومغلقاً تماماً، أي إسبارطة يهودية، مدعوماً بكدح عبيد الأرض العرب، يحافظ على وجوده من خلال نفوذه على المؤسسة السياسية الأمريكية، وتهديداته باستخدام قوته النووية، أو يمكنه المحاولة ليصبح مجتمعاً مفتوحاً. ويعتمد الخيار الثاني على الفحص الأمين لماضيه اليهودي، وعلى الاعتراف بوجود الشوفينية اليهودية والاقتصادية اليهودية، وعلى الفحص الأمين لمواقف اليهودية من غير اليهود.[2]

المبحث الرابع: القتل والإبادة الجماعية في عقيدة اليهود.

المطلب الأول: "أغيار" يمكن قتلهم.

إن قتل اليهودي، بحسب الديانة اليهودية، جريمة عقوبتها الإعدام؛ وهي إحدى أفظع الخطايا الثلاث (والخطيئتان الأخريان هما عبادة الأوثان والزنى)،

---

(1) ريما الخالدي، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مصدر سابق، ص 256.

(2) المصدر السابق، ص 256 – 257.

وللمحاكم الدينية والسلطات العلمانية اليهودية، الأوامر التي تُلزمها بمعاقبة أي شخص مذنب بجرم قتل يهودي، وحتى بما يجاوز حدود إجراءات العدالة العادية.

أما اليهودي الذي يتسبب بصورة غير مباشرة، بقتل يهودي آخر، فهو مذنب فقط بارتكاب ما تسميه شريعة التلمود، معصية ضد "شرائع السماء"، ويكون عقابه عند الله عوضاً عن البشر.

لكن عندما تكون الضحية من الأغيار يختلف الوضع تماماً. فاليهودي الذي يقتل أحد الأغيار يكون مذنباً فقط بارتكاب معصية ضد شرائع السماء، وهي معصية غير قابلة لعقوبة صادرة عن محكمة. أما التسبب بصورة غير مباشرة بمقتل أحد الأغيار، فهذا ليس معصية على الإطلاق.

على هذا النحو، يشرح أحد أهم معلّقين بالقول بأنه فيما يتعلق بالأغيار، "على المرء ألا يرفع يده لإيذائه، ولكنه يستطيع أن يؤذيه بطريقة غير مباشرة، كأن يزيل السلّم مثلاً، بعدما يكون الشخص المعين قد سقط في هوة.. إذ لا يوجد حظر هنا، لأن الأذى لم يُرتكب بصورة مباشرة".[1]

ولكن المعلق يُشير من ناحية ثانية، إلى الحظر المفروض على عمل يؤدي بصورة غير مباشرة إلى مقتل أحد الأغيار، إذا كان يُمكن لهذا العمل أن يتسبب في انتشار العداء تجاه اليهود.

أما القاتل من الأغيار الذي يُصادف وجوده تحت السلطة القضائية اليهودية، ينبغي أن يُنفذ فيه حكم الإعدام، سواء أكانت الضحية يهودية أم غير يهودية. أما إذا كانت الضحية من الأغيار وتحوّل القاتل عن ديانته واعتنق اليهودية، فإنه لا يُعاقب.[2]

---

[1] جودت السعد، الشخصية اليهودية عبر التاريخ، ط1 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985م)، ص 56 وما بعدها.

[2] المصدر السابق، ص 62.

ولكل هذا صلة عملية ومباشرة بحقائق دولة إسرائيل. وعلى الرغم من أن القانون الجنائي في هذه الدولة لا يميز بين اليهود والأغيار، فإن الحاخامات الأرثوذكس الذي يتبعون في إرشاد رعيتهم، يُجرون مثل هذا التمييز بالتأكيد. أما النصيحة التي يسدونها للجنود المتدينين، فهي نصيحة لها أهمية خاصة.

فلما كان حتى المنع المفروض على قتل أحد الأغيار بدون تحفّظ، منعاً ينطبق في حدّه الأدنى، فقط على الأغيار، فقد استنتج عدد من الحاخامات المعلِّقين في الماضي، الاستنتاج المنطقي القائل بأن جميع الأغيار، في زمن الحرب، الذين ينتمون إلى السكان المعادين، أغيار يمكن قتلهم، أو حتى أغيار ينبغي قتلهم. ومنذ العام 1973م، وهذا المبدأ يُبث علناً، من أجل إرشاد الجنود المتدينين. وكان أول حض رسمي من هذا النوع، مُضمّناً في كتيِّبٍ نشرته قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، وهي المنطقة التي تشمل، الضفة الغربية. وقد كتب الكاهن الرئيسي لهذه القيادة في الكتيب يقول: "عندما تصادف قواتنا مدنيين خلال الحرب، أو أثناء عملية مطاردة، أو في غارة من الغارات، وما دام هناك عدم يقين حول ما إذا كان هؤلاء المدنيون غير قادرين على إيذاء قواتنا، فيمكن قتلهم بحسب الهالاخاه، لا بل ينبغي قتلهم.. إذ ينبغي عدم الثقة بالعربي في أي ظرف من الظروف، حتى وإن أعطى انطباعاً بأنه متمدن.. ففي الحرب، يُسمح لقواتنا وهي تهاجم العدو، بل إنها مأمورة بالهالاخاه، بقتل حتى المدنيين الطيبين، أي المدنيين الذين يبدون طيّبين في الظاهر".[1]

الأغيار في أرض إسرائيل.

يوجد في الهالاخاه، بالإضافة إلى القوانين العامة المعادية للأغيار، قوانين خاصة ضد الأغيار الذين يعيشون على أرض إسرائيل، أو الذين يمرون عبرها، في بعض الحالات

---

(1) المصدر السابق، ص 63 – 64.

فحـــسب. وهـــذه القوانـــين مكرّســة لتعــزيز التفوق اليهودي في هذه البلاد.[1]

التعــريف الجغرافـــي الدقيق لمصطلح "أرض إسرائيل"، هو موضوع جدال شديد في التلمود وفي الأدب التلمودي، وقد استمرّ هذا الجدل في الأزمنة الحديــثة بين مختلف اتجاهات الرأي الصهيونية. فبالنسبة إلى وجهة نظر الحد الأقصى، تشمل أرض إسرائيل (بالإضافة إلى فلسطين نفسها)؛ ليس فقط كامل ســيناء والأردن وسوريا ولبنان، بل أجزاء كبيرة أيضاً من تركيا؛ ولكن تفسير "الحد الأدنى" الأكثر شيوعاً، يضع الحدود الشمالية "فقط" عند منتصف الطريق عبــر سوريا ولبنان، عند خط العرض لمدينة حمص. وكان بن غوريون يؤيد وجهــة النظر هذه. إلا أن حتى هؤلاء الذين يستثنون، على هذا النحو، أجزاء من سوريا ولبنان، يتفقون في الرأي بأن بعض القوانين التمييزية الخاصة (ولو أنهــا قوانـــين أقل قمعية من تلك المعمول بها في أرض إسرائيل بالذات)، هي قوانـــين تنطــبق على الأغيار في تلك الأنحاء، لأن تلك الأراضي كانت ضمن نطاق مملكة داود. كما أن جزيرة قبرص، في التفسيرات التلمودية كافة، تدخل ضمن نطاق أرض إسرائيل.[2]

وسوف نسجل الآن قائمة ببعض القوانين الخاصة المتعلقة بالأغيار في أرض إســرائيل، وســوف تكون صلتها بالممارسة الصهيونية الفعلية ظاهرة تماماً.

تمنع الهالاخاه اليهود من بيع الممتلكات غير المنقولة كالحقول والبيوت في أرض إسرائيل إلى الأغيار. أما في سوريا، فيسمح ببيع البيوت (ولكن ليس الحقول).[3]

---

[1] غـــازي الـــسعدي، مـــن ملفـــات الإرهـــاب الـــصهيوني فـــي فلـــسطين (1936 – 1983)، مصدر سابق، ص 334.

[2] المصدر السابق، ص 334 – 335.

[3] عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، مصدر سابق، ص 73.

يُسمح بتأجير منـــزل في أرض إسرائيل لأحد الأغيار، بشرطين اثنين. الـــشرط الأول، ألا يُـــستخدم هذا المنـــزل للسكن، بل لأغراض أخرى، مثل التخـــزين. والـــشرط الثاني، ألا تؤجر للأغيار ثلاثة منازل مجاورة أو أكثر، إيجاراً من هذا النوع.[1]

تُفـــسّر هـــذه الأحكام وغيرها كالتالي: "حتى لا تسمح لهم بالتخييم على الأرض، لأنهـــم عـــندما لا يملكـــون الأرض، فإن مكوثهم هناك سوف يكون مؤقـــتاً". ويجوز التسامح حتى تجاه الوجود المؤقت للأغيار، ولكن فقط "عندما يكون اليهود في المنفى، أو عندما يكون الأغيار أقوى من اليهود"، ولكن يُحظر علينـــا، عندما يكون اليهود أقوى من الأغيار، القبول بعابد الأوثان في وسطنا؛ ولن يُسمح حتى للمقيم المؤقت أو التاجر المتجول، بالمرور عبر أرضنا، ما لم يقـــبل بتعالـــيم نوح السبعة، لأنه كُتب: "ولن يقيموا في أرضك"، أي ولا حتى بـــصفة مؤقتة. فإذا قبل بتعاليم نوح السبعة، يصبح غريباً مقيماً، ويحظر منحه مكانـــة الغريب المقيم إلا في الأوقات التي يُقام فيها مهرجان الفرح [أي عندما يقـــوم الهـــيكل وتُقدّم القرابين]. أما خلال الأزمنة التي لا تقام فيها مهرجانات الفرح، فيُحظر القبول بأي شخص لم يتحول تحولاً كاملاً إلى اعتناق اليهودية. ويتّـــضح بالتالي وتماماً كما يقول قادة حركة غوش إيمونيم والمتعاطفون معها بـــأن الـــسؤال برمته، حول الكيفية التي ينبغي أن يُعامل بها الفلسطينيون، هو بحسب الهالاخاه، مجرد مسألة القوة اليهودية: فإذا كان لليهود القوة الكافية، فإن واجبهم الديني يقتضي منهم عندئذٍ طرد الفلسطينيين.[2]

غالـــباً مـــا يستشهد الحاخامات الإسرائيليون وأتباعهم المتحمّسون بهذه القوانـــين. وعلـــى سبيل المثال، فقد استشهد المؤتمر الحاخامي الذي انعقد عام 1979م، لمناقـــشة اتفاقـــات كامـــب ديفيد، استشهاداً بالقانون الذي يمنع تأجير الأغـــيار ثلاثـــة منازل متجاورة. وأعلن هذا المؤتمر أيضاً، بأن حتى "الحكم

---

(1) المصدر السابق، ص 73.

(2) المصدر السابق، ص 73 – 74.

الذاتي" الذي كان بيغن (Bighen) مستعداً لتقديمه إلى الفلسطينيين، هو بحسب الهالاخـاه، حكم ذاتي ليبرالي أكثر من اللزوم. ونـادراً مـا يطعـن "اليسار" الصهيوني بتصريحات من هذا النوع وهي تصريحات تحدد في الواقع، موقف الهالاخاه تحديداً صحيحاً.[1]

بالإضـافة إلى مثل هذه القوانين التي ذُكرت حتى الآن، والموجهة ضد الأغـيار كافة في أرض إسرائيل، ينشأ تأثير يفوقها شراً، من القوانين الخاصة ضـد الكنعانيين القدامى، وغيرهم من الشعوب التي عاشت في فلسطين قبل أن يفـتحها يوشع (Youshaa)، وضد العماليق أيضاً. فكل هذه الشعوب يجب أن تُـباد إبادة كاملة، ويكرر التلمود والأدب التلمودي هذا الحضّ التوراتي على الإبـادة الجماعـية بحماسـة حتى أشد من حماسة التوراة. ويُماثل الحاخامات الـنافذون الـذين لهـم أتباع كُثر في وسط ضباط الجيش الإسرائيلي، يماثلون الفلـسطينيين، (أو حتـى العرب جميعاً)، بتلك الشعوب القديمة، بحيث تكتسب وصايا من نوع وصية "ولن تُبقي حياً أي شيء يتنفس"، معنى له صلة بالوضع الحاضـر. ومـن المألوف في الواقع، أن تُلقى في جنود الاحتياط الذين يجري استدعاؤهم لدورة خدمة في قطاع غزة، "محاضرات تثقيفية" يقال لهم فيها بأن فلـسطينيي غـزة "يـشبهـون العمالـيق". ولقـد استشهد أحد الحاخامات الإسـرائيلـيين المهمـين، استـشهـاداً بـآيات توراتيـة تحـضّ علـى الإبـادة الجماعيـة مـن أجـل أن يبـرر مجـزرة قبيـة، وقـد أحـرزت هـذه الفتـوى تـداولاً واسـع النطـاق فـي وسـط الجـيش الإسـرائيلي. وهـنـاك أمـثـلـة مـشابهـة كثـيـرة، علـى التصريحـات الحاخامية المتعطـشـة للـدمـاء، المناهـضـة للفلـسطينيين والتـي تستنـد إلى هذه القوانين.[2]

---

(1) المصدر السابق، ص 74.

(2) حـسن صـبري الخولـي. سياسـة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين. (القاهرة: دار المعارف، 1973م)، ص 128.

المطلب الثاني: المواقف تجاه المسيحية والإسلام.

لقــد أوردنـــا فيما سبق، عدداً من الأمثلة على المواقف الحاخامية تجاه هاتــين الديانتين، بصورة عابرة، ولكنه سيكون مفيداً إذا أوجزنا هذه المواقف هنا.

إن الــيهودية مُـشبعة بكراهية عميقة جداً تجاه المسيحية، مقترنة بجهل لها. ومن الواضح بأن الاضطهادات المسيحية لليهود فاقمت حِدّة هذا الموقف، ولكـــنه موقف مستقل عنها إلى حد بعيد؛ فهو يعود في الواقع، إلى الزمن الذي كانت فيه المسيحية ما تزال ضعيفة ومضطهدة (ولا سيما من قِبَل اليهود). وقد شـــارك فـــي هـــذا الموقف اليهود الذين لم يتعرضوا لاضطهاد المسيحيين في يـــوم مـــن الأيـــام، أو حتى من اليهود الذين ساعدهم المسيحيون. وهكذا، كان بـــن ميمون (Bin Mimon) خاضعاً لاضطهاد المسلمين في نظام الموحدين، فهـــرب منهم إلى مملكة القدس الصليبية أولاً، ولكن هذا لم يغير وجهات نظره قط. وهذا الموقف السلبي العميق يقوم على عنصرين رئيسيين اثنين.[1]

العنصر الأول، كراهية السيد المسيح والافتراءات الخبيثة ضده. وينبغي بالطبع أن نميّز تمييزاً واضحاً، بين النظرة التقليدية لليهودية إلى السيد المسيح، وبـــين الخلاف بين المعادين للسامية والمدافعين اليهود، حول "المسؤولية" عن إعدامـــه. ويعتـــرف معظـــم العلمـــاء المحدثين لتلك الفترة، بعدم توفر معرفة تاريخـــية دقـــيقة للظـــروف المحيطة بإعدام السيد المسيح، بسبب النقص في الـــروايات الأصلية والمعاصرة، والتأليف المتأخر للأناجيل، والتناقضات فيما بيـــنها. وفـــي أي حـــال، فإن فكرة الذنب الجماعي والموروث، فكرة خبيثة لا يقبلها العقل. إلا أن الموضوع هنا، ليس الحقائق الفعلية عن السيد المسيح، بل التقارير غير الدقيقة وحتى المفترية، في التلمود وفي الأدب التلمودي من بعده والتـــي اعـــتقد بهـــا اليهود حتى القرن التاسع عشر، وما زال الكثيرون منهم،

---

[1] أبكـــار الـــسقـــاف، إســـرائيل وعقيـــدة الأرض الموعـــودة، ط2 (القاهـــرة: دار الشـــروق، 1997م)، ص 89.

خصوصاً في إسرائيل، يعتقدون بها، لأن هذه التقارير، لعبت بالتأكيد، دوراً مهماً في بلورة الموقف اليهودي من المسيحية.[1]

فبحسب التلمود، أعدم السيد-المسيح بحكم من محكمة حاخامية بتهمة عبادته للأصنام وتحريض اليهود الآخرين على عبادة الأصنام، واحتقاره السلطة الحاخامية. والمصادر اليهودية الكلاسيكية كافة التي تذكر إعدامه، سعيدة تماماً بتحمل مسؤولية ذلك؛ حتى أن الرواية التلمودية لم تأت على ذكر الرومان.

أما الروايات الأكثر شعبية – والتي تؤخذ مع ذلك على محمل الجد التام – مثل "قصة يسوع" (Yasoua) تولدوف يشو (Toldwf Yosha)، الشهيرة، فهي حتى أسوأ من سابقاتها، إذ إنها، بالإضافة إلى الجرائم المذكورة أعلاه، تتهمه بممارسة السحر. ولقد كان اسم "يسوع" بحد ذاته، بالنسبة إلى اليهود، رمزاً لكل ما هو بغيض، وما زال هذا التقليد الشعبي مستمراً. كما أن الأناجيل ممقوتة على حدٍّ سواء، ولا يُسمح بالاقتباس منها (ناهيك عن تعليمها) حتى في المدارس اليهودية الإسرائيلية العصرية.

العنصر الثاني، هو أن التعليم الحاخامي، ولأسباب لاهوتية يكمن معظمها في الجهل، يصنف الديانة المسيحية كديانة عبادة الأصنام. وهذا الأمر يستند إلى التفسير الفظّ للمعتقدات المسيحية حول الثالوث الأقدس والتجسّد.

وتُعتبر الرموز والتمثيلات المصوّرة المسيحية كافة "أوثاناً" حتى من قِبَل هؤلاء اليهود الذين يعبدون لفائف المخطوطات القديمة والحجارة أو المتاع الشخصي لـ "الرجال المقدسين".[2]

أما موقف اليهودية من الإسلام، فهو على عكس ذلك، موقف مُغاير نسبياً، وعلى الرغم من أن الصفة المبتذلة التي تصف بها النبي محمد، هي

---

[1] المصدر السابق، ص 89 – 90.

[2] المصدر السابق، ص 90.

صفة "الرجل المجنون" (ميشوغا)، إلا أنها لم تكن أسوأ من الأوصاف البذيئة التي تُطلق على السيد المسيح. وعلى نحو مماثل، فإن القرآن – وعلى عكس العهد الجديد – ليس محكوماً عليه بالحرق. وهو ليس مكرّماً مثل تكريم الشريعة الإسلامية للمخطوطات اليهودية المقدسة، ولكنه يعامل معاملة الكتاب العادي. وتتفق معظم المراجع الحاخامية في الرأي، على أن الإسلام ليس عبادة أوثان (على الرغم من أن بعض قادة غوش إيمونيم اليوم، يختارون تجاهل ذلك). ولذلك، تحكم الهالاخاه بضرورة ألا يلجأ اليهود إلى معاملة المسلمين معاملة أسوأ من معاملتهم للأغيار "العاديين". ولكن ألا يعاملونهم معاملة أفضل أيضاً. ويمكننا مرة أخرى، أن نستخدم بن ميمون كنموذج توضيحي. فهو يقول صراحة، بأن الإسلام ليس عبادة أصنام، وهو يستشهد في أعماله الفلسفية، وباحترام كبير، بالعديد من المراجع الفلسفية الإسلامية. ولقد كان ابن ميمون الطبيب الخاص لصلاح الدين وعائلته، وقد عُيّن، بأمر من صلاح الدين، زعيماً ليهود مصر كافة. ومع ذلك، فإن القواعد التي يضعها ضد إنقاذ حياة الأغيار (إلا لتفادي الخطر على اليهود) تنطبق على المسلمين، على حد سواء.[1]

يهود الشتات أكثر تعصباً.

يمكننا أن نقدّر بأن "الإيديولوجية اليهودية"، بالإضافة إلى تأثيرها على السياسات الإسرائيلية، تؤثر أيضاً على قسم مهمٍّ من يهود الشتات، وقد يكون على أكثريتهم. ولما كان وضع الإيديولوجية اليهودية موضع التنفيذ الفعلي يعتمد على إسرائيل قوية، فإن هذا بدوره، يعتمد إلى حد بعيد، على الدعم الذي يقدمه يهود الشتات لإسرائيل، وخصوصاً يهود الولايات المتحدة الأمريكية. وصورة يهود الشتات ومواقفهم من غير اليهود، تختلف تماماً عن مواقف اليهودية الكلاسيكية كما وصفناها (فهي أسوأ). ويظهر هذا الاختلاف أكثر ما يظهر، في البلدان الناطقة بالإنجليزية، حيث تحصل بانتظام أفدح التحريفات

[1] المصدر السابق، ص 93.

للـــيهودية. والوضـــع على أسوأ ما يكون في الولايات المتحدة وكندا، الدولتين اللتـــــين تفـــوق قوة تأييدهما للسياسات الإسرائيلية، بما فيها السياسات التي تتـنـــاقض تناقـضـــاً صارخـــاً مـــع الحقـــوق الإنسانيـــة أي تأييـــد آخـــر لها.

ولا يمكنـــنا، عـــندما ندرس دعم الولايات المتحدة لإسرائيل بالتفاصيل الملموسة وليس بالمطلق، أن نفسر هذا الدعم تفسيراً وافياً، فقط على أنه نتيجة المـــصالح الإمبـــريالية الأمريكية، إذ ينبغي أن يؤخذ في الحسبان النفوذ القوي الـــذي تمارسه الطائفة اليهودية المنظمة في الولايات المتحدة، دعماً للسياسات الإســـرائيلية كافـــة، مـــن أجل تفسير سياسات الإدارات الأمريكية في الشرق الأوســـط. وهـــذه الظاهرة ملحوظة أكثر في حالة كندا التي لا يمكن أن تُعتبر مـــصالحها الشرق أوسطية على قدر مماثل من الأهمية، ولكن تفانيها المخلص لإســـرائيل يفوق حتى تفاني الولايات المتحدة لها. والمنظمات اليهودية في كلا الـــبلدين (وأيضاً في فرنسا وبريطانيا ودول عديدة أخرى)، بالولاء نفسه الذي منحته الأحزاب الشيوعية للاتحاد السوفييتي السابق لوقت طويل. كما أن العديد من اليهود الذين يبدون نشيطين في الدفاع عن الحقوق الإنسانية، والذين يتبنّون وجهات نظر منشقة بخصوص مسائل أخرى، يُظهرون في القضايا التي تمسّ إسرائيل، درجة لافتة من الاستبداد، ونجدهم في طليعة المدافعين عن سياسات إســـرائيل كافـــــة. ومـــــن المعـــــروف جـــيـــداً فـــي إســـرائيـــل، بـــأن الـــشوفينيـــة والتعـــــصّب الـــــذي يظهـــره يهـــود الشتـــات المنظمين في تأيـــيدهـــم لإســــــرائيل أكثـــر بكثـــيـــر مـــن الشوفينيـــة التـــي يظهـــرها الـــيهـــودي الإســـرائيلي العادي (خصوصاً منذ العام 1967م). وهذا التعصب ملحـــوظ بصفة خاصة في كندا والولايات المتحدة، ولكننا سوف نركز علـــى الـــولايـــات المتحـــدة بســـبب أهميتهـــا الأكـــبر بمـــا لا يُقاس. ولكن تجدر الإشـــــارة إلـــى أنـــنا نجـــد أيـــضاً يهـــوداً لا تختلف آراؤهم في السياسات الإســـرائيليـــــة عـــــن آراء باقي المجتمع (مع الاعتبار الذي تستحقه عوامل

الجغـرافيا والـدخـل والمكـانـة الاجتماعـيـة، وإلى ما هنالك من عوامل أخرى).[1]

سياسة يهودية مضلِّلة.

لمـاذا يُبدي بعض اليهود الأمريكيين شوفينية، تكون متطرفة في بعض الأحيان ولا يبديها غيرهم؟ علينا أن نبدأ بملاحظة الأهمية الاجتماعية، وبالتالي الأهمـية الـسياسية، للمنظمات اليهودية ذات الطبيعة الحصرية: إنها لا تقبل مبدئـياً بأعضاء من غير اليهود. (وهذه الحصرية تتناقض تناقضاً مضحكاً مع بحـثها الـدؤوب لاكتشاف أكثر النوادي المغمورة التي ترفض قبول عضوية يهـودي من أجل أن تدينها). وهؤلاء الذين يمكننا أن نسميهم "يهوداً منظمين"، والـذين يمضون معظم أوقاتهم خارج دوام العمل، برفقة يهود آخرين، يمكننا أن نعتبـرهم مـن أنصار الحصرية اليهودية والمحافظة على مواقف اليهودية الكلاسـيكية تجـاه الأغيار. ولكنهم لا يستطيعون في ظل الظروف الحاضرة، التعبير علناً عن هذه المواقف تجاه الأغيار في الولايات المتحدة، الذين يشكلون مـا يزيد على 97 بالمائة من عدد السكان. ولكنهم يعوّضون عن ذلك بالتعبير عـن مواقفهم الحقيقية في دعمهم لـ "الدولة اليهودية" والمعاملة التي تعامل بها الأغيار في الشرق الأوسط.

وإلا، كـيف لـنا، خـلاف ذلـك، أن نفسر هذا الحماس الذي أبداه كل هـذا العـدد مـن الحاخامـات الأمـريكيين دعمـاً لمـارتن لوثـر كيـنغ (Martin Luther King)، مـثلاً، مقارنـة بامتناعهم عن تأييد حقوق الفلـسطينيين، حتـى حقوقهم الإنسانية الفردية؟ كيف لنا خلاف ذلك، أن نفسر التـناقض الصارخ بين مواقف اليهودية الكلاسيكية نحو الأغيار، التي تتضمن القاعـدة القائلة بوجوب عدم إنقاذ حياتهم إلا من أجل المصلحة اليهودية، وبين

---

[1] صـادق جـلال العظم، الصهيونية والصراع الطبقي، ط1 (بيروت: دار العودة، 1986م)، ص 213 ومـا بعدها. كذلك أنظر: صادق جلال العظم، المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية، ط1 (بيروت: دار العودة، 1985م)، ص 83.

تأييد الحاخامات الأمريكيين واليهود المنظمين لحقوق السود؟ فمارتن لوثر كينغ وغالبية السود الأمريكيين، ليسوا يهوداً، مع كل ذلك. وحتى إذا اعتبرنا بأن اليهود المحافظين والأرثوذوكس فحسب، الذين يشكلون مجتمعين، أكثرية اليهود المنظمين، هم الذين يحملون مثل هذه الآراء في الأغيار، إلا أن القسم الآخر من اليهود الأمريكيين المنظمين، الإصلاحيين، لم يعارضهم قط، بل في رأينا، يظهر متأثراً جداً بهم.

إن تفسير هذا التناقض الظاهري أمرٌ سهلٌ في الواقع، إذ يجب أن نتذكر بأن اليهودية، خصوصاً في شكلها الكلاسيكي، استبدادية، في طبيعتها؛ وإن سلوك مؤيدي الإيديولوجيات الاستبدادية الأخرى لم يكن مختلفاً عن سلوك اليهود الأمريكيين المنظمين. فستالين (Stalien) ومؤيدوه لم يكلّوا من إدانة التمييز ضد السود الأمريكيين والجنوب أفريقيين، خصوصاً في خضمّ أسوأ الجرائم التي كانت تُرتكب داخل الاتحاد السوفييتي، ونظام الفصل والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا لم يتوقف عن شجبه لانتهاكات حقوق الإنسان التي كانت ترتكبها الأنظمة الشيوعية أو الأنظمة الأفريقية الأخرى، كما لم يتوقف عن شجبها مؤيِّدوه في البلدان الأخرى.

ويمكن إعطاء أمثلة مشابهة عديدة. ولذلك، فإن تأييد المرء للديمقراطية أو لحقوق الإنسان، هو تأييد لا معنى له، أو حتى أنه تأييد مؤذٍ ومضلّل عندما لا يبدأ بانتقاد الذات، وبتأييد حقوق الإنسان عندما تنتهكها الجماعة نفسها التي ينتمي إليها هذا المرء. وإن أي تأييد لحقوق الإنسان عموماً، يصدر عن يهودي، ولا يشمل تأييد حقوق الأغيار الذين تنتهك "الدولة اليهودية" حقوقهم، هو تأييد مضلّل مثل ضلال التأييد الستاليني لحقوق الإنسان. وإن الحماسة الظاهرية التي أبداها الحاخامات الأمريكيون، أو التي أبدتها المنظمات اليهودية، في الولايات المتحدة، خلال الخمسينات والستينات، تأييداً للسود في الجنوب، لم يكن حافزها إلا اعتبارات المصلحة الشخصية اليهودية، تماماً مثلما كان التأييد الشيوعي لهؤلاء السود أنفسهم.

في كِلا الحالتين كانت محاولة استقطاب طائفة السود سياسياً، وفي الحالة اليهودية، كانت محاولة لاستقطاب تأييدهم الغافل لسياسات إسرائيل في الشرق الأوسط.

المبحث الخامس: موقف الإسلام من اليهودية.

المطلب الأول: موقع الصراع مع اليهود من أقسام الفقه الإسلامي.

قسم الفقهاء الجهاد – من حيث حكمه التكليفي – إلى قسمين: فرض كفاية، وفرض عين. فجهاد الكفاية يكون في حالة عدم حشد الكفار لقتال المسلمين. والمراد بالكفاية في الجهاد: أن ينهض للجهاد قوم يكفون في قتالهم، وسواء كانوا جنوداً مسجلين في دواوين الدولة، أو كانوا متطوعين. وتتحقق الكفاية في الجهاد بأمرين: الأول: أن يشحن الإمام الثغور بجنود يكافئون من بإزائهم من الكفار، وينبغي أن يحتاط بإحكام الحصون وحفر الخنادق ونحوهما ويرتب في كل ناحية أميراً كافياً يقلده الجهاد وأمور المسلمين. والثاني: أن يدخل الإمام دار الكفر غازياً بنفسه أو بجيش يؤمر عليهم من يصلح لذلك، وأقله مرة في كل سنة، فإن زاد فهو أفضل، ولا يجوز إخلاء سنةٍ عن جهاد إلا لضرورة بأن يكون في المسلمين ضعف وفي العدو كثرة.[1]

---

[1] علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني (587هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، المجلد 9 (القاهرة: مطبعة الإمام، 1972م)، ص 4299. كذلك أنظر: الباجي (494هـ)، المنتقى في شرح الموطأ، المجلد 3 (بيروت: دار الكتاب العربي، بدون تاريخ نشر)، ص 159. كذلك أنظر: يحي بن شرف بن مري الحوراني النووي (676هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، المجلد 10، ط2 (بيروت: المكتب الإسلامي، 1985م)، ص 208. كذلك أنظر: هادي المدرسي، الصراع الإسلامي الإسرائيلي، ط1 (بيروت: دار الزهراء للطباعة والنشر، 1973م)، ص 14 وما بعدها. كذلك أنظر: زياد محمود علي أبوغنيمة، عداء اليهود للحركة الإسلامية، ط1 (عمان: دار الفرقان، بدون تاريخ نشر)، ص 96. كذلك أنظر: شهاب الدين القليوبي، حاشية قليوبي، المجلد 4 (القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ نشر)، ص 213. كذلك أنظر: كامل الشريف، العقيدة الإسلامية ومعركة التحرير، ط1 (بيروت: دار الكتاب الجديد، 1970م)، ص 78 – 79. كذلك أنظر: زهدي الفاتح، المسلمون والحرب الرابعة، ط2 (الكويت: دار البيان، 1970م)، ص 186 وما بعدها. كذلك أنظر: محمد علي أبو حمدة. الهجمة اليهودية على الطابع الإسلامي لمدينة القدس. (عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، 1982م)، =

وهــذا لا يعني أن الجهاد نزاع دائم بين الإسلام والشرك، وعقوبة تنزل بأعـداء الإســلام، وأن الإله هو للمسلمين خاصة، ولا يسود حتى يتبع العالم شريعة محمد كما يدعى صاحب كتاب الحرب والسلم في شرعة الإسلام.[1]

وإنمــا فــرض الجهاد على الدولة الإسلامية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحمل دعوة الإسلام إلى الناس أجمعين، فإن دولة الإسلام دولـــة فكـــرة ورسالة، فهي تحمل النور الإلهي لهداية الناس، وهي تؤمن بحق الحـــرية الدينـــية لغيـــر المسلمين، فلا بد من أن تترك لهم الحرية الكاملة في اختيار الدين الذي يتدينون به: (لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ).[2]

ولـــذلك كان المسلمون إذا حاصروا حصناً دعوا أهله إلى الإسلام، فإن أســلموا كفــوا عن قتالهم، وإن لم يسلموا دعوهم إلى الدخول في الذمة؛ بأداء الجزية، وجريان أحكام الإسلام، فإن قبلوا كفوا عنهم وأصبح لهم ما للمسلمين من حق الحماية لأنفسهم وأموالهم، وعليهم ما على المسلمين من الاشتراك في نفقات المرافق العامة بدفع الجزية وعشور تجاراتهم.

قـــال تعالى: (قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِـــزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ)،[3] وإن لم يدخلوا في الذمة استعان المسلمون

= ص 127 ومـــا بعدها. كذلك أنظر: أحمد بن حمزة الرملي، نهاية المحتاج، المجلد 8 (القاهرة: مطبعة مـصطفي الحلبـــي، 1938م)، ص 45. كـــذلك أنظر: أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه (620هـــ)، المغنـــي عـــن مختصر الخرقي، المجلد 8 (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، بدون تاريخ نشر)، ص 345. كذلك أنظر: أبي عبد الله محمد بن مفلح (763هـــ)، المبدع في شرح المقنع، المجلد 3 (بيروت: المكتب الإسلامي، 1981م)، ص 307. كذلك أنظر: منصور بن يونس البهوتي (1051هـــ)، كـــشـــاف القنـــاع، المجلـــد 3 (الريـــاض: مطبعـــة النصـــر الحديثـــة، بـــدون تاريـــخ نشـــر)، ص 32.

[1] مجـــيد خـــدوري. الحـــرب والـــسلم في شرعة الإسلام. (بيروت: الدار المتحدة، بدون تاريخ نشر)، ض 86.

[2] البقرة 256.

[3] التوبة 29.

علـــيهم بالله تعالى وحاربوهم؛ لأنهم أصروا على العداوة والمحاربة للمسلمين فوجبت مناجزتهم.

وأمـــا الجهــــــاد المفــروض على سبيل العين فيكون في أربع حالات وهي:

الأولى: إذا نزل الكفار ببلد من دار الإسلام، تعين على أهل البلد قتالهم ودفعهم بما أمكنهم.(1)

والثانية: إذا التقى الزحفان وتقابل الصفان، تعين القتال، وحرم على من حـضر الانـصراف؛ لقـوله تعالـى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)،(2) وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفاً فَلا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفاً لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزاً إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ).(3)

والثالثة: إذا استنفر الإمام قوماً لزمهم النفير: وهو يكون في حالة ما إذا احـتاج الإمــام إلى جميع المسلمين، لتحقيق المقصود من الجهاد، وهو إعزاز الدين وقهر المشركين. ويدل على ذلك قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ).(4)

---

(1) خير مثال على ذلك ما جرى في الصومال وأفغانستان والعراق عندما قامت القوات الأمريكية باجتياح هـذه الـدول المسلمة بحجة مكافحة الإرهاب، فكانت النتيجة وردة فعل المسلمين في هذه الدول أن هبوا للدفاع عن أرضهم وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم، ولكن ما يدعوا للغرابة في هذا الزمن الرديء الذي نعيش فيه ما قام به بعض حكام المسلمين بأن أعطوا الذريعة الكاملة لما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية بحجة القضاء على الإرهاب... ويبقي السؤال الذي يثور دائماً وهو: هل يملك المسلمين حق الدفاع عن أنفسهم في هذه الدول، وهل ما يقومون به من أعمال دفاعية يعتبر إرهاباً أم العكس هو الصحيح؟ سنترك الإجابة لقادتـنا وولاة أمــرنا وأئمتـنا كـي لا نُـتهم بالتطرف الديني أو الإرهاب ويصبح مصيرنا في قاعدة جوانتنامو الأمريكية، أو ربما في سجون وكالة المخابرات الأمريكية الموجودة في بعض الدول العربية..

(2) الأنفال 45.

(3) الأنفال 15، 16.

(4) التوبة 38.

والرابعة: إذا أسر الكفار مجموعة من المسلمين تعين الجهاد؛ لأن حرمة المسلم أعظم من حرمة الأرض والأموال،[1] ويدل على ذلك قوله تعالى: (وَمَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ).[2]

وصراعنا مع اليهود اليوم يدخل في الحالة الأولى من حالات الجهاد المفروض على سبيل العين وهي: "إذا نزل الكفار ببلد من دار الإسلام" فقد نزل اليهود أرض فلسطين التي هي جزء من دار الإسلام بغير إذن إمام المسلمين في ذلك الوقت: وهو السلطان عبد الحميد الثاني (المتوفى عام 1917م) حيث أصدر "فرماناً" سنة 1882م بمنع دخول اليهود فلسطين ومنع إنشاء المستوطنات اليهودية.[3]

المطلب الثاني: الدفاع عن أراضي المسلمين عند الفقهاء.

أجمع الفقهاء على وجوب الدفاع عن أراضي المسلمين إذا ما تعرضت لأي عدوان من قبل الكفار. وهذه بعض أقوالهم:

فقهاء الحنفية:

قال الزيلعي في تبيين الحقائق: "الجهاد فرض عين إن هجم العدو: فتخرج المرأة والعبد بلا إذن زوجها وسيده؛ لأن المقصود – وهو دفع العدو – لا يحصل إلا بإقامة الكل، فيجب على الكل.

---

(1) علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني (587هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، مصدر سابق، ص 4299. وللمزيد أنظر: يحي بن شرف بن مري الحوراني النووي (676هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، مصدر سابق، ص 214. كذلك أنظر: أحمد بن حمزة الرملي، نهاية المحتاج، مصدر سابق، ص 58. كذلك أنظر: أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه (620هـ)، المغني عن مختصر الخرقي، مصدر سابق، ص 347. كذلك أنظر: أبي عبد الله محمد بن مفلح (763هـ)، المبدع في شرح المقنع، مصدر سابق، ص 310.

(2) النساء 75.

(3) زهدي الفاتح، لورانس العرب على خطى هرتزل، ط2 (بيروت: دار النفائس، 1980م)، ص 40.

وحـــق الـــزوج والمولـــى لا يظهـــر فـــي حق فروض الأعيـــان كالصـــلاة والصيام".[1]

وقـــال الموصلـــي فـــي الاختيـــار: "وإذا هجم العدو وجب على جميع الناس الدفع: فتخرج المرأة والعبد بغير إذن الـــزوج والسيد؛ لأنه يصير فرض عـــين، وحـــق الـــزوج والسيد لا يظهر في مقابلة فرض الأعيـــان: كالصلاة والصوم".[2]

فقهاء المالكية:

قـــال الزرقاني في شرح مختصر خليل: "وتعين الجهاد بفجء العدو على قوم بنزوله عليهم بغتة، ولهم قدرة على دفعه، أو قارب دارهم، ولو لم يدخلها؛ فيلزم كل أحد دفعه والخروج له، وإن توجه الدفع أو الخروج على امرأة وعبد وصبي مطيق للقتال".[3]

وقـــال الإمـــام شهاب الدين عبد الرحمن بن محمد البغدادي في إرشاد الـــسالك فـــي فقه الإمام مالك: "إذا نزل الكفار دار الإسلام تعين على كل من أمكنه النصرة حتى العبد والمرأة، ولا منع للسيد والزوج والوالد".[4]

فقهاء الشافعية:

قـــال الـــنووي في روضة الطالبين: "الجهاد الذي هو فرض عين فإذا وطئ الكفار بلدة للمسلمين، أو أطلوا عليها، ونزلوا بابها؛ قاصدين ولم يدخلوا، صار الجهاد فرض عين".[5]

---

[1] فخـــر الدين عثمان بن علي الزيلعي (743هـــ)، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، المجلد 3 (بيروت: دار المعرفة، بدون تاريخ نشر)، ص 241.

[2] عـــبد الله بن محمود الموصلي (683هـــ)، الاختيار لتعليل المختار، المجلد 4 (بيروت: دار المعرفة، بدون تاريخ نشر)، ص 118.

[3] الزرقاني، شرح مختصر خليل، المجلد 3 (بيروت: دار الفكر، بدون تاريخ نشر)، ص 110.

[4] شـــهاب الدين عبد الرحمن بن محمد البغدادي، إرشاد السالك في فقه الإمام مالك، المجلد 2 (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، بدون تاريخ نشر)، ص 4.

[5] يحي بن شرف بن مري الحوراني النووي (676هـــ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، مصدر سابق، ص 214.

وقال الرملي في نهاية المحتاج: "فإن دخلوا – أي الكفار – بلدة أو صار بينهم وبينهم دون مسافة القصر[1] كان أمراً عظيماً، فيلزم أهلها الدفع لهم بالممكن في دفعهم على كل منهم، حتى على من لا جهاد عليه من فقير وولد ومدين وعبد وامرأة فيها قوة".[2]

فقهاء الحنابلة:

قال ابن مفلح في المبدع في شرح المقنع: "إذا نزل الكفار ببلد تعين على أهله قتالهم ودفعهم".[3]

وقال المرداوي في الإنصاف: "إذا نزل الكفار في بلد المسلمين تعين على أهله النفير إليهم إلا لأحد رجلين: من تدعو الحاجة إلى تخلفه لحفظ الأهل أو المكان أو المال، والآخر من يمنعه الأمير من الخروج. هذا في أهل الناحية ومن في قربهم، أما البعيد على مسافة القصر، فلا يجب عليه إلا إذا لم يكن دونهم كفاية من المسلمين".[4]

المطلب الثالث: أدلة وجوب الدفاع عن أراضي المسلمين.

استدل الفقهاء لوجوب الدفاع عن أراضي المسلمين بالأدلة الآتية:

1- قوله تعالى: (انْفِرُوا خِفَافاً وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ).[5]

---

(1) يراد بمسافة القصر في هذا النص المسافة التي يتحقق فيها الخطر على الدولة الإسلامية، وهذه المسافة تقديرية تخضع للزمن ونوعية السلاح المستخدم، فكلما تطور السلاح وزادت سرعته زادت تلك المسافة. فينبغي ملاحظة تغير الظروف والأحوال والتقدم العلمي في تقدير مسافة الخطر.

(2) أحمد بن حمزة الرملي، نهاية المحتاج، مصدر سابق، ص 59.

(3) أبي عبد الله محمد بن مفلح (763هـ)، المبدع في شرح المقنع، مصدر سابق، ص 310.

(4) علاء الدين علي بن سليمان المرداوي (885هـ)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المجلد 4، ط1 (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، 1956م)، ص 118.

(5) التوبة 41.

أمـــر الله تعالـــى بالنفير العام مع رسول الله ﷺ عام غزوة تبوك؛ لقتال أعـــداء الله مـــن الروم الكفرة من أهل الكتاب.[1] وكان النفير العام بسبب أنه ترامى إلى أسماع المسلمين أن الروم يعدون على تخوم الجزيرة لغزو المدينة، فكيف إذا دخل الكفار بلد المسلمين، أفلا يكون الجهاد أولى؟!!

قـــال القرطبـــي في الجامع لأحكام القرآن: "وذلك إذا تعين الجهاد بغلبة العـــدو علـــى قطر من الأقطار، أو بحلوله بالعُـــقْر، فإذا كان ذلك وجب على جميع أهل تلك الدار أن ينفروا، ويخرجوا إليه خفافاً وثقالاً، شباباً وشيوخاً، كلٌّ على قدر طاقته، من كان له أب بغير إذنه ومن لا أب له، ولا يتخلف أحد يقدر علـــى الخروج، من مقل أو مكثر، فإن عجز أهل تلك البلدة عن القيام بعدوّهم كان على من قاربهم وجاورهم أن يخرجوا على حسب ما لزم أهل تلك البلدة، حتـــى يعلمـــوا أن فـــيهم طاقة على القيام بهم ومدافعتهم. وكذلك كل من علم بضعفهم من عدوهم وعلم أنه يدركهم ويمكنه غياثهم لزمه أيضاً الخروج إليهم، فالمـــسلمون كلّهم يدٌ على من سواهم، حتى إذا قام بدفع العدوّ أهل الناحية التي نـــزل العدوّ عليها واحتلّ بها سقط الفرض عن الآخرين. ولو قارب العدوّ دار الإســـلام ولم يدخلوها لزمهم أيضاً الخروج إليه؛ حتى يظهر دين الله وتُـــحمَى البَيْضة وتُحفظ الحَوْزة ويُخْزى العدوّ. ولا خلاف في هذا".[2]

2- قال تعالى: (وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ).[3]

فالآيـــة تـــدل علـــى وجوب قتال الكفار الذين يجتمعون لقتال المسلمين بنظيـــر مـــا يفعلون من اجتماع وتنظيم وغير ذلك. قال ابن عطية: "معنى هذه الآيـــة الحـــض على قتالهم والتحزب عليهم وجمع الكلمة. ثم قيدها بقوله "كما

---

[1] أبـــي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، المجلد 2 (بيروت: دار المعرفة، بدون تاريخ نشر)، ص 359.

[2] أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، المجلد 8 (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1965م)، ص 151 – 152.

[3] التوبة 36.

يقاتلــونكــم كافـــــة" فبحســـب قتـــالهم واجتماعهم لنا يكون فرض اجتماعنا لهم".[1]

3- روى الـــبخاري في صحيحه - بسنده - إلى ابن عباس رضي الله عـــنهما قـــال: قال رسول الله ﷺ: "لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا".[2]

فالحديث يدل على وجوب الجهاد إذا استنفر الإمام المسلمين، كما يجب في حالة هجوم الكفار على بلاد المسلمين. قال النووي: "الجهاد فرض كفاية إلا أن ينـــزل الكفار ببلد المسلمين، فيتعين عليهم الجهاد، فإن لم يكن في أهل ذلك البلد كفاية، وجب على من يليهم تتميم الكفاية".[3]

وأخيـــراً ولـــيس أخـــراً، إنّ الامـــتحان الحقيقـــي الذي يواجه اليهود الإســـرائيليين هـــو امـــتحان نقـــدهم الذاتي الذي ينبغي أن يشمل نقد الماضي اليهودي. والجزء الأهم لهذا النقد يجب أن يكون مواجهة الموقف اليهودي من غيـــر الـــيهود، مـــواجهة مفصّلة وصادقة، ليصبحوا بالتالي، مدركين للتمييز والاضـــطهادات التـــي ارتُكـــبت بحق الغير. ففي السنوات الخمسين الأخيرة، تجـــاوز إلـــى حد كبير عدد الأبرياء الذين قُـــتلوا على يد اليهود. كما أن مدى الاضـــطهادات والتمييـــز ضد الآخرين، التي ارتكبتها "الدولة اليهودية"، بتأييد يهود الشتات المنظمين، يجاوز تجاوزاً كبيراً عنصرية الاستعمار التي مورست فـــي الـــدول الأفريقية. ولكن يبقى التساؤل الأخير الذي يطرح نفسه دائماً هل هـــؤلاء القوم على استعداد للعيش مع الآخر بسلام دون حروب ودون أطماع في ثروات الآخر؟ وهل الديانة اليهودية الصحيحة طبعاً وليست المحرفة تحض هؤلاء القوم على فعل كل هذه الأفاعيل بالشعوب الأخرى؟

---

[1] أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ص 136.

[2] بـــدر الـــدين أبي محمد بن أحمد العيني (855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، المجلد 14 (بيروت: دار الفكر، بدون تاريخ نشر)، ص 79.

[3] يحـــي بـــن شـــرف بن مري الحوراني النووي (676هـ)، صحيح مسلم بشرح النووي، المجلد 13 (القاهرة: المطبعة المصرية، بدون تاريخ نشر)، ص 9.

الفصل الرابع

الصـــــراع مع الدولـــة اليهوديـــــة

المبحث الأول: القدس محط أطماع الصهيونية ومقدمة الصراع في المنطقة.

المطلب الأول: القدس مدينة العرب.

المطلب الثاني: الفتح الإسلامي لمدينة القدس.

المطلب الثالث: سقوط القدس في يد الصليبيين.

المطلب الرابع: تحرير صلاح الدين للقدس.

المطلب الخامس: القدس في التخطيط اليهودي.

المبحث الثاني: الصراع العربي الإسرائيلي.

المطلب الأول: المؤرخون الإسرائيليون الجدد.

المطلب الثاني: جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته.

إن الأهداف الكبرى والعظيمة لأمتنا وفي طليعتها هدف تحرير فلسطين وتحقــيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والوحدة تستحق أن نعاني ونستشهد مــن أجلهـــا، والمنتصـــر فـــي ذلك هو من يعد ويجاهد لا من يوعد ويظل قاعد.

لقــد كُــتب الكثير عن فلسطين ومن المحتمل أن يكتب عنها الكثير في المــستقبل وســيُــعاد كتابة تاريخ فلسطين مرات عديدة قبل أن نعرف الحقيقة كلهـــا عن المأساة، فالبعض غاص في التاريخ القديم أو الحديث في حين عالج البعض الآخر الجغرافيا، كما ركزت بعض الدراسات على الأرض والآخرون على المجتمع الفلسطيني وتقاليده، والبعض الآخر في قضية فلسطين من زاوية مصيرها.

المبحث الأول: القدس محط أطماع الصهيونية ومقدمة الصراع في المنطقة.

المطلب الأول: القدس مدينة العرب.

القــدس المديــنة الأكبــر في الضفة الغربية، واقعة بين البحر الأبيض المتوســط والبحــر الميت. القدس مدينة مقدّسة للأديان. في عام 1948م وقع جزء من القدس تحت الإحتلال الإسرائيلي (القدس الغربية)، والأردن سيطرت علـــى الجــزء الأخر من القدس (القدس الشرقية)، ويضم ذلك المدينة القديمة. وفـــي عام 1967م إحتلّت إسرائيل القدس الشرقية في حرب الأيام الستّة، منذ ذلــك الحــين، كــلا الجــزئين الغربي والشرقي للقدس أصبح تحت الإحتلال الإسرائيلي. نقاط الإهتمام في مدينة القدس القديمة مقسّمة إلى إسلامية، أرمنية، مــسيحية ويهــودية. القسم المسيحي، في الشمالي الغربي، القسم الأرمني على الجنوبي الغربي، القسم الإسلامي على الشمال، القسم اليهودي يقع في الجنوب الــشرقي، وتم توسيع الحي اليهودي على حساب المنطقة الإسلامية بضم حارة الــشرفاء (أو حـــارة المغاربة) بعد الإحتلال الإسرائيلي في عام 1967م (كلّ البــيوت والبــناية فـــي حـــارة المغاربة تم هدمها وإزالتها عن طريق القوات

الإســرائيلية وتــم بــناء بيوت جديدة للمستوطنين اليهود الجدد). سكان القدس تقريباً في سنة 1990م بلغ حوالي 524,500 نسمة.[1]

إنّ المديــنة القديمـــة مقدّسة عند المسيحيين كونها المكان الذي أمضى الــسيد المسيح عيسى عليه السلام الأيام الأخيرة له على الأرض، وفي المدينة أماكن مقدّسة للمسلمين كموقع معراج النبي محمد ﷺ إلى السماء. ومن المواقع الــبارزة كنيسة القيامة المسيحية، مسجد قبة الصخرة (بنيّ فوق الصخرة التي صــعد منها سيدنا محمد ﷺ إلى السماء)، المسجد الأقصى وهو واحد من أكثر المساجد في الإسلام قداسة، وعدد كبير أخر من المواقع الإسلامية.

القــدس مديــنة الإســلام والــسلام ومركز الإشعاع الروحي للديانات الــسماوية الــثلاث، مدينة تضرب في أعماق التاريخ بناها العرب اليبوسيون، وتعرضت عبر مسيرة التاريخ لكثير من الحروب والغزوات، ولقد اتجهت إليها أنظار بني البشر عبر آلاف السنين، وخفقت قلوبهم بحبها، وتعلقت أفئدتهم بها وبكوا حزناً لما ألم بها.[2]

لقــد نــشأت العلاقــة بــين القــدس والإسلام منذ أُسري برسول الله محمــد ﷺ من مكة إليها ومنها عرج إلى السماوات العُلى، كان ذلك في مكان قــبل أن يهاجــر إلى المدينة المنورة، وأصبح الإيمان بهذا الإسراء جزءا من العقــيدة الإسلامية. لقد كان الرسول عليه السلام الفاتح لبيت المقدس الذي بدأ بإجتماعه بالملائكة ليلة أُسري به.

ثــم فــتحها المــسلمون سنة 17هــ/ 638م. وبقيت في رعاية الإسلام وحمايته وتعرضت إلى غزو صليبي زاد عن ثماني حملات وحُــشد من أجلها مــا يزيد على المليوني جندي من أوروبا ودام الإحتلال الصليبي ما يزيد على المائــة عام حتى حررها صلاح الدين الأيوبي. وفي عهد المسلمين بدأ اليهود

---

(1) عفــيف عــبد الــرحمن. القــدس ومكانــتها لــدى المسلمين. (عمان: جامعة اليرموك، 1983م)، ص 224 – 228.

(2) المصدر السابق، ص 225.

بالتسلل إلى فلسطين والقدس وبدعم من بريطانيا والغرب والشرق إحتل اليهود جزءا من القدس عام 1948م ثم وقعت القدس بكاملها تحت الاحتلال الإسرائيلي على أثر عدوان حزيران عام 1967م.[1]

ومن أجل القدس سالت الدماء وعقدت المؤتمرات والندوات وما زال يدور صراع سياسي في المحافل الدولية وأروقة الأمم المتحدة من أجل تقرير مصير القدس، وفشلت كل الجهود لإقناع إسرائيل بالتخلي عن القدس العربية بالوسائل السلمية. لقد ذافع عن القدس الجنود العرب عام 1948م ومناضلو الشعب الفلسطيني والعالم الإسلامي وفي حرب 1967م قاتل من أجلها الجيش العربي،[2] ولئن سقطت القدس فريسة الإحتلال العسكري فإن الأخطر من ذلك الإحتلال هو ما تقوم به السلطات الإسرائيلية من سباق مع الزمن للقضاء على هوية القدس وعروبتها وطابعها الحضاري والإسلامي وصولاً إلى هدم المسجد الأقصى. وإقامة الهيكل المزعوم على أنقاضه، فعمليات التهويد والحفريات تحت المسجد الأقصى والصلاة في المسجد الأقصى وطرد السكان وهدم منازلهم وإقامة أكثر من 100 ألف يهودي في مستعمرات حول القدس هي خطوات على طريق إبتلاعها وهي تحدٍ حضاري لأمتنا وهي أمة قادرة على دحر كل الغزاة مثلما فعلت في فتح القدس على يدي عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعين جالوت وحطين. والطريق إلى القدس عبر الصراع المرير ليس من على منابر الأمم المتحدة ومشاريع التسوية وإنما عبر التكاتف الإسلامي القادر وحده على اجتثاث العدوان الإسرائيلي وإعادة القدس إلى عدل الإسلام منارة إشعاع روحي مثلما كانت دائماً في كل عهود الحكم الإسلامي وسيبقى اليهود أعداء هذه الأمة بؤرة صراع دائم مصداقاً لقوله تعالى: (لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا).[3]

---

(1) المضدر السابق، ص 226.

(2) المصدر السابق، ص 227.

(3) المائدة 82.

القدس عربية إسلامية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها،[1] فمنذ خمسة آلاف سنة قبل الميلاد إستوطن اليبوسيون، في منطقة القدس بفلسطين وأقاموا في بيوت من الشعر وفي الكهوف الصخرية في منطقة القدس حوالي ألف عام.

وفي عام 3000 ق. م. أنشأ اليبوسيون أول حصن لهم على تل الضهور بالقدس (المعروف بتل أوفل) وأقاموا بيوتاً لهم على تل الضهور وأطلقوا عليه إسم "يبوس" وكان يطلق عليها أيضاً إسم (أورسالم) أي مدينة السلام،[2] ومع أنه ذُكر أن عائلات عمورية كثيرة سكنت القدس مما جعل المدينة عمورية فإن أمر المدينة استقر بعدئذٍ على أنها مدينة يبوسية "كنعانية" عربية وأسموها "يبوس" أو "سالم" نسبة في الحالتين إلى إسم أحد أجدادهم. وقد إمتدت مدينة القدس أيام اليبوسيين "العرب" إلى حدود مدينة رام الله الحديثة من الشمال وإنحدرت إلى بعض الأماكن السهلية من الجهات الأخرى.[3]

وقد عرف من ملوك القدس القدماء "اليبوسيون" "سالم اليبوسي" و "ملكي صادق" و "أدوني بازن".

وجاء في نصوص هيروغليفية وجدت في مصر العليا أن "يروشالم" كانت خاضعة للفراعنة في القرن التاسع عشر قبل الميلاد. وهذا الإسم سامي معناه "مدينة السلام" أو مدينة شالم "وشالم هو اسم الله السلام عند الكنعانيين".[4]

---

(1) فايز فهد جابر. القدس. (عمان: دار الجليل، 1985م)، ص 5.

(2) نجيب الأحمد. تهويد القدس. (بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1987م)، ص 15 وما بعدها.

(3) المصدر السابق، ص 16.

(4) المصدر السابق، ص 16 – 17.

وعلاقـــة المديـنـــة بالأموريـيــن والكنعــانيين والحثيين فـــي هــذه الــشواهــد لهـــا هـــذا الصـــدى فــي التــوراة:[1] "هكذا قال السيد الرب لأورشــليم مخــرجك ومــولدك مــن أرض كنعـــان. أبـــوك أموري وأمـــك حثيـــة".[2]

وعندما مر إبراهيم بمدينة "يبوس" عام 1900 ق. م. كما جاء في سفر الــتكوين أن ملكي صادق دعا لإبراهيم قائلاً: "مبارك إبرام من الله العلي مالك الــسموات والأرض"، وهــذا يدل على أن اليبوسيين كانوا قد إرتفعوا عن دور الوثنــية الأولى وكان ملكي صادق يدعي "كاهن الله العلي" وورد إسم أورشاليم في رسائل تل العمارنة التي كتبت على ألواح من الطين بعث بها حاكم القدس العربـــي (عبده حيبا) إلى فرعون مصر يطلب منه النجدة ضد هجمات العبيرو (أي العبـــرانيين) وذلك في القرن الرابع عشر قبل الميلاد والعبيرو هم جماعة خلــيط لا تنتــسب إلـــى عرق واحد، وذكر في العدد 1 من الإصحاص الثاني والعــشرين مـــن سفر صموئيل الأول "فذهب داود وإجتمع إليه كل رجل حر الــنفس فكـــان عليه رئيساً وكان معه أربعمائة رجل"، وقال برايت (Bright) المـــؤرخ الأمريكـــي المتعصب لليهود: "عاش داود بعض الوقت حياة إنتهازي كزعيم عصابة العبيرو" وكانوا دائماً غرباء.[3]

وعندما رحل إبراهيم من العراق إلى سوريا ومنها إلى فلسطين وحسب مـــا ذكر في سفر التكوين، ومما يدعيه العبريون أن الله وعده وهو في منطقة نابلس بفلسطين بأن تكون هذه الأرض ملكاً له ولنسله من بعده.[4]

لكن إبراهيم لم يكترث بهذا الوعد المزعوم بدليل أنه غادر منطقة نابلس إلـــى القـــدس "يـــبوس" ثم غادر يبوس "أورشاليم" إلى مصر وأثناء عودته من

---

(1) عبد اللطيف الطيباوي. القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام. (عمان: وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، 1981م)، ص 60.

(2) حزقيال 16: 2، 3.

(3) عبد اللطيف الطيباوي، القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام، مصدر سابق، ص 63.

(4) نجيب الأحمد، تهويد القدس، مصدر سابق، ص 6 – 8.

مــصر إلى فلسطين توفيت زوجته (سارة) في الخليل ولم يستطع دفنها لأنه لا يملــك أرضاً فكلم أهل الخليل (بني حث) قائلاً: "أنا غريب ونزيل عندكم" حيث تــنازلوا له عن قطعة صغيرة من الأرض إشتراها بماله ودفن زوجته سارة، وهاجــر يعقــوب وأولاده إلى مصر وهناك تكاثروا وشكلوا مع خليط آخر من الطبقات الفقيرة والمستعبدة طبقة دعيت بالعبرانيين.[1]

ذُكــر فــي سفر التكوين (43/ 32) أن المصريين لم يكونوا قادرين أن يأكلوا طعاماً مع العبرانيين لأنه رجس عند المصريين، فخرجوا من مصر عام 1300 ق. م. بقيادة موسى في جماعات لا ينتظمها ضابط ولا رابط، وبعد أن ضــلوا في صحراء سيناء مدة أربعين سنة حاول موسى أن يدخل بهم فلسطين مــن الجــنوب فخافوا بأس اليبوسيين والكنعانيين فاتجه بهم إلى شرق الأردن، وهناك قاومه سكانها العرب من العموريين والأدوميين في منطقة الكرك فسلك طــريق خلــيج العقبة ومنها عن طريق الصحراء إلى معان ومأدبا حيث توفي موســى فقادهم من بعده يشوع بن نون (Eashou Bin Nown) ودخل مدينة أريحــا في فلسطين عام 1260 ق. م. ودمرها وقتل جميع من فيها من السكان رجالاً ونساءً وشيوخاً وأطفالاً وجميعهم من القبائل العربية.[2]

وحتــى هذه الفترة لم يتمكن اليهود من دخول القدس كما لم تكن لهم أية علاقة بنشوء القدس أو تأسيسها أو تطورها فالقدس نشأت سنة (4000) ق. م. والــيهود دخلوها سنة (1000) ق. م. وكان اليهود يشعرون بأنهم غرباء عن مدينة القدس وتصف التوراة شعورهم هذا في مواضع كثيرة وقد ورد في قصة تقــول: حــين كان بعض الإسرائيليين قد دخلوا فلسطين بقيادة يوشع لكنهم لم يكونــوا بعــد دخلوا القدس، وكان رجل إسرائيلي وإمرأته وخادمه الإسرائيلي أيــضاً مــسافرين ذات يوم فأدركهم الليل. وهنا تقول التوراة: "وفيما هم عند يــبوس" (القدس) والنهار قد انحدر جداً قال الغلام لسيده: تعال نميل إلى مدينة

---

[1] المصدر السابق، ص 6 – 8.

[2] المصدر السابق، ص 8 – 9.

"غــربية" لا أحــد فـــيها من بني إسرائيل، وكان قد مضى على وجود المدينة اليبوسية ما يقــرب مـــن ثلاثـــة آلاف سنـــة قبـــل هـــذه القصــــة، هـــذا إذا إســـتثنينـــا وجــــود العـــرب فـــي نواحي القدس قبل ذلك بآلاف أخرى من السنين.(1)

ومـــن المعــروف أن الفلـــسطينيين هاجروا من جزيرة كريت والجزر اليونانـــية إلـــى فلـــسطين حـــيث نزلوا على الساحل بين غزة ويافا وذلك عام 1200 ق. م. ثـــم انتشروا داخل البلاد ومنها القدس ثم اندمجوا مع الكنعانيين واليبوسيين وسميت فلسطين بعد ذلك بإسمهم.

وبعــد أن دمر يشوع وحرق مدينة أريحا وقتل جميع سكانها صعد إلى الغـــرب حيث إحتـــل (عــــامي) (خربة التل) بجوار رام الله ودمرها ثم حاول الـــزحف إلـــى القـــدس فلقـــي مقاومة صلبـــة عنيـــدة مـــن أهلهـــا العـــرب اليبوســـيين والفلسطينـــيين الـــذين اندمجوا معهم ومات قبل أن يدخلها.(2)

وجـــاء شاول (Shaul) بعده ثم داود الذي إستقر في الخليل وقام بغزو مدينة القدس سنة 980 ق. م. فقاومه أهلها مقاومة عجز عن التغلب عليها فأقام حـــصاراً على المدينة التي صمدت بشجاعة وصلابة، ولكن داود عرف مكان النفق الذي إقامه اليبوسيون من داخل السور إلى عين مياه جيون خارج السور فـــدخل المديـــنة من النفق وتمكن من إحتلالها وأخذ الجزية منهم وأقام مملكته القـــدس ومـــن بعـــده سليمان والتي عرفت بمملكة داود ومملكة سليمان. لكن مملكـــتهم لم تدم أكثر من سبعين عاماً حيث تفرقت وتجزأت ثم زالت على يد نـــبوخذ نصر الذي غزاها سنة 586 ق. م. ودمر الهيكل وسبى اليهود ونقلهم إلى مملكة العراق.(3)

---

(1) الحـــسن بن طلال. السعي نحو الســـــلام. (القاهـــرة: مطـــــابع الأهـــــرام التجارية، 1985م)، ص 163.

(2) نجيب الأحمد، تهويد القدس، مصدر سابق، ص 9.

(3) المصدر السابق، ص 10.

وبعـد تغلـب الفـرس علــى البابليـين سُـمح لليهود بالعودة وبناء الهـيكل،[1] وفـي عام 632 ق. م. غزاها اليونانيون بقيادة إسكندر المقدوني وضُـمت إلى الإمبراطورية الرومانية عام 63 ق. م. وأطلقوا عليها إسم "إيليا كابيتمولينا".[2]

ثـم وقعت "إيليا" تحت الحكم الروماني وعين هيرودتس (Herodauts) ملكـاً علــى اليهود تحت الحكم الروماني. وكان أدومياً "تصنفت عربي" لم يقبله الـيهود لكـنه أعاد بناء الهيكل لهم على طراز فخم وبعد موته أراد الرومان الحكـم المباشر، وكان بنطس بلاطس (Bontos Blatas) حاكمهم عندما ولد السيد المسيح، وأهم حوادث القرن الأول بعد ميلاده هدم مدينة أورشليم وحرق الهيكل سنة 70م على يد بنطس وسحق ثورة يهودية وحرث مكان المدينة وأقام مـستعمرة رومانـية بإسم إيلياء على أنقاضها وبنى معبد لجؤبتر على أنقاض الهيكل، وفي سنة 134م حرم هدريان (Hiderian) دخول المدينة على اليهود فإنسحبت بقاياهم للإقامة في منطقة الجليل، وغلب إسم فلسطين على البلاد في العهد الروماني وعرفت أورشليم بإيلياء.[3]

أما اليهود فلم يؤمنوا برسالة السيد المسيح وإضطهدوا من آمن بهم من بنـي جلـدتهم فتفرقوا في أقطار الإمبراطورية الرومانية الشرقية "البيزنطية" النـصرانية في سنة 313م، وقد جعلها الإمبراطور قسطنطين (Qustantian) المقر الرسمي.[4]

وكـان لهذا الإنقلاب أثر عظيم في مدينة إيلياء، إذ تحولت بسرعة من مديـنة وثنية إلى مدينة نصرانية، وسهل ذلك زوال آثار اليهود فيها قبل مئتي سـنة. فقامت فيها وفي بيت لحم الكنائس مثل كنيسة القيامة وكنيسة المهد بأمر

---

[1] عبد اللطيف الطيباوي، القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام، مصدر سابق، ص 6.

[2] نجيب الأحمد، تهويد القدس، مصدر سابق، ص 10.

[3] المصدر السابق، ص 11.

[4] عـبد اللطيف الطيباوي، القـدس الشريف فـي تاريـخ العـرب والإسـلام، مصدر سابق، ص 7 وما بعدها.

قسطنطين وأمه هيلانة (Hilanh)، وبأمرها أزيلت جميع المعابد الوثنية التي أقيمت بعد خراب الهيكل.

ولكن هذا الكيان النصراني قد تزعزع في أوائل القرن السابع عندما غلبت الفرس الروم البيزنطية، وإجتاحوا سوريا وفلسطين ودخلوا إيلياء في سنة 604م، فوجد اليهود في منطقة الجليل بارقة أمل في إستعادة ما فقدوا فتطوعوا لمساعدة الفرس، وإشتركوا معهم في ذبح النصارى وهدم الكنائس،[1] ولما دارت الدائرة على الفرس بعد خمس عشر سنة بإنتصار هيراقليوس (Hirakaulaws) عليهم وإستعادة إيلياء، إنتقم من اليهود إنتقاماً قاسياً، وحدد ما فرضه هدريان من تحريم دخول المدينة عليهم، وهذه الحرب بين الفرس والبيزنطيين لها ذكر في القرآن الكبريم: (الم غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ).[2]

إن صلة العرب بفلسطين قديمة وقد عرف العرب قبل الإسلام في أدنى الأرض أي أقربها إلى الحجاز وهي جنوب سورية (فلسطين) فقد جاء أن بعض القبائل العربية حاربت مع "الفلسطينيين" الذين هاجموا أورشليم في سنة 850 ق. م.

وصلة عرب الحجاز مع اليمن جنوباً والشام شمالاً[3] وصفت في القرآن الكريم بـ (رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ).[4]

فرحلة الصيف كانت محطتها الكبرى في البتراء عاصمة الأنباط، فمنها كانت القوافل التجارية تتجه إما إلى غزة أو إلى دمشق والمشهور أن هاشماً من أجداد رسول الله ﷺ كان في قافلة تجارية عندما توفي في غزة فعرفت

---

[1] فايز فهد جابر، القدس، مصدر سابق، ص 18.

[2] الروم 1، 4.

[3] فايز فهد جابر، القدس، مصدر سابق، ص 8.

[4] قريش 2.

بإسـم "غزة هاشم"، ورسول الله ﷺ رافق بنفسه وهو صبي عمّه أبا طالب في رحلـة تجاريـة إلى دمشق، وعمرو بن العاص، أحد تجار مكة عرف جنوب فلسطين حتـى بـيت المقـدس قـبل أن يعرفها قائداً للجيش الإسلامي الذي حاصر تلك المدينة.

فالفـتح الإسـلامي لم يكن بدءاً للوجود العربي فـي فلسطين بل تأكيداً له.[1]

المطلب الثاني: الفتح الإسلامي لمدينة القدس.

سـبق الفـتح الإسـلامي لمدينة القدس في 15هـ – 636م،[2] إسراء رسـول الله ﷺ إلـيها مصداقاً لقوله تعالى: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ).[3]

لقـد بـدأت علاقـة الإسـلام بمديـنة القدس حين أُسري برسول الله محمـد ﷺ من مكة المكرمة، ومنها عرج إلى السماوات العلى. وأصبح الإيمان بالإسـراء جـزءا من عقيدة المسلمين، وحينما فرضت الصلاة على المسلمين كـان بيت المقدس (قبلة المسلمين) فيما كانت مكة المكرمة والكعبة بين أيديهم. وبعـدما هاجـر الرسول إلى المدينة بستة عشر شهراً أمر بالتوجه في الصلاة إلى الكبعة.[4]

كـتب الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي عبيدة عامر بن الجـراح رضـي الله عنه – عامله بالشام ما صورته: "أما بعد: فإني أحمد الله الـذي لا إلـه إلا هو وأصلي على نبيه. وقد وصلني كتابك تستشيرني إلى أي ناحـيـة تـتوجـه. وقـد أشـار ابـن عـم رسـول الله ﷺ (علي كرم الله

---

[1] عـبد اللطيف الطيباوي، القـدس الشـريف فـي تاريـخ العـرب والإسـلام، مصدر سابق، ص 8.

[2] فايز فهد جابر، القـدس، مصدر سابق، ص 38.

[3] الإسـراء 1.

[4] فايز فهد جابر، القـدس، مصدر سابق، ص 38.

وجهـــه) بالمســير إلـــى بـيـت المقـــدس، فإن الله يفتحها على يديك والسلام".[1]

تــوجه أبو عبيدة عامر بن الجراح بعد الإنتصار على الروم في معركة اليـــرموك وبناءً على توجيهات الخليفة عمر إلى (إيلياء). وإحتلها بعد حصار دام أربعـــة أشهر، ولما إشتد حصار المسلمين للمدينة، ورغب البطريك صفرو نيوسي (Sephro Newci) في التسليم، إشترط أن يكون ذلك على يدي الخليفة نفـــسه، فقـــبل عمر ذلك، وبعد مشاورة الصحابة وأمراء الجيش، وهو برهان على علو منزلة المدينة عند الخليفة وعند المسلمين.[2]

وفـــي ســـنة 637م فتحها المسلمون وإشترط الرؤساء المسيحيون، على جـــيش المسلمين الذي كان يحاصر المدينة، أن لا تفتح أبواب أسوارها وتسلم إلـــى الخليفة العادل عمر بن الخطاب. وإشترط الرؤساء على الخليفة عمر بن الخطاب أن يعطيهم عهداً بعدم السماح لليهود بالإقامة بالمدينة والمحافظة على كنائسهم ودينهم وأملاكهم وأموالهم.[3]

وفـــي 15هـــ تسلم الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مدينة بيت المقـــدس بنفـــســـه وكـــتب وثـــيقـــة الأمـــان التي عرفت فيما بعد بالعهدة العمرية.[4]

وفـــي العهد شرط خاص بمنع إقامة اليهود في القدس ولا شك بأن هذا الـــشرط كـــان بـــناءً علـــى طلب البطريرك بعد الذي لاقاه أتباعه أثناء الغزو الفارسي من شر اليهود.[5]

---

(1) محمود العابدي. قدســـــــــنا. (القاهرة: مطبعة الجبلاوي، 1972م)، ص 56.

(2) فايز فهد جابر، القـــــــدس، مصدر سابق، ص 10 – 11.

(3) عـــبد اللطيف الطيباوي، القـــدس الشـــريف فـــي تاريـــخ العـــرب والإســـلام، مصدر سابق، ص 10.

(4) نجيب الأحمد، تهويد القدس، مصدر سابق، ص 11.

(5) عـــبد اللطيف الطيباوي، القـــدس الشـــريف فـــي تاريـــخ العـــرب والإســـلام، مصدر سابق، ص 10.

وهذا نص العهد:

"بسم الله الرحمن الرحيم: هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقض منها.. ولا من شيء من أموالهم. ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود". "وعلى أهل إيلياء إعطاء الجزية كما يعطى أهل المدائن وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص، فمن خرج منهم فهو آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومن أقام فهو آمن، وعليه ما على أهل إيلياء من الجزية. ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم.. فإنهم آمنون على أنفسهم.. حتى يبلغوا مأمنهم ومن كان فيها من أهل الأرض، فمن شاء منهم قعد، وعليه ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن شاء سار مع الروم، ومن رجع إلى أهله فإنه لا يؤخذ منهم شيء "من الجزية" حتى يحصدوا حصادهم".[1]

وحسب الأحاديث المتواترة أقام عمر مسجداً في المكان الذي وضعه الرسول الكريم وأقام فيه الصلاة ليلة الإسراء.[2] إن الشروط المتعلقة بعدم السماح لليهود بالعيش في المدينة كان بناءً على طلب النصارى الذين لم ينسوا آنذاك الدور الذي لعبه اليهود في غزو الفرس للمدينة وتدميرها، وفي مذبحة النصارى، ولكن هذا الحظر رفع تدريجياً بسبب تسامح السلطات الإسلامية إلى أن نسي كلياً وأصبح بإمكان اليهود دخول المدينة دون حرج حتى إذا تحدد التاريخ الذي سمح به لليهود بممارسة الطقوس الدينية، خارج الجزء من الحائط الغربي للحرم الشريف،

---

[1] نجيب الأحمد، تهويد القدس، مصدر سابق، ص 11.

[2] لي سترانج، فلسطين في العهد الإسلامي، ط1 (عمان: وزارة الثقافة والإعلام، 1970م)، ص 101.

غـــدا غـيــر مهـــم. وجــاءت تسميـــة ذلك الجزء "حائط المبكى" تسمية حديثة.[1]

ويحـــتمل أن تكون ممارسة اليهود لزيارة حائط المبكى قد بدأت بشكل غيــر رســمي، وعلـــى نطاق ضيق محدود جداً. مما لم يلفت إنتباه السلطات الإســـلامية، وربما عاد تاريخ ذلك إلى ما بعد إسترجاع القدس وتحريرها على يــد صـــلاح الدين عام 1187م، ومن المعروف أن الصليبيين كانوا قد أبادوا جمــيع السكان المسلمين في المدينة المقدسة وحرقوا الجالية اليهودية فيها حتى الموت والفناء.

المطلب الثالث: سقوط القدس في يد الصليبيين.

ســقطــت القـــدس فـــي أيــدي الـصليبــيين فــي سنـــة 492 للهجــــرة، وقـــد وصـــف مــؤرخ القــدس وقاضيهـــا سقوطهـــا فـــي أيـــدي الصليبـــيين بقـــوله: "لـــم يـــرى الإسلام مصيبة أعظم من ذلك". لقد ســقطت القـدس فـــي وقت كانت فيه كلمـــة المسلمـــين متفرقـــة أشد التفرق وقـــوتهم فـــي غايـــة الضعف، وقد كتب الصليبيون للبابا بعد دخولهم مدينـــة القـــدس أن خيولهم خاضت في دماء المسلمين إلى الركب. فقد قتلوا المسلمين رجالاً ونساءً وأطفالاً بلا رحمة أو تمييز بين المحارب وغير المحارب.

قـــــال ابـــن الأثـــير: "لـــبث الفرنجة فـــي البلـــدة أسبوعـــاً يقتلـــون المسلمـــين.. وقتلـــوا فـــي المسجـــد الأقصى" غالباً يقصد الحرم الشريف مع المــسجدين "مـــا يزيد على سبعين ألف، منهم جماعة كثيرة من أئمة المسلمين وعلمـــائهم وعـــبادهم وزهـــادهم ممـــن فارق الأوطان وجاور ذلك الموضع الشريف..".[2]

---

[1] عــبد اللطيف الطيباوي، القــدس الشــريف فــــي تاريــــخ العــــرب والإســـلام، مصدر سابق، ص 23 – 24.

[2] مجبــر الـــدين العلمـــي. الأنـــس الجـــليل بتاريـــخ القـــدس والجـــليل. (القاهـــرة: بدون دار نشر، ولا تاريخ نشر)، ص 274.

لقد سكن الصليبيون بيوت المسلمين وحولوا مسجد قبة الصخرة إلى كنيسة وجعلوا المسجد الأقصى ثكنة لفرسانهم وأسفله إصطبلاً لخيولهم. أما سكان المدينة من نصارى الشرق فقد أبقاهم الصليبيون لكن جردوهم من السيادة الدينية بإلغاء البطريكية الأرثوذكسية وإقامة أخري لاتينية مكانها، وأما من كان في المدينة من اليهود فقد جمعهم الصليبيون في الكنيسة وأحرقوها عليهم.[1]

المطلب الرابع: تحرير صلاح الدين للقدس.

لقد فتح صلاح الدين بن أيوب مدينة القدس في 26 رجب سنة 583هـ/ 1 تشرين أول 1187م. وفي اليوم الثاني إحتفل المسلمون بليلة الإسراء والمعراج إحتفالاً عظيماً وقد حافظ المسلمون على إحياء هذه الليلة المباركة في الحرم الشريف إلى يومنا هذا. وصلى صلاح الدين ورجاله تحت قبة الصخرة وإستمع إلى خطبة القاضي محي الدين بن محمد القرشي قال فيها:

وفتحك القلعة الشهباء في صفر

مبشر بفتوح القدس في رجب[2]

وقال في خطبة خاصة قبل الخطبة المعتادة:

"إياكم عباد الله أن يستنزلكم الشيطان.. فيخيل لكم أن هذا النصر كان بسيوفكم الحداد وخيولكم الجياد.. لا والله، ما النصر إلا من عند الله، فإحذروا عباد الله بعد أن شرفكم الله بهذا الفتح الجليل.. أن تقترفوا كبيرة من مناهيه.. والجهاد.. الجهاد إنصروا الله ينصركم.. خذوا في حسم الداء وقطع

---

(1) عبد اللطيف الطيباوي، القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام، مصدر سابق، ص 40.

(2) سمير جريس. القدس. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981م)، ص 182 – 183.

شـــأفــة الأعـــداء، وطهـــروا الأرض مـــن هـــذه الأنجاس التي أغضبت الله ورسوله..".[1]

وقـــد ملأ السلطان صلاح الدين الحرم الشريف بنسخ من القرآن الكريم أحـــضرها من مكتبة دمشق العظيمة، ولا تزال بعض هذه النسخ محفوظة حتى الآن.[2]

وقـــد أمـــر الـــسلطان صلاح الدين بترميم المسجد الأقصى وجاء إليه بالمنبـــر الذي لم يعمل في الإسلام مثله "من حلب صنع على مدى سنين بأمر نـــور الدين زنكي خاصة بإسم المسجد الأقصى"، وهذا هو المنبر الذي أحرقه اليهود في سنة 1969م أثناء الإحتلال الإسرائيلي.

وقـــد أشرف الملك المظفر على تكنيس الحرم وغسله ورشه بماء الورد لتطهيره من رجس الفرنجة.[3]

وفـــي عام 1515م حكمها العثمانيون وأمر سليمان القانوني بإعادة بناء ســـور القـــدس الذي إستغرق بناؤه خمس سنوات وبلغ طوله أربع كيلومترات وإرتفاعـــه إثنـــي عـــشر متـــراً وله ثمانية أبواب رئيسية وإستمر تقدم المدينة وإزدهارهـــا وتوســـعت خـــارج السور وبقيت تحت حكم العثمانيين حتى عام 1917م حتـــى إحـــتلها البـــريطانيون بقيادة الجنرال اللنبي بعد هزيمة الدولة العثمانية الإسلامية بالحرب العالمية الأولى.[4]

لـــم تنقطع السيادة الفعلية للمسلمين على هذه المدينة منذ الفتح الإسلامي لمدينة القدس طيلة الأربعة عشر قرناً الماضية بإستثناء فترة الحملات الصليبية أي نحـــو مـــئة عـــام (1099 – 1187م، و1229 – 1239م)، والإحـــتلال

---

(1) عـــبد اللطيف الطيباوي، القـــدس الشـــريف فـــي تاريـــخ العـــرب والإســـلام، مصدر سابق، ص 522.

(2) سمير جريس، القـــــدس، مصدر سابق، ص 183.

(3) عـــبد اللطيف الطيباوي، القـــدس الشـــريف فـــي تاريـــخ العـــرب والإســـلام، مصدر سابق، ص 22 – 23.

(4) سمير جريس، القـــــدس، مصدر سابق، ص 27.

البريطـانـي (1917 – 1948م) ثـم الإحـتـلال الإسرائيلـي سنـة 1967م.

المطلب الخامس: القدس في التخطيط اليهودي.

لقد تبلورت قدسية المدينة المقدسة لدى اليهود في الشتات، وتأثرت إلى حد كبير بالمعاناة من الإضطهاد الذي واجههم عبر تاريخهم،[1] ولم يكن وقوع المديـنة المقدسـة فـي قبـضة الإحـتلال الإسرائيلي نتيجة حربي 1948م و 1967م، فحـسب بل جاء نتيجة لسلسلة من المخططات الدقيقة والمدروسة التـي جرى تنفيذها على مراحل متعددة تتلاءم مع القدرات الصهيونية البشرية والماديـة والسياسية والعسكرية، وقد بدأت أولى هذه المراحل مع نشوء الفكرة الـصهيونية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقبل ظهور الصهيونية الـسياسية فـي أعقـاب المؤتمـر الصهيوني الأول الذي عقد في مدينة بازل بسويـسرا سـنة 1897م، وإتسمت هذه المرحلة بـ "تسلل اليهود إلى فلسطين بدوافـع دينية أو إقتصادية – سياسية أو جامعة بينهما خلال أواخر فترة الحكم العثمـانـي لفلـسطـين، الأمـــر الـذي نجم عنه تشكيل جالية يهودية في فلـسطين إستوطن غالبها في القدس ثم ما لبثت أن أصبحت أحد قواعد العمل الصهيوني.

لقـد دأب منظرو الحركة الصهيونية منذ منتصف القرن الماضي على التأكيد لليهود في مختلف أنحاء العالم بأن هدف الصهيونية هو إحتلال القدس، وجعلها عاصمة أبدية لإسرائيل.

وكـــان إسـتيطـان القـــدس مـن أهـم ركائـز الدعـوة لـدى زعمــاء الـيهـود الذيـن كانـوا يـرددون أمـام بسـطاء اليهـود فـي العـالـم بإستمـرار أحـد المزاعـم اليهوديـة التـي تقـول: "إن أقـدامنا تقـف عـنـد أبـوابـك يـا قـدس، يـا قـدس التـي بقـيت موحدة".

---

[1] المصدر السابق، ص 186.

أولاً: الإدعاء الصهيوني والصراع حول القدس.

يعتمد الإدعاء الصهيوني على أحقية اليهود في إستعادة القدس كعاصمة لهم، لأنها حسب زعمهم كانت عاصمة مملكة يهودا أحد المملكتين اليهوديتين في فلسطين قبل ثلاثة آلاف سنة. فاليهود ليسوا أول ولا آخر من حكم المدينة فقد بناها العرب اليبوسيون قبل نحو 4000 سنة قبل الميلاد إلى أن إستولى عليها داود حوالي سنة 1000 ق. م. بعد أن وحد قبائل إسرائيل التي خرجت من مصر بإتجاه فلسطين في القرن الثالث عشر ق. م.

لقد إختار داود القدس عاصمة له وشرع في بناء معبد لحفظ تابوت العهد الذي يحتوي على وصايا موسى وأتم بناءه من بعده إبنه سليمان. وقد قدس قسم من اليهود المدينة أول الأمر على طريقة اليبوسيين وديانتهم فنجد داود والد سليمان، يقتبس طريقة اليبوسيين في بناء بيت للرب (هيكل)، وقد قام إبنه سليمان ببناء الهيكل بالرغم من معارضة أنبياء اليهود وأحبارهم، ومع مرور الوقت وكثرة الأنبياء والكهنة الذين وفدوا على المدينة طيلة حكم أسرة داود، أصبحت المدينة وهيكلها تتخذان في التوراة والتراث الديني في خواطر اليهود مكاناً إستعملها السياسيون الصهاينة الداعون إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين العربية بعد مضي ثلاثة آلاف سنة على حكم داود.[1]

لقد إستمرت "المملكة العبرية" لمدة أربعة قرون، تغطي الفترة من القرن العاشر إلى القرن السابع قبل الميلاد، وقد إنقسمت المملكة العبرية إلى دولتين، إسرائيل ويهودا، وقد قام الأشوريون بغزو إسرائيل ورغم سقوط يهودا عام 640 قبل الميلاد، إلا أنها تمكنت من القيام مرة ثانية كدولة حتى عام 70م. عندما قام الإمبراطور الروماني تيتوس (Titus) بغزو ونهب القدس، وفي عام 587 قبل الميلاد، في ظل حكم نبوخذ نصر الثاني حمل اليهود إلى بابل (جميعهم تقريباً بإستثناء مجموعات قليلة من الطبقات الدنيا هاجرت إلى مصر)، وفي عام 540 قبل الميلاد قام التيرتيوليانوسيون

---

[1] المصدر السابق، ص 15.

(Altertiowliannoseown) بطــرد الــيهود كافة حيث دفع بعضهم بصفة خاصـــة إلى نهر الراين للدفاع عن الإمبراطورية الرومانية ضد هجوم البربر (ويمثل هؤلاء اليهود السلف الأعلى لطائفة الإشكنازي).[1]

فمــنذ 70م حتــى 15 أيــار/ مايو 1948م – خلال التسعة عشر قرناً الماضية – لم تقم "دولة يهودية" على أرض فلسطين وعلى مدار القرون الأولى من هذه الفترة تغير حكام القدس مرات عديدة (الرومان، الفرس، البيزنطيون)، وفي عام 638م قام المسلمون بفتح القدس. ومنذ تلك اللحظة حتى عام 1967م أي لمدة ثلاثة عشر قرناً تقريباً، كانت فلسطين ومن ضمنها القدس تحت الحكم الإسلامي.

إن هــذه الحقائق تظهر بشكل واضح كيف قُــلبت الحقائق تحت ستار ما يسمى عبارة "الحقوق التاريخية" لليهود في فلسطين.[2]

ثانياً: اليهود ومراحل الإستيلاء على القدس.

لقــد كانت القدس وما زالت هدفاً خاصاً للمطامع الصهيونية وكان بداية التسلل اليهودي إلى القدس في عام 1813م على أثر الوباء الذي إجتاح الجليل، وبــدأت الهجــرة الــيهودية في عام 1895م إلى القدس بعد أن وضع "موسى منتغــيوري" (Mousa Mintghury) حجر الأساس للحي اليهودي الأول في القدس. وقد مهّد إلى ذلك السفير البريطاني لدى الدولة العثمانية آنذاك.

وكانــت قد ظهرت أول صحيفة صهيونية في القدس، "يهودا وأورشليم" لإضــفاء صــبغة يهودية صرفة على الحياة اليهودية الثقافية والسياسية، وبعد صـــدور وعد بلفور عام 1917م أخذت القدس تتحول تدريجياً وبفضل تواطؤ سـلطات الإنــتداب البريطانـــي إلى مركز للنشاطات الصهيونية إذ تم تأسيس العديد من المراكز الصهيونية الحيوية فيها كان من أبرزها مركز الهستدروت الــصهيوني العالمـــي، ومركز الوكالة اليهودية ومركز مؤسسة "الكيرن هيود"

---

(1) المصدر السابق، ص 15 – 16.

(2) المصدر السابق، ص 7 – 11.

"الصندوق القومي اليهودي" لأغراض إستملاك الأراضي بالإضافة إلى الجامعة العبـــرية عـــام 1925م الـــواجهة الصهيونية الثقافية لليهود في فلسطين عامة والقـــدس خاصة، وكنيست إسرائيل ومركز اللجنة القومية لليهود عام 1920م التـــي كانــــت تعــــد أعلـــــى ســـلطـــة يهوديـــة سياسيـــة إداريـــة فـــي فلسطـــين.[1]

وقـــد شهدت الهجرة اليهودية إلى القدس إتساعاً محموماً عام 1922م. فـــبعد إنـــسحاب قوات الإنتداب البريطاني من القدس في 1948/5/14م، ركز الصهاينة جهودهم لإحتلال عاصمة فلسطين (القدس)، وكان في نيتهم الإعلان عنها عاصمة للكيان الصهيوني في كانون الأول من عام 1949م.

ومـــن أجـــل ذلـــك تدافع إلى المدينة المغتصبة المستجلبون اليهود من مخـــتلف دول العالم للإقامة فيها وبعد ذلك إحتلت العصابات الصهيونية قُـــرى عـــربية مجاورة ضمتها لها مثل بيت صفافا ولفتا وعين كارم والمالحة، ودير ياســـين. وفي عام 1950م وصل عدد المستوطنين اليهود القاطنين في القدس حوالي 123000 نسمة.

وبعد هذا التاريخ مباشرة بدأ الكيان الإسرائيلي بالإستيلاء على ضواحي ســـكنية جديـــدة لإســـتيعاب مئات الآلاف من المستجلبين اليهود وبالقرب من الجامعـــة العبـــرية الـــضاحية الجديدة بنى الصهاينة مجمعاً خاصاً للمؤسسات والدوائـــر الـــصهيونية الرسمية وشبه الرسمية أطلق عليه إسم "الكبرياء" وهو بمثابة مركـــز الـــوزارات والمكـــاتب الإسرائيليـــة وقصر الكنيست بالإضافة إلى المتحف الصهيوني وبعد عشر سنوات من الإحتلال شهد الجزء المحتل من القدس إتساعاً عمرانياً بفعل تدفق المستوطنين.[2]

---

[1] علـــي عزت بيجوفتش. "إسرائيل والعالم الإسلامي". شـــؤون عربية. (العدد 33 – 34، 1983م)، ص 281 – 282.

[2] ســـمير ســـمعـــان. الصهيونيـــة. (عمـــان: المركـــز الأردنـــي للدراســـات والمعلومات، 1983م)، ص 28 – 30.

وبإنــتهاء الحــرب العــربية الإســرائيلية عام 1948م تمكنت القوات الإســرائيلية مــن تحقيق نصف ذلك الحلم الصهيوني، فقد إحتلت 66.2% من المــساحة الكلية لمدينة القدس، ولكن البلدة القديمة وما فيها من مقدسات ظلت بيد العرب.

ثــم جاءت حرب 1967م لتمكن القوات الإسرائيلية من إحكام قبضتها على الجزء المتبقي من المدينة.

وفــــي 1967/6/8م كـــــان الحاخـــــام شـــــلومو غـــــورين (Shloumou Ghorin) – حاخام جيش الدفاع الإسرائيلي آنذاك – يقف على رأس ثلة من الجيش بالقرب من الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف (حائط المبكــى)، ويقــيم شــعائر الــصلاة اليهودية معلناً في ختامها أن حلم الأجيال الــيهودية قــد تحقــق، فالقــدس للــيهود ولن يتراجعوا عنها وهي عاصمتهم الأبدية.(1)

وفــي 1967/6/11م أي بعــد إحتلال القدس كلها بأيام عقدت الحكومة الإســرائيلية إجتماعاً لبحث ضم القدس إلى إسرائيل وتوالت إجتماعاتها إلى أن تقــدمت الكنيــست(2) فــي 1967/6/27م بمــشروع قــرار ضم القدس إلى (إسرائيل).

---

(1) المصدر السابق، ص 583.

(2) ســن الكنيست الإسرائيلي قانون حماية الأماكن المقدسة في 27 يونيو/ حزيران 1967م، وينص هذا القانون على ما يلي:

– حمايـــة الأمــاكــن المقدســة مــن التدنيــس وحمايتهــا مــن مــا قــد يــؤدي إلــى تقــيـيد حــرية الأفــراد مــن مختلــف الديانات في الوصول إليها والمحافظة على مشاعرهم في هذا الشأن.

– يتعــرض كــل من يتعدى على حرمة الأماكن المقدسة أو ينال من قدسيتها للحبس لمدة سبع سنوات، ويتعــرض لمــدة خمــس سنــوات أي شخــص يعمــل للحــد مــن حريــة الأفــراد مــن مخــتلــف الــديانــات فـــي زيـــارة الأماكــن المقدســة الخاصــة بهــم، أو إيــذاء مشاعــرهم. أنظـــر: كـيت ماجوابـر. تهويـد القـدس. (بيــروت: مكتبـــــة الآفــاق الجـــديدة، 1981م)، ص 25 – 26.

ولقد وافق الكنيست في اليوم نفسه على قرار الضم وجرى إلحاق القدس العربية بإسرائيل سياسياً وإدارياً بموجب الأمر رقم 2064.[1]

وبدأت عملية نقل مكاتب الوزارات والمؤسسات الإسرائيلية الحكومية الأخرى إلى القدس الشرقية.[2]

وقد نص القانون الذي أصدره الكنيست على ما يلي:[3]

- أن القدس الموحدة كاملة هي عاصمة إسرائيل.
- أن القدس مقر رئيس البلاد والكنيست والحكومة والمحكمة العليا.
- أن الأماكن المقدسة ستحمى من تدنيس أو من أي إضرار، أو أي شيء يمكن أن يؤثر على الوصول الحر إلى كل الديانات إلى أماكنها المقدسة أو على مشاعرها نحو هذه الأماكن.
- أن الحكومة ستشرف على تطوير القدس ونموها ورفاه سكانها بتخصيص أموال لبلدية القدس بموافقة اللجنة المالية في الكنيست، وستحظى القدس بأولويات خاصة في نشاطات دوائر الحكومة لتطويرها في الحقوق الإقتصادية والحقوق الأخرى.

ويبدو أن قرار الكنيست الإسرائيلي المشار إليه قد بدأ يأخذ شكلاً عملياً حين قررت لجنة الداخلية التابعة للكنيست الإسرائيلي زيارة ساحة الحرم لتضع حجر الأساس الأول في إقامة أول تواجد يهودي في الحرم القدسي الشريف

---

(1) سمير سمعان، الصهيونية، مصدر سابق، ص 552.

(2) سعد الدين العلمي. "المسجد الأقصى في خطر". مجلة منار الإسلام. (العدد 7، 1986م)، ص 11 – 13.

(3) المصدر السابق، ص 14.

وقـد قام أحد الأعضاء المتطرفين بالصلاة داخل الحرم رغم تواجده في زيارة رسمية إجبارية لهذا المكان الطاهر.[1]

إن الـيهود، منذ أن أحرقوا المسجد في عام 1969م وهم يصرون على النـيل مـنه بمخـتلف الوسـائل، مـن إطلاق النار على المصلين إلى زرع المتفجـرات وقـد أجمعت الصحف الإسرائيلية أن المتفجرات التي تم العثور علـيها من قبل حرس المسجد الأقصى نقلت من عنابر الجيش الإسرائيلي،[2] وقـد ذكـر الشيخ سعد الدين العلمي مفتي القدس أنه قد تعرض إلى التهديدات والإنذارات وأنهم خيروه في آخر إنذار وصله منهم بين أمرين:[3]

إمـا أن يقـبل منهم مليون دينار أردني سراً مقابل السماح لهم بدخول ساحات الأقصى والصلاة فيه أو الإغتيال والموت، وقد عقد الشيخ العلمي على إثـر ذلـك مؤتمراً شعبياً في الأرض المحتلة قال فيه: "ليكن معلوماً لإسرائيل والدنيا كلها أن ملء الأرض ذهباً لا تساوي عند المسلم ذرة من تراب المسجد الأقصى الشريف".

ثالثاً: النوايا الإسرائيلية بشأن الحرم الشريف.

قام الحاخام الأكبر بالجيش الإسرائيلي عام 1967م مع عدد من أتباعه بالـصلاة فـي الحـرم الـشريف الـذي يقدسه المسلمون وقد أثار هذا العمل الإستفزازي مشاعر المسلمين وغير المسلمين، وفي عام 1976م، حوكم ثمانية يهود – من جملة 40 يهودياً – بتهمة الصلاة وترديد الترانيم الإسرائيلية داخل الحـرم الـشريف. وقـد أصدرت القاضية "روث أرو" (Routh Arow) في محكمـة القدس حكماً يؤكد حق اليهود في الصلاة في الحرم الشريف، وبرأت المتهمـين فأدى هذا إلى إشتعال المظاهرات والاضطرابات في القدس والضفة

[1] حـازم نسيبـة. "القـدس علـى الساحـة الدوليـة". مجلـس القدس الشريف. (العدد 1، 1985م)، ص 16.

[2] ولـيد الجعفـري. المـستعمرات الإسـتيطانية فـي الأراضي المحتلة. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981م)، ص 251.

[3] سعد الدين العلمي، "المسجد الأقصى في خطر"، مصدر سابق، ص 23.

الغربية. ثم أعيد عرض الدعوى أمام المحكمة العليا حيث قامت بنقض الحكم. وقد رأس العرب في حكم القاضية روث أرو تعبيراً عن مشاعر العديد من الإسرائيليين الذين يرون في الحرم الشريف حجر عثرة أساسي في طريق الوصول إلى المعبد الثالث. وتكررت الإشتباكات في أغسطس عام 1976م، نتيجة لمحاولة بعض اليهود المتدينين الصلاة في الحرم الشريف.(1)

ونستذكر تصريحات المسؤولين الإسرائيليين بعد إحتلال القدس عام 1967م حيث صرح ديفيد بن جوريون بأن شعبه "الذي يقف على أعتاب المعبد الثالث لا يمكن أن يتحمل الصبر الذي كان عليه أجداده"، وعندما وصل مناحم بيجن (Manahm Bigin) إلى الجدار، عبر عن أمله في أن يعاد بناء المعبد في أقرب وقت وخلال فترة حياة هذا الجيل.

كما صرح وزير الأديان الإسرائيلي عام 1967م، أمام أحد المؤتمرات في مدينة القدس بأن سلطات الإحتلال تعتبر المسجد الأقصى وقبة الصخرة جزءا من مملكتها ذلك على أساس حق الإمتلاك السابق أو حق الإحتلال الحالي، ثم أضاف "وينطبق ذلك على المسجد الإبراهيمي المقدس في مدينة الخليل، ويعتبر الكهف محراباً يهودياً حيث قام اليهود بشرائه بنفس الطريقة التي تم بها شراء الصخرة المقدسة في عصر النبي داود من اليبوسيين.. ولليهود في الكهف والصخرة حقوق إحتلال وإمتلاك".(2) لقد وضعوا أيديهم على الحرم الإبراهيمي ويسعون إلى وضع أيديهم على المسجد الأقصى.

---

(1) عصام سخنيني. الحكم الذاتي الفلسطيني. (دبي: مركز أبحاث الشرق الأوسط، 1981م)، ص 10 – 11. وللمزيد أنظر: غازي ربابعة. إستراتيجية القوتين العظميين في الشرق الأوسط. (عمان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، 1967م)، ص 35 وما بعدها. كذلك أنظر: عبد الحميد السائح. ماذا بعد إحراق المسجد الأقصى. (عمان: دار الفرقان، 1970م)، ص 90 – 91.

(2) خليل الشقاقي. الإستيطان اليهودي في القدس ومحيطها "الإنترنت". (موقع "المقاومة" http://www.moqawama.org/arabic/charact/kalil.htm)، 2003/2/19م. وللمزيد أنظر: بول فندلي، الخداع، ط1 (بيروت: شركة المطبوعات والنشر، 1993م)، ص 201 – 208. كذلك =

لقــد ذهــب "موشـــى ديان" (Mousha Dian) وزير دفاع العدو عام 1967م إلى "الجعبري" رئيس البلدية، وطلب منه تصريحاً لليهود بزيارة الحرم الإبراهيمـــي.. وقـــال له الجعبري: "إن مساجدنا مفتوحة الأبواب في كل العالم أمـــام أي زائر مهما كان دينه أو لونه أو جنسيته". غير أن موشى ديان أصر علـــى أخـــذ هـــذا التـــصريح خطياً.. وأعطاه الشيخ الجعبري هذا التصريح الكتابي.[1]

ففي الأسبوع الأول جعلوا يدخلون المسجد كزوار بعد خلع نعالهم، وفي الأسبوع الثاني راحوا يدخلون بالنعال ثم جاء الجيش وإحتل الحرم الإبراهيمي وأدخلوا إلى المسجد بالقوة أدوات عبادتهم من كراسي وطاولات فجعلوه أقرب إلى الكنيس منه إلى الجامع. وإذا ما سمح لهم بدخول المسجد الأقصى والصلاة في ساحته فلسوف يصير أمره ما صار إلية أمر الحرم الإبراهيمي.[2]

المبحث الثاني: الصراع العربي الإسرائيلي.

لعــبت العصابات الصهيونية الإرهابية التابعة لهذه الحركة دوراً مقرراً فـــي قـــيادة العلاقـــات اليهودية بالأطراف المتحاربة. وعلى الطريقة اليهودية

= أنظــر: شاكـــر النابلســـي. أقطـــاب التسويـــة. (بيروت: المؤسســـة العربيـــة للطباعـــة والنشـــر، 1986م)، ص 71 – 72.

(1) ســـعيد تيم. النظام السياسي الإسرائيلي. (بيروت: دار الجليل، 1989م)، ص 332 – 408. وللمزيد أنظـــر: فايز جابر. ملف القدس. (عمان: اللجنة الملكية لشؤون القدس، 1995م)، ص 98. كذلك أنظر: ســـميع المعايطـــة. التسويـــة السلميـــة للصـــراع العربـــي الإسرائيلي. (عمان: دار البشير، 1993م)، ص 214 – 215.

(2) محمـــد خـــضر الرفاعي. إتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية في ظل القانون الدولي. (عمان: دار الجلـــيل، 1984م)، ص 18. وللمـــزيد أنظر: بشـــير مائير حبائي. حـــول الحكـــم الذاتـــي في كامب ديفيد.. الســـلام بين مصـــر وإسرائيـــل. (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1980م)، ص 117 – 118. كـــذلك أنظر: أحمد سعيد نوفل. "القدس بين التهويد والأمم المتحدة ومشاريع السلام". المـــستقبل العربـــي. (العدد 74، 1985م)، ص 42 – 45. أيضاً أنظر: رجاء شحادة. "التفاوض بشأن تـــرتيبـــات الحكـــم الـــذاتي". مجلـــة الدراســـــات الفلسطينيــــــة. (العـــدد 10، 1991م)، ص 144 وما بعدها.

(التحالف مع الأقوى وخيانته سراً) وقف الصهاينة في فلسطين إلى جانب الإنجليز. لكن وثائق عديدة متنوعة المصادر تثبت خيانتهم. على أن غزارة الكتابات وتراكمها حول هذا الموضوع تجعله عصياً على فهم الأطراف غير المعنية بهذا الصراع. خاصة مع تجنيد اليهودية العالمية لكامل قدراتها لدعم التوجهات السياسية الصهيونية يدعمها في ذلك تواطؤ الدول الرأسمالية التي ترى لهذه الدولة دوراً وظيفياً يخدم مصالحها أكثر من خدمته لليهود أنفسهم.

من هنا تعددت المنطلقات النظرية والمواقف والرؤى من هذا الصراع.

إلا أننا في المقابل لا نجد جدوى من الدعوات العربية الراهنة لتجميل صورة العرب في أذهان الأجانب. لأنّ هؤلاء يتقبلون الشائعات الصهيونية دون تفكير لكونها تصب في مصلحتهم وترضي التراكمات اللاشعورية في عقلهم الجمعي. فالعداء الأوروبي للعرب يعود إلى زمن الحروب الصليبية التي لا تزال حاضرة في ذهن السيد بوش (Bush) الذي أطلقها بعفوية (هفوة تحليلية) وهو الذي يعتبر أن الصدفة وحدها جعلت العرب يعيشون فوق الثروة النفطية ولا فضل لهم بذلك. بل هم إستغلوا طيبة الأمريكيين وتمدنهم أكثر من اللازم. فقد كان بإمكان القوة الأمريكية أن تحتل تلك البلاد وتنهب ثروتها دون أن تعطي أصحابها أية حصة. من هنا كانت قناعة الأمريكي بضرورة إستقبال العرب لإسرائيل إستقبال الضيف المتحضر القادر على مساعدة العرب لتخطي تخلفهم وجهلهم وغرائزيتهم، وهو يصدق كل ما يقوله هذا الأستاذ الحضاري.

تناول مئات الكُتاب والمفكرين والساسة والإستراتيجيين الصراع العربي الإسرائيلي من وجهات نظر وزوايا عديدة.. ومع ذلك، بقت زاوية لم يسبق لكثيرين تناول هذا الصراع منها، ونعني أن ينظر إنسان إلى هذا الصراع وكأنه قائد إداري في مؤسسة كالمؤسسات العالمية الكبرى التي أفرزت وطورت تقنيات علوم الإدارة الحديثة حيث تختفي الأيديولوجيا

وتتلاشـــى العواطف والمشاعر ويكون الهدف الأوحد هو حل المشكلة بأفضل الوســائل والوصول لأجدى النتائج، ورغم أن أُستاذاً كبيراً مثل الأستاذ "محمد حــسنين هيكل" سخر في أحد أحاديثه لقناة الجزيرة الفضائية من الذين يديرون العـالم كشركة كبيرة فإننا نقول، أن الإمبراطورية الأمريكية لن تدير العالم إلا بعقلــية الــشركة (The Corporate Mentality) كمــا أن الإمبــراطورية الأمريكية ليست في طور الشيخوخة، وإنما في مراحل البداية الأولى، ولا يشك مدرك لحقائق عالم ما بعد حقبة الحرب الباردة أن قرناً على الأقل سوف ينسلخ والــولايات المــتحدة الأمريكية منفردة بمقعد القوة العظمى التي لا يقترب في وزنــه مــنها شــيء، وقولــنا هذا لا يستند على حدسٍ، وإنما لحساباتٍ دقيقةٍ لمعدلات النمو الإقتصادي وتطور البحث العلمي لدى الصين وروسيا وإنجلترا وفرنسا وألمانيا (وهي الدول القابلة من الناحية النظرية) لبلوغ درجات عليا من الــتقدم سواء كدول منفردة أو كمجموعات (مثل الإتحاد الأوروبي والذي نتوقع أن يضم روسيا خلال أقل من عشر سنوات). وعليه، فإننا نقول للذين يغضبهم أسـلوب إدارة العــالم كشركة أنه لن يضيركم بعد أن تناول كثيرون الصراع العربي الإسرائيلي من مختلف الزوايا أن تمارسوا قليلاً من ضبط النفس خلال مطالعــة وجهــة نظر مختلفة عن "اللحن الذائع" – ولما كان ذلك لا يضر في شــئ – فلتطالعوا (ولو على سبيل التغيير) وجهة نظرٍ أُخرى تتناول الصراع العربي الإسرائيلي بعقلية إدارة المؤسسة أو الشركة أو بتعبير آخر إنطلاقاً من تقنيات ومفاهيم وآليات الإدارة الحديثة.

المطلب الأول: المؤرخون الإسرائيليون الجدد.

اعتمدت إسرائيل مبدأ الإفراج عن الوثائق السرية بعد مرور ثلاثين سنة عليها. وتم الإفراج عن الدفعة الأولى من هذه الوثائق في العام 1978م، وهي تــتعلق بالعــام 1948م، وبــذلك بدأت تتوافر بين أيدي الدارسين الإسرائيليين وثائــق عــن المــرحلة الممتدة ما بين 1948م، ولغاية 1970م. وعلى غرار مــا يجري في الدول التي تعتمد هذا المبدأ فإن الإهتمام ينصب حول تصحيح

بعـــض القـــناعات المنتـــشرة بين الجمهور والتي تثبت الوثائق كونها قناعات خاطئة. ويصل الإهتمام بتصحيح هذه القناعات الخاطئة وتقويمها إلى الصحافة اليومـــية. إن هي رأت في ذلك جذباً لإهتمام جمهورها. أما الوثائق الأقل إثارة فيهتم بها المتخصصون وبعض الفضوليين.(1)

فـــي إسرائيل لم يكن الأمر بمثل هذه البساطة. فقد أدى كشف القناعات الخاطـــئة ومحاولات تصحيحها إلى نشوء تيار جديد عرف بتيار "المراجعة" أو "المؤرخون الإسرائيليون الجدد". ولقد أدى هذا التيار إلى حدوث إنقسام حاد في المجـــتمع الإســـرائيلي بين مؤيد للتيار ومعارض له. وحدة هذا الإنقسام تعتبر غيـــر عاديـــة بالمقارنـــة مـــع دول أخرى تواجه حقائق أصعب من تلك التي تواجهها إسرائيل عبر هذه المراجعات. ومن الملفت أن حزب العمل يتبنى هذا التيار حتى يبدو وكأنه والده غير المعلن. في حين يلقى التيار معارضة ليكودية عنـــيفة تـــضعه فـــي قلـــب السياسة الإسرائيلية وصراع أقطابها. ولا بد لهذه المواقف الحادة من أن تستتبع طرح سيل من الأسئلة تحتاج إلى ترتيب تسلسلي مناسب وصولاً إلى فهم هذه الأهمية المتضخمة لهذا التيار الذي إكتسب تسمية الحركة بسرعة تطرح أسئلة إضافية.(2)

بعـــض المهتمـــين بالحـــركة يربطون بينها وبين الإحساس الإسرائيلي بالخطـــر بداية حرب 1973م. في حين يميل البعض لإعتبارها إختراعاً جديداً للعلمانيين في حزب العمل. بينما يصر آخرون على إعتبارها حلقة من حلقات صراع الهوية في إسرئيل. ويصل البعض إلى حدود وصفها بالحركة الساعية لوضـــع حـــد للـــصراع العسكري مع العرب عبر تسوية لا تصل إلى مرتبة الـــســـلام. وتبقـــى قلـــة قليلـــة تـــرى أن حركة المؤرخين الجدد هي مزيج

---

(1) الهيـــثـــم الأيوبـــي. أضواء على الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. (بيروت: دار اللغات، 1971م)، ص 48.

(2) جـــورج عـــين ملك. السياســـة الأمريكيـــة آليـــة العدوان والتدخل. (دمشق: مطبعة دار الحياة، 1986م)، ص 94.

مــن كــل ذلــك في آنٍ معاً. وهذا التفسير هــو الأصــعب والأكثر إستثارة للأسئلة.

وتلافــياً لفوضى تصنيف وترتيب هذه الأسئلة فإننا سنعتمد مبدأ التداعي الحر وهو مبدأ ينتمي إلى التحليل النفسي، ويعتمد هذا المبدأ على الإنطلاق من الحاضر إلى الماضي القريب ومنه إلى الأبعد فالأبعد. بحيث تساعدنا معلومات كل مرحلة على فهم وتذكر المراحل التي قبلها.

علــى هــذا الأساس نجد من المناسب مقاربة الموضوع عبر التسلسل الآتي:

- التعريف بالحركة.
- دعم يوسي بيلين (Usy Bilen) لها.
- دعم رابين (Rabin) لها.
- علاقة الحركة بمشروع رابين (الشرق أوسطية).
- علاقة الحركة والمشروع بطروحات الهوية.
- الأصول التاريخية للحركة (لو وجدت).
- منطلقات المعارضة الإسرائيلية للحركة.
- إنعكاسات المراجعة الإسرائيلية على التأريخ الرسمي العربي.

وغنـــي عن القول بأن المجال هنا لا يتسع لمناقشة هذه القضايا بعمقها وتفاصيلها. وبأننا سنكتفي بعرض موجز لها.

التعريف بحركة المؤرخين الجدد.

تجــنب التاريخ الإسرائيلي الرسمي مجرد الإشارة إلى الخسائر اللاحقة بالفلــسطينيين نتيجة حرب 1948م، وبذلك فهو قد تجنب ذكر الدمار والخراب اللاحــق بالمــدن والقــرى الفلــسطينية والحديث عن طرد السكان من قراهم ومــنازلهم وتدميرها بعد ذلك، وبهذا حافظت الرواية الرسمية الإسرائيلية على مــنطوق تاريخــي مــوحد قــوامه أن الصهيونية قد حققت معجزة إقامة دولة إســرائيل. وصــفة المعجزة هي النتيجة المفروضة للطريقة الرسمية في سرد

أحداث حرب 1948م، وذلك بدءاً بتسميتها بـ "حرب الإستقلال" في إيحاء إلى أنه إستقلال لدولة اليهود عن التاج البريطاني، وهذه التسمية تعني التجاهل الرسمي الكامل لوجود شعب غير يهودي في فلسطين أيام الإنتداب. مما يعني بأن التزوير التاريخي يبدأ من التسمية، ومنها أيضاً بدء المؤرخون الجدد إذ رفضوا هذه التسمية وأصروا على إستبدالها بمصطلح "حرب 1948م"، وهي بداية جيدة على أي حال! حيث يحاول هؤلاء المؤرخون مراجعة الصيغة التاريخية الرسمية وتنقيتها من الأكاذيب ومن حيل الحرب النفسية التي تحولت إلى مسلمات إسرائيلية لحين قيام هؤلاء المراجعون بالتشكيك في صدقيتها، ولا شك أن مهمة هؤلاء شاقة لأن نقض المسلمات هو مهمة عسيرة وتحتاج إلى أسانيد وحجج دامغة دون أي إحتمال.[1]

وفي عودة إلى الرواية الرسمية فإنها تعتبر حرب 1948م بمنزلة حرب التحرير. أي تحرير اليهود من ظلم بلاد الشتات وذلها، وتعتمد الرواية على مقولة أساسية قوامها أن ولادة الحركة الصهيونية كانت ردة فعل على الإضطهاد الذي تعرض له اليهود. ثم جاءت إسرائيل لتكون حلاً، ولو جزئياً، لمشكلة اليهود الأوروبيين، وهذا الحل كان هو الهدف الأساسي للصهيونية. التي لم تقصد إلحاق الإساءة بعرب فلسطين. فالإستيطان الصهيوني كان مجاورة برأي الصهاينة ولم يكن إحتكاكاً أو هادفاً لمضايقة العرب أو ترحيلهم. ومع ذلك فقد وجدت إسرائيل نفسها في وسط عربي قاسٍ، ولا يعرف الرحمة بحيث إضطرت الأقلية اليهودية وقسم منها مصدوم وخارج من المعتقلات النازية للدفاع عن نفسها في وجه أغلبية عربية تشن حرباً للقضاء على اليهود. لذلك رفض العرب قرار التقسيم وهاجموا اليشوف اليهودي بهدف إقتلاعه والقضاء على الدولة اليهودية في مهدها، وكان العرب مدعومين في ذلك من

---

[1] أحمد طرابين. فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار: أمريكا في خدمة الدولة اليهودية 1939 – 1947م. (القاهرة: قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – معهد البحوث والدراسات العربية، 1982م)، ص 93.

قبل البريطانيين، وتتابع الرواية الرسمية بأن العرب خسروا الحرب بعد أن تمكنت جماعة الهاغانا (كانت تسميتها العالمية آنذاك بالمنظمة الإرهابية) من الإنتصار على العصابات (وليس المقاومة) الفلسطينية المدعومة من قبل جيش الإنقاذ. وما لبثت الدول العربية الخمسة أن هاجمت الدولة اليهودية بجيوشها، وبهدف تسهيل مهمتها طالبت هذه الدول السكان العرب بمغادرة منازلهم لفتح الطريق أمام تقدم الجيوش العربية، وهذا الطلب العربي هو الذي أدى إلى نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ومع ذلك بقيت الرغبة في السلام قائمة لدى الزعماء الإسرائيليين. لكن العرب رفضوا ذلك وقضوا على جميع المبادرات السلمية والنوايا الحسنة، وذلك لأنهم كانوا قد عقدوا النية على تدمير إسرائيل. ومع ذلك إنتصر اليهود ونجحوا في إقامة دولتهم بالرغم من كل الظروف،[1] وكان هذا الإنتصار معجزة يهودية جديدة تحققت بفضل براعة بن غوريون والمقاتلين اليهود.

بعد قيام إسرائيل تحولت الرواية الرسمية إلى تقديم صورة مثالية (بهدف تسويق الدولة الجديدة لدى يهود العالم)، وتحول المؤرخون الرسميون إلى نوع من الصحفيين الذين يكتفون بنقل الأخبار الرسمية وتدوينها بأسلوب التأريخ منتبهين إلى عدم تجاوز الخطوط الحمراء، والتي يمكن تلخيصها بأي شيء يمكنه أن يسيء إلى إسرائيل، وكان المؤرخ الرسمي يتجاهل الحقائق ويتجاوز المعطيات المتوافرة لديه بإعتبارها أسراراً تمس الأمن الإسرائيلي!. وهكذا تم طمس الحقائق التاريخية بدون أي شعور بالمسؤولية، وخدمة للأغراض الصهيونية.[2]

---

[1] المصدر السابق، ص 94.

[2] مروان بشارة. "فوز الإسرائيلية على الصهيونية". مجلة وجهات نظر. (العدد السابع، 1999م)، ص 4 – 9. وللمزيد أنظر: خالد الحروب. "حركة المؤرخون الجدد". مجلة شؤون الشرق الأوسط. (العدد 95، 2000م)، ص 61 – 76.

لكن الأمور بدأت تتغير مع ظهور المؤرخين الجدد في نهاية السبعينيات. إذ بدأ هؤلاء يخرجون على الرواية الرسمية في كتاباتهم. بادئين بذلك عملية إعادة نظر شاملة بمسلمات المؤرخين الرسميين.

وبدأ هذا الجيل من المؤرخين بالإهتمام بالمسألة الفلسطينية وبآثار حرب 1948م، وإنعكاساتها على الفلسطينيين، فلجأوا إلى إعادة كتابة أحداث الحرب من منظورها السياسي. فقد أطلق أحد هؤلاء المؤرخين ويدعى إيلان بابي (Ilian Babi) قاعدة مفادها أن على مؤرخ الحرب أن يولي إهتماماً أقل لتطوراتها العسكرية (تنقلها الصحافة)، وأن يولي إهتمامه للوجوه السياسية. ذلك أن الحرب نفسها هي قرار سياسي وإستمرارية أي حرب إنما ترتبط بفشل أطراف الصراع في الوصول إلى تسوية سياسية، وهكذا بدأ صرح الرواية الرسمية بالإنهيار وبدأت الصهيونية تفقد قناعها لتتبدى كحركة إستعمارية.[1]

بعد زوال قناعها التحريري!. وبذلك فإن إسرائيل تحمل وزر الظلم والغبن اللاحقين بالفلسطينيين بسبب حرب 1948م، وتدعمت هذه الآراء بالمعطيات التي كشفت عنها الوثائق الإسرائيلية المعلنة. حيث وجد المؤرخون الجدد البراهين والأدلة اللازمة للطعن بصحة الرواية الرسمية، وكما يفعل أي مؤرخ موضوعي فإن هؤلاء لم يتركوا مصدراً من المصادر المتوافرة للمعلومات دون أن يدرسوه ويخضعوه لمبادئ المقارنة التاريخية. فهم قد إستعانوا، إلى جانب الأرشيف الإسرائيلي، بالأرشيفين الأمريكي والفرنسي إضافة للمراسلات والأوراق الخاصة ومحاضر الأحزاب والمذكرات الشخصية ومقابلة العديد من الشخصيات. إضافة إلى تقارير الدبلوماسيين الذين عملوا في قضية اللاجئين الفلسطينيين.[2]

---

[1] نعوم تشومسكي. "قراصنة وأباطرة". مجلة الثقافة النفسية المتخصصة. (العدد 11، 1992م)، ص 54.

[2] المصدر السابق، ص 56.

هكذا توصل المؤرخون الجدد إلى الطعن بالرواية الرسمية وإتفقوا على كونها مركبة من مجموعة مقولات أو إدعاءات باطلة أو غير دقيقة على الأقل. وكـذلك فهم إتفقوا على تسميتها بـ "الأساطير الصهيونية"، وقبل الإنتقال إلى تعـداد المواضـيع التي يتفقون على تسميتها بالأساطير نود أن نوضح إشكالية إسـتخدامهم لمصطلح "أساطير"، فالأسطورة تعريفاً يجب أن تكون حادثة قديمة تـنطوي على خوارق، والمواضيع المطروحة حديثة ولا تنطوي على خوارق فكيف يصح وصفها بالأساطير؟! وهي مجرد أكاذيب!.

إن مـا يبـرر إستخدام هذا المصطلح هو أن الصهيونية قد نجحت في ربـط كـل كذبة من أكاذيبها بواحدة من الأساطير اليهودية، ومن هنا نجد أن لمـصطلح "الأسـاطير الـصهيونية" دلالات معبرة ومحددة. لذلك فإننا نفضله علـى مصطلح أكاذيب. بل إننا نرى بأن إتقان الصهيونية لهذا الربط يستدعي الدراسة؟.

وبالعـودة إلـى المؤرخـين الجدد فإننا نجدهم متفقين على تحديد هذه الأسـاطير. بحـيث نـراها تتكـرر بشكل روتيني وممل في كتاباتهم. إلا أننا نلاحظ في المقابل عدم إتفاقهم حول القراءة الجديدة لهذه الأساطير، ولنبدأ أولاً بتحديدها:[1]

أ- الأسـطورة الأولى: هي إدعاء الزعماء الإسرائيليين قبولهم لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في 1947/11/29م. وإعتبار هذا القبول إعراباً عن رغبتهم الصادقة في التوصل إلـى تـسوية سـلمية تسمح بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.

ب- الأسـطورة الثانـية: هي أن نزوح الفلسطينيين حصل بسبب نـداء مـن القـادة العرب طلبوا فيه من الفلسطينيين مغادرة

---

[1] داود عـبد الله، قانـون العودة الإسرائيلي وأثره على الصراع في فلسطين، ط1 (لندن: مركز العودة الفلسطيني، 2004م)، ص 272.

أرضـــهـم بــصـــورة مؤقتـــة تسهيـــلاً لدخـــول الجيوش العربية.

ت- الأســطورة الثالثة: تدعي الرواية الرسمية أن إسرائيل كانت مــضطرة لخوض حرب 1948م، وذلك بسبب عدائية الدول العربية ورفضها قرار التقسيم وإصرارها على خوض حرب تقضي فيها على إسرائيل.

ث- الأسطورة الرابعة: كانت إسرائيل، عند صدور قرار التقسيم، ضعيفة وصغيرة وغير مستعدة لخوض مواجهة عسكرية أمام جيوش عربية تفوقها عدداً وإستعداداً.

ج- الأســطورة الخامسة: وتقول بأن إسرائيل كانت دوماً مستعدة لإقامـــة الـــسلام مـــع العـــرب. لكن هؤلاء كانوا يرفضون الإعتراف بها.

ولقــد تمكنت جماعة المؤرخين الجدد من ضحد هذه الأساطير الخمسة بطـــرق مختلفة بإختلاف الوثائق التي تمكن كل منهم من الحصول عليها. لكن إخـــتلافاً أيديولوجياً بين هؤلاء يجعلهم يقرأون المعطيات المتوافرة بين أيديهم بطـــرق مختلفة. لكننا نتساءل عن جدية هذه الإختلافات، وعما إذا كانت مجرد خلافـــات منهجـــية أو تـــصورات مخـــتلفة لمستقبل إسرائيل. خصوصاً وأن المعلـــومات المتوافـــرة عن هؤلاء تشير إلى علاقتهم بحزب العمل وبملكيتهم لخلفـــيات ليبيـــرالية تجعلـــنا نشكك بوجود خلافات أيديولوجية بينهم، وهذا ما سنوضحه لاحقاً.

بيلين يدعم الحركة.

يوســـي بيلين هو أحد مفكري حزب العمل ومنظريه قبل تسلمه منصب وزير العدل في حكومة باراك (Barack)، وهو مهندس إتفاق أوسلو ومتحمس لإدخـــال أفكـــار المؤرخـــين الجـــدد إلـــى المدارس الإسرائيلية (غير الدينية) وتدريـــسها للتلامـــيذ. فهـــل يتحمس مفكر مثل بيلين لمثل هذا القرار بصورة

عشوائية. خصوصاً ضمن حكومة إئتلافية هجينة يعارض العديد من أعضائها مثل هذا القرار؟.[1]

فلنتعــرف أولاً إلـــى فكر بيلين ورؤيته الإستراتيجية للواقع الإسرائيلي خــصوصاً واليهودي عموماً، وهذا ما يمكن الإطلاع عليه عبر كتابه المعنون بـــ "موت العم الأمريكي".

وفـــيه يقـــول بـــأن التيار المركزي في الحركة الصهيونية المنحاز إلى هرتـــزل هـــو الذي فشل في تحقيق الهدف الصهيوني. فقد كان هـــمّ هرتزل الأساســـي هـــو منح يهود أوروبا ملجأ آمن من المطاردات، ولهذا السبب كان الـــصهيونيون على إستعداد لمناقشة أية خيارات تمنحهم حكماً ذاتياً يهودياً في أي مكـــــان مـــن العالـــم وبســـرعة، ولـــم تكـــن الهجـــرة إلـــى فلسطـــين تمـــثـــل خـــيـــاراً أولاً بالنسبة لمعظم يهود أوروبا. بل هي كانت تمثل خياراً إجـــبارياً وناقـــصـــاً. لـــــذلك هاجـــر أغنيـــاؤهم إلى الولايات المتحدة لأنها قبلتهم.[2]

وهذا ما يدفع بيلين للتساؤل عن مستقبل اليهود واليهودية خارج إسرائيل فيـــرى بـــأنهم يتناقصون ويسيرون نحو الذوبان، ويتابع إنني أشعر بنوع من الهيـــستيريا والخوف إزاء ذوبان الشعب اليهودي خارج دولة إسرائيل. فاليوم وبعـــد أكثـــر مـــن 50 سنة على قيام إسرائيل هنالك 13 مليون يهودي. منهم عـــشرة ملايين يعيشون في الولايات المتحدة وإسرائيل. أما شرقي أوروبا فإنه ســـيفرغ مـــن اليهود. لأن غالبيتهم يحلمون بالهجرة إلى أمريكا و 60% منهم يعقـــدون زيجـــات مختلطة، وكذلك يفعل يهود الولايات المتحدة مما يؤدي إلى تـــناقص مـــستمر في عدد اليهود خارج إسرائيل. خصوصاً مع تناقص معدل الـــولادات الطبيعـــي لهـــؤلاء اليهـــود، وينبـــه بيلين من الخطورة الكامنة في

---

[1] عـــبد الله تركمانـــي. معـــوقات السلام العربي الإسرائيلي وآفاقه. (تونس: جمعية الدراسات الدولية، 2004م)، ص 123.

[2] المصدر السابق، ص 123 – 124.

تـناقص أعـداد يهـود الـشتات الـذين يشكلون الخـزان البشـري للـدم اليهـودي.[1]

ويحـاول بيلـين الـبحث عن سبب هذا التناقص الحاد فيخلص إلى أن إسـرائيل تقـوم بدور مزدوج بالنسبة ليهود الخارج ولكنه متناقض في تأثيره علـى يهود العالم. فإسرائيل تتيح لهم موقع إنتماء وإعتزاز وأحياناً موقع قلق وخوف، وهذه الميزات وفرت القوة ليهود الخارج، وساعدتهم في الحفاظ على وجـودهم. لكن إسرائيل سنت قانوناً للهجرة حددت فيه تعريف اليهودي الذي يحـق له الهجرة إليها. مما أبعد عنها ملايين الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم يهوداً ولكنهم لا يستوفون شروط تعريف إسرائيل لليهودي. القائل بإنه الشخص المولـود مـن أم يهـودية وأصبح يهودياً بحسب الشريعة اليهودية وبمصادقة الحاخامـين الأرثـوذوكس، وبـذلك تكون إسرائيل قد أعطت للمحافل الدينية اليهودية وحدها حق الحسم في مسألة ذات جوهر قومي.[2]

ويـرى بيلـين أن إسـتمرار العمل بهذا القانون يشكل إنتحاراً جماعياً. فالمتديـنون اليهود يريدون جعل اليهودية ديناً فقط ونحن نراها أكثر من ذلك.. فـنحن نراها ثقافة وهوية ومصيراً. ثم يتساءل: من وضع الحاخامين في موقع مـن يـسقط اليهودي من يهوديته؟ ففي الولايات المتحدة وحدها يوجد ما بين ملـيونان إلـى ثلاثـة ملايـين أمريكي في زيجات يهودية مسيحية مختلطة. والحاخامـون لا يعتبـرون هـؤلاء يهـوداً، وثمة آخرون مثلهم في الإتحـاد الروسي.[3]

ويـستنتج بيلـين الضرورة الحيوية لصياغة قانون جديد يسمح بهجرة هـؤلاء الذين يرفض الحاخامات إعتبارهم يهوداً، ويقترح بيلين الإعتماد على الـرغبة الشخصية للمولودين من أم غير يهودية ولهم أقرباء يهود (ولو قرابة

---

[1] المصدر السابق، ص 124.

[2] المصدر السابق، ص 127.

[3] المصدر السابق، ص 127.

بعـــيدة). فـــإذا إخـــتار الشخص الديانة اليهودية فليمنح هذه الصفة وليسمح له بالهجـــرة إلى إسرائيل. على أن يكون ذلك عقب إختبار قصير بمباديء الدين الـــيهودي. علـــى غرار الإمتحان الموجز بالدستور الأمريكي الذي يخضع له طالـــبوا الجنسية الأمريكية قبل منحها لهم، وبذلك يكون يوسي بيلين قد وضع أسس "التهويد العلماني".[1]

من خلال هذا الملخص البسيط الموجز لكتاب بيلين نجد أن هذا المفكر يدعو لإعادة النظر بالمشروع الصهيوني برمته. منذ هرتزل وحتى اليوم، وهو يطـــرح مـــراجعة كاملـــة له وليس مجرد مراجعة بعض التفاصيل التاريخية الفـــرعية، وهو ما يفعله المؤرخون الجدد. مما يجعل من هؤلاء مجرد مرحلة أولـــية مـــن مراحل مشروع بيلين. لكن هل يمكن القول بأن هذا المشروع هو مـــشروع بيلين الشخصي؟ أم إنه يأتي في سياق المشروع العام لحزب العمل؟. وهذا ما سنعرفه من إستعراض موقفه من المؤرخين الجدد.

رابين يتبنى المؤرخين الجدد.

لم يكن إدخال كتب المؤرخين الجدد وإنتقاداتهم إلى المدارس الإسرائيلية وليد قرار. فقد إستغرق إعداد هذه الكتب خمس سنوات كاملة، وكان المشروع قـــد إنطلـــق برعاية رابين الذي يبدو بذلك وكأنه الراعي الأساسي للمؤرخين الجـــدد. أما عن مشروع رابين السياسي المعلن فهو مشروع "الشرق أوسطية". الذي طرحه رابين تحت شعار "نحو شرق أوسط جديد".[2]

وكان هذا المشروع قد أثار لغطاً كبيراً وإستثار معارضة أكبر أدت في الـــنهاية إلى إغتيال رابين نفسه، والآن وبعد مرور سنوات على هذا الاغتيال وخروج مصطلح "الشرق أوسطية" من التداول، لا بأس من محاولة قراءة هذا المشروع على ضوء طروحات الهوية الإسرائيلية. حيث تشكل الشرق أوسطية

---

[1] المصدر السابق، ص 131.

[2] حـــسين آغـــا، بعض مسائل الصراع العربي الإسرائيلي، ط1 (لندن: مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، 1996م)، ص 375.

طرحاً جديداً لهذه الهوية. فما هي علاقة هذا الطرح بالطروحات القديمة؟ إن الجواب على هذا السؤال من شأنه أن يوضح إتجاه التمرد الذي تخوضه حركة المؤرخين الجدد.

وبمقارنة الشرق أوسطية مع طروحات الهوية الأخرى. نجد أنها تعارض الطرح الكنعاني الرافض الإعتراف بيهود الشتات. فما بالنا بالشتاتيين المشكوك بيهوديتهم، والأمر نفسه ينسحب على الطرح العبري. أما الطرح الإسرائيلي فهو بدوره لا يتسع لإنصاف اليهود وأرباعهم من الشتاتيين. أما بالنسبة للطرح اليهودي فإننا نلاحظ أن بيلين قد أعلن موت هذا الطرح في كتابه المشار له أعلاه. حيث فقد هذا الطرح، أو يكاد يفقد قريباً، خزانه البشري. بل إنه من الممكن عملياً إعتبار هجرة المليون روسي آخر الهجرات اليهودية، وفي نظرة أكثر واقعية نجد أن حزب العمل قد تجاوز التعريف الرسمي لليهودي تجاوزاً عميقاً إذ تشير الإحصاءات إلى أن 65% من المليون روسي لا يستجيبون لهذا التعريف، وهكذا لم يبقى أمام إسرائيل سوى إستقدام أنصاف وأرباع اليهود، وهذا ما حاولته الشرق أوسطية بطرحها تحويل إسرائيل إلى دولة مفتوحة على جوارها العربي ومانحة جنسيتها لمن يناسب مصالح سباقها الديموغرافي مع الفلسطينيين،[1] وهذا تحديداً ما عبر عنه بيلين بطرحه "التهويد العلماني".

ولكي نفهم طروحات حزب العمل العامة علينا أن نتذكر بإنه علماني يعتنق الأيديولوجيا الصهيونية التي قامت على خزان بشري مكون من يهود الشتات. أما وقد شارف هذا الخزان على النفاذ فإن الحزب أصبح بحاجة لأن يخطو خطوة ما بعد الصهيونية، وما المراجعات الإنتقادية للمؤرخين الجدد سوى مرحلة من مراحل هذه الخطوة، وهذا ما سنوضحه في الفقرة التالية.

---

[1] المصدر السابق، ص 375 – 376.

المؤرخون الجدد وطروحات الهوية الإسرائيلية.

إن إنطلاقـــة الحركة أواسط السبعينيات لم تكن مصادفة بحتة. فقد أدت حــرب 1973م لإحــداث هــزة عنــيفة في المجتمع الإسرائيلي، وإستثارت هيستيريا الأيام الأولى للحرب وساوس إسرائيلية لا نهاية لها، ولقد نجح بعض الكُــتاب الإسرائيليين في ترجمة هذه الوساوس إلى أسئلة نذكر منها على سبيل المثال:[1]

أ- ماذا لو تكررت المفاجأة ولم تكن الولايات المتحدة في وضع يسمح لها بالتدخل لمصلحة إسرائيل لسبب أو لآخر؟.

ب- لقــد إعتمدت إسرائيل في حروبها مع العرب على دعم يهود الشتات المادي والمعنوي. لكن هؤلاء سائرون إلى التلاشي. وهذا يعني أن إسرائيل لن تجد مستقبلاً من يدعمها!.

ت- إن الإقتــصاد الإســرائيلي هــو إقتــصاد معونات (أمريكية خصوصاً). كما برهنت حرب 1973م على أن بقاءها مرتبط بالــدعم العــسكري المباشر. فهل يمكن بعد ذلك الإدعاء بأن الصهيونية قد بنت دولة إسمها إسرائيل؟.

ث- هــل صــحيح أن النصر ليس من نصيب الأقوى بل هو من نصيب الأكثر إصراراً؟.

ج- أيــاً من طروحات الهوية الإسرائيلية المعروفة أكثر مَلاءمة لواقع إسرائيل ومستقبلها؟.

والإجابــة علــى هــذه الأسئلة تختلف إختلافاً بيناً ما بين حزبي العمل والللــيكود، وبإختصار فإن حزب العمل يميل إلى إعتماد تسوية سلمية لا ترقى إلى حدود السلام. مع ما تقتضيه من تنازلات! أما حزب الليكود فهو يميل إلى تأمــين موارد إقتصادية ذاتية تلغي تبعية إسرائيل، وبما أن كل ثروات الأرض

---

[1] ســعــد الــدين الشاذلــي. الخيــار العسكــري العربــي. (الجــزائر: المؤسســة الوطنية للكتاب، 1986م)، ص 62.

ملك لليهود فإنه من غير المهم طريقة تأمين هذه الموارد (المافيا، مخدرات، خيانة وبيع أسرار، صفقات سرية، تحالفات مشبوهة.. إلخ).

حركة المؤرخون الجدد من جهتها تبنت تكليف حزب العمل بالتمهيد للتسوية السلمية. على أن يبدأ ذلك بالتمهيد لنشر حقيقة إستحالة إستمرار العداء الإسرائيلي للعرب على المستوى الذي كان عليه منذ 1948م، وحتى اليوم، ويتضمن الشرح التركيز على النقاط التالية:[1]

- أن الوثائق المتوافرة تشير إلى قابلية الحكام العرب للسلام مع إسرائيل، وبالتالي فإن عدوانية الحكام العرب لإسرائيل ورفضهم السلام معها كان مجرد شائعة إسرائيلية. فها هو أفي شليم (Ave Shalim) يعرض للعلاقات السرية بين إسرائيل والملك عبد الله بالوثائق. كما يؤكد بيني موريس (Bini Mouris) في كتابه "ما بعد 1948م" أن الحكومة المصرية عارضت طوال أشهر الإشتراك في حرب فلسطين لكون جيشها غير جاهز لمثل هذه المشاركة.
- أن الفلسطينيين لم يستجيبوا لنداء إعلان الحرب إلا بعد فشل محاولات العديد من زعمائهم في التفاهم مع الإسرائيليين على صيغة عيش مشتركة مقبولة، وكان سبب ذلك رفض بن غوريون القاطع لقبول قيام دولة فلسطينية، وهذا ما يعلنه أفي شليم مدعماً بالوثائق.
- أن إسرائيل دخلت حرب 1948م، وهي على تمام الإستعداد العسكري والتفوق على جيرانها، وهي التي أصرت على هذه الحرب وليس العرب.

---

[1] صلاح زكي، بعض القضايا الاستراتيجية العربية – بحث مدى إمكانية الانتصار العربي، ط1 (بيروت: دار الوطن العربي، 1983م)، ص 81.

إنطلاقاً من هذه المعطيات وكثيرة غيرها، وإنطلاقاً من ضحد الأساطير الصهيونية الخمسة المشار إليها سابقاً يمكن لأصحاب طروحات الهوية المختلفة أن يعتقدوا بأن أياً من طروحاتهم كان صالحاً للإعتماد لو لا أكاذيب ما أسماه بيلين بالتيار المركزي للصهيونية. فقد تألف هذا التيار في حينه من مجموعات (إرهابية) كان من الطبيعي أن تميل إلى خيار القوة، وهو الخيار الذي نسف غالبية الطروحات وأوصل الطرح اليهودي إلى حافة الهاوية.

وبهذا تكون الحركة قد إستثارت أصحاب الطروحات وأرست المقدمات للردة على الصهيونية، وهي ردة قد لا يتحملها الجيل الحالي ولكن تلاميذ المدارس الذين يدرسون حالياً التاريخ الجديد سيكونون أقدر على تقبلها والعمل لها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدور الوظيفي لإسرائيل هو المحدد الحقيقي لهويتها. فهي تدين بنشوئها وإستمراريتها إلى الفائدة التي تقدمها للمصالح الغربية عبر دورها كرأس حربة في منطقة الشرق الأوسط بأهميتها الإستراتيجية الفائقة، وعليه فقد بقيت طروحات الهوية الإسرائيلية موضوع جدال لم ينتهي، ولعلنا نتساءل عن سبب بقاء صراع الهوية الإسرائيلي في مرحلة الجدل وعدم تخطيه إياها إلى مرحلة مواجهة وصراع؟ والجواب أن هنالك آليتين ضابطتين بشدة لأي صراع داخلي إسرائيلي، وهما:

- الإنتماء إلى شعب الله المختار ونعمة هذا الإنتماء الجامعة لليهود.
- المصالح الأمريكية التي تتطلب خدمتها مراعاة منحنيات العلاقات العربية الأمريكية ودهاليزها.

وهاتين الآليتين تشكلان عنصر وقاية فاعل لإسرائيل ضد أية تهديدات خارجية كانت أم داخلية، وهذا يعني بقاء إسرائيل خارج أية إحتمالات كارثية ما دامت ملتزمة بدورها الوظيفي في خدمة المصالح الأمريكية. إلا أن هذا الإلتزام لا يستطيع وقاية إسرائيل من الكوارث المستقبلية وفي طليعتها دعم

الآلــية الأولى (نعمة الولادة اليهودية) التي تضمحل مع تلاشي يهود الشتات. الأمــر الــذي يطرح مشكلة مسقبلية تطال هيكلية الدولة. فهذا التلاشي يعكس إضــمحلال الطرح اليهودي. مما يستدعي ضخ دماء جديدة له وهذا ما يقترحه بيلــين وعــدد مــن المفكــرين الصهاينة الآخرين الداعين إلى نقلــة ما بعد الصهيونية.

فــي المقابــل نجد أن تهاوي الطرح اليهودي وظهور تباشير نهايته من شــأنهما إيقاظ طموحات الطروحات الأخرى للهوية، وهذا ما يفسر ردة الفعل العنــيفة، لدى كافة أصحاب هذه الطروحات، أما طرح رابين للشرق أوسطية. فــإن هذا الطرح يلغي بقية الطروحات. أما عن التهويد العلماني الذي يطرحه بيلــين فإنــه يكــاد يــتطابق مــع حــركة الــتجديد التــي قادهــا موســى ماندلسون (Mousa Mandlison) 1729 – 1786م، والتي وجهت معارضة يهــودية حاســمة فــي حينه. أما حركة المؤرخين الجدد، وبالرغم من إنتمائها لمــشروع رابــين، فإنهــا تكتفي بمجرد الدعوة للمراجعة التاريخية منذ فترة التأســيس وحتــى الآن، وهي بذلك تبقي الأبواب مفتوحة أمام كافة طروحات الهوية الأخرى بعد نعيها للطرح اليهودي الصهيوني؟[1]

لكــن الملفــت أن هــذه الحركة بدأت تتجاوز هذه الحدود في ما يشبه رغبــتها بــبدء مقارعــة طــروحات الهــوية الأخــرى. فها هو ناخمان بن يهــودا (Nakhman Bin Yahouda) مثلاً ينقب في أعماق التاريخ اليهودي وأســاطيره الدينــية ليضحد أسطورة الماسادا. بحيث تمكن قراءة هذه الخطوة وكأنهــا بدايــة شراكة بين المؤرخين الجدد وبين الأركيولوجيين العاملين على إخــضاع الأســاطير الــيهودية للدراسة الأكاديمية وللمعطيات الأركيولوجية الــضاحدة لهذه الأساطير والمشككة في صدقيتها. فهل تكون حركة المؤرخين

---

[1] محمــــد محــلا، أيهمــا أولاً مقاطعة أمريكــا أم إسرائيــل "دراســة تحليليــة لسياســة التعامــل الأمــريكيــة مــــع العــرب لميدانيـــة المقاطعة العربية لإسرائيل"، ط1 (دمشق: مطبعة دار الجاحظ، 1984م)، ص 154.

الجـــدد بعــثاً أو تقمــصاً لحركة التجديد اليهودية (ماندلسون) وتجلياً معاصراً لهـــا؟.[1]

الأصول التاريخية للحركة.

إن معارضـــة مبادئ الحركة الصهيونية من قبل اليهود ليست إختراعاً جديـــداً! كمـــا أن قيام حركة تنويرية (أو شبه) داخل ديانة قديمة ليست بدورها إختراعاً! أيضاً هناك الشبه بين هذه الحركة وحركة الهاكسالاه (على الرغم من إختلاف فهمها للقضية اليهودية كموضوع تغيير). كل هذه الأمور تدفعنا للبحث فـــي تـــاريخ الحـــركات اليهودية عن أصول نظرية وتجارب سابقة قد تكون مـــساهمة فـــي بنية الحركة. على أن لا نهمل بحال من الأحوال إختلاف هذه الحـــركة الرئيسي وهو أنها تنطلق من دولة يهودية وتعمل لإستمراريتها، وهذا أمر لم يحصل في التاريخ اليهودي منذ العام 70 ميلادية. على أن أول ما يلفتنا فـــي الموضـــوع هـــو مصطلح "المؤرخون الجدد" نفسه. فهذا المصطلح ليس جديداً. إذ نقع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على كتابات ومؤلفات صـــادرة عمـــا كان يسمى في حينه بـــ "حركة المؤرخين الجدد"، ومن هؤلاء نذكـــر: إ. مايـــر (A. Mair) (وله كتاب أساطير موسى واللاويين – طباعة مركـــز التقاريـــر البرلينـــي 1905م – وكـــتاب الـــيهود والقـــبائل المنسية)، و إ. سيلن (A. Silin) (وله كتاب موسى وأهميته في تاريخ الدين الإسرائيلي الـــيهودي). لكـــن هذه الحركة كانت تهتم بالدراسات الأركيولوجية وإن كانت تلقت دوراً سياسياً ودينياً شبيهاً بدور الحركة الحالية.[2]

وبالعـــودة إلى حركات التنوير اليهودية فإننا نجد أن حركة ماندلسون قد عملت على تقريب المسافات وتخفيف حدة العداء بين المسيحية واليهودية، ولا

---

[1] محمـــود ريـــاض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ط2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985م)، ص 276.

[2] Israel Finkelstein. The Bible Unearthed: Archaeology's New Vision of Ancient Israel and the Origin of its Sacred Texts. (New York: The Free Press, 2001), p. 284.

شك بأن فلسفة مندلسون لها آثاراً باقية على اليهودية المعاصرة، ويمكن تلخيص الرؤية الماورائية لماندلسون بالنقاط الآتية:[1]

- الإيمان بالله.
- الإيمان بالعناية الإلهية.
- الإيمان بخلود الروح.

ولا يخفى تأثر ماندلسون بالفيلسوف الألماني كانط (Kant) (صاحب الفلسفة النقدية وهو بروتستانتي عاصره ماندلسون)، وتعتبر حركة ماندلسون حركة البعث بالنسبة لليهودية المعاصرة. بل إنها هي المؤسسة للتيار النقدي اليهودي وللمحاولات اليهودية لإخضاع المسلمات للعقل، وبذلك يمكن القول بأن حركة المؤرخين الجدد الأركيولوجية خلال القرن 19 وحركة المؤرخين الجدد الحديثة إضافة إلى التيار الأركيولوجي النقدي اليهودي المعاصر هي تجليات لحركة ماندلسون التجديدية، ولعل هذه الحركة هي التي ضمنت لليهودية إمكانية التعايش مع العالم (المسيحي خصوصاً)، فمن مقدمات هذه الحركة عمل ماندلسون على التوفيق بين اليهودية وبين المسيحية، وذلك عن طريق التشديد على النقاط المشتركة بينهما. كمقدمة لتقليص الجفاء بين أتباع الديانتين، ولم يكن التحديث ليكتمل بدون تبسيط الطقوس والعبادات اليهودية، وهكذا نشأت معابد يهودية حديثة كان أولها معبد إسرائيل يعقوب (1768 – 1828م). وكانت هذه المعابد تخالف طقوس المعابد الأرثوذوكسية في نواح عديدة. حتى إعتبرت حركة المؤرخين الجدد الأركيولوجيين بمنزلة الإستمرار أو التطبيق لهذه الحركة الجديدة. فقد ترافقت بداية القرن التاسع عشر مع قفزات جديدة للفكر الإنساني، وحلت فلسفة الشك مكان الفلسفة النقدية، وعلى هذا الأساس بدأت الدراسة العلمية للتاريخ اليهودي، وإتجهت بحوثه لدراسة العهد القديم. مع المتابعة النقدية للتفسيرات التي أعطيت له فأدت

---

[1] محمد محلا، أيهما أولاً مقاطعة أمريكا أم إسرائيل "دراسة تحليلية لسياسة التعامل الأمريكية مع العرب لميدانية المقاطعة العربية لإسرائيل"، مصدر سابق، ص 159.

إلـــى تكـــوين "الموقـــف الجديد من التلمود"، وبحسب هذا المنهاج لم يعد من المقـــبول إعتبار الأسفار الخمسة (من أول العهد القديم) من الوحي. فقد بددت هـــذه الدراسات صفة الوحي عن العهد القديم وجعلت من التلمود كتاباً وضعياً. بعد أن كان يفوق الكتاب المقدس في أهميته لجهة التشريع والسمعيات والعقائد، وهكـــذا وصـــل المؤرخـــون الـــيهود الجدد (القرن 19م) إلى التأكيد على أن محـــتويات الكـــتاب المقـــدس والتلمود ملوثة بجملة خرافات يجب أن لا تترك لتدنـــيس عقـــول الناس وتلويثها، ومن هنا كان الإتجاه اليهودي التنويري (وليد حـــركة ماندلسون) إلى إعتبار اليهودية ديانة توحيدية مبسطة لا ترتبط بالقومية اليهودية ولا بأرض الميعاد. كما دعا هذا الإتجاه لإعتبار اليهودية ديانة كونية (مفتوحة) لهداية الناس جميعاً، وبالتالي فإن الإله اليهودي هو إله البشر جميعاً (مع الإصرار على وضعية الشعب المختار بما فيه من نزعة قومية وعنصرية باطنية).[1]

بعـــد مـــا تقـــدم يمكنـــنا القـــول بـــأن ماندلـــسون هو المؤسس لتيار "لا ســـاميـــة الأنـــا"، وهـــو قد جوبه بمعارضة عنيفة محافظة. لكن أوضاع اليهود في تلك الفترة لم تكن لتسمح لهم بإغتياله أو بتصفيته معنوياً. لأن وكالة مكافحة التشهير اليهودية لم تكن قد ولدت بعد.

وفي عودة إلى حركة المؤرخين الجدد المعاصرة نجد أنها تخضع للعقل تـــاريخ إســـرائيل منذ تأسيسها. دون أن تتصدى للأساطير الدينية ولخرافاتها. وهـــي إذ تفعـــل ذلـــك فهي تفعله في محاولة لتأمين إستمرارية اليهود وإزالة قـــسم بـــسيط من العداء المتراكم ضدهم نتيجة لخضوعهم لإيحاءات الإرهاب الـــصهيوني ومـــشاركتهم فـــيه، وهذه الحركة إنما تهدف، أول ما تهدف، إلى التمهيد لتبرئة اليهودية من الصهيونية التي لم تعد مؤامراتها وأساطيرها قادرة على الصمود طويلاً مع ظهور وثائق ومستندات جديدة تدينها بصورة مستمرة، ولذلك كان ميل الحركة لتبني شعار "ما بعد الصهيونية". مع ما في هذا الشعار

---

[1] المصدر السابق، ص 161 – 162.

مـن مسايرة للنمط الفكري السائد راهناً. حيث تأتي "نهاية الصهيونة" كشائعة مكملة لشائعات أخرى من نوع "نهاية التاريخ" وغيرها من النهايات.[1]

المعارضة الإسرائيلية للحركة.

حتـى الـيوم لا تـتعدى حـركة المؤرخين الجدد كونها مجموعة من الأكاديميـين الـذين يجـرون بحـوثاً للتحقق من بعض الملابسات والتفاصيل المـتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي منذ تأسيس إسرائيل وحتى اليوم، ولهذا الـسبب فقـد عوملت هذه الحركة على أنها مجرد تيار من التيارات العلمانية لغايـة قـرار وزيـر التعليم يوسي ساريد (Usy Sarid) إدخال أفكار هؤلاء المؤرخـين إلى المدارس وتدريسها للتلاميذ. فهذا القرار هو الذي أعطى للتيار طابـع الحركة مبيناً تأثيرها وتمتعها بالتأييد السياسي، ويجيء هذا القرار على يـد الحكـومة الباراكية المستعدة لتقديم تنازلات من النوع الرابيني (نسبة إلى رابـين) ممـا جعل معارضة اليمين المتدين لهذه الحركة معارضة ذات طابع حاد.[2]

ولعلـنـا نجـد فـي كتاب أفراييم كارش (Afraim Kharish) المعنون بـ "فبركة التاريخ الإسرائيلي: المؤرخون الجدد" عينة على المعارضة الداخلية الإسرائيلية التي تواجه هذه الحركة والمؤلف ضابط سابق في الموساد الإسـرائيلي ويعمـل حالياً أستاذاً للدراسات المتوسطية في جامعة كنغز كوليج بجامعة لندن، وبمعنى آخر فإن كارش يتوج عمله في الإستخبارات بالدفاع عن وجهـة النظـر الصهيونية ودعمها عبر المنابر الأكاديمية العالمية. بما يدفعنا للـسؤال إسـتطراداً عـن وجـود أكاديميين عـرب فـي منابـر شبيهـة لـضحـد رواياتـه المبرمجـة مخابراتيـاً؟. وهـذا مـا يجعلنـا بحاجـة إلـى القبـول بروايـات المؤرخـين الجـدد المعتدلـة نسبيـاً. بالرغـم

---

[1] دومينـيك فـيدال، خطيـئة إسرائيل الأصلية: المؤرخون الجدد الإسرائيليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين، ط1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002م)، ص 136.

[2] المصدر السابق، ص 207.

مـــن معــرفتنـــا بمــشاركتهـــا فـــي التأسيس لمشروع يتعارض والمصالح العربية.[1]

مهما يكن فإن كارش يشن في كتابه هجوماً عنيفاً على المؤرخين الجدد. مـــتهماً إيـــاهم بتـــشويه التاريخ الإسرائيلي وبالبعد عن القواعد الأكاديمية في كـــتاباتهم، وهو يبين نيته في تحطيم ما يسميه "أسطورة المؤرخين الجدد". فيبدأ بإتهامهم بالإنتقائية وبالتأويل المنحاز للروايات والوثائق التي تقع عليها إيديهم، ويبذل كارش جهده كي يلاحق بالإتهام جميع هؤلاء المؤرخين، ويركز على ما يعتبـــره نقـــاط الضعف في أعمالهم. فيتصدى لها بالنقد والهجوم والمحاججة، وهـــو يركـــز بـــشكل خاص على إثنين من أشهرهم هما "بابي" و"شليم" تاركاً الإتهامـــات والتجريحات من نصيب بيني موريس بإعتباره الأشهر بينهم. فنراه يطعـــن مـــوريس بأهليته الأكاديمية. لكن موريس لن يلبث وأن يرد له الصاع صـــاعين مذكـــراً إيـــاه بخلفيته الإستخباراتية التي تجعله قاصراً عن تقديم نقد موضوعي لمثل هذه الأعمال.[2]

هـــذه مجـــرد عينة عن السجال الذي تثيره حركة المؤرخين الجدد في الأوساط الإسرائيلية، ومن الطبيعي أن نتوقع قيام معارضة عنيفة لهذه الحركة مـــن قبل اليمين الإسرائيلي ومن قبل المتعصبين للصهيونية، ولكن حسبها أنها تلقـــى مـــن الـــدعم السياسي ما يؤهلها للإستمرار ولإدخال أفكارها إلى عقول تلامـــذة المـــدارس وأيـــضـــاً نشـــر أعمالهـــا بحريـــة، ولعـــل مـــن أهـــم الأســـبـــاب التـــي تدفـــع اليمـــين للتغاضـــي عـــن هـــذه الحركـــة تكمـــن فـــي صراعـــه مـــع مشـــروع حـــزب العمـــل للتسويـــة السلميـــة إضافـــة للأبحـــاث الأركيولوجـيـــة الجديـــدة التـــي باتـــت تشكـــك بالمرويات التـــوراتـــية إضـــافة إلى قلة عدد هؤلاء المؤرخين. حيث لم يتجاوزوا العشرة لغاية الآن.

---

[1] المصدر السابق، ص 207 – 208.

[2] المصدر السابق، ص 208.

إنعكاسات الحركة على الرواية الرسمية العربية.

إن السجال الذي يثيره المؤرخون الجدد في الأوساط الإسرائيلية يندرج فـي إطـار السجالات اليهودية الإعتيادية. فالأوساط النخبوية لا تجد بأساً من تقـديم إعترافات مر عليها الزمن ولم تعد تستوجب العقوبة. فإسرائيل أصبحت بحكـم الأمر الواقع دولة موجودة وقوية بتفوق. ويبقى إيجاد الصيغة المناسبة لإسـتمراريتها، ومـن هذه الصيغ صيغة رابين المعنونة بـ "الشرق أوسطية" والتـي تعنـي ببـساطة تحويل طموح "إسرائيل الكبرى" إلى طموح "إسرائيل العظمى"، وهذا التحويل يقتضي الخلاص من تبعات الصهيونية وتجاوزها، وما حـركة المؤرخـون الجدد إلا أداة لتحقيق هذا التجاوز تمهيداً لإرساء "ما بعد الصهيونية" مقابل تبرئة إسرائيل من تجاوزات الصهوينة وأخطائها.[1]

وجـرياً على العادات اليهودية فإن الطرح المعاكس تماماً جاهز، وهو يقـول بـتحويل إسـرائيل إلى حكم الحاخامات وبقاءها في الوضعية التوراتية الأسـطورية. مع الإستعداد للإختناق داخل إسرائيل على غرار إختناق اليهود داخل الغيتوات.

ولكن ماذا عن إنعكاس هذه التوضيحات التاريخية على الرواية الرسمية العـربية؟ ظاهـرياً نجـد هـذه التوضيحات داعمة للرواية العربية مثبتة لها. حتى تبدو أعمال هؤلاء المؤرخين وكأنها تناصر العرب ورواياتهم، وهذا غير صـحيح بالمرة. حيث الشيطان يكمن في التفاصيل، ومن التفاصيل التي توقظ الشياطين في هذه المرحلة ما يلي:[2]

1- يـؤكد المؤرخـون الجدد على وجود تواطؤ عربي رسمي للحـؤول دون قـيام دولـة فلسطينية كنتيجة طبيعية لقرار التقـسيم. مما يعني إستجابة الزعماء العرب في حينه لرؤية

---

(1) نـور الـدين مـصالحة. إسرائيل الكبرى والفلسطينيون: سياسة التوسع 1967 – 2000م. (بيروت: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، 2001م)، ص 348.

(2) المصدر السابق، ص 348 – 349.

بـن غوريـون الخاصة للمصالح الإسرائيلية. ويركز بيني موريس بشكل خاص على تفاهم الملك عبد الله مع إسرائيل، ولكـن التشكيك لا يقف عند ملك الأردن بل يتعداه إلى سائر الزعماء في حينه:

2- يشكو المؤرخون الجدد من ضبابية الأرشيف العربي المتعلق بالـصراع العربـي الإسرائيلي وعدم إمكانية الوصول إلى وثائقـه بصورة مباشرة، وضرورة الإلتفاف للحصول على هذه المعلومات عبر الوثائق المخابراتية الأجنبية.

3- يعتبـر المؤرخـون الإسرائيليون الجدد بأن عملهم لا يكتمل بدون قيام حركة مؤرخين عرب جدد. بما يوحي أن الخلاف العربـي الإسرائيلي متركز على إيضاح بعض النقاط التي تـدين الصهيونية بما يسمح بعدها بالإنتقال إلى مرحلة تفاهم ما بعد الصهيونية!.

4- أمام الدعم العالمي لإسرائيل إضطر الزعماء العرب لخوض حـرب تعبـئة نفسية بهدف الحفاظ على المعنويات، وأيضاً وقايـة الجمهور من أخطار الحرب النفسية الإسرائيلية التي سـخرت وسـائل الإعلام العالمي، وبذلك طغت هذه التعبئة على الرواية الرسمية العربية لتاريخ الصراع. بحيث يؤدي سرد الحقائق إلى ضحد هذه الرواية.

ونكتفـي بهذه النقاط لنشير بأننا أصبحنا أقل إستجابة لتحريض التخوين والتكفير، وبتنا نفضل أن ننظر للأمور على أنها معايشة لوقائع لا يمكن الحكم علـيها بـدون العودة إلى زمنها التاريخي، ويمكننا أن نختلف حول ما إذا كان التـصرف الرسـمي العربي في حينه منسجماً مع المعطيات الموضوعية لتلك المـرحلة. كمـا يمكننا أن نختلف حول درجة هذا الإنسجام. فنحن ندرك اليوم بجـلاء أن إسـرائيل لم تكن بلد اليهود بل كانت قاعدة مصالح ولا تزال ذات

دور وظيفي محدد بدقة وعناية، وبذلك لم يكن أمامنا خلال هذه الحقبة التاريخية أن نختار بين الجيد والسيء. بل كنا نختار بين السيء وبين الأكثر سوءاً. لذلك فإننا لا نجد أية مصلحة عربية في تفجير هذه الألغام!.

المطلب الثاني: جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته.

يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي من أكثر الصراعات التاريخية الممتدة – أي التي تزيد عن خمسين عاماً متواصلة – التي عرفها العالم المعاصر، وبالطبع تمتد جذور ومصادر الصراع إلى أواخر القرن التاسع عشر وحتى قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام 1948م، ويتميز الصراع العربي الإسرائيلي عن غيره من الصراعات بأنه يشمل مختلف الجوانب الإستراتيجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها، هذا فضلاً عن الاستخدام المكثف من قبل العقيدة الصهيونية للأساطير والمزاعم الدينية المؤسسة على التفسير المحرف وإختلاق وقائع دينية من التوراة والتلمود وغيرهما من التفسيرات الدينية المحرفة التي مزجها قادة المشروع الصهيوني مع العقيدة الأيديولوجية العلمانية لهذا المشروع ومقولاتها الرئيسية.

الشذوذ الإسرائيلي في المفاهيم.

من جانب آخر تنفرد إسرائيل في إطار هذا الصراع بتبني مفاهيم شاذة ومتفردة عن الأمن القومي ومتطلبات الحفاظ على الوجود وسلامة الكيان الترابي لإسرائيل، إذ يلاحظ أن جميع تصرفات إسرائيل الداخلية والخارجية اقتصادياً وسياسياً تخضع لمقتضيات الأمن حيث تنبع خيارات إسرائيل السياسية وغير السياسية دائماً من متطلبات الأمن الإسرائيلي الذي صار يشغل القيمة العليا بين شتى القيم الإسرائيلية الكبرى ويزداد شذوذ هذا التصور خصوصاً مع عالم ما بعد الحرب الباردة والقرن الحادي والعشرين الذي احتلت فيه الجغرافيا الاقتصادية محل الجغرافيا السياسية أو الجيوبولتكس، وزادت عمليات وتفاعلات التكامل العالمي والإقليمي على أسس من الإعتماد

المتبادل والإندماج الاقتصادي والتقني، في حين أصبح يعرف بإسم الوظيفية الجديدة.[1]

يضاف إلى ذلك أن إسرائيل تكاد تكون الدولة الوحيدة في العالم التي تصر على إعادة الهيكلة التامة للنظام الإقليمي الرئيسي وللنظم الإقليمية الفرعية المحيطة بها، فهي تزعم أن هناك ضرورة قصوى لتفجير وإزالة النظام الإقليمي العربي بل ولتفتيت الكيان الاجتماعي القومي العربي ليس ذلك فحسب وإنما أيضاً تفتيت النسيج الاجتماعي الوطني لكل قطر عربي على حدة.

ويلاحظ أن جميع التسويات السياسية التي تمت حتى الآن بين إسرائيل من جهة وكل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية تعتبر تسويات ملغومة ومتوترة وتتضمن في داخلها مصادر للتوتر لعودة الصراع أكثر من المصادر الخاصة بالتسوية الدائمة والشاملة والمستقرة. وفي بحثنا هذا نتعرض بالتناول لمحورين أساسيين:

أولاً: إحصاءات وأرقام الصراع العربي الإسرائيلي.

1- البعد العسكري.

2- البعد النووي.

3- البعد الاقتصادي.

4- البعد المائي.

5- الاستيطان الإسرائيلي.

6- البعد الثقافي.

1/ البعد العسكري للصراع العربي الإسرائيلي.

لا تزال مصادر التهديد العليا والمحتملة قائمة بين العرب وإسرائيل حيث تلعب اعتبارات الأمن والسياسة الدور الأعظم في تحديد اتجاهات مسار

---

[1] عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون "دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية"، ط1 (القاهرة: دار الشروق، 2005م)، ص 177.

التفاعلات الإستراتيجية في المنطقة، وقد تميزت السياسات الخاصة بمعظم الدول العربية وإسرائيل بالتركيز على التسلح المكثف وما يتضمنه من بقاء المعدلات العالية من الإنفاق العسكري، وقد عرف الصراع العربي الإسرائيلي في معظم فتراته سباقاً متواصلاً للتسلح ينبع في الأساس من الدور الذي تؤديه إسرائيل في إشعال هذا السباق، فهي ترى أن عملية التحديث العسكري هي مسألة لا تتوقف وتستمر بكثافة حتى في ظروف المفاوضات والتسوية السلمية. وتتأسس السياسة الدفاعية الإسرائيلية بصفة عامة على أهمية الأخذ في الاعتبار احتمال اندلاع حرب واسعة النطاق ليس فقط مع دول الطوق ولكن أيضاً في مواجهة احتمال تحالف عسكري واسع من الدول العربية يضم حتى الدول التي وقعت معها معاهدات تسوية مثل مصر والأردن، والأكثر من ذلك احتمال توسيع هذا التحالف بحيث يضم دولاً إسلامية مثل إيران وباكستان.[1]

ورغم الصعوبة العملية لإقامة مثل هذا التحالف فإن إسرائيل تصر على ضمان تفوق الجيش الإسرائيلي على الجيوش العربية والإسلامية مجتمعة، إلى جانب السعي لضمان عدم حدوث مفاجأة، بمعنى أن تبادر إسرائيل لضرب من يخطط للهجوم عليها قبل أن يفعل ذلك، وذلك في إطار إعطاء الأولوية القصوى للتطوير المستمر لسلاح الجو الإسرائيلي لدوره المركزي المعتاد في الحروب التي تشنها إسرائيل.

---

(1) بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا: أيلول 1982م، ط1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003م)، ص 756.

تُعد بيان نويهض الحوت من أميز الكُتاب الفلسطينيون الذين أثروا المكتبة العربية بإبداعاتهم الرائعة. الكاتبة معروفة بمؤلفاتها الشهيرة وصاحبة موسوعات عديدة في الصراع العربي الإسرائيلي. في هذا الكتاب سلطت الكاتبة الضوء على مجزرة صبرا وشاتيلا وتطرقت للمعدات العسكرية التي استُخدمت في هذه المجزرة، وتعرضت في أسلوب جميل وسهل للترسانة العسكرية الإسرائيلية الحالية. الكتاب يقع في 802 صفحة، ويعرض الكثير من أسرار الترسانة العسكرية الإسرائيلية.

التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية.

استثمرت إسرائيل دروس الحرب الحديثة مثل حرب الخليج الثانية وحرب البلقان، كما تعمل على تدشين هيكل جديد للقوة العسكرية كي تستفيد من التغيرات المروعة في مجال التكنولوجيا العسكرية، وهكذا تسعى إسرائيل إلى تقليل حجم الجيش والاستغناء عن الحجم بتحسين نوعية التدريب والتسليح انطلاقاً من أن الحجم الكبير للجيش يمثل عبئاً ضخماً على الاقتصاد الإسرائيلي، وقد تجسد هذا المسعى عملياً في ظل حكومة حزب العمل (1992 – 1996م)، وذلك في الخطة العشرية (1992 – 2002م) التي صاغتها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لتحديث القوات المسلحة وتطويرها. وتضمن التطوير أيضاً في ظل حكومة باراك (1999م) مضاعفة الاهتمام بتطوير النظرية الأمنية الإسرائيلية، إذ قامت هذه النظرية تقليدياً على أساس نقل الحرب إلى أراضي العدو واحتلال أراض حيوية تابعة له تمهيداً للتمسك بها كورقة مساومة لوقف إطلاق النار وضمان تسوية تمكن إسرائيل من فرض شروطها.(1)

وتشمل خطة التطوير نظرية العمليات الإسرائيلية للتعامل مع مقتضيات "ميدان القتال المستقبلي"، وفي ذلك شددت على ثلاثة أهداف رئيسية إستراتيجية وعسكرية هي:(2)

- ضرورة الحفاظ على الجيش الإسرائيلي كأقوى جيش في المنطقة بحيث يستطيع تحقيق النصر على أي دولة أو تحالف مستقبلاً.

---

(1) يورام بيري، المجمع العسكري – الصناعي في إسرائيل: دراسة استطلاعية، ط2 (بيروت: شركة المطبوعات والنشر، 2004م)، ص 51. وللمزيد أنظر: سمير جبور، العلم والتكنولوجيا في إسرائيل، ط5 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003م)، ص 129.

(2) محمود سويد، الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية: من محاصرة المقاطعة إلى إخلاء كنيسة المهد، ط1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002م)، ص 522. كذلك أنظر: يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، ط1 (بيروت: مكتبة الآفاق الجديدة، 2003م)، ص 1215.

- تحـــديث الرادع النووي الإسرائيلي بما يمكن إسرائيل من إدخال وسائل إيصال نووي منيعة مثل غواصات دولفين الجديدة.
- إبطال مفعول التهديد الصاروخي العربي عن طريق الصواريخ "حيتس" (السد) المضادة للصواريخ والتي دخلت بالفعل في الخدمة العملياتية في الجيش الإسرائيلي.

وقـــد ازداد ســـلاح الجو الإسرائيلي إلى حد أن وصف بعض المحللين الإسرائيليين الجيش الإسرائيلي بأنه سوف يكون عبارة عن "جيش طائر"، ومن هنا أنفقت إسرائيل نحو عشرة مليارات دولار في سنوات التسعينيات من القرن العـــشرين على شراء طائرات القتال إلى جانب مليارات أخرى على الطائرات المـــروحية ســـواء كانـــت قتالية أو خاصة بأغراض النقل، وطائرات الشحن والتجسس.[1]

وبيـــنما تخصص إسرائيل غالبية ميزانيتها العسكرية لتعزيز الصناعات العسكرية والأبحاث في مجال تكنولوجيا السلاح فإن الدول العربية توجه معظم ميزانياتها العسكرية لعقد صفقات عسكرية جديدة.

البرامج العسكرية الإستراتيجية لدى الطرفين.

على المستوى الإسرائيلي.

علـــى مـــستوى القـــوة العسكرية الإسرائيلية التقليدية هناك التأكيد على الاحـــتفاظ بقـــوة عـــسكرية صغيرة الحجم نسبياً وتقليل مدة الخدمة العسكرية للأفـــراد وخفض عدد قوات الاحتياط، ولكن برز الاهتمام بزيادة حجم القوات المدرعـــة – ســـواء مـــن حـــيث الكـــم أو النوع – بالتوسع في إدخال الدبابة الإسرائيلية المتطورة "ميركافا 3" وتحسين ذخائر المدفعية، وتنفيذ خطة لتطوير القـــوات الجـــوية، وإدخال أنظمة تسليح متطورة للقاذفات مثل صاروخ "دليله أي آر" المـــتطور والمـــصمم للتـــشويش على أنظمة الرادار وشبكات الدفاع الجـــوي، إلـــى جانـــب توقـــيع صفقتين مع الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة

---

[1] يورام بيري، المجمع العسكري – الصناعي في إسرائيل: دراسة استطلاعية، مصدر سابق، ص 67.

1.2 مليار دولار لمد إسرائيل بحوالي 23 مقاتلة من طراز "إف 15 أي" وهي مــن أحدث المقاتلات، إلى جانب توريد 54 محرك طائرة للطراز نفسه، كما زودت واشــنطن تل أبيب بنحو 35 مقاتلة أخرى من الطراز نفسه في أواخر القرن العشرين.[1]

وتهــتم إسرائيل كذلك بشراء طائرات الاستطلاع الأمريكية المتقدمة من طــراز "أي 8 ســي" التــي يمكــنها القيام بأعمال المراقبة والرصد والمتابعة لتحركات المركبات والمروحيات وإدارة وتوجيه عمليات تصويب الأسلحة نحو أهــدافها فــي مــساحة تزيد على 93 ميلاً مربعاً، كما تم التوسع في استخدام المروحيات الهجومية.[2]

وشــملت خطة تطوير القوات البحرية الإسرائيلية زيادة عدد الغواصات والتوسع في بناء وشراء زوارق الصواريخ من طرازي "إيلات ورامات".[3]

واســتمرت إســرائيل فــي برنامج الفضاء الخاص بها الذي حقق نقلة نوعــية فــي إطــار الــتحالف الإســتراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية وخــصوصاً بــرنامج "حرب النجوم" ثم برنامج "الدفاع الصاروخي" أو "الدفاع المضاد للصواريخ" الذي يُــمكن إسرائيل من الاستفادة القصوى من تكنولوجيا الفضاء للأغراض العسكرية والسلمية، وأطلقت إسرائيل القمر الصناعي الثالث "أوفك 3" الذي يتمتع بقدرات تقنية متقدمة في ميدان التجسس العسكري وأعمال المــراقبة والكشف والتتبع، وأجرت كذلك تجارب عديدة على الجيل الثاني من الــصاروخ "أرو 2" المــضاد للصواريخ، إلى جانب امتلاك إسرائيل صاروخ أرض/ أرض مــن طــراز "أريحــا 1، 2" الــذي يصل مداه إلى 1650 كلم و "أريحا 3" الجاري إنتاجه وينتظر أن يصل مداه إلى 2700 كلم.[4]

---

(1) ريــاض الأشقر، ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل، ط4 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003م)، ص 26 وما بعدها.

(2) المصدر السابق، ص 26.

(3) المصدر السابق، ص 26.

(4) المصدر السابق، ص 26 – 27.

على المستوى العربي.

الواقــع أن دول الطوق العربية حُــرمت من الاستفادة من التكنولوجيا المــتقدمة للغايــة فــي ميادين الصناعــة العسكريــة وصناعــة وتطــوير الــصــواريخ واســتخــدام الفضــاء للأغــراض العسكريــة، وذلك بفعــل القــيــود الأمــريكيــة والغــربية الشديدة على نقل هذه التكنولوجيا إلى الدول العربية.

(أ) مصر.

فــرغم معاهــدة الــصلح المنفرد لمصر مع إسرائيل عام 1979م فإن القــوات المــسلحة المــصرية لا تــزال تعتبر إسرائيل قوة معادية بل العدو الرئيسي، ومن هنا وفي حدود القيود الأمريكية واعتبارات استمرار تمسك نظام الحكــم المصري بما يسمي العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة تحاول القوات المــسلحة المــصرية القــيام بتحديث مستمر عن طريق تبني النظم العسكرية الحديــثة ومــن ذلــك زيادة الاهتمام بميكنة القوات البرية، حيث حصلت على دبابات القتال الرئيسية الأمريكية "إم 60" بأشكالها المختلفة، كما أنجزت عملية تجميع محلي لنحو 555 دبابة من طراز "إم 1 إيه 1 أبرمز" بمساعدة الولايات المتحدة إلى جانب التوسع في إدخال ناقلات الجند المدرعة من طراز "إم 111" والمدافــع الذاتــية الحركة، الأمر الذي ساعد على زيادة التشكيلات المدرعة والميكانيكــية. كما حرصت مصر على صيانة الأسلحة السوفيتية لديها بغرض الاســتفادة منها لأطول مدة ممكنة، وعلى مستوى القوات الجوية زاد الاهتمام بالمقــاتلات القاذفــة بإدخــال الطائرة "إف 16 سي" الخدمة، وتم تطوير قوة المــروحية الهجومــية المــتعددة الأغــراض، وفــي مجال الدفاع الجوي يتم تطويــر مــنظومة هذا الدفاع بتحويلها للعمل الآلي في إدارة النيران والكشف والتتــبع والإنــذار، وشــمل ذلــك الحــصول علــى الــصواريخ المتطورة "شــابارل وهــوك وكوريــتال"، وفــي مجــال القــوات البحــرية زادت مصر من زوارق الهجوم الصاروخي السريع وزوارق الدورية وقطع مكافحة

الألغام، وكذلك أدخلت المروحية من طراز "سي كنج" للمعاونة في أعمال القتال البحري.(1)

(ب) سوريا.

أما سوريا فقد فرض استمرار حالة الحرب مع إسرائيل ضرورة الاحتفاظ بقوات مسلحة كبيرة ومتطورة التسليح، وتحاول القيادة السورية تحييد الضغوط الاقتصادية وفجوة الموارد حتى لا تؤثر في تدبير الموارد المالية المطلوبة للإبقاء على الكفاءة القتالية للقوات المسلحة، ويشتمل البرنامج السوري لتطوير القوات المسلحة على تقوية القوات المعرضة، تدعيم البعد النوعي الإجمالي في القوات البرية، وبناء قدرة هجومية طويلة المدى في إطار السعي لتحل الكيف محل الكم، وقد اتفقت سوريا وروسيا عام 1990م على قيام الأخيرة بتحديث نظام الدفاع الجوي السوري واستكمال الصفقة العسكرية الموقعة بينهما بقيمة حوالي ملياري دولار، ورغم الضغوط الأمريكية على موسكو لعدم إتمام الصفقة فإن موسكو رفضت بشكل قاطع الاستجابة لهذه الضغوط، وتتضمن الصفقة تزويد موسكو لدمشق بطائرات قتال حديثة من طراز "سوخوي وميغ 29 سي" ودبابات قتال رئيسية من طراز "تي 88" وصواريخ "ميتس" المضادة للدبابات وأجهزة حديثة للدفاع الجوي.(2)

(ج) العراق.

رغم ما حدث للعراق في حرب الخليج الثانية فإن بغداد حرصت على إعادة بناء الجيش من خلال إعادة

---

(1) المصدر السابق، ص 29.

(2) المصدر السابق، ص 31.

تنظيم بنية القيادة العسكرية ودعم القدرة النوعية عوضاً عن الاعتماد على الأعداد الكبيرة التي كانت موجودة خلال حرب الخليج الثانية، وتم تطعيم القوات البرية بمستوى معقول نسبياً من الأسلحة والمعدات كما تم توزيع وإعادة توزيع دبابات القتال وناقلات الجند المدرعة على التشكيلات العسكرية بصفة أكثر كفاءة عما قبل وتنوه تقديرات معينة إلى تمكن القيادة العراقية من بناء جيش أصغر حجماً، خاصة في ظل حرصها على إخراج دبابات القتال المتطورة وغالبية وحدات الحرس الجمهوري من الكويت قبل هجوم قوات التحالف في فبراير/ شباط 1991م كما مكن إبعاد الدبابات (بي 72) والدبابات الأخرى عن الدمار إبقاء القوات البرية بقدرة كبيرة من حيث الفاعلية وكفاءة القتال، على أن القوات الجوية العراقية عانت من خسائر كبيرة إلى جانب خسائر نظم الرادار والمراقبة والتتبع مما يؤثر كثيراً على القدرة الجوية للعراق.(1)

الإنفاق العسكري.. الأبعاد والدلالات.

لا تزال الأقطار العربية وإسرائيل ودول الجوار الجغرافي من أكثر دول العالم إنفاقاً على بناء وشراء السلاح، حتى إن اقتصادات هذه الدول ما تزال تتسم بالعسكرة ويمثل الإنفاق العسكري الهائل عبئاً كبيراً، خصوصاً إذا ما حددناه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وأيضاً من حيث مكانة ووزن دول "الشرق الأوسط" من زاوية استيراد الأسلحة ومستويات الإنفاق العسكري، وكذلك من حيث قياس متوسط نصيب الفرد الواحد من الإنفاق العسكري، أي العبء الذي يتحمله كل فرد في الدولة

(1) المصدر السابق، ص 33.

مــن الإنفــاق العسكري. ويوضح الجدول التالي أرقام الإنفاق العسكري لدول المنطقة:(1)

الدولة/ السنة	إجمالي الإنفاق الدفاعي (بالمليون دولار) 1997م	1998م	إجمالي الإنفاق العسكري لكل فرد (بالدولار الأمريكي) 1997م	1998م	نسبة الإنفاق من إجمالي الناتج المحلي 1997م	1998م
الجزائر	2.114	2.336	73	80	4.6	4.8
البحرين	364	394	608	643	6	6.7
مصر	2.743	2.776	45	45	4.3	4.1
فلسطين	–	–	–	–	–	–
إيران	4.695	5.651	68	80	5.5	6.5
العراق	1.250	1.372	56	59	7.4	7.3
إسرائيل	11.3	11.04	1.957	1.844	11.9	11.6
الأردن	496	537	105	110	7	7.7
الكويت	3.618	3.371	1.681	1.532	11.9	12.9
لبنان	676	563	163	134	4.5	4.5
ليبيا	1.250	1.431	215	238	4.7	5.3
موريتانيا	24	25	10	10	2.2	2.2
المغرب	1.386	1.630	48	56	4.1	4.6
عُمان	1.976	1.887	365	886	12.2	13.6
قطر	1.346	1.320	2.073	1.967	13.7	12
السعودية	18.15	20.5	1.071	1.173	12.4	15.7
سوريا	2.217	2.664	145	168	6.3	7.3
تونس	334	348	36	37	1.8	1.8
الإمارات	2.424	2.937	978	1.138	5.1	6.5
اليمن	411	388	25	22	7.2	6.6
الإجمالي والمتوسط	56.79	61.14	541	538	7	7.4

يتضح من الجدول التالي:

- لا تــزال كــل مــن الدول العربية وإسرائيل تسجل معدلات عالية من الإنفــاق العــسكري، ففي ما يتعلق بنسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج

(1) The International Institute For Strategic Studies, The Military Balance 1999 – 2000. (London: Oxford University Press for The International Institute For Strategic Studies, October 1999), pp. 300-301.

المحلي الإجمالي نلاحظ أن معظم هذه الدول توجه نسباً من دخلها القومي تتجاوز المعدل العالمي السائد الذي لا يزيد عن 5.5%، ومن جانب آخر فإن المتوسط العام للإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن 7.4% لعام 2000م بزيادة طفيفة عن عامي 1998م و1999م.

- تعد إسرائيل والسعودية والكويت وقطر وعُمان كبرى الدول من حيث هذه النسبة.
- عموماً تفوق نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية وإسرائيل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نفسه.
- لا يتوقع أن ينخفض الإنفاق العسكري في المستقبل القريب، خاصة أن إسرائيل جرت معظم الدول العربية إلى الأخذ بسياسات تسليحية مكثفة هذا إلى جانب ما يحتاجه الإنفاق العسكري الهائل من مليارات الدولارات لمجرد صيانة القوات المسلحة الموجودة، مثال ذلك السعودية التي أنفقت أموالاً طائلة على شراء السلاح في السنوات الماضية وتحتاج إلى ما بين 10 – 13 مليار دولار سنوياً بغرض صيانة القوات المسلحة القائمة فقط، كما يقلل من احتمال حدوث استقطاع في الإنفاق العسكري للسعودية وغيرها.

تقديرات أخرى.

تدل تقديرات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية عن الميزان العسكري لعام 2001م على إزدياد مجموع الإنفاق العسكري لدول الشرق الأوسط التي تضم مصر والبحرين وإيران والعراق وإسرائيل والأردن

والكويت ولبنان وسلطنة عُمان والسعودية وسوريا وتركيا والإمارات العربية المتحدة واليمن، فقد بلغ عام 1998م ما مقداره 57.3 مليار دولار ثم إنخفض عام 1999م إلى نحو 56.2 مليار دولار، لكنه قفز إلى 60.9 مليار عام 2000م، وبلغت الزيادة نسبة 8% في الإنفاق العسكري عام 2000م، وطوال السنوات منذ عام 1995م زادت الميزانيات العسكرية لإسرائيل ودول الطوق العربية، ففي عام 2000م بلغت ميزانية الدفاع الرسمية لإسرائيل حوالي تسعة مليارات دولار بنسبة زيادة 5% عن عام 1999م، ومن المعروف أن الجيش الإسرائيلي يعارض بشدة أي تخفيض في الموازنة العسكرية تحت مزاعم اعتبارات مواجهة التهديدات المجاورة والإنتفاضة الفلسطينية الباسلة المستمرة منذ أواخر سيتمبر/ أيلول 2000م، ومن هنا زادت إسرائيل ميزانيتها العسكرية لعام 2001م بحوالي 487 مليون دولار وتكثف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ضغوطها للحيلولة دون إجراء تخفيض في الموازنة العسكرية بزعم أنه يقوض صناعة السلاح وبرنامج التطوير للقوات العسكرية الذي انتهى عام 2004م، في حين لم تزد ميزانية مصر العسكرية عن ثلاثة مليارات دولار في عامي 1999م، و 2000م، وزادت ميزانية الأردن قليلاً لتقترب من المليار دولار عام 2000م، في حين تخطت الميزانية العسكرية السورية لعام 2000م الثلاثة مليارات دولار.[1]

ومن ناحية أخرى تدل التقديرات نفسها على أن متوسط الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لا تزال مرتفعة بالنسبة لمعظم الدول العربية وإسرائيل التي بلغت نسبتها 8.1% عام 1999م، وبالنسبة لمصر تصل النسبة

---

(1) أنطوان زحلان، العلم والتكنولوجيا في الصراع العربي الإسرائيلي، ط5 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005م)، ص 137.

إلـــى 2.7%، وبالنـسبــة لـسوريــا تبلــغ 5.6% فـي حــين سجلـت الــسعوديــة أعلــى نــسبــة حيــث وصلــت إلــى 13.2%، تلتهــا فــي ذلــك سـلطنــة عُـمــان بنسبــة 10.1%، بــل إن بلــداً صغــيراً مثــل الأردن وصلــت هــذه النسبــة فيــه إلــى 10% للعــام نفســه، ولا تــزال غالبــيـــة الـــــدول العـــربيـــــة وإسرائيـــل مــن أعلــــى الــدول مكانـــة مـــن حـــيث مشتريـــات الســلاح وهــذا ما يوضحــه الجــدول التالـــي:(1)

مكانة الدولة			قيمة المشتريات التسليحية (بالأسعار الثابتة لعام 1990م بمليون دولار)					
الدولة	إقليميا	عالميا	1994م	1995م	1996م	1997م	1998م	1994 - 1999م
السعودية	1	2	1.298	1.249	1.961	3.292	1.948	9.748
مصر	2	4	1.926	1.645	940	931	440	5.882
الإمارات	3	9	629	442	600	840	756	3.267
الكويت	4	11	49	974	1.338	418	228	3.007
إسرائيل	5	16	796	229	73	46	1.285	2.429
إيران	6	24	348	243	537	24	24	1.176
قطر	7	26	14	15	58	553	389	1.029
عُمان	8	28	201	175	347	158	17	898
الجزائر	9	40	161	332	5	29	–	537
المغرب	10	49	3	41	30	160	210	401
البحرين	11	51	14	26	225	74	9	348
الأردن	12	52	–	24	43	104	164	335
تونس	13	62	21	58	60	40	1	180
اليمن	14	66	–	142	–	–	–	142
سوريا	15	67	63	43	21	–	–	127
لبنان	16	68	13	59	27	6	17	122

ومـــن حـــيث التوزيـــع الجغــرافي للـــدول الكـــبرى المصــدرة لـــسلاح الـــشـــرق الأوســـــط يتضــح أن هـــذه الـــدول تتلقـــى الســلاح بـــصفـــة رئيـــسيـــة مـــــن الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة ثـــم بريطانيـــا

(1) Stockholm International Peace Research Institute (S. I. P. R. I.), SIPRI Yearbook: 1997 Armaments, Disarmament and International Security. (Oxford: Oxford University Press, 1996), pp. 428-429.

وفرنـــســـــا وألمانــيـــــا وروسيـــــا، وهـــــذا مـــــا يوضحـــه الجدول التالي:[1]

الدولة المستوردة	الدولة المصدرة						
	أمريكا	روسيا	فرنسا	بريطانيا	ألمانيا	أخرى	الإجمالي
البحرين	554	–	–	–	–	11	565
مصر	3265	143	3	–	11	197	3619
إسرائيل	2076	–	50	–	765	–	2890
الكويت	1224	73	354	346	–	66	2063
قطر	–	–	704	270	–	36	1010
السعودية	5821	–	144	2010	–	378	8362
سوريا	–	784	–	–	–	21	805
تركيا	3295	100	406	69	1464	330	5664
الإمارات	205	336	1714	157	4	567	2983

ويتضح من هذا الجدول التالي:

- تفـــوق دول الـــشرق الأوســـط علـــى مناطق أخرى بالنسبة لمشتريات الـــسلاح، فقد بلغ المجموع لدول الشرق الأوسط في الفترة السابقة أكثر من 30 مليار دولار.
- لم تزد مشتريات السلاح لأوروبا الغربية عن 19.4 مليار دولار.
- بلغـــت مـــشتريات الـــبلدان الأفريقية ما عدا الدول العربية الداخلة في الشرق الأوسط 3.2 مليارات دولار فقط.

علـــى الجانب الآخر تحتل إسرائيل المركز الثاني عشر من بين كبرى الـــدول المصدرة للسلاح خلال الفترة 1996 – 2000م، ووقعت إسرائيل مع الـــصين اتفاقاً لتزويد الأخيرة بأربعة نظم رادار إسرائيلية متطورة من طراز (فالكـــون. أيـــه. أي. دبلـــيو) تركب على المقاتلة الروسية (11 – 76)، وقد اعترضـــت الـــولايات المـــتحدة الأمريكية على هذه الصفقة وأوقفتها إسرائيل

[1] Stockholm International Peace Research Institute (S. I. P. R. I.), SIPRI Yearbook: 2001 Armaments, Disarmament and International Security. (Oxford: Oxford University Press, 1996), p. 326.

بالفعل في يوليو/ تموز عام 2000م، ولكن إسرائيل طلبت مليار دولار معونة إضـــافية مـــن الولايات المتحدة الأمريكية لتعويض الخسارة، وترتبط إسرائيل باتفاقـيات سرية وعالمية للتعاون التقني في مجال تكنولوجيا الفضاء مع الهند والصين.[1]

2/ البعد النووي للصراع ومخاطر الاحتكار النووي الإسرائيلي.

يزداد الخلل في موازين القوة بين العرب وإسرائيل خصوصاً في مجال القـدرة الـنووية حـيث نجـد إســرائيل وبفعل الدعم الفرنسي ثم الألماني ثم الأمريكي غير المحدود صار العرب محرومين من غالبية مصادر القدرة على التـسلح بأسـلحة الـدمار الـشامل وعلى رأسها السلاح النووي، فقد انتهزت الـولايات المـتحدة الأمـريكية الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية لتفـرض قـيوداً شـديدة على نقل التكنولوجيا العسكرية المتطورة إلى الدول العـربية، بزعم حظر نشر تكنولوجيا الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل وقد تم ذلـك فـي مبادرة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (George Bush) الأب في مايو/ أيار 1991م، وسارت على نهجها كل من بريطانيا وفرنسا من حيث العمل على نزع السلاح الكيمياوي والبيولوجي وحظر تصدير تكنولوجيا صـناعة الـصواريخ والتكنولوجـيا النووية للدول العربية مع عدم التعرض للسلاح الإسرائيلي النووي، ومن ناحية ثانية تفرض الولايات المتحدة ضغوطاً شـديدة على كل من الصين وروسيا وكوريا الشمالية ودول أخرى لعدم إمداد الـدول العـربية بالصواريخ المتطورة والمواد النووية ونظم القيادة والسيطرة المـتقدمة، ممـا يـؤدي إلى إزدياد إنكشاف الدول العربية أمام إسرائيل التي حـصلت علـى مـزايا عديـدة من تحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة وحـصلت على الصاروخ الأمريكي المتقدم (نيو تلس)، والذي يعمل بالليزر، وكـذلك تعطـيل مـشروع تطوير الصاروخ (كندوز 2) بين مصر والعراق والأرجنتـين بـل وتوقفه رسمياً، إلى جانب تدمير منصات إنطلاق الصواريخ

---

[1] أنطوان زحلان، العلم والتكنولوجيا في الصراع العربي الإسرائيلي، مصدر سابق، ص 142.

البالستية العراقية ومنشآت إنتاج الصواريخ خلال حرب الخليج الثانية، ثم إستكمال عملية تدمير القدرات العسكرية العراقية من جانب فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة، الأمر الذي زاد من إختلال الميزان العسكري لصالح إسرائيل.[1]

النكران الإسرائيلي.

ما تزال إسرائيل تنكر من الناحية الرسمية إمتلاكها السلاح النووي، وعادةً ما يردد المسؤولون فيها أن إسرائيل لن تكون البادئة بإدخال السلاح النووي للمنطقة، وتتبع إسرائيل أسلوب الغموض المتعمد حول ترسانتها النووية أو ما يسمي "القنبلة في القبو"، ويحاط برنامجها النووي بستار كثيف من السرية، ثم إن تصريحات قادتها تزيد من الإرتياب والشك وقد نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في عددها الصادر في 8 أكتوبر/ تشرين الأول 1999م أن وثيقة سرية من وزارة الطاقة الأمريكية تضع إسرائيل في المرتبة السادسة ضمن مجموعة الدول الكبرى نووياً، وتملك إسرائيل ما بين 300 إلى 500 كجم من البلوتنيوم الصالح لصنع الأسلحة النووية، مما يعني أنها تستطيع إنتاج 250 قنبلة نووية.[2]

الشروط الإسرائيلية والدعم الأمريكي.

رغم أن إسرائيل لا تزال ترفض الإنضمام إلى معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية فإنها تطرح تصوراتها وشروطها لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فهي ترفض التفاهم والتفاوض حول إقامة المنطقة الخالية من هذه الأسلحة، بحجة أن التفاهم سيأتي بعد تحقيق السلام في المنطقة والذي لا يشترط فقط التوقيع على معاهدات سلام مع كل الدول العربية وإيران من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى بل أيضاً إقامة تعاون

---

[1] بشارة بحبح، إسرائيل وأميركا اللاتينية "البعد العسكري"، ط2 (عمان: دار الكرمل للدراسات والنشر والتوزيع، 2001م)، ص 154.

[2] المصدر السابق، ص 157.

واسع بينها وبين جميع دول المنطقة، ولذلك رفضت إسرائيل منذ مؤتمر مدريد إدراج المشكلة النووية على جدول أعمال المفاوضات بما فيها المفاوضات متعددة الأطراف، ومن الجدير بالذكر أن واشنطن جهزت إسرائيل بمعظم وسائل حمل وإيصال الأسلحة النووية، وأدى التحالف الإستراتيجي بينهما منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن إلى دعم البرنامج النووي الإسرائيلي حيث صارت معظم تقنيات المعدات النووية التي يتضمنها المشروع النووي الإسرائيلي من صنع أمريكي، ومع أن واشنطن لم توافق على إعلان إسرائيل دولة نووية فإنها قدمت لها المساعدات الكافية في هذا الشأن مما أدى إلى تطوير قدراتها النووية إلى حد كبير، وفي هذا الصدد أوجد الكونغرس الأمريكي لها استثناءات قانونية من الإلتزامات والمتطلبات الخاصة بمعاهدة الحد من إنتشار أسلحة الدمار الشامل، حتى صارت واشنطن تعتبر الترسانة النووية الإسرائيلية جزءا من ترسانتها النووية، إذ تجد واشنطن في إمتلاك إسرائيل للأسلحة النووية دعماً لوظيفتها الإستراتيجية في إطار التحالف الذي يضمهما، في حين ترفض واشنطن وبشدة أي نية أو محاولة لأي دولة عربية في إمتلاك الأسلحة النووية أو قدرات نووية.[1]

القدرة النووية التقنية الإسرائيلية.

لقد كشف التقني الإسرائيلي المعروف موردخاي فعنونو (Mourdakhi Fanuno) في أكتوبر/ تشرين الأول 1986م لصحيفة بريطانية أنه كان يعمل في مركز النقب للبحوث النووية أو مفاعل ديمونة وقد هرب من إسرائيل وأن المركز يحتوي على عشر وحدات إنتاجية يشكل فيها مفاعل ديمونة إحدى الوحدات وأن طائرة التجسس الأمريكية (يو 2) عام 1960م قامت بتصويره وطلب الرئيس الأمريكي الراحل كينيدي (Kindy)

---

[1] أسامة عبد الرحمن، المأزق العربي الراهن: هل إلى خلاص من سبيل؟، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002م)، ص 58.

إخضاع المفاعل للتفتيش المنظم من قبل خبراء أميركيين، ولكن ذلك لم يتم عملياً كما كشف فعنونو عن إمتلاك حوالي 200 قنبلة نووية من النوع الصغير وقامت المخابرات الإسرائيلية بإختطافه وحكم عليه بالسجن 18 عاماً في إسرائيل، كما كشفت الجريدة نفسها (الصنداي تايمز) عن أن إسرائيل خزنت كميات من البلوتنيوم بما يكفي لإنتاج عشر قنابل نووية من حجم القنبلة التي ألقيت على هيروشيما ونغازاكي عام 1945م، وذكرت أن إسرائيل تعتبر القوة النووية السادسة في النادي النووي،[1] وتعتمد إسرائيل في قدرتها النووية على إستخدام كل من البلوتنيوم (بي. يو. 235)، واليورانيوم (يو 235)، وكشفت مصادر أخرى أن إسرائيل حققت تطوراً في الإنتاج النووي يمكنها من تصنيع قنبلة نيوترونية وهي نوع من القنابل الهيدروجينية الموجودة لدى الدول النووية الخمس الكبرى، ومن الملفت للنظر أن هذا النوع يستخدم للأغراض القتالية وليس الدفاعية أو الردع، وتحتوي الترسانة النووية الإسرائيلية على أسلحة صغيرة يمكن أن تستخدم الألغام وقنابل المدافع ورؤوس الصواريخ وقنابل الطائرات وتتراوح قوتها الإنفجارية بين 0.5 إلى 2، 2.5 إلى 5 أطنان، وعشرة أطنان، إلى جانب قدرات الإيصال والتركيب والنقل، بما يجعل إسرائيل تقترب في قوتها النووية من الصين بل وتتفوق على الهند، وأشارت مصادر أخرى إلى أن إسرائيل حددت ما لا يقل عن ثمانين هدفاً لتوجيه ضربات نووية إليها، كما تمتلك إسرائيل الصاروخ (شافيت) القادر على حمل رؤوس نووية ويجري تطويره ليصل مداه إلى أكثر من 5000 كم حسب زعم هذه المصادر وتشير بعض الدراسات إلى أن إسرائيل تمتلك حالياً 300 قنبلة ورأساً نووياً، كما تنتج إسرائيل في مفاعل ديمونة حوالي 400 كغم بلوتنيوم سنوياً تكفي لصناعة ما بين 100 إلى 200 قنبلة نووية، كما تنتج نحو

---

[1] بيتر براي، ترسانة إسرائيل النووية – مع تقرير فانونو: أسرار القوة النووية الإسرائيلية، ط2 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989م)، ص 168.

220 كغــم مــن الليثيوم (6 – دييو. تريد) بما يمكنها من إنتاج ما لا يقل عن 35 قنبلة هيدروجينية.[1]

ويوضـــح الجـدولان التاليان مدى التقدم الذي حققته إسرائيل في إنتاج وتصنيع السلاح النووي:

قدرات إسرائيل النووية حتى نهاية ديسمبر 1994م[2]

م	النوع	الإنتاج
1	إنتاج البلوتونيوم من مفاعل ديمونة	320 – 560 كغم بنهاية عام 1994م
2	إنتاج الرؤوس النووية	64 – 112 رأساً (5 كغم لكل رأس نووي)
3	إنــتاج التــريتيوم فـــي مفاعل ديمونة لأغراض البحث وإنتاج قنابل معززة	الاحتــياجات الكلــية 320 – 560 غرام تريتيوم السنوية 16 – 28 غرام للتعويض
4	إغناء اليورانيوم	طــريقتان: الليزر والطرد المركزي، يحتمل أن يكون قد بدأ الإنتاج عام 1979 – 1980م

القدرات الإسرائيلية حتى نهاية ديسمبر 1999م[3]

النوع/ السنة	1994م	1995م	1999م
كمية البلوتونيوم (كغم)	650 – 320	580 – 3350	650 – 370
عدد الرؤوس النووية	112 – 64	116 – 16	130 – 74

ويمكن القول أن إسرائيل التي ترفض الانضمام إلى أي إطار عالمي أو إقليمـــي يُــخضع منشآتها النووية للتفتيش والرقابة قد حققت تقدماً نوعياً بحيث فرضـــت صــــعوبات عديـــدة على إمكانيات منظمات دولية مثل منظمة الطاقة الذريـــة علـــى التفتـــيش والرقابة، كذلك هناك الخطر المتمثل في ما تخططه إســـرائيل لنفسها للتحول لقوة نووية عالمية تقدم خبراتها في هذا المجال لدول

---

[1] محمـــد عبد العزيز، المعونات الأمريكية لإسرائيل، ط4 (بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1998م)، ص 89.

[2] المصدر السابق، ص 95.

[3] طـــلال محمـــود كداوي، الإنفاق العسكري الإسرائيلي، ط3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م)، ص 203.

أخـرى مثلما يحدث من تعاون نووي الآن بين الهند وإسرائيل بعد التفجيرات الهندية والباكستانية التي تمت أواخر عام 1998م، ويضاعف ذلك من صعوبة الحـديث عـن إنـشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية أو من أسلحة الدمار الـشامل، وإسـرائيل هي الدولة الوحيدة في هذا الصدد بعد انضمام أوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء إلى معاهدة حظر الانتشار النووي وإقدامها على تفكـيك سـلاحها النووي بمساعدة مالية وتقنية من الولايات المتحدة الأمريكية وإعـلان جمهـوريات آسـيا الوسـطى عـن إقامة منطقة خالية من الأسلحة الـنوويـة، وذلـك الأمـر ينطـبـق علـى أفريقيـا وأمريكـا اللاتينية (معاهـدة تلاتيلوكو).[1]

قـرار خاطـئ.

وعلـى الجانـب الآخـر اتخذت القيادة المصرية قراراً خاطئاً ومتأثراً بالـضغوط الأمـريكية بوقف البرنامج البحثي في الطاقة النووية عقب انفجار مفاعل تشير نوبيل عام 1986م، ووقف التعاون مع العراق والأرجنتين. في هذا الـصدد، وكان قيام إسرائيل بتدمير المفاعل النووي العراقي في يوليو/ تموز 1981م علامـة علـى إصـرار واشنطن وتل أبيب على حرمان العرب من إمتلاك القوة النووية.[2]

3/ البعد الاقتصادي ومحنة تزايد الفجوة الاقتصادية.

تكـشف الـتطورات الحديـثة في مفاهيم وسياسات التنمية، وخصوصاً التنمـية المستديمة وتنمية الموارد البشرية عن تصاعد الفجوة الاقتصادية بين العـرب وإسـرائيل لصالح الأخيرة، هذا إلى جانب أن الإستثمار في التطوير والتكنولوجـيا والإنفـاق على البحث العلمي يشهد تراجعاً ملحوظاً في الجانب العربـي بفعـل سياسات التنمية التي اعتمدت على تصدير المواد الخام وتنمية

---

(1) المصدر السابق، ص 216.

(2) عاطف قبرصي، الصراع العربي الإسرائيلي والتحديات الاقتصادية للدول العربية في الثمانينات، ط2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1989م)، ص 136.

الإســتهلاك الترفــي وعدم الإهتمام بتنويع قاعدة الإقتصاد وجعلها أكثر تركيباً وتعقيداً، إلى جانب أن غالبية البلاد العربية لا تزال تعتمد على موارد خارجية بالأســاس، أي لا تعــتمد على قدرات محلية وموارد وطنية بل تتأثر بظروف البيــئة الدولــية مــثل صادرات النفط والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج والمعونات الأجنبية والقروض الخارجية والممرات البحرية مثل قناة السويس، وأحــد الأمثلة على النتائج السلبية لهذه السياسات هو الثبات النسبي أو التراجع فــي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الأرقام المطلقة لهذا الناتج، وهذا هو ما يوضحه الجدول التالي:(1)

إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار) ومعدل النمو

الدولة/السنة	1996م	1997م	1998م	1999م	2000م	معدل النمو 1997م	معدل النمو 1998م	معدل النمو 1999م	معدل النمو 2000م
السعودية	141.1	144.9	147.2	150.2	155.4	2.7	1.6	2	3.5
مصر	67.6	70.9	74.7	78.9	83.6	4.9	5.3	5.7	6
الأردن	6.6	6.7	6.9	6.9	7	1.3	2.2	1	2
لبنان	13.2	13.8	14.1	13.9	14.1	4	2.2	-1	1
سوريا	15.9	16.1	15.8	16.1	16.4	1.3	-1.5	1.4	2
فلسطين	3.9	3.9	4	4.2	4.3	1	2	3.5	4
إسرائيل	92	95.2	100	100	97	1.9	1.8	1.9	1.6

وتدل أرقام الجدول على الآتي:

- التفاوت الكبير من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي إذا ما قورن مثلاً بعدد السكان.
- فــي حين يبلغ عدد سكان مصر ما لا يقل عن 67 مليون نسمة لم يزد الــناتج المحلي الإجمالي لمصر عن 79 مليار دولار حسب إحصاءات عام 2000م.

---

(1) Middle East Economic Report, vol. 2, no. 1 (January/ February 2000).

- لا يـــزيد عدد سكان إسرائيل عن ستة ملايين نسمة ويزيد الناتج المحلي الإجمالي لها عن 100 مليار دولار.

معدلات التنمية في إسرائيل والدول العربية.

مـــن المعـــروف أن مقـــياس التنمـــية البشرية يشتمل أساساً على ثلاثة مؤشرات رئيسية هي:

1. معدل القراءة والكتابة.
2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
3. العمر المتوقع عند الميلاد.

إلـــى جانب خدمات التعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي.

من حيث سلم التنمية البشرية نجد التالي:[1]

- تحـــتل مصر المرتبة 124 على مستوى العالم أي ما يصنف في عداد الدول منخفضة النمو أو الشريحة الدنيا من الدول متوسطة النمو، ويبلغ متوســـط نـــصيب الفـــرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر 1290 دولاراً وتحتل المرتبة 127 على مستوى العالم.
- تحتل إسرائيل المرتبة 36 في مقياس التنمية البشرية ويبلغ نصيب الفرد مـــن الناتج المحلي الإجمالي 16 ألف دولار تقريباً وتحتل المرتبة 32 على مستوى العالم في هذا الصدد.
- تحتل الأردن المرتبة 100 في التنمية على مستوى العالم ويبلغ نصيب الفرد فيها 1520 دولاراً وتحتل المرتبة 120.
- تحـــتل سوريا المرتبة 75 في التنمية عالمياً ويبلغ متوسط نصيب الفرد مـــن الـــناتج المحلي الإجمالي 1020 دولاراً وتحتل المرتبة 126 على مستوى العالم.

---

[1] عـــادل حـــسين، العلاقـــات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل، ط1 (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 1991م)، ص 214.

يجب أن يلاحظ أن الأرقام الخاصة بالدول العربية تحسب بطريقة إحصائية مضللة أي بمجرد قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان دون مراعاة التفاوت الهائل في الدخول والثروات بين الأغنياء والفقراء أو العشرين بالمائة من السكان الأعلى دخلاً والعشرين بالمائة من السكان الأقل دخلاً، هذا إلى جانب إغفال دور الاقتصاد غير الرسمي أو الأسود أو الموازي الذي لا يدخل في الحسابات القومية مثل العمل الإضافي والدروس الخصوصية وأنشطة التهريب والأنشطة الطفيلية وأنشطة الخدمة المنزلية مما لا نبالغ معه إذا قلنا أن متوسط دخل الفرد في مصر لا يزيد عن 600 دولار سنوياً على أكثر تقدير.

معدلات الأمية.(1)

- بلغت في إسرائيل 25% للذكور و7% للإناث حسب إحصاءات عام 1997م، وتتفوق بذلك تفوقاً مطلقاً على جميع الدول العربية.
- تبلغ نسبة الأمية في سوريا للذكور 13%، و47% للإناث.
- تصل النسبة في مصر إلى 35% للذكور، و60% للإناث.
- تبلغ في اليمن هذه النسبة 36% للذكور، و79% للإناث.
- تبلغ النسبة في السعودية للذكور 19%، وللإناث 38%.

حجم مشاركة المرأة في سوق العمل.

تعد مساهمة النساء في القوة العاملة أحد مؤشرات التقدم وهنا بعض الأرقام في إسرائيل وبعض الدول العربية:(2)

- تظهر إسرائيل تفوقاً ملحوظاً أيضاً على جميع الدول العربية فقد زادت نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل من 34% عام 1980م إلى 41% عام 1998م.

---

(1) فضل النقيب، اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001م)، ص 171.

(2) المصدر السابق، ص 174.

- زادت النسبة في سوريا من 24% عام 1980م إلى 26% عام 1998م.
- في مصر زادت النسبة زيادة طفيفة أيضاً من 27% إلى 30% على التوالي.
- تراجعت النسبة في اليمن من 33% إلى 23%.
- في السعودية زادت من 15% إلى 23% في الفترة نفسها.

هذا بالإضافة إلى أن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي تعد كذلك أحد المعايير الهامة للتنمية المطردة، وتظهر الإحصاءات تراجعاً مستمراً في إنفاق الدول العربية على التعليم بفعل سياسات التقشف التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وما يسمى بسياسات الإصلاح الاقتصادي وسياسات التكيف الهيكلي والخصخصة التي أدت إلى تقليص الإنفاق العام والاستثماري على مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية البشرية يمكن تلخيصها كالتالي:[1]

- تمثل الأردن وحدها استثناء من ذلك حيث زادت نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 6.6% عام 1980م إلى 7.3% عام 1999م.
- هبطت النسبة قليلاً في إسرائيل من 7.9% إلى 7.2%.
- في سوريا بلغت 4.6% وانخفضت إلى 4.2% في نفس الفترة الزمنية.
- انخفضت في مصر من 5.7% إلى 4.8% في نفس الفترة أيضاً.
- انخفضت في المغرب من 6.1% إلى 5.3%.
- زادت في السعودية من 4.1% إلى 5.5%.

يؤثر توجيه معظم موارد الأقطار العربية إلى الإنفاق على التسليح والدفاع والأمن والاستخبارات ومخصصات الدواوين الرسمية بدءا من المؤسسة الملكية أو مؤسسة رئاسة الجمهورية إلى الدواوين المحلية، يؤثر ذلك سلباً على المخصص للإنفاق على التعليم.

---

(1) المصدر السابق، ص 176.

الصادرات السلعية.

وتدل أرقام الصادرات السلعية على تفوق ملحوظ لإسرائيل على جميع الدول العربية والأرقام كالتالي:[1]

- بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية 23.2 مليار دولار عام 1998م.
- بلغت بالنسبة لسوريا 3.9 مليارات.
- وبلغت صادرات مصر 3.9 مليارات أيضاً.
- وبلغت في الأردن 1.7 مليار دولار.
- رغم أن السعودية مثلاً تزيد صادراتها عن 40 مليار دولار، إلا أن الشطر الأعظم يتكون من النفط الخام بينما لا يقل المكون الصناعي أو الصادرات المصنعة في الصادرات السلعية لإسرائيل عن 40%، والدول العربية من 4% إلى 9%.

الاستثمار الأجنبي.

وهناك أيضاً مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر فقد دلت إحصاءات 1997م على التالي:[2]

- دخول 2.7 مليار دولار قيمة هذا الاستثمار لإسرائيل.
- لم تزد القيمة في مصر عن 890 مليون دولار.
- وصلت في سوريا إلى 80 مليوناً.
- بلغت في الأردن 22 مليوناً.

الكمبيوتر والتقدم التكنولوجي.

ومن حيث أجهزة الكمبيوتر الشخصية يمتلك 186 إسرائيلياً كمتوسط لكل ألف شخص من السكان حسب إحصاءات 1997م جهاز كمبيوتر

---

(1) المصدر السابق، ص 179.

(2) المصدر السابق، ص 182.

شخـــصي، في حين يبلغ الرقم في مصر 7.3 أفراد فقط والأردن 7.8 وسوريا 1.7 فرد.[1]

ومـــع الأخـــذ فـــي الاعتـــبار دور التكنولوجيا فائق الأهمية في التقدم الاقتـــصادي، يلاحظ أن إسرائيل تتفوق بمراحل على الأقطار العربية في هذا الـــصدد، فالتكنولوجـــيا لا تـــستغني عن البحث والتطوير كما أن البحوث هي أســـاس المعـــرفة والاكتشافات العلمية. غير أن المسؤولين الغرب في مختلف المـــستويات مـــا يـــزالون ينظرون إلى وظيفة البحث والتطوير كشيء ترفي وكمالـــي، كمـــا لا تطلـــب الشركات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة خـــدمات مراكـــز الـــبحث العلمـــي إلا فـــي ما ندر، ولا تنشئ إدارة للبحوث والتطويـــر R & D بالهـــيكل التنظيمي لها. ولا تنفق الدول العربية إلا القليل علـــى بـــند الـــبحث والتطويـــر سواء على الموازنة العامة أو على المستوى القطاعـــي، ممـــا يبين عدم الاستعداد لمواجهة الالتزامات التي تفرضها اتفاقية حمايـــة الملكية الفكرية والفنية وكذلك القيود التي تضعها على نقل التكنولوجيا المـــتطورة إلـــى هـــذه الأقطـــار، وفي حين تصل إسرائيل إلى مصاف الدول المـــتقدمة في ما يتعلق بنسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي (الولايات المتحدة الأمريكية 3%، اليابان 3.5%) لا تزيد النسبة في مـــصر عـــن 0.55% بينما يتعين ألا يقل ما يخصص لهذا الغرض عن 3%، وتـــتوزع نـــسب الإنفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة تكنولوجياً بين الحكومة والشركات، ففي الولايات المتحدة تتحمل الحكومة 40%، والشركات 60% مـــن هـــذا الإنفـــاق وفـــي اليابان تتحمل الحكومة 20% بينما تتحمـــل الشركات 80%.[2]

وإذا كانـــت نـــسبة الأمية في مصر لا تقل عن 50% فإن نسبة الأمية التكنولوجـــية تزيد عن ذلك لتصل لحوالي 90%، ويسيطر على الدول العربية

---

[1] المصدر السابق، ص 196.

[2] المصدر السابق، ص 197.

نمط استيراد التكنولوجيا الجاهزة أو "تسليم المفتاح"، ويبلغ المتوسط العالمي لإنتاجية الفرد من منتجات وخدمات التكنولوجيا المتقدمة والمعلومات نحو 180 دولاراً سنوياً للفرد في حين يتجاوز في مصر ثلاثة دولارات للفرد، وفي إسرائيل نحو 1500 دولار ومن ثم تحتاج مصر لمضاعفة معدل إنتاج الفرد في هذا المجال نحو 60 مرة ليصل للمتوسط المذكور آنفاً.[1]

4/ البعد المائي في الصراع ومخاطر النهب الإسرائيلي للمياه العربية.

تعاني معظم الدول العربية من نقص خطير في موارد المياه المتاحة سواء للأغراض المنزلية أو للزراعة والصناعة نظراً لعوامل عدة منها وقوع الوطن العربي في المناطق الجافة وشبه الجافة وسوء الإستخدام وغياب سياسات فعالة لتنمية موارد المياه وبالطبع هناك السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الرئيسية في الأردن وفلسطين وسوريا، وإذا كان الميزان المائي مختلاً لغير صالح العرب فإن هذا الخلل يزداد مع الإبتلاع الإسرائيلي المستمر لموارد المياه العربية نظراً لأن المشروع الصهيوني نفسه كان يربط منذ ما قبل قيام إسرائيل بين الأرض والمياه وكان توسعه مقترناً بموارد المياه، كما اقترنت عمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية والإستيطان الصهيوني المتصاعد بالسيطرة الإسرائيلية على موارد المياه في المناطق المحتلة وفرض قيود شديدة على إستخدامها من قبل المواطنين العرب وإطلاق يد المستوطنين في الاستهلاك. مكن إحتلال إسرائيل لكامل فلسطين مع عدوان 1967م تل أبيب من إكمال السيطرة على موارد المياه في القدس والضفة الغربية وغزة وبموجب الأمر العسكري رقم 158 لعام 1967م في قطاع غزة والأمر العسكري رقم 281 لعام 1968م في الضفة الغربية تم إعتبار المياه مملوكة لإسرائيل وخاضعة لإشراف الحكم العسكري، ولا يسمح لأي شخص بإمتلاك أو تشغيل منشآت مائية إلا بإذن من القائد العسكري للمنطقة وينطبق ذلك على

---

[1] المصدر السابق، ص 197 – 198.

جميع الآبار بما فيها تلك التي كانت قائمة قبل عدوان 1967م، وهكذا منعت إسرائيل نهائياً حفر آبار في المناطق المجاورة لخط الهدنة في الضفة الغربية وغزة إلى جانب منع إستخدام نهر الأردن بحجة الأسباب الأمنية كما فرضت إسرائيل قيوداً على ضخ المياه من الآبار ووضعت عدادات لقياس كمية المياه التي يجري ضخها بل حددت الحجم الكلي للإستهلاك المسموح به في الضفة الغربية بما لا يزيد عن 100 – 120 مليون متر مكعب سنوياً، وتحصل إسرائيل على 40% من إحتياجاتها من المياه من الضفة الغربية وغزة وتساهم الضفة الغربية وحدها بنحو 25% من هذه الإحتياجات. لا تعتبر إسرائيل الضفة الغربية عمقاً إستراتيجياً عسكرياً فحسب بل عمقاً إستراتيجياً لإستيعاب المزيد من المهاجرين الجدد لإعتبارات توفير المياه اللازمة لهم، خاصة أن إسرائيل إستنفذت الكثير من موارد المياه الجوفية في فلسطين المحتلة عام 1948م، وأكثر من ذلك أن حكومات إسرائيل تقوم منذ فترة بإستخراج المياه من الضفة الغربية وتخزينها في خزانات باطنية ثم تحويلها من أرض الضفة الغربية إلى داخل الكيان الصهيوني، وإذا كانت كمية المياه المتاحة سنوياً في الضفة الغربية تقدر بنحو 1.9 مليار متر مكعب فإن إسرائيل تستولي منها على نحو 1.7 مليار متر مكعب ورفضت إسرائيل السماح للبلديات العربية مثل رام الله بحفر آبار ما لم تقم بتزويد المستوطنات المجاورة كما تتحكم إسرائيل في شبكة المياه حتى في المنطقة (أ) الخاضعة للسلطة الفلسطينية.[1]

ومنذ عام 1967م وضعت إسرائيل مختلف الموارد المائية في الضفة الغربية وغزة تحت مسؤولية "إدارة تخصيص المياه والتصديق على

---

[1] جميل هلال، استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط، ط1 (بيروت: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، 2001م)، ص 212. كذلك أنظر: سمير جبور، الأزمة الاقتصادية في إسرائيل: مراحلها وانعكاساتها، ط2 (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 113. وللمزيد أنظر: شريف الموسى، المياه في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م)، ص 275. كذلك أنظر: صبحي كحالة، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي، ط2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003م)، ص 253.

استخدامها"، وتزعم إسرائيل أن المياه الجوفية في الضفة الغربية ضرورية للمياه الجوفية في فلسطين 1948م، والمهددة بالملوحة والنضوب نظراً للإسراف في استعمالها من قبل إسرائيل، إذ تشير التقديرات إلى أن 40% من موارد إسرائيل المائية يأتي من الضفة الغربية وغزة.(1)

يصل إجمالي ما تنهبه إسرائيل من مياه الجولان والضفة وغزة إلى نحو ملياري دولار سنوياً ويرجع رفض إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة إلى أن المياه العربية ما تزال تشغل حيزاً هاماً في التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي حيث يعد أي تهديد لسيطرتها عليها بمثابة إعلان للحرب ولذلك يتوقع كثير من الخبراء أن تكون الحرب القادمة حرباً على المياه، ومن المعلوم أن اتفاقات أوسلو لم تتعرض للصراع حول المياه وأصرت إسرائيل على الاحتفاظ بالسيطرة على كميات المياه المعطاة للفلسطينيين وهذا هو ما يبينه الجدول التالي:(2)

النسبة المئوية للماء المقرر في الفصل 40 من إتفاقية أوسلو (واشنطن) في 1995/9/28م

محتوى المياه	الفلسطينيون	الإسرائيليون
محتوى المياه الغربية	%6	%94
محتوى الشمال الشرقي	%29	%71
محتوى المياه الشرقية	%57.4	%42.6

أدى إحتلال إسرائيل للجولان عام 1967م إلى إستكمال سيطرتها على نهر الأردن عبر التحكم في حوض النهر الأعلى وبما مكنها من إبتلاع 95% من النهر من المنبع إلى المصب، كما نتج عن إحتلالها الضفة الغربية زيادة

(1) شريف الموسى، المياه في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، مصدر سابق، ص 284.

(2) ورد في: رضا بو كراع، "المياه العربية والتحديات الأمنية" في: الأمن المائي العربي، أعمال ندوة المؤتمر الدولي الثامن، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 21 – 23، فبراير (شباط)، 2000م، القاهرة، يونيو/ حزيران 2000م، ص 117.

مـواردها المائية بنسبة 20%، ويعتبر هدف السيطرة على المياه اللبنانية أحد أهـم أهداف غزو إسرائيل للبنان في يونيو/ حزيران 1982م حيث تبرز مياه نهـر الليطانـى منذ زمن بعيد في المخطط المائي الصهيوني. ذلك أن إحتلال الجـولان مكـن إسرائيل من الإستفادة من موارد المياه في منطقة جبل الشيخ حـيث مـنابع نهر الأردن الرئيسية ومن بحيرة طبريا حيث يوجد خزان المياه الطبيعي لنهر الأردن، كما سرقت إسرائيل مياه اليرموك المتدفقة ناحية الأردن بتركيب مضخات وإنشاء مشروعات للري في مثلث اليرموك. إحتكرت شركة "مـيكوروت" الإسـرائيلية توزيـع وإدارة مصادر المياه فى الجولان، ويعاني الأهالي العرب هناك من معاملة تمييزية صارخة في ما يتعلق بتوزيع حصص المـياه حـيث خصصت لهم سلطات الإحتلال فقط نحو 326 م3 سنوياً للفرد الـواحد، بيـنما تزيد مخصصات المستوطن الصهيوني عن 17 من مثل هذا الـرقم، وتـستمر إسرائيل فى سرقة مياه نهر بانياس وينابيع الجولان، ويبلغ مجمـوع مـا تـسيطر علـيه سنوياً من الجولان 350 مليون م3، ومن ناحية أخرى، مارست إسرائيل إستغلالاً مروعاً للمياه اللبنانية منذ الغزو عام 1982م فقامـت بتحويل مجرى وروافد الأنهار التي تنبع من جبل الشيخ إلى الأراضي الخـصبة شـمالي إسـرائيل إلى جانب تحويل مجرى نهر الليطانى الذي يمر بجنوب لبنان إلى نهر الحاصبانى عن طريق نفق يوفر لها كمية من المياه تبلغ 500 ملـيـون م3 سـنويـاً ممـا أدى إلـى خفـض كميـات الماء التـي يحـتاجهـا المـزارعـون اللبنانـيـون، وقـد خسـر لبنـان مـن جـراء سـيطـرة إسـرائيـل علـى ميـاه الحـدود 1.4 مليـار م3 منـذ عـام 1965م، وتمكـنت إسـرائيـل عـبـر إحـتـلال مـزارع شبعـا مـن الإسـتيـلاء علـى مـياه نبع الجوز وسحبها إلى المستوطنات التي أقامتها هناك.[1]

---

[1] صـبحي كحالـة، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي، مصدر سابق، ص 291.

ومـــا تزال إسرائيل تتحكم في كامل تصريف نهر الحاصباني/ الوزاني (145 ملـــيون م3/ ســـنة) ومـــن بيـــنها حصة لبنان القانونية وتقدر بـــ 45 ملـــيون م3، وحالـــياً لا يستفيد لبنان من القسم الأوسط من نهر الليطاني سوى بخمـــسة ملايـــين م3 سنوياً، وتشير تقديرات إلى أن إحتياجات إسرائيل المائية يمكـــن أن تصل في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين إلى أكثر من 2500 ملـــيون م3 ســـنوياً ممـــا يعني وجود عجز مائي لديها أكثر من 800 ملـــيون م3 ســـنوياً، علـــى الرغم من تمكنها من تحلية مياه البحر بمقدار 44 مليون م3 إعتماداً على 20 محطة تحلية تعمل على معالجة 120 ألف م3 يومياً غير أنها لا تستطيع تدبير الأموال اللازمة لتحلية 800 مليون م3 أخرى يمكن أن تستخدم في الأغراض الزراعية في النقب، وهكذا سوف تستمر إسرائيل في البحث عن المياه خارج أراضيها، وهي تعتبر مسألة المياه بمثابة خط أحمر لا يقـــل خطـــورة عمـــا يمكن أن يؤدي إليه تحريك قوات أو أسلحة إلى مناطق منـــزوعة الـــسلاح، إذ تقوم الإستراتيجية الإسرائيلية على أن أي تهديد للمياه يـــؤدى إلـــى إســـتنفار عسكري، وهذا ما يفسر ما ورد في تقرير أعده مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب من أن الإنسحاب من الجولان معناه نقـــل 400 ملـــيون م3 من المياه من إسرائيل إلى سوريا، وهذا ما يفسر أيضاً الـــتهديد الإســـرائيلي المتواصل بتوجيه ضربة عسكرية إذا ما شرعت الأردن وســـوريا فـــي بناء مشروعهما المشترك وهو "سد الوحدة" على نهر اليرموك والذي يمكن أن يحتجز 220 مليون م3 من المياه ويتيح تزويد مناطق الزرقاء وعمـــان بالمياه وري وادي الأردن الشرقي، كما يتضمن المشروع أيضاً إنتاج الطاقة الكهربائية.(1)

5/ الإستيطان الإسرائيلي.. وظائف إستراتيجية وديموغرافية.

يقتـــرن الإســـتيطان الإســـرائيلي بمفهوم الضرورة العقيدية الصهيونية وبإســـتراتيجية عـــسكرية مفادها ضمان سيطرة إسرائيل على المنطقة الواقعة

---

(1) المصدر السابق، ص 294.

غـــرب نهـــر الأردن. ذكـــر موشي دايان، أحد المسؤولين الكبار عن سياسة الإستيطان، "إن هذه المستوطنات مهمة، ليس لأنها يمكن أن تضمن الأمن أكثر مـــن الجـــيش، بـــل لأنـــه من دونها لن نتمكن من الإحتفاظ بالجيش في تلك المـــناطق. مـــن دون تلك المستوطنات سيكون جيش الدفاع الإسرائيلي "جيشاً أجنبـــياً" يحكـــم "شعباً أجنبياً" بدلاً من جيش يدافع عن حق مواطنيه في العيش علـــى أرضـــهم فـــي ســـلام وأمن"! وبعد أكثر من ثلث قرن يكرر الإرهابي شـــارون، مع بداية 2001م، نفس المعنى بقوله: إنه لو لا وجود المستوطنات فـــي الـــضفة الغـــربية، لغادر الجيش المكان منذ زمن بعيد، والواقع أن ياسر عـــرفات لم يصر على ضرورة إدخال الإستيطان في إتفاقات أوسلو وكان ذلك أحـــد أســـباب إستقالة الدكتور حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني آنذاك، وقد توسعت المستوطنات كثيراً وزاد عدد سكانها زيادة عالية للغاية، ففي حين كـــان عـــدد المـــستوطنين الـــصهاينة عـــام 1978م في عهد مناحيم بيغين، لا يزيد عن 50.000 نسمة، فقد وصل مع أواخر عام 2001م إلى 400.000 صهيوني موزعين على 200 تجمع إستيطاني أقيمت في الضفة الغربية وغزة والقـــدس الشرقية، ومن الجدير بالذكر أنه توجد وحدات شاغرة تكفي ثلاث أو أربـــع ســـنوات قادمة. كما لا يمكن إنكار أن مشروع توسيع المستوطنات هو مـــشروع قومي لدى الإسرائيليين مما يعني صعوبة إجبار إسرائيل على تجميد الإســـتيطان عن طريق المفاوضات وحدها بل لا بد من عمل عسكري عربي فلـــسطيني مع مقاومة مستمرة، خاصة في ضوء تلاشي التحفظ الأمريكي على بناء المستوطنات منذ عهد إدارة كلينتون (Celinton).[1]

---

(1) أنطونـــي كـــون، التنظـــيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية: القانون والبلدوزر في خدمة الاســـتيطان اليهودي، ط2 (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004م)، ص 147. كذلك أنظر: خالد عايـــد، الاســـتعمار الاســـتيطاني للمـــناطق العربية خلال عهد الليكود، ط1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلـــسطينية، 2003م)، ص 64. وللمـــزيد أنظر: وليد الجعفري، المستعمرات الاستيطانية الإسرائيليـــة فـــي الأراضـــي المحتلـــة، ط1 (بيـــروت: مركـــز الأبحـــاث فـــي منظمـــة التحـــرير الفلسطينيـــة، 2002م)، ص 83.

ومما يلفت النظر أن سياسة المصادرة المستمرة للأراضي والمنازل العربية زادت شراسة عقب توقيع اتفاقات أوسلو، فقد أشارت التقديرات إلى معدل شهري للمصادرة خلال سنوات الانتفاضة الأولى بلغ 47.00 دونم انخفض بعد مؤتمر مدريد إلى 2500 دونم، إلا أنه قفز بعد أوسلو إلى 4200 دونم وصادرت حكومة رابين وحدها وفي الفترة من 1993/9/13 – 1994/10/3م أكثر من 67 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية، تم استيطان 7541 دونماً منها وزاد عدد المستوطنين من 112 ألفاً إلى 140 ألفاً في الضفة الغربية وحدها، ومن البديهي أن المستوطنات والمستوطنين المدججين بالأسلحة الرشاشة يشكلون عمقاً إستراتيجياً هاماً للغاية لإسرائيل في أي مواجهة، هذا فضلاً عن أن إسرائيل أقحمت ما أسمته ممتلكات المستوطنين إبان مفاوضات كامب ديفيد في صيف عام 2000م كجزء لا يتجزأ من أدوات تفاوضها على تعويض اللاجئين الفلسطينيين عن ممتلكاتهم التي فقدوها عام 1948م.[1]

6/ الأبعاد الثقافية الحضارية للصراع.

تعد الحيوية الثقافية الحضارية من أبرز المعايير المعاصرة لقياس القدرة على التقدم المتواصل، وحتى وقت قريب كانت الأقطار العربية على وجه العموم تتميز بالقيم الثقافية الإيجابية بما فيها التسامح وعمق مشاعر الخير وكراهية العنف والترابط الأسري والتدين السامي والتكافل والتلاحم الاجتماعي، بيد أن هذه القيم تعرضت في الربع الأخير من القرن العشرين لنوع من الخلخلة العنيفة التي أثرت سلباً على التلاحم الاجتماعي التقليدي والتسامح الديني والثقافي وتماسك النسيج الاجتماعي في انتشار مظاهر الفتنة الطائفية والتعصب والجمود والتطرف الديني والثقافي مما أسهم في إضعاف

---

[1] أنطوني كون، التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية: القانون والبلدوزر في خدمة الاستيطان اليهودي، مصدر سابق، ص 159.

المناعة الذاتية والإستقرار الاجتماعي في الدخل ومن السمعة والمكانة في الخارج وبالطبع إضعاف الإرادة على تحقيق التقدم إلى جانب جمود التطور السياسي وتغول النظم السلطوية العربية الحاكمة على المجتمع، هذا فضلاً عن أن الأقطار العربية لم تعترف حتى الآن بأن العلم والتكنولوجيا عنصران أساسيان من عناصر الثقافة، وما يزال الواقع الثقافي العربي الراهن يعيش حالة من الثنائية بين التقليدي والعصري حيث يجري تقليد الحداثة الغربية بشكل إستهلاكي محض وفي الوقت نفسه توجد مرجعية عربية إسلامية من القرون الوسطى تحكم رؤية العرب للعالم مما أضعف الإستقلال الثقافي إزاء موجات الإختراق الثقافي.

ففي مجال التعليم مثلاً يذكر تقرير تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين "الكارثة والأمل" والصادر عن منتدى الفكر العربي، عمان، 1991م أن نمط التعليم والتربية العربية أدى دوراً مدمراً في الحياة العربية في القرن العشرين ضد التحضير والتنوير ومن ذلك تكريس العزلة الحضارية وقهر العقلانية وإبعادها عن ساحة التعامل مع مشاكل الحياة ومع النفس وكذلك تقليص قيمة الإنسان العربي، يمكن مقارنة نسبة القيد الإجمالية في التعليم الأولي والثانوي والعالي بين إسرائيل والدول العربية كالتالي:[1]

- بلغت هذه النسبة في إسرائيل ما لا يقل عن 98% للذكور و95% للإناث.
- بلغت في مصر 77% للذكور و66% للإناث.
- بلغت في سوريا 63% للذكور و56% للإناث.
- وصلت في السعودية 58% و54% على التوالي.

---

[1] جيفري أرونسون، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967م إلى الانتفاضة، ط1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003م)، ص 307.

نسبة القيد في كليات العلوم.

وهـــناك مقياس آخر وهو نسبة القيد في كليات العلوم كنسبة مئوية من إجمالـــي التعلـــيم العالي والمقارنة بين إسرائيل والعرب حسب إحصاءات عام 1998م كالتالي:[1]

- بلغت في إسرائيل ما لا يقل عن 35%.
- لم تزد في مصر عن 15%.
- بلغت في السعودية 18%.
- وصلت في الأردن إلى 17%.
- في الإمارات زادت إلى 27%.
- لم تتفوق على إسرائيل سوى البحرين بنسبة 39%.
- بلغت النسبة في سوريا 31%.
- فـــي لبنان 23% ولا يقل المعدل العالمي عن 35% فقد بلغ في كوريا الجنوبية 48%.

نسبة التسرب من التعليم.[2]

تعانـــي الدول العربية أيضاً من ظاهرة التسرب من التعليم ويقاس عدد الـــذين يصلون إلى الصف الرابع الابتدائي كنسبة من مجموع من هم في سن التعليم كمعيار لتطور الموارد البشرية وكمقياس للتنمية البشرية.

- بلغت النسبة في إسرائيل 98% للذكور 97% للإناث.
- بلغت في مصر ما لا يزيد عن 60% للذكور وللإناث 50%.
- وبلغت في سوريا 94% كمتوسط للذكور والإناث.
- لم تزد في المغرب عن 75%.
- في السعودية بلغت 89%.
- لم تتفوق على إسرائيل إلا الأردن بنسبة 98%.

---

(1) المصدر السابق، ص 321.

(2) المصدر السابق، ص 324.

الإنفاق على التعليم.[1]

هناك مؤشر الإنفاق على التعليم العالي كنسبة مئوية من جميع المراحل الدراسية فقد بلغ بالنسبة لإسرائيل أكثر من 40%، وفي مصر الرقم ليس محدداً أما في سوريا فقد وصل إلى 25.9% في حين بلغت النسبة في الأردن 33%.

التكنولوجيا المتقدمة.

وفي مجال تقويم مدى استيعاب الأقطار العربية للتكنولوجيا المتقدمة والمعقدة والتي تتطلب باستمرار تطوراً في مجالات التخصص الدقيق نظراً لأهمية التكنولوجيا من الناحية الاقتصادية، إذ تتعلق بترشيد استخدام التكنولوجيا بالقدرة على استيعابها ومن حيث التوزيع المهني للقوى العربية العاملة نلاحظ أنه يعاني من اختلال واضح، إذ تبلغ نسبة العمال اليدويين كمتوسط ما لا يقل عن 70% من مجموع القوى العاملة العربية ولا تزيد نسبة الفنيين والاختصاصيين عن 9% فقط بينما تشكل هذه النسبة في إسرائيل أكثر من 35%، بينما تصل النسبة في الدول المتقدمة إلى ما بين 20 إلى 35% ولا تزال العمالة غير الماهرة تشكل نسبة مرتفعة في الأقطار العربية إذ لا تقل عن 40% من قوة العمل العربية بينما لا تتجاوز العمالة الماهرة 19% ولا تزيد نسبة العمالة المهنية عن 16% بينما لا تقل الأخيرة في إسرائيل عن 30%، وقد تمكنت إسرائيل من دول عصر الفضاء من خلال امتلاك الموارد البشرية الماهرة والهيئات المتخصصة في هذا المجال وبالطبع استفادت إسرائيل من التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد، ولكن ذلك لا ينفي أن إسرائيل خططت لإنتاج قمر صناعي منذ أواخر الخمسينيات وهذا ما يتضح من دراسة الهيئات الإسرائيلية المتخصصة وهي على النحو التالي:[2]

---

[1] المصدر السابق، ص 327.

[2] أنطوان زحلان، العلم والتكنولوجيا في الصراع العربي الإسرائيلي، مصدر سابق، ص 236.

- اللجنة القومية الإسرائيلية لأبحاث الفضاء التي أسست عام 1959م بعد عامين فقط من إطلاق أول قمر فضاء سوفيتي وقامت في عام 1961م بـإطلاق صـاروخ (شـافيت 1، وشافيت 2) بمعونة فرنسية وقد حمل معدات للرصد الجوي بإرتفاع 80 كيلومتراً ورفضت إسرائيل الإستعانة بالأقمـار الغربية الجاهزة بعد عام 1967م لصالح إنتاج قمر صناعي إسرائيلي.
- الـوكالة الفـضائية لإستغلال الفضاء (سالا) أسست عام 1983م كهيئة تابعـة لوزارة العلوم والتطوير وتكونت من خمس لجان (لجنة الملاحة والتعلـيم، لجنة الملاحة الفضائية، لجنة العلاقات الخارجية، لجنة البنى التحتـية الفـضائية، لجنة التطبيقات الصناعية)، وكان الهدف هو تشييد بنية تحتية صناعية وعلمية لإستغلال الفضاء ليعود بالرخاء على الدولة وسكانها وفي ذلك أنشأت إسرائيل محطة إطلاق وتجارب سرية أنشئت فـي السبعينيات على شواطئ البحر المتوسط وتمكنت هذه الوكالة من إقامـة علاقات عمل قوية وتبادل أشكال التعاون العلمي والتقني مع كل من:[1]

1. وكالة الفضاء الأمريكية ناسا.
2. وكالة الفضاء الأوروبية آيا.
3. المركز القومي الفرنسي لأبحاث الفضاء.
4. مركز الفضاء الألماني الغربي.
5. وكالة الفضاء اليابانية.

وتجلـت مظاهـر اسـتفادة إسرائيل الهائلة من التعاون مع وكالة ناسا الأمريكية في سماحها للوكالة الإسرائيلية بالاستفادة من المعلومات الواردة عبر التلـسكوب الفضائي الأمريكي كما ساعدتها في صناعة الصواريخ التي حملت القمـر الـصناعي (أوفـك)، وذلـك بمـدها لأجهزة التوجيه والمستشعرات

---

[1] المصدر السابق، ص 236 – 237.

والجيروسكوبات وغيرها، وقد أطلقت إسرائيل حتى الآن أربعة أقمار هي: (أوفك 1، أوفك 2، أوفك 3، أوفك 4)، ويقوم الأخيران من خلال معدات تشغيل أنظمة الاستطلاع وجمع المعلومات والتجسس البصرية والتنصت المتطورة بهدف التجسس على مصر وإيران والعراق وسوريا والأردن والقمر الرابع خاصة يقوم ببث الإرسال التلفزيوني والمكالمات الهاتفية وعقد المؤتمرات على الهواء مباشرة ونقل المعلومات بين أجهزة الكمبيوتر، ونقل الخرائط والمخططات المصورة، وقد شارك أول رائد فضاء إسرائيلي مع رواد الفضاء الأمريكيين في رحلة فضاء مشتركة لسفينة الفضاء كولومبيا.[1]

ثانياً: تقييم أداء العرب وإسرائيل في جوانب الصراع.

ركز المشروع الصهيوني قبل قيام إسرائيل وبعدها على التخطيط الإستراتيجي المتواصل الذي يقدم تنبؤات بديلة ويطرح سلم أولويات وأفضليات قومية، في حين تميز الأداء العربي وبإستثناءات قليلة في الخمسينيات والستينيات بالتعامل العملي البراجماتي والموسمي والظرفي مع تطورات وأحداث الصراع مع إسرائيل، وفي حين تخصص العديد من المؤسسات والأوساط البحثية في مختلف المجالات النووية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والديموغرافية في التعامل مع الصراع وإدارته، ما يزال التعامل العربي يقتصر على الإدارة الرسمية البيروقراطية التي تضم مؤسسات الحكم ووزارات الخارجية والدفاع وإدارات المخابرات فقط ونادراً ما تعتمد الحكومات العربية على مراكز التخطيط الإستراتيجي العامة والخاصة فقد أنجزت إسرائيل بداية من عام 1990م خطة هي الأولى من نوعها منذ قيامها بعنوان "إسرائيل عام 2020م" استغرقت ست سنوات حيث ركز فريق بحثي برئاسة البروفيسور آدام مزور (Adam Mozour) مخطط مدن من معهد التيخنيون – معهد الهندسة التطبيقية بحيفا ويضم نحو 250 متخصصاً وأطقماً من عشر وزارات، وتمخض العمل عن وضع 18 مجلداً تحاول تغطية جميع

---

[1] المصدر السابق، ص 241.

جوانب الشؤون الإسرائيلية الداخلية والخارجية، بل إن إقامة الكيان الصهيوني أسهم بالتخطيط والتنفيذ فيه منظمات وهيئات صهيونية منها (جمعية الاستعمار اليهودي، المنظمة الصهيونية العالمية، صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار، الصندوق القومي اليهودي، شركة تطوير الأراضي المحدودة في فلسطين، الهيستدروت، الصندوق التأسيسي لفلسطين، الوكالة اليهودية، النداء اليهودي الموحد، المؤتمر اليهودي العالمي وغيرها).[1]

وفي ما يتعلق بالتخطيط الإسرائيلي للتغلب على النمو السكاني الكبير بين عرب 1948م في ضوء تناقص معدلات المواليد بين الإسرائيليين هناك استجلاب يهود مهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي السابق بمعدل مليون مهاجر في السنوات القادمة بعد أن تمكنت من جلب مليون آخر عامي 1990م و 2000م، وهناك كذلك تعديل الميزان السكاني لصالح اليهود من خلال توسيع عمليات الاستيطان والتهويد ضمن ما يسمى بالخط الأخضر، وذلك يدل على توافر مستوى عال من الوعي الإستراتيجي لدى إسرائيل بطبيعة الصراع باعتباره صراعاً شاملاً يمتد إلى الجوانب الديموغرافية والمائية وما يتعلق بالأرض والاقتصاد إلى جانب المواجهة العسكرية والمخابراتية، فقد وضعت مجموعة عمل يترأسها وزير البنية التحتية الصهيوني المتطرف ليبرمان (Librman) والذي ينادي بطرد الفلسطينيين إلى الأردن طواعية أو قصراً، خطة عرفت باسمه عنوانها "إسرائيل عام 2000م"، وكان ذلك أواخر عام 1996م، وشملت الخطة ثلاثة محاور للعمل:[2]

1- إضافة مناطق جديدة لما يسمى "بلدات التطوير".

2- تقديم حوافز لمن يذهب للبناء والسكنى في هذه البلدات.

---

[1] جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، ط1 (عمان: دار الكرمل للدراسات والنشر والتوزيع، 2004م)، ص 187.

[2] المصدر السابق، ص 188.

3- الـربط بـين المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية مع توسيع الخط الأخضر حتى يضم إلى القدس مناطق كبيرة من الضفة وهذا مـا يـتم حالـياً بالتوازي مع الإسراع في بناء الخط الفاصل بين العرب والإسرائيليين بامتداد القدس العربية والحزام الأخضر.

وفـي الجوانب العسكرية يتضح الإدراك الإسرائيلي العالي إستراتيجياً من الخطة الأخيرة المسماة "نسيج 2000م"، والتي تقوم على الاستعداد المستمر لخيار الحرب وترتكز الخطة على القواعد التالية:[1]

- وجود ما يسمى الردع المستند إلى صورة إسرائيل كدولة نووية عظمى في نظر دول المنطقة العربية.
- الدفاع الفعال: خطة السور لحماية إسرائيل من صواريخ أرض أرض.
- الدفاع السلبي: الوقاية والدفاع المدني.
- الإنذار والمعلومات الإستراتيجية بما في ذلك قمر التجسس أوفك.
- القـدرات الهجومـية ومـنه التزود بطائرات إف 15، وتطوير أجهزة الـسيطرة والمـراقبة للمسافات البعيدة، في حين تبنت معظم الأطراف العـربية ما يسمى بالسلام كخيار إستراتيجي، ولم تضع احتمال نشوب الحـرب وكيفية التعامل مع حالات التوتر وانعدام الاستقرار كما يحدث منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر/ أيلول 2000م.

غير أن الانتفاضة وما كونته من قدرات تنظيمية وشعبية وتسليحية ولو بـسيطة إلـى جانب الجهود الشعبية واسعة النطاق لمواجهة التطبيع مع الكيان الـصهيوني ورفـع شعار المقاطعة للسلع والمنتجات الأمريكية يمكن أن توفر مـستوى ملموساً ومعقولاً مما يمكن أن نسميه الردع الشعبي الذي يساعد على توفير بيئة من التهديد للأمن الإسرائيلي.

لا شك أن موضوع الصراع العربي الإسرائيلي شائك جداً وبحاجة إلى آلاف الكـتب لتغطيته بشكل كامل، أو حتى الخوض في تفاصيل الصراع مع

---

[1] المصدر السابق، ص 191.

الدولـــة العبـــرية. لقد حاولنا الإسهاب في هذا الفصل، وتم تسليط الضوء على الكثير من الجوانب الحساسة في هذا الصراع، وبالرغم من أن الموضوع كبير ومُـــعقد فقد ركزنا على أهم القضايا محل النزاع.

الفصل الخامس

الاتفاقيات ومشاريع السلام المُــنفذة مع الدولة اليهودية ودول المنطقة

المبحث الأول: معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979م.

المبحث الثاني: اتفاق أوسلو 1993م.

المبحث الثالث: اتفاق غزة أريحا 1994م.

المبحث الرابع: معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية 1994م.

يتـــناول هـــذا الفصل موضوع الاتفاقيات ومشاريع السلام المُـــنفذة مع الدولة اليهودية ودول المنطقة.

بعـــد حـــرب السادس من أكتوبر لعام 1973م ارتسمت في الأذهان في تلـــك الفتـــرة صـــورة كيسنجر (Kisenjer) وزير خارجية الولايات المتحدة وتحـــركاته المكوكية بين عواصم الدول العربية طارحاً نفسه في صورة صانع السلام، ولكن على الطريقة الأمريكية وليس لمصلحة العرب طبعاً بل لمصلحة منطقة النفوذ "إسرائيل". والحقيقة أنه في اللحظة التي اندلعت فيها حرب أكتوبر وفـــي السادس من ذلك الشهر كان يمكن اعتبارها فرصة أولى لتحقيق السلام وبـــدلاً مـــن دعوة الأطراف لمؤتمر سلام، زادت المعونة العسكرية الضخمة الأمريكية لإسرائيل النار اشتعالاً في المنطقة. وعندما توقف القتال وتم الفصل بـــين القوات المتحاربة على الجبهتين المصرية والسورية، لم تتحرك الولايات المـــتحدة مـــرة أخـــرى نحـــو الســـلام فضاعت الفرصـــة الثانية لتحقيق السلام.

وهكـــذا وعلى إثر زيارة نيكسون (Niksson) لمنطقة الشرق الأوسط فـــي شـــهر يونيو 1974م حيث كان بإمكان الولايات المتحدة أن تتخذ من تلك الـــزيارة والجو السياسي الذي سادها نقطة بداية جديدة نحو علاقات قائمة تظل متمتعة بوصف "التدخل في شؤون المنطقة".

المبحث الأول: معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979م.

فـــي 28 سبتمبر "أيلول" 1970م توفي الرئيس جمال عبد الناصر فجأة متأثـــراً بمرارة الهزيمة التي لحقت بالعرب في عدوان الخامس من يونيو لعام 1967م، ومتأثـــراً أيـــضاً بالاقتـــتال الدموي بين الإخوة الفلسطينيين والإخوة الأردنيين في نفس الشهر ونفس العام.

وخلفـــه مـــن بعده أنور السادات في رئاسة الجمهورية العربية المتحدة التي أصبح اسمها في ظل هذه الرئاسة جمهورية مصر العربية.

بــدا السادات شخصية باهتة مهتزة بالنسبة لشخصية جمال عبد الناصر قائد ثورة الثالث والعشرين من يوليو لعام 1952م المصرية.

تــراوحت التقديرات بين إمكان بقائه في منصبه كرئيس جمهورية بين عــدة أســابيع وعدة شهور، وكان كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكي نيكسون للأمــن القومــي مــن بين المراهنين على ذلك، فقد كان السادات طوال حكم عبد الناصر الذي دام ثمانية عشر عاماً قابعاً في الظل ولا يكاد أحد يعرف عنه شــيئاً خارج مصر، رغم اشتراكه في ثورة 23 يوليو 1952م، وعضويته في مجلــس الــثورة، وشغله لمنصب رئيس مجلس الأمة ثم لمنصب نائب رئيس الجمهورية. ولم يمضِ وقت طويل حتى غدر رجال عبد الناصر الذين أسماهم بمراكز القوى.[1]

ثــم أخذ السادات يعمل بدهاء وصمت حتى قامت حرب أكتوبر 1973م وأثــناءها حُــظــر البترول، وارتجف العالم وتغير، فقد ردت هذه الحرب إلى الأمــة العربية روحها، واستعادت ثقافتها المفقودة، وتقلص المارد الإسرائيلي الذي تطاول متكئاً ومستنداً ومعتمداً على سيدته الولايات المتحدة الأمريكية إلى حجمــه الطبيعي قزماً، وانتهت أسطورة خط بارليف، وانتهت أسطورة الجيش الإســرائيلي الــذي لا يقهــر، وكانت حرب أكتوبر 1973م وما صاحبها من تطــورات بتــرولية ثمرة تضامن عربي وثيق وتنسيق دقيق سواء في المجال العسكري بين مصر وسورية أو في المجال السياسي والاقتصادي.[2]

وفي أوج انتصار الجيش المصري قام الرئيس السادات بخطوة سياسية محسوبة، إذ أعلن في خطابه في مجلس الشعب في 16 أكتوبر 1973م الدعوة إلى انعقاد مؤتمر دولي في الأمم المتحدة لإقرار السلام في الشرق الأوسط.[3]

---

(1) ولــيد الخالدي، القدس: من العهدة العمرية إلى كامب دايفيد الثانية، ط1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001م)، ص 56.

(2) المصدر السابق، ص 56 – 57.

(3) المصدر السابق، ص 57.

وفي منتصف 1974م اغتيل الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية الذي كان يمسك بيده سلاح العرب البتار سلاح البترول.

وفـي أعقاب حرب أكتوبر بدأت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة تتحـرك، بعـد أن كانت راكدة منذ قطع الرئيس جمال عبد الناصر العلاقات الدبلوماسية معها، احتجاجاً على الدور الأمريكي في حرب 1967م، ولم تلبث أن استؤنفت العلاقـات بين الدولتين في عام 1974م بممارسة وزير خارجية الـولايات المـتحدة فـي ذلك الوقت كيسنجر التي اشتهرت بسياسة "الخطوة خطـوة"، والتي كانت من نتائجها اتفاقيات فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل، التـي أقدم عليها السادات دون التشاور مع باقي الدول العربية، خاصة سورية حليفة مصر المخلصة، وشريكتها العنيدة الباسلة في حرب 1973م، وبذلك بدأ أول تصدع خطير في الموقف العربي.(1)

بعـد حرب أكتوبر بوقت قصير ظهر تطور آخر يؤكد حقيقة أن إرساء قـواعد الـتحالف العسكري بين إسرائيل ومصر وأمريكا بدأت قبل وقت من اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978م، ومن اتفاقية واشنطن عام 1979م والمقصود بهـذا التطور بدء الحديث لأول مرة في تاريخ العلاقات الأمريكية الإسرائيلية. عـن فكرة عقد معاهدة أمنية ثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وهي فكرة كانت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تعارضانها إلى حد عدم البحث فيها علـناً بـأي حال، لما كانتا تعتبران أنه ردود الفعل الحادة من جانب الأطراف الأخرى في الشرق الأوسط نتيجة مثل هذه الخطوة التي تنطوي على مشاركة أمريكية صريحة في نشاط إسرائيل العسكري وفي نتائجه، بمعنى أن الولايات المـتحدة وإسـرائيل رأتا دائماً في تعاونهما وتنسيقهما السري وغير المرتبط بمعاهـدة عسكرية علنية وضعاً أفضل يعطي إسرائيل حرية أكبر في الحركة

---

(1) نـور الـدين مصالحـة، أرض أكـثر وعـرب أقـل "سياسـة الترانسفير الإسرائيلية فـي التطـبيق (1949 – 1996)"، ط2 (بيـروت: مؤسسـة الـدراسات الفلسطينيـة، 2002م)، ص 334.

العسكرية في المنطقة، بل الأغرب من هذا أن رئيس النظام المصري أنور السادات كان سباقاً إلى اقتراح معاهدة أمنية بين إسرائيل والولايات المتحدة كواحدة من الضمانات التي يمكن أن تحتمي بها إسرائيل عسكرياً.[1]

وقد وصفت الوثائق السرية الأربع الملحقة باتفاقية سيناء الثانية في 1975م بأنها تحالف فعلي بين الولايات المتحدة وإسرائيل في كل شيء عدا في الاسم، وهو التحالف الذي أكد أكثر من مرة الالتزام الطويل الأجل من جانب حكومة الولايات المتحدة ببقاء وأمن إسرائيل، وجاء ذلك من خلال 16 ضمانة أمريكية لإسرائيل نصت عليها الوثيقة السرية الأولى التي تحمل عنوان "مفكرة اتفاق بين حكومتي إسرائيل والولايات المتحدة".[2]

ولم يكن مستغرباً أو من قبيل الصدفة أن تحمل هذه الاتفاقية بالذات معها أولى مظاهر التسلل العسكري إلى الأرض العربية المصرية في صورة محطات الإنذار المبكر في سيناء المصرية.

في الوقت الذي قرر فيه السادات تدمير جسور الامدادات العسكرية مع الاتحاد السوفيتي وطرده للخبراء الذي جاء بهم جمال عبد الناصر من الاتحاد السوفيتي السابق، في هذا الوقت بالذات كانت إسرائيل تنمي قدراتها في الصناعة الحربية بتعاون وثيق مع الولايات المتحدة يكاد يكون بغير حدود، وقد أدى هذا التطور إلى انعكاسات واضحة خلال المفاوضات التي سبقت توقيع اتفاقية سيناء الثانية في عام 1975م. وفي غضون ذلك كان نظام السادات قد قبل فعلياً وعملياً بإسرائيل ليس فقط ككيان وكدولة، وإنما ذلك كجزء من نظام استراتيجي أمريكي كامل قائم في المنطقة.[3]

---

[1] عاطف قبرصي، الآثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد، ط4 (القاهرة: دار الشروق، 1982م)، ص 194.

[2] المصدر السابق، ص 194 – 195.

[3] المصدر السابق، ص 198.

وكـــان السادات ومنذ سنوات يردد شعاراً أصبح قاعدة أساسية لسياسة نظـــام حكمـــه وهـــو أن أمريكا تملك 90 أو 99 بالمائة من أوراق اللعبة في الشرق الأوسط.

والدلالـــة الـــسياسية لهذه القاعدة السياسية الأساسية الضرورة الحاسمة لإقامة علاقات وثيقة بين الممارسة السياسية والعسكرية للنظام في مصر وبين المخططـــات الإمبـــريالية الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم كله، ومن أجل الشروع في تنفيذ هذه السياسة روّج السادات للشعارات التالية:[1]

- تحييد موقف أمريكا من النزاع العربي الإسرائيلي وهو شعار يستهدف إقامة علاقات خاصة مع أمريكا.
- وضع حد للاستقطاب الدولي الذي يتعرض له النزاع العربي الإســـرائيلي، وهـــو شـــعار استهدف إضعاف علاقات مصر والأمة العربية بأصدقائها على الصعيد الدولي وخاصة الاتحاد السوفيتي السابق.
- التـــرويج لـــشعار الانفتاح أو سياسة الباب المفتوح من أجل تـــشجيع ممارسات الشركات المتعددة الجنسيات والاحتكارات المالـــية والتأكيد على أن مستقبل التنمية الاقتصادية في مصر يـــستند إلى القوة العاملة المصرية ودولارات البترول العربي وتكنولوجيا الشركات المتعددة الجنسيات.
- رفـــع شـــعار تعزيز المواقع الاقتصادية للأجنحة اليمينية من البرجوازية المصرية والتي صيغت جزئياً في العهد الماضي.

وعـــندما جاءت حرب أكتوبر كانت هذه الحرب امتداداً للعملية السياسية والاقتـــصادية التـــي أخـــذت تتحقق لصالح الولايات المتحدة الأمريكية فكانت عواقبها هي حصيلة لنتائج الموقف السياسي الجديد.

---

[1] محـــسن عـــوض، الاســـتراتيجية الإســـرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، ط2 (القاهرة: دار الشعب، 1993م)، ص 74.

وهكذا لم يكن السفر إلى إسرائيل شهاباً برز من المجهول فجأة، وتوهج في الظلام على غير انتظار، فلا شيء في التاريخ يحدث على هذا النحو، لأن التاريخ سياق متصل وإذا ظهرت أمامنا في سياقة فجوات، في الحقيقة حلقات ناقصة في علمنا بما جرى ويجري.

وفي قصة السفر إلى القدس فإن "المقدمات" طويلة ومعقدة. وحتى لا نغرق ونحن نبحث عن الدور الأمريكي، وإن كان موجوداً في كل سطر وفي كلمة من اتفاقيتي كامب ديفيد، وكذلك مع كل خطوة خطاها مصري أو إسرائيلي أو أمريكي في المسافة التي تفصل ما بين فلسطين المحتلة ومصر، وهناك في الولايات المتحدة الأمريكية، نقول حتى لا نغرق ونحن نبحث عن الدور الأمريكي ونعني هنا كيف تمت مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في صنع السلاسل التي قيدت بها الإرادة العربية في مصر، وبعيداً عن التفصيلات وما أكثرها في هذا الموضوع موضوع زيارة القدس، والترتيبات التي تمت، والوسطاء سواء كانوا في بوخارست أو في الرباط أو في واشنطن وبعد زيارة بيجن لرومانيا وزيارته لوشنطن واجتماعه مع كل من شاوشيسكو (Chauchisku) الرئيس الروماني وجيمي كارتر (Jime Karter) للسادات سلمه إياها في الاسكندرية، وكيف تعقدت الأمور في نيويورك حيث لم يكن هناك سوى ورقة عمل أمريكية، وورقة عمل أمريكية معدلة وورقة عمل أمريكية إسرائيلية وحتى لا نغرق في الإشارات الكثيرة التي كانت تأتي مسرعة إلى القاهرة من بوخارست، تقول أن لدى الرئيس الروماني شاوشيسكو الكثير يريد أن يقوله للسادات عن لقائه ببيجن في صيف 1977م.[1]

وبينما العديد من الاقتراحات تقدم لترتيب لقاء مباشر بين بيجن والسادات، وبدا من جانب الذين مدوا أصابعهم إلى ضمائر الفكرة أنهم

---

[1] المصدر السابق، ص 76.

يـــستبعدون القاهـــرة أو القدس "لأن تلك خطورة أبعد ما يمكن توقعه في هذه الظروف" وكانت هناك أسئلة مطروحة ولكنها حائرة:[1]

أين يكون اللقاء هل يكون في بوخارست أو طنجة؟

هل يكون في إطار الأمم المتحدة، جنيف، المقر الأوروبي أو نيويورك المقر الدائم؟

هل يكون في واشنطن تحت المظلة الأمريكية وضمانها؟

ثـــم وهذا مهم يكون سرياً اللقاء أو يجري علنياً تحت الأضواء، ووقعت المفاجأة الأولى، وذهل العالم كله قبل العرب.

فـــي التاســـع من نوفمبر 1977م جاءت جلسة مجلس الشعب المصري التـــي أعلـــن فيها الرئيس السادات اقتراحه باستعداده للسفر إلى القدس المحتلة والتوجه بالخطاب إلى أعضاء الكنيست الإسرائيلي، ليرد على كل التساؤلات، ولتحل كل الألغاز.[2]

إلا أن الأحداث تطورت بسرعة، فلم يلبث مناحيم بيجن رئيس الوزراء الإســـرائيلي أن بعـــث بدعوة رسمية يوم 15 نوفمبر للرئيس السادات لزيارة القـــدس عـــن طريق السفارتين الأمريكيتين في القاهرة وتل أبيب، ولم يمضِ وقـــت طـــويل حتـــى قـــبل السادات الدعوة بدوره، فكانت الزيارة مساء يوم الـــسبت 19 مـــن نوفمـــبـــر 1977م، وكـــــان يوافـــق وقفة عيد الأضحى المبارك.[3]

وكانـــت هذه هي المفاجأة للسادات، فزيارته للقدس كانت مفاجأة مهينة للعـــرب وغيـــر سارة، ولقد جاءت هذه الزيارة في وقت أحرزت فيه القضية الفلـــسطينية بالذات وهي لب النزاع العربي الإسرائيلي تقدماً ملحوظاً جلياً في

---

[1] المصدر السابق، ص 77.

[2] إبـــراهيم سعد الدين، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، ط1 (عمان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، 1990م)، ص 128.

[3] المصدر السابق، ص 128 – 129.

مواقف المجموعة الأوروبية من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبالذات حق تقرير المصير. وفي القرارات المتوالية التي صدرت عن الأمم المتحدة في هذا الشأن، فقد أعيد إدراج القضية الفلسطينية في جدول أعمال الأمم المتحدة عام 1974م.

ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضاً وبأغلبية ساحقة على قرار يعترف بأن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بالقضية الفلسطينية، وبدعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى المشاركة في مناقشات الجمعية العامة.

كما أصدرت الجمعية العامة قراراً أكدت فيه حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي السيادة الوطنية والاستقلال، ودعت منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مداولات الجمعية العامة، وفي جلسات كل الهيئات التابعة للأمم المتحدة بصفة مراقب.

كان الكل يتطلع لمؤتمر جنيف لتأكيد هذه الحقوق الفلسطينية وإن كانت ليست بحاجة لتأكيد بعد هذه القرارات الصادرة عن المنظمة الأممية، ويقول محمد إبراهيم كامل: "ولكل هذا لم أفهم سر التحول عن مؤتمر جنيف بهذه الفجائية، واتجاه السادات إلى المباحثات المباشرة مع إسرائيل، والسؤال الذي قد يطرحه المرء هو: لماذا فعل السادات ذلك؟ ما الذي يجعل بلاداً هي مصر، خرجت عن مفاوضات يارنغ الطويلة المخيبة للأمل 1968 – 1971م، ومن مبادرات كيسنجر – روجرز (Rojers) الدبلوماسية التي لا تقل عمقاً 1969 – 1973م، واستطاعت أخيراً وبعد 25 عاماً من المحاولة أن تنشئ قوة بشرية مدربة، وقاعدة صناعية تقنية كافية لتمكنها من مقارعة أعدائها؟[1]

ما الذي يجعلها تلقي سلاحها طوعاً وتختار المفاوضات؟[2]

---

[1] عبد الله عبد المحسن، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي، ط1 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1998م)، ص 38.

[2] المصدر السابق، ص 38.

لقد كان قرار مصر بأن تخرج نفسها من المعادلة العسكرية في الشرق الأوسـط، يعنـي أن علـى كـل دولة عربية أخرى أن تقف وحيدة في وجه إسـرائيل، ممـا شجع إسرائيل لأن تقوم باعتداءات مستمرة حتى على الدول العـربية التـي كانـت جبهتهـا مـع إسرائـيل ساكنـة كالسعوديـة مثـلاً حـيث أخـذت الطائـرات الإسرائيليـة تكثـف تحليقاتـها فـوق موانئ البحـر الأحـمـر حتـى وفـوق القواعـد الجويـة السعودية في الشمال.[1]

لقد جاءت زيارة السادات للقدس أيضاً بعد الاتفاق الذي تم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق في موسكو على عقد مؤتمر جنيف للسلام في شهر ماي من نفس العام 1977م، وعلى مستوى وزراء الخارجية، وفعـلاً تـم اللقـاء في 18 و 20 ماي 1977م، وفي هذا اللقاء اتفق الجانبان الاتحـاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية على عقد مؤتمر جنيف من جديد خلال خريف 1977م، وأخيراً في 1 أكتوبر 1977م تم التوصل إلى اتفـاق بـين الدولتـين صـدر على صيغة بيان مشترك جاء فيه "إن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية قد وافقتا على حل أزمة الشرق الأوسط حـلاً شاملاً وعادلاً بالنسبة لجميع الأطراف المشتركة في النزاع، وأن يلم هذا الحل بجميع جوانب الموضوع".[2]

ولقـد كان الدور الأمريكي بارزاً أيما بروز في دفع مصر على طريق الاستـسلام بعـيداً عـن مؤتمر جنيف وبعيداً عن أمته العربية، التي تتكر لها الـسادات بعـد أن أصبح ضالعاً في جريمة تاريخية أسهم في ارتكابها بتثبيت أقـدام إسرائيل في فلسطين، وتشجيعها على العدوان الدائم ضد الدول العربية الأخرى.

---

[1] المصدر السابق، ص 39.

[2] شـريف جـويد، تـسويـة كـامب ديفـيد، ط1 (بغداد: دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، 1982م)، ص 271.

ففي الوقت الذي دعمت فيه الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمر جنيف كلامياً، أخذ كارتر يعمل من أجل محاصرة هذا المؤتمر ومقاطعته من أجل إفشال أعماله وتحويله "أي المؤتمر" إلى ستار لتغطية الصفقة الانفرادية، وكارتر كان قد أعلن بنفسه بعد تسلمه منصبه الرئاسي بقليل على الملأ: "أنه من الضروري تأمين الحدود الدفاعية الآمنة لإسرائيل" وكان هذا الإعلان بمثابة الدعم الرسمي والأكيد لإسرائيل التي تستخدم هذا الدعم الرئاسي الأمريكي المنحاز لرفض إعادة الأراضي العربية المحتلة لأصحابها العرب.[1]

وكارتر هذا رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مصمم اتفاقيات كامب ديفيد هو القائل في كتابة مذكراته: "يعود اهتمامي بهذه المنطقة من العالم "ويقصد فلسطيننا، إسرائيل" إلى زمن بعيد، يسبق وصولي للبيت الأبيض، ففي أيار من العام 1973م، وعندما كنت حاكماً لولاية "جورجيا" اغتنمت فرصة قيامي بمهمة تجارية في أوروبا فقمت بزيارة إسرائيل بناء على دعوة رسمية وجهتها لي رئيسة وزرائها غولدا مائير، وتركت هذه الزيارة انطباعاً قوياً في نفسي، وفيما بعد عندما بدأت الاستعدادات لحملتي الرئاسية، كنت مهتماً بتاريخ فلسطين والشرق الأوسط، ولقد التزمت بقوة، وأنا أعلن ترشيحي للبيت الأبيض بأن استمر فيما لو انتخبت رئيساً بتعهد إسرائيل بالمساعدة الأمريكية في كل الظروف"[2] وها هو قد وفى فعلاً.

وخلال الزيارة التي قام بها رئيس الكيان الصهيوني مناحيم بيجن إلى واشنطن بعد مجيء تجمع الليكود للسلطة تم الإعلان من جانب الولايات المتحدة عن عدم تغيير الدعم الأمريكي لإسرائيل، حيث عملت الولايات

---

[1] طاهر شاش، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط، ط1 (القاهرة: دار الشروق، 1995م)، ص 137.

[2] إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، ط2 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1985م)، ص 161.

المتحدة على تدعيم العلاقات الجديدة لمصر وإسرائيل التي بدأت بزيارة القدس دون أي اعتبار للإتفاق السوفيتي الأمريكي، وأمام الضغط الإسرائيلي واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية كاد البيت الأبيض أن يتنكر كلياً لذلك الإتفاق في 15 أكتوبر 1977م، ونتيجة محادثات بيجن – كارتر تلك تم التوقيع على "إتفاقية عمل أمريكية – إسرائيلية ألغت في واقع الأمر البنود الأساسية الواردة في الإتفاقية الأمريكية – السوفيتية المشتركة حيث جاء في الإتفاقية الأمريكية – الإسرائيلية للعمل هذه: "لقد اتفق الجانبان الأمريكي والإسرائيلي على أن الإتفاقية الأمريكية السوفيتية الموقعة في 1 أكتوبر 1977م لا تشكل الشرط الأساسي لعقد مؤتمر جنيف الدولي من جديد".[1]

وقد عملت الإدارة الأمريكية جاهدة لإقناع الأوساط الصهيونية بأنها أي الإدارة الأمريكية لن تبتعد قيد أنمله عن السياسة التقليدية لواشنطن بخصوص إسرائيل، حيث أكد الرئيس كارتر نفسه في أواسط أكتوبر 1977م قائلاً في ذروة إنحيازه لإسرائيل "من الأفضل له أن يقوم بعملية إنتحار من أن يضر بمصلحة إسرائيل"[2] نعم هكذا يكون الطريق لإعداد وإقامة منطقة النفوذ الأمريكي.

ومن أجل وضع اللمسات الأخيرة على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، قام كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بزيارة إسرائيل، حيث أعلن عند وصوله إلى مطار اللد يوم 1979/3/10م عن سُروره بزيارة إسرائيل، وأنه ما جاء إلا للعمل من أجل تحقيق السلام وذلك لأنه يعرف كم هو هام موضوع السلام بالنسبة لسكان إسرائيل، وأعلن كارتر بعد ذلك وفي اجتماعه مع أعضاء لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست الإسرائيلي يوم 1979/3/12م:[3]

---

[1] المصدر السابق، ص 162.

[2] المصدر السابق، ص 162.

[3] نبيل السمان، طريق السلام، ط1 (دمشق: دار الكاتب العربي، 1991م)، ص 73.

"إن مصر وافقت على تزويد إسرائيل بالنفط المستخرج من سيناء ولكن دون الالتـــزام بذلك بشكل مكتوب. وأكد كارتر أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون مُـــصلحة في الشرق الأوسط وذلك لسببين هما:(1)

1- ضمان أمن إسرائيل وسلامتها.

2- ضمان مصالح الولايات المتحدة ذاتها.

هكذا وبكل صراحة.

وقال كارتر أيضاً: "إن الالتزامات الأمريكية تجاه إسرائيل ليست ناجمة عن وجود جمهور يهودي كبير في الولايات المتحدة، بل لأن الولايات المتحدة تعتبر إسرائيل شريكاً لها في إقامة الديمقراطية في العالم".(2)

وقـــد ذكـــر بعد ذلك أن الرئيس الأمريكي كارتر عرض على الحكومة الإســـرائيلية مـــسودة لعقـــد اتفاقية ثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول مـــستقبل العلاقات بين البلدين، وتتعهد الولايات المتحدة وإسرائيل بموجب هذه الإتفاقية تغطية جميع النفقات الناجمة عن التمركز الجديد للجيش الإسرائيلي في أعقـــاب التوقـــيع على معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر، كما تتعهد الولايات المـــتحدة بـــضمان أمـــن إسرائيل وتزويدها بما تحتاج إليه من أسلحة هجومية ودفاعـــية، وتتضمن الإتفاقية أيضاً تعهدات أمريكية بضمان تزويد إسرائيل بما تحتاج إليه من النفط، واقترح كارتر أن يوقع هذه الإتفاقية هو ورئيس الحكومة الإســـرائيلية مناحـــيم بيجن في واشنطن وذلك قبل التوقيع على معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية.(3)

وهكـــذا جـــاء كارتـــر الديمقراطي فابتدأ من حيث انتهى سلفاه نيكسون وفورد (Ford) ومن قبلهما جونسون (Johnson)، ومضى خطوات إلى الأمام

---

(1) المصدر السابق، ص 73.

(2) المصدر السابق، ص 74.

(3) بديعـــة أمـــين، فـــي نقـــد فكـــر التسويـــة، ط4 (بـــيروت: دار الطليعـــة، 1987م)، ص 183 ومـــا بعدها. وللمزيد أنظر: حسن الشريف، الحرب والسلام (1970 – 1981)، ط3 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996م)، ص 293.

مستفيداً من المتغيرات التي طرأت على الساحة العربية بالدرجة الأولى، ونعنى نجاحه في جر الرئيس المصري أنور السادات إلى الإنفراد بالدخول في مفاوضات مباشرة مع قادة إسرائيل. خلال وأثناء وبعد زيارة القدس في يومي 19 – 20 من نوفمبر 1977م مع ما أحدثته هذه الزيارة من زيادة التخلخل في الصف العربي.[1]

إذ وجدت الإدارة الأمريكية وعن طريق تسويات جزئية تقلل، إن لم نقل تنفي، الخيارات الأخرى أمام المفاوض العربي، فكانت اتفاقيتا كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في 1978/9/17م. ثم معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية في 1979/3/26م.[2]

وقد وقع الرئيس الأمريكي كارتر على الاتفاقيتين والمعاهدة كشاهد عليهما، وهذه الوثائق تعني في جوهرها مجموعة من المبادئ الخطرة على القضية العربية بما فيها القضية الفلسطينية حتماً.

وقد تم التوقيع على المعاهدة المصرية الإسرائيلية يوم 1979/3/26م في البيت الأبيض بحضور أكثر من 1500 مدعو، وذكر كارتر بعد التوقيع "أن هذا التوقيع يعتبر نصراً للسلام، وأعلن بيجن بعد كلمة كارتر هذه أن يوم التوقيع على معاهدة السلام هو اليوم الثالث السعيد في حياته، وذلك بعد الإعلان عن استقلال إسرائيل سنة 1948م، وتوحيد مدينة القدس في عدوان الخامس من يونيو 1967م".[3]

أما بالنسبة لموقف السادات يومها فقد ذكر: "أنه حذف في اللحظة الأخيرة فقرة من خطابه تتضمن دعوة شديدة إلى تحقيق حقوق الفلسطينيين، وعلى هذا لم يتطرق في الصيغة النهائية من خطابه للفلسطينيين وذلك على

---

[1] نبيل السمان، طريق السلام، مصدر سابق، ص 79.

[2] برهان الدجاني، مفاوضات السلام، ط1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994م)، ص 175.

[3] المصدر السابق، ص 176.

الـــرغم مـــن أن الصيغة التي تم توزيعها على الصحفيين مسبقاً كانت تتضمن دعوة شديدة إلى كارتر والأمريكيين لتأييد التطلعات الفلسطينية من أجل تقرير المــصير، وإقامـــة دولـــة لهم، وضمان تنفيذ مشروع الحكم الذاتي بشكل تام، وتوقـــع بعض المراقبين في واشنطن، أن السادات فعل ذلك رداً على المظاهرة الـــصاخبة التي قام بها ضده الفلسطينيون والمؤيدون لهم خارج البيت الأبيض أثناء مراسيم التوقيع على المعاهدة المصرية الإسرائيلية، فالهتافات والشعارات التي كان ينادي بها المتظاهرون تسمع من حديقة البيت الأبيض".[1]

ومـــع التوقـــيع على المعاهدة المصرية الإسرائيلية انطلقت في إسرائيل مقـــولات كثيرة لم تكن مجرد تعبير عن أنشودة النصر، وإنما كانت تعبيراً عن مـــضمون الـــسلام بحسب المفهوم الصهيوني. ومن هذه المقولات، ذلك الأمر اليومـــي الـــذي أصـــدره اللواء رفائيل ايتان (Rafahil Itian) رئيس أركان الجـــيش الإســـرائيلي، بمناسبة التوقيع على معاهدة السلام وجاء فيه: "يا جنود الجـــيش الإسرائيلي في البر، والبحر، والجو، وفي الدفاع الإقليمي وفي الجبهة والمؤخـــرة. لقد حاربنا طوال جيل كامل من أجل قيام دولة إسرائيل وتدعيمها، منطلقـــين من مبدأ تقديم التضحية السامية من أجل هذا الوطن الذي أعيد بناؤه. لقـــد انقـــضى جيل كامل حتى اعترفت مصر بحقيقة قيام إسرائيل. غير أنه لا يـــزال هناك عدو حول إسرائيل يرفض التسليم بحقها في أرض إسرائيل، ففي مثل هذه الأيام قبل ثلاثين عاماً، تم التوقيع على اتفاقية الهدنة الأولى التي كان مـــن بيـــنها اتفاقية مع مصر. وبعد حرب ضروس تم تحقيق حلم (الاستقلال). وقـــد غرس هذا الحلم آمالاً كبيرة بشأن الاستقرار والهدوء اللذين سيمكنان من تدعـــيم الدولة الناشئة، واستيعاب الهجرة، وبلورة المجتمع، وتطوير الاقتصاد كمـــا هـــو الأمر في دولة متطورة، وبعد ثلاثين عاماً من الصراع والحروب، عدنا بحركة دورانية إلى نقطة الإنطلاق. إن معاهدة (السلام) مع مصر تعطي

---

[1] محمـــــد إبـــراهيم كامـــل، الســـلام الضـــائع فـــي اتفاقيات كامب ديفيد، ط2 (دمشق: دار طلاس للنشر، 1984م)، ص 78 وما بعدها.

زخمـــاً جديـــداً للمجتمع والاقتصاد والهجرة والاستيعاب والتعليم والإستيطان. لنتجه إلى السلام مع مصر ولندعم موقفنا إزاء الجبهة الشرقية التي قامت لكي تشن الحرب علينا. إن قواتنا متفوقة، وهي تعتمد على إمكاناتنا وإمكانات شعبنا وثقتنا بأنفسنا".[1]

أمـــا موشي دايان وزير الحرب الصهيوني فكان حريصاً على أن يدلي بتـــصريح قال فيه: "وافقت الولايات المتحدة، في حال عدم تمكن إسرائيل من إقـــناع مـــصر بتنفـــيذ معاهدة السلام، على تقديم كل المساعدات التي تحتاجها إســـرائيل من إقناع مصر بتنفيذ معاهدة السلام، على تقديم كل المساعدات التي تحـــتاجها إســـرائيل ســـواء كانت هذه المساعدات عسكرية أم اقتصادية، حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها".[2]

وهـــنا يبرز جلياً الدور الأمريكي من خلال رعايته وحرصه واندفاعه لتوقـــيعَ اتفاقـــيات كامب ديفيد، ومن هنا يتأكد ويتضح في نفس الوقت المعنى الحقيقـــي للتوقـــيع الذي ذيل به كارتر إلى جانب توقيعي بيجن والسادات تلك الاتفاقية، التي أحدثت شرخاً في الصف العربي ما زال قائماً.

وقد كان الرد العربي:[3]

1- نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس.

2- تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية.

3- فرض المقاطعة الاقتصادية.

4- سحب التمثيل الدبلوماسي.

وذلك بعـــد أن قـــام رئيـــس لـــوزراء إسرائيـــل بزيارة القاهـــرة في 1979/4/2م.[4]

---

[1] المصـــدر السابـــق، ص 80.

[2] المصـــدر السابـــق، ص 80 – 81.

[3] المصـــدر السابـــق، ص 81.

[4] المصـــدر السابـــق، ص 81.

إن اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة الصلح التي أنجزتها الولايات المتحدة الأمريكية لصالحها أولاً، ولصالح إسرائيل، ومهما فلسفها أربابها، فما هي إلا حل متفرد مباشر بين دولة عربية وإسرائيل.

وهي لا تعني عودة السيادة المصرية لسيناء بخلاف ما يقضي به القانون الدولي.

وهي تقلب القضية الفلسطينية جوهر المشكلة، من قضية شعب كامل له حق ثابت في تقرير مصيره، وفي ذلك حقه في العودة، وإقامة دولته المستقلة، إلى مجرد قضية أهالي يسكنون الضفة والقطاع، ولهم حق في شكل غامض من الحكم الذاتي والإدراة المحلية تحت الحراب وفي ظل السيادة الإسرائيلية.

وهي تلغي دور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني باعتراف العرب أجمعين وأغلبية المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكتف برفض الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها هذه وحسب، بل حاربتها على شتى الصعد، فقد صوتت ضد جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة التي تقر للمنظمة بصفة الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ومارست ضغوطاً على حلفائها لإتخاذ هذا الموقف السلبي.

إن كل التحضيرات والإجتماعات والزيارات والمبادرات والإتفاقيات التي أنجزتها الولايات المتحدة الأمريكية متوجة باتفاقيات كامب ديفيد، ما هي إلا عبارة عن سلام إسرائيلي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على العرب وعلى حساب الحقوق العربية والفلسطينية.

ولن تعمر هذه الإتفاقية طويلاً لأنها ضد تيار الحق العربي وضد التاريخ والجغرافيا والحق والعدل والمنطق والسلام الحقيقي.

المبحث الثاني: اتفاق أوسلو 1993م.

تـم التوقيع على إعلان أوسلو رسمياً في واشنطن يوم الثالث عشر من أيلـول – سـبتمبر عام 1993م، وجاءت هذه الوثيقة محصلة محادثات سرية أُجـريت في العاصمة النرويجية، تحت رعاية وزارة خارجية النرويج، وسبق ذلـك بالتأكيد اتصالات بين إسرائيل والفلسطينيين من خلال قنوات متعددة قبل تاريخ التوقيع على الوثيقة بصورتها النهائية.[1]

وفـي الفتـرة الفاصلة بين مؤتمـر مدريـد الـذي عُـقد في تشرين الثانـي – نوفمبـر عـام 1991م، والإتفاق العلني الذي أُبرم في واشنطن بين مـنظمة التحرير وحكومة حزب العمل الإسرائيلي، تزايدت عناصر الفشل في المحادثات الثنائية بين إسرائيل ومختلف الأطراف العربية.[2]

بعـدما تـسلمت حكومة العمل مقاليد الأمور في إسرائيل عام 1992م، وحلـت بذلك محل حكومة الليكود بزعامة اسحق شامير (Ishaq Shamer)، بذلك بُـذلت عدة محاولات للتفاوض بعيداً عن الأضواء، ولم يُـكشف النقاب بالكامـل عمـا سميّ بقنوات التواصل السرية تلك. لكن التلميحات والتسريبات أوحـت مـثلاً بحـدوث مـا لا يقل عن تسع محاولات للإتصال بين إسرائيل والفلسطينيين، قبل عام 1991م وبعده، بواسطة مصرية. على أنه في فترة حكم الليكود يرى المحللون أن إسرائيل لم تكن راغبة حقاً في الشروع في التفاوض، مـع أنهـا اهـتمت بمعـرفة اتجاه الرأي الفلسطيني الرسمي. وقيل أيضاً أن عـدة اجتماعـات عقـدت فـي مواقـع أوروبيـة، فالجنـرال ابراهام سنيح (Ibraham Sinih)، وهو قائد عسكري سابق في الضفـة الغربيـة، التقـى بممثلـين فلـسطينيين في روما وباريس، كما أن وايزمن، الرئيس الإسرائيلي الأسبق، تباحث مع مسؤولين فلسطينيين في جنيف أواخر الثمانينيات. على أنه

---

[1] محمـود عـباس، طـريق أوسـلو، ط1 (بيروت: شركـة المطبوعـات للتوزيـع والنشـر، 1994م)، ص 31.

[2] المصدر السابق، ص 31.

بعـد عـام 1991م كانت المباحثات المتعددة الأطراف التي نص عليها مؤتمر مدريـد هـي التـي وفرت الغطاء اللازم للمحادثات البعيدة عن الشكليات بين مـسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين، في حين ساعـدت الاجتماعـات الرسمية على توفير قنوات اتصال أخرى بين الطرفين.[1]

والظاهـر أن الجمـع بين مندوبي إسرائيل ومنظمة التحرير كان هدفاً قائماً منذ زمن، ضمن خطط السياسة الخارجية النرويجية وأن وزارة الخارجية النـرويجية كانـت من البداية على وعي بمحاولات التوفيق بين الجانبين. هذا وجـرت المباحـثات بـين إسرائيل ومنظمة التحرير في النرويج، بين كانون الثانـي - ينايـر وأيلول - سبتمبر عام 1993م، ورأس أحمد قريع، أبوعلاء الجانب الفلسطيني، بينما مثّل إسرائيل في بادئ الأمر أكاديميان مُـتخصصان. لكـن عندما تبين أن المحادثات قد تُـفضي إلى انفراج في الموقف، عهـدت إسرائيـل بقيـادة وفدهـا إلـى دبلوماسـي مُـخضـرم هو يوري سافير (Ury Safeer). في البداية كانت المحادثات ذات طابع غير رسمي، لكنها في مراحلها الختاميـة أصبحـت تباشـر فـي ظـل الدعـم الحكومـي التـام. فـي الجانـب الإسـرائيلـي لـم يُـشرك يوسـي بيلـين رئيـس الـوزراء رابـين فـي سـير المحادثات إلا عندما أيقن أن النتيجة ستكون مُـثمرة.[2]

وبالمـثل أبدى ياسر عرفات اهتماماً مباشراً بعملية التفاوض وهي في خطـواتها الأخيرة. في هذه الأثناء كان المسؤولون النرويجيون حريصين على تفـادي الأضـواء، ولـم يُـبلغوا الولايات المتحدة بما كان يجري إلا حين تم التوصل تقريباً إلى اتفاق.[3]

---

[1] محمـد حسنـين هيكـل، سـلام الأوهـام، ط1 (القاهـرة: دار الشـروق، 1996م)، ص 213.

[2] طـلال أبو عفيفـة، الدبلوماسية والاستراتيجيـة فـي السياسة الفلسطينية، ط1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998م)، ص 579.

[3] المصدر السابق، ص 579 - 580.

لم تفلح المساعي المتواصلة التي بذلت في تحقيق "الاختراق" الذي كثُر الحديث عنه بين الفلسطينيين والإسرائيليين توصلاً إلى الإتفاق المنشود الذي كان الرئيس الأمريكي كلينتون يأمل في تمكن الجانبين من إبرامه قبل انتهاء ولايته في العشرين من شهر كانون الثاني – يناير عام 2000م، موعد تسلم الرئيس جورج بوش وإدارته الجديدة مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية.

كان واضحاً أن كلينتون يطمح بقوة إلى تحقيق مثل هذا الإنجاز التاريخي، على اعتبار أن ذلك سيكون بمثابة تتويج رسمي لعهده، ولسياسته الخارجية التي أبدى فيها اهتماماً استثنائياً بالتوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي لا سيما خلال سنوات ولايته الثانية الأربع.

وربما كان من السهل توجيه الانتقاد إلى الرئيس الأمريكي السابق وتحميله المسؤولية من وجهة النظر العربية، في بلوغ عملية السلام المأزق الخطير الذي تواجهه هذه العملية حالياً.

فالموقف الرسمي للولايات المتحدة شهد خلال سنوات عهد الرئيس كلينتون تقدماً لا يمكن الاستهانة به من حيث الاقتراب ولو بصورة تدريجية وبطيئة، من وجهة النظر العربية حيال الأسس المطلوبة لتسوية القضية الفلسطينية. كما أن كمية الوقت والجهد والتركيز التي خصصها كلينتون والأولوية القصوى التي رصدتها إدارته، لمسألة الصراع العربي الإسرائيلي ولعملية السلام في المنطقة شكلت فعلاً ظاهرة استثنائية بالمقارنة مع أي رئيس أمريكي آخر. وليس ذلك بالشيء البسيط الذي يمكن تجاهله بالنسبة إلى رئيس بدأ عهده أصلاً وهو على اقتناع كامل بالموقف الإسرائيلي من النزاع، واتصفت إدارته بكونها واحدة من أكثر الإدارات الأمريكية على الإطلاق تأييداً لإسرائيل وتأثراً بها.

ولعل هذه الخلفية بالذات كانت السبب الكامن وراء فشل كلينتون المتكرر في تحقيق الاختراقات التي كان يرغب فيها على صعيد المفاوضات

العربية الإسرائيلية، سواء على مسارها السوري كما حدث خلال قمة جنيف الشهيرة بينه وبين الرئيس الراحل حافظ الأسد، أو على المسار الفلسطيني حسبما أظهرت التطورات منذ قمة كامب دايفيد 2 الثلاثية التي جمعته بالزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق باراك، مروراً بإندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الثانية المستمرة في الأراضي المحتلة، وصولاً إلى تقديمه لمقترحاته الجديدة في شأن التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية المفترضة وجهود اللحظة الأخيرة التي بذلها على أمل التوصل إلى هذه التسوية قبل نهاية ولايته.

فالرئيس الأمريكي وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزه، ظل عاجزاً عن الوصول إلى فهم حقيقي لجذور الموقف العربي من الصراع، وللأسس الجوهرية التي لا تستطيع أي قيادة عربية حتى لو أرادت، أن تتجاوزها في أي صيغة مقترحة للتسوية.

وهذا العجز عن إدراك هموم الموقف العربي واعتباراته الدفينة ظهر المرة تلو المرة في المناسبات الفاصلة التي تعاطى فيها كلينتون بصورة مباشرة مع المسارات التفاوضية العربية – الإسرائيلية.

في قمة جنيف وما سبقها من مفاوضات على المسار السوري بدا واضحاً أن كلينتون كان على اقتناع شبه كامل أن الأسد لا بد أن يوافق على اقتراح يعرض عليه استعادة القسم الأعظم من الجولان السوري المحتل باستثناء بضع مئات من الأمتار أرادت إسرائيل الاحتفاظ بها على الضفة الشرقية لبحيرة طبرية، ولم يتبادر إلى ذهن واشنطن وكلينتون بالذات، أن الأسد لا يمكن أن يوافق على أي عرض أو حل أو تسوية ما لم تشتمل على انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي السورية المحتلة حتى خطوط الرابع من حزيران – يونيو 1967م.[1]

[1] مرعي عبد الرحمن، المسألة اليهودية في فلسطين، ط1 (رام الله: منشورات مكتب الشؤون الفكرية والدراسات الفلسطينية، 2001م)، ص 23.

وفـــي مـــرحلة لاحقـــة بـــرز هذا العجز مجدداً لدى كلينتون من خلال الطـــريقة التي تعامل فيها مع الموقف على المسار الفلسطيني خلال قمة كامب ديفـــيد 2، خـــصوصاً فـــيما يتعلق بمسألة السيادة على القدس الشرقية والحرم الشريف.

بالإضـــافة إلـــى إغفاله لمسألة اللاجئين وحقهم المبدئي والشرعي على الأقل في العودة أو التعويض.

وبالطبع أدى فشل قمة جنيف ومن ثم وفاة الأسد إلى تجميد المفاوضات على المسار السوري.

أما فشل كامب ديفيد 2 فكانت نتيجته المباشرة اندلاع الإنتفاضة الشعبية الفلسطينية في الأراضي المحتلة واستمرارها وتصاعدها إلى حد كاد أن يؤدي إلـــى انهيار عملية الســـلام برمتهـــا وأن يضـــع منطقة الشرق الأوسط كلها علـــى شـــفير الدخـــول فـــي مواجهة اقليمية شاملة لا يستطيـــع أحـــد التكهن بعواقبها.

وكـــان منطقـــياً، في ضوء كل ذلك أن يستمر كلينتون وإدارته في بذل مـــا أمكـــن مـــن المـــساعـــي علـــى أمـــل التوصـــل إلـــى انفـــراج. فالمقتـــرحـــات الأخـــيـــرة التـــي تقـــدم بهـــا كلينتون كأساس ممكن لإتفاق فلـــسطيني – إسرائيلي جاءت بدورها دون الحد الأدنى الذي يمكن للفلسطينيين والعـــرب عمـــوماً القـــبول به كحل نهائي يضع حداً لقضية الشعب الفلسطيني وطموحاته.

فقد تضمنت هذه المقترحات وللمرة الأولى إقرار واشنطن رسمياً وعلى لـــسان رئيـــسها بـــأن حل القضية الفلسطينية يجب أن ينطوى على قيام دولة مـــستقلة وذات ســـيادة إنمـــا منزوعة السلاح كما اشتملت وللمرة الأولى على ضرورة استعادة الفلسطينيين لأجزاء معينة "الأحياء العربية" من القدس الشرقية وبالحاجة إلى تفكيك الغالبية العظمى من المستوطنات الإسرائيلية الموجودة في الأراضي الفلسطينية وترحيل سكانها وتجميع المستوطنات الرئيسية المتبقية في

نطـاق منطقة لا تزيد مساحتها عن 3 – 5 في المائة من مجموعة مساحة هذه الأراضي على أن تتم مقايضتها بمساحة مماثلة تعطى للفلسطينيين على الجهة الإسـرائيلية فـي خطـوط 1948م المقابلـة لقطـاع غـزة، ممـا يجعـل فـــي مقـدور هـذا الجـانب الاعتبار بأنه استعاد فعلاً جميع الأراضي أو مـا يـوازيهـا مـساحـةً مـن الأراضـي التي احتلتهـا إسرائيـل عـام 1967م.[1]

ولا شـك فـي أن مـثل هذه الأفكار تشكل خرقاً لمحرمات إسرائيلية وأمريكية عدة كان من الصعب حتى مجرد التفكير بها قبل أشهر فحسب، مثل إعـادة تقـسيم مديـنة القدس وتمكين الفلسطينيين من إعلان شطرها العربي عاصـمة لدولـتهم الجديدة، ومثل قضية المستوطنات وترحيل جزء كبير من سـكانها الـيهود عن أراضي الدولة الفلسطينية التي ستقوم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لكـن المـشكلة نفسها التي سبق وأن واجهت مثل هذا التقدم الأمريكي والإسـرائيلي في المناسبات المماثلة الماضية عادت لتواجه مقترحات كلينتون الأخيـرة وهي حقيقة ما اتسمت به من عجز عن قطع المسافة الأخيرة المتبقية والتـي كـان يمكـن أن تجعل منها فعلاً أساساً مقبولاً للحل من وجهة النظر العـربية، وكان الأمر متعلقاً هذه المرة بمسألتين رئيسيتين تُـعتبران على قدر بالغ من الحساسية بالنسبة لجميع أطراف النزاع من دون استثناء، وهما الجانب المختص بمسألة السيادة على الحرم الشريف الذي يطلق الإسرائيليون عليه اسم جـبل الهيكل ويُـصرون على أعتباره مكاناً مُـقدساً لدى اليهود مثلما يعتبره المـسلمون واحـداً من أقدس مقدساتهم، وقضيـة حـق العـودة أو التعويض

---

[1] نـاظـم عـبـد الواحـد الجاسـور، الأمـة العربيـة ومشاريـع التفتـيت، ط1 (عمـان: الأهلـية للنـشـر والـتوزيـع، 1998م)، ص 82. وللمـزيد أنظـر: سـارة فايـز، الاتجاهـات الـسياسيـة العـربيـة وقضيـة فلسطـين، ط1 (الربـاط: دار الوحـدة، 2004م)، ص 139 – 140.

التي نص عليها القرار الدولي 194 بالنسبة للاجئين الفلسطينيين.[1]

ولقد كان مصير مقترحات كلينتون إعلان الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على السواء عن القبول المشروط بها، وبتحفظات ينبغي توضيحها. لكن هذا الموقف المشترك لم يكن أكثر من أسلوب تكتيكي اعتمده الجانبان، كل من زاويته طبعاً لرفض هذه المقترحات من دون الإعلان عن ذلك رسمياً بهدف تجنب الظهور بمظهر الطرف الرافض أو المُتسبب في إفشال الجهود الأمريكية وانهيار العملية التفاوضية من أساسها.[2]

المبحث الثالث: اتفاق غزة أريحا 1994م.

توصل الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني في 1994/5/4م إلى توقيع الإتفاقية النهائية حول الحكم الذاتي الفلسطيني في القاهرة من قِبل الرئيس الرحل ياسر عرفات واسحق رابين وبحضور الرئيس المصري محمد حسني مبارك ووزير خارجية كل من الولايات المتحدة وورن كريستوفر (Worn Kristofer) وروسيا الإتحادية أندرية كوزريف (Indriah Kozrif) وبحضور ما لا يقل عن 2500 شخصية عالمية ومصرية. وفي اللحظات الأخيرة رفض الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات التوقيع، ومرت لحظات عصيبة للغاية، وتبين أن الرئيس ياسر عرفات امتنع عن التوقيع على خريطة مُلحقة بوثيقة الحكم الذاتي ثم عاد الرئيس عرفات للتوقيع على الخريطة بعد تدخلات مصرية وأمريكية وروسية بعد أن كتب على الخريطة بعض الملاحظات. وقال نبيل شعت أن عرفات وقع على الخريطة بعد أن قدم

---

[1] فيصل حوراني، الجري إلى الهزيمة، ط1 (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005م)، ص 183.

[2] المصدر السابق، ص 184.

وزيـــر الخارجـــية الأمريكـــي ضـــمانات وانعكس الرضا على وجه عرفات وتواصـــل الإحـــتفال وفـــق بـــرنامجه المُـــعد وتضمن كلمة لوزير الخارجية الإســـرائيلي شمعون بيريز (Shamoun Beries) ثم كلمة محمود عباس، ثم ياسر عرفات ثم رابين.[1]

وكانـــت كل الكلمات دعوة من أجل دفع عملية السلام والإصرار عليها ومما قالـــه رابين: "اليوم يُـــولد واقع جديد من النزاع الفلسطيني الإسرائيلي ومـــلايـــين الأشـــخـــاص الـــذين يريـــدون الحيـــاة ينظـــرون وكـــأن الله معنا".[2]

علـــى إثر هذا الإتفاق دخلت أول مجموعة من الشرطة قطاع غزة يوم 1994/5/10م، واســـتُـــقبلت اســـتقبالاً رائعـــاً. وفـــي يوم 1994/7/1م دخل الـــرئيس ياسر عرفات قطاع غزة عبر ممر رفح الحدودي، واستُـــقبل استقبالاً لم يشهد القطاع في تاريخه مثل هذا الحشد العظيم وألقى خطابه لأول مرة من شـــرفة المجلـــس التـــشريعي في ساحة الجندي المجهول وكانت هناك تغطية إعلامـــية واســـعة لهـــذا الحـــدث التاريخـــي حيث كان في استقباله أكثر من (300000) مـــواطن فلـــسطيني ليـــبدأ بذلك مسيرة جديدة في بناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية وما خلفه الإحتلال من تدمير كامل للبنية التحتية الفلسطينية. ولتبدأ كذلك معركة كبيرة أخرى تتمثل في استعادة باقي الأرض تطبيقاً لإتفاق إعـــلان المـــبادئ في واشنطن وكذلك تطبيقاً لإتفاقية القاهرة لإعلان المبادئ. وجـــاء في مقدمة هذه الإتفاقية أن الطرفان في إطار مسيرة السلام في الشرق

---

[1] خالـــد الحـــسن، الاتفاقيـــات الإسرائيليـــة – الفلسطينيـــة حـــول الضفـــة الغربيـــة وقطـــاع غـــزة، ط1 (عمـــان: دار الجليـــل للنشـــر والدراســـات والأبحـــاث الفلسطينيـــة، 1998م)، ص 163 ومـــا بعـــدهـــا. وللمـــزيـــد أنظـــر: منيـــر شـــفيـــق. (اتفـــاق غـــزة – أريحـــا والهيمنـــة الصهيونيـــة) فلسطـــين والوعـــد الحـــق. (إسبانيـــا: شركـــة الـــزاد المحـــدودة، 1995م)، ص 208.

[2] محجـــوب عمـــر، اتفـــاق غـــزة أريحـــا أولاً، ط1 (القاهـــرة: دار جهـــاد للنشـــر والتوزيع، 1995م)، ص 157.

الأوسـط التـي انطلقت فـي مدريـد فـي تشريـن الأول 1991م يؤكـدان مـا يلـي:[1]

عزمهما على التعايش السلمي والعيش في ظل الكرامة والأمن المتبادلين مـع الاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة. ويؤكدان أن رغبتهما فـي تحقيق سلام عادل ودائم وشامل من خلال العملية السياسية المتفق عليها. ويـؤكدان أن تمـسكهما بالإعتـراف المتبادل والتعهدات الواردة في الرسائل التـي تـبادلها ووقعهـا رئيـس وزراء إسـرائيل ورئيـس منظمة التحرير الفلسطينية في 9 أيلول 1993م. ويؤكدان أن ترتيبات الحكم الذاتي الإنتقالي بما فـي ذلك التي ستسرى على قطاع غزة ومنطقة أريحا الورادة في هذا الإتفاق هـي جـزء لا يتجزأ من عملية السلام برمتها وأن المفاوضات بشأن الوضع النهائي ستؤدي إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 242، 338. ويرغبان في تجسيد إعـلان المبادئ بشـأن ترتيبـات الحكـم الذاتـي الإنتقالـي الـذي وقـع فـي.واشـنطـن فـي أيلـول 1993م، وأيضـاً محاضـر الجلسـات (المسمـاة فيمـا بعـد بإعـلان المبـادئ)، وبوجـه خـاص البروتوكـول الـذي يـتعلـق بإنـسحـاب القـوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا.[2]

إن هـذا الإتفـاق والـذي يعتـبر الخطـوة الأولى نحـو بداية التطبـيـق العملـي لإتفـاق إعـلان المبـادئ تعـرض كمـا سبـق وأن تعـرض قـبلـه إعـلان المبـادئ إلـى حملـة إعلاميـة واسعـة مـن مـئـات المقـالات، وعشـرات الكـتب، ومن موقف متشدد للمعارضة التي حكمـت عليه مسبقاً بإنه إتفاق غزة – أريحا أولاً وأخيراً، وأنه تفريط بالثوابت الفلـسطينية، والتخلـي عن حقوق الشعب الفلسطيني وعن أهدافه في إقامة

---

[1] خـالـد الحـسن، حـول اتفـاق غـزة أريحـا أولاً، ط1 (الربـاط: دار الوحـدة، 1996م)، ص 187.

[2] المصدر السابق، ص 187 – 188.

دولـــته الفلسطينية، والكـــثير الـــذي تبـــارى النقـــاد في كيفية الطعن فيه.[1]

إلا أننا نقول أنه رغم وجود الكثير مما يمكن الطعن فيه في هذا الإتفاق ورغـــم وضـــوح انعكـــاس مـــوازين القوى على هيئته وتركيبته وأنه صياغة إســـرائيلية بالمعنـــى الـــذي ترغب فيه إسرائيل إلا أنه أيضاً ولأول مرة كان الإتفـــاق الـــذي أعاد قوات منظمة التحرير الفلسطينية يوم 1994/5/10م إلى الأرض الفلسطينية، وأعاد قائدها أيضاً يوم 1994/7/30م، وهذا معناه القطعي والحاســـم في استبدال وضع منظمة التحرير الفلسطينية من قاعدتها في المنفى إلـــى القاعـــدة فوق أرض الوطن، ويمكن النظر من الوجهة التاريخية.. بأنها تكـــرس الواقع الجديد في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية بعد أعوام طويلة من الـــصراع.. فـــإن مـــا هـــو موجـــود اليـــوم مهمـــا يكـــن ناقصـــاً ومحـــدوداً وفوضويـــاً إنمـــا هـــو أول كيـــان فلسطينـــي علـــى التـــراب الفلـــسطـــيني بـــإرادة الفلسطينـــيين أنفسهـــم، لـــذلك ليســـت المسألـــة الآن مـــسألـــة وجـــود كـــيان فلسطينـــي، بـــل مسألـــة تتعلـــق بماهيـــة الكـــيان الـــذي سيتطـــور مـــن غـــزة – أريحـــا ولـــم يعـــد مكانـــاً نظريـــاً، بـــل كائنـــاً عـــضويـــاً قائمـــاً علـــى الأرض. وربمـــا أتـــى هـــذا الإتفـــاق ليؤكـــد مـــن جديد أن التغييب المُـــتعمد من قِـــبل الولايات المتحدة الأمريكية وإســـرائيـــل للهـــويـــة الفلسطينيـــة طـــوال العقـــود الماضيـــة، وبالتالـــي تغـــيـــيب حقـــوق هـــذه الهويـــة لـــم يكـــن فقـــط ظُـــلماً تاريخيـــاً وقـــع علـــيهمـــا بـــل أيضـــاً كـــان فـــي السابـــق استبعـــاداً لأي حـــل بعـــيداً عـــن هـــذه الهويـــة وبعـــيداً عـــن حقوقهـــا الثابتـــة المشروعـــة

---

[1] معـــن بـــشور، اتفـــاق غـــزة أريحـــا: هل ينهي الصراع، ط2 (بيروت: مركز دراســـات الوحـــدة العـــربيـــة، 1995م)، ص 102. وللمزيـــد أنظـــر: إصـــلاح جـــاد. "خمـــس سنـــوات على أوسلـــو حصـــاد مر". مجلـــة السياســـة الفلسطينيـــة. (العـــدد 20، 1998م)، ص 71. كـــذلك أنظر: عبد الله عـــواد. الحـــل والدولـــة (غـــزة – أريحـــا). (رام الله: مؤسســـة دار العلم للنشر والدراســـات، 1995م)، ص 96.

ليجسئ هذا الإتفاق ويجسد بعد التواجد على الخارطة السياسية كاملاً بداية التواجد على الخارطة الجغرافية كذلك بين صفوف الشعب الفلسطيني وتجنيد طاقاته وإمكانياته في الوصول إلى الهدف المطلوب.

المبحث الرابع: معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية 1994م.

في السادس والعشرين من شهر أكتوبر – تشرين الأول من عام 1994م، كانت منطقة وادي عربة الحدودية بين الأردن وإسرائيل تشهد احتفال توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، وعندما وقّع رئيسا وزراء البلدين د. عبد السلام المجالي واسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق صفّق الحضور وفي مقدمتهم الرئيس الأمريكي كلينتون والملك الحسين والرئيس الإسرائيلي وايزمان، مُعلنين دخول العلاقات مرحلة جديدة قائمة على العلنية بعد عقود طويلة من العلاقات السرية بين القيادتين السياسيتين.[1]

وقد سبق التوقيع على المعاهدة عمليتا توقيع: الأول على اتفاق مبادئ تم في 1993/9/14م بعد يوم واحد من توقيع اتفاق أوسلو، والثاني في 1994/7/25م فيما سُمي إعلان واشنطن، وجاءت المعاهدة لتتوج المسار الأردني الإسرائيلي، وتفتح الباب أمام علاقة ذات سمات خاصة.[2]

وخلال تلك المرحلة بذل المسؤولون الأردنيون جهوداً غير عادية لمواجهة قناعات المواطن ومواقفه التاريخية من

---

[1] خليل الشقاقي. العلاقات الفلسطينية العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي. (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997م)، ص 27.

[2] المصدر السابق، ص 32.

إسرائيل، وللرد على المعارضة، وفي مقدمتها الحركة الإسلامية ذات الموقف العقائدي الرافض للتفاوض والصلح مع إسرائيل والاعتراف لها بالحق في الوجود على الأرض العربية. واستعمل المسؤولون أساليب الترغيب والترويج لأحلام الرخاء والرفاه، وأن السلام سيكون المفتاح لكل مشكلات الأردن الاقتصادية، أو على الأقل المساهمة في حلها.

ونتيجة المبالغة في الترويج الرسمي والاستقبال من قبل عامة الناس، تعاظمت الآمال لدى فئات من المواطنين بأن البطالة والفقر والمديونية ستأخذ طريقها للزوال، وساهم هذا الترويج في تهوين حجة المعارضين أحياناً أمام حاجة المواطن وعوزه وفقره.

ولم يمضِ وقت طويل قبل أن يكتشف الناس أن وعود المسؤولين ليست أكثر من أمنيات من جهة، أو أدوات ترويج من جهة أخرى. ودارت الأيام، وعُقدت المؤتمرات الاقتصادية في القاهرة وعمان والدوحة ولم تحدث الطفرة أو "الانتفاضة" الاقتصادية، وكانت النتائج الاقتصادية أقل من أن تساهم في إحداث هذه الطفرة، ولم تتحول إلى حالة يلمسها المواطن في مستوى معيشته، حتى وإن ساهمت في تحسين أداء الاقتصاد الأردني في بنيته.

لعل من أهم محددات التعامل الأردني مع عملية التسوية الحرص على أن تكون التسوية على المسار الفلسطيني متقدمة على المسار الأردني؛ لهذا كانت انطلاقة المسار الأردني الحقيقية بعد يوم واحد من توقيع اتفاق أوسلو. فالأردن وعبر عقود الصراع ظل يخشى تهمة الحل المنفرد، وبلد بحجم الأردن وإمكاناته ومواقفه لا يمكنه الخروج

عـــــن الموقـــف العربـــي حتـــى لـــو كانـــت قناعـــات قيادتـــه عكســـه.[1]

بعد عقد المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، فإن تطورات المسار الفلسطيني ظلت تمثل شأناً أردنياً شبه داخلي، فالأردن يتأثر بحكم تركيبته السكانية وقربه الجغرافـي والـسياسي مـع القضية الفلسطينية بكل التطورات، وكان تعميق العلاقات الأردنية الإسرائيلية عبر التطبيع يصطدم بشكل مباشر أو غير مباشر مـع ما يحدث على المسار الفلسطيني، وهذا يفسر الجهد غير العـادي الـذي بذلـتـه القـيـادة الأردنـيـة فـي أوقـات الأزمـات بيـن الفلسطينـيين والإسـرائيلـيين؛ سـواء فـي اتفاق الخليل أو اتفاق واي ريفر الذي حضر توقيعه الملك الحسين، حتى وهـو فـي حالة المرض الذي توفي منه.[2]

ويعـود هـذا الموقـف فـي أحد أبعاده الاستراتيجية إلى قناعة القيادة الأردنية بأن وجود دولة فلسطينية ذات مواصفات حقيقية تمثل مصلحة أردنية داخلية، فهذه الدولة تعني تجنب الأردن لمخاطر استمرار الصراع مثل عمليات التهجيـر أو طـروحات الفيدرالـية والكونفدرالية التي تحاول بعض الدوائر الغـربية والإسـرائيلية تـرويجها باعتـبارها حلاً للمشكلة الإسرائيلية، وأن الفيدرالـية الأردنـية الفلـسطينية سـتكـون إطـاراً يضمـن للفلسطينـيين ممارسـة حقـوقهم السياسية والوطنية على حساب الأردن وليس على حساب إسرائيل.

وازداد هـذا المـوقف الأردنـي رسوخـاً بعدمـا حـزمت القيـادة الأردنيـة الجديـدة أمرهـا بـدفن كـل الطموحـات والأحـلام باستعـادة الضفـة الغربيـة تحـت الحكـم الأردنـي، وأصبـح الموقـف الأردنـي

---

[1] محمـــد حـسـنين هـيكـل، عواصـف الحـرب وعواصـف الســلام، ط3 (القاهـرة: دار الشروق، 1996م)، ص 43.

[2] موفـق محـادين. العـلاقات الرسميـة الفلسطينيـة الأردنيـة. (دمشـــق: دار القلـم، 2005م)، ص 147.

واضحاً جداً بدعم السلطة الفلسطينية لاستعادة الحقوق وإقامة الدولة الفلسطينية ليس من باب التضامن والمساندة فقط، وإنما حفاظاً على المصالح الأردنية.

المعاهدة الأردنية الإسرائيلية تعرضت لمحنة حقيقية، فالجماهير الأردنية المنظمة في أحزاب وهيئات، أو غير المنظمة، رفعت شعار إلغاء المعاهدة وطرد السفير الإسرائيلي من عمان وإعادة السفير الأردني من تل أبيب، ولم يكن هذا المطلب محلياً بل كان حاضراً في كثير من العواصم التي خرجت فيها الجماهير غاضبة من الإجرام الصهيوني تطالب بإلغاء المعاهدات التي تربط مصر والأردن مع إسرائيل.

ولم يكن الإحراج للأردن نابعاً من المطالبة الشعبية بالدرجة الأولى، بل من استمرار إسرائيل في سياساتها القمعية، وتزايد أعمال القتل والتعنت والقصف، فأمام هذه السياسة لا يمكن الدفاع عن استمرار العلاقة مع إسرائيل، ويجد المسؤولون الأردنيون أنفسهم في حرج كبير أمام المطالبات بإغلاق السفارة.

وليس سراً القول أن القمة العربية كان يمكن أن تتحول إلى عبء غير عادي على الأردن ومصر، لكن قمة شرم الشيخ رغم عدم نجاحها بشكل كبير والتحركات التي دارت في الكواليس، ساهمت بشكل كبير في إبعاد التركيز عن العلاقات الأردنية والمصرية مع إسرائيل باتجاه العلاقات التي نشأت بين الدول العربية التي لا ترتبط بمعاهدات مع إسرائيل، مثل: عُمان، تونس، قطر، وموريتانيا.

لكن تلاشي عبء القمة لم يكن كافياً؛ فاستمرار أعمال القمع الإسرائيلية يُبقي المطالبة بقطع العلاقات قائمة؛

لهـــذا فـــــإن الأردن يعمــــل بكل إمكاناته لإعادة الهدوء إلى الأراضي الفلسطينية.

وللإنــصــاف، فـــإن القــيادة الأردنيـــة ورغــم حرصهــا علـــى استثمــار علاقاتهــا مــع إسرائيــل لصالــح عمليـــة التسويـــة لـــم تتـــردد فـــي إعـــلان مـــوقفها الرافــض لـــلإجراءات الإسرائيليـــة، وبخـــلاف مـــا كـــان يُـــروِّج البعض، فقـــد حـــرص الأردن علـــى أن يُـــمثل مـــع مصـــر اســـنـــاداً قـــويـــاً وحقيقيـــاً للسلطـــة الفلسطينيـــة فـــي قمـــة شـــرم الشيخ. فالقـــناعـــة أن سياسة حكومة باراك لا تعبأ إلا بمصالحها، وتمارس الخضوع للحسابات الداخلية الإسرائيلية على حساب عملية السلام وعلاقاتها مع جيرانها العـــرب، ودون أي اعتـــبار للضغوط التي تتعرض لها الحكومات العربية من شعوبها.

المـــصادر المُـــطلعـــة تـــتحـــدث عــــن أن القيـــادة الأردنية تحدثت بوضــــوح وصـــراحـــة مــــع الرئيـــس كلينتـــون وباراك، بأن استمـــرار الأوضـــاع السيئة في الأراضي الفلسطينية وإدارة بـــاراك ظهـــره للعقلانيـــة لمصلحـــة القمـــع واستخـــدام العنـــف، قـــد يفـــرض علـــى الأردن إعـــادة النظر بأسلوب تعامله مع العلاقة الأردنية الإسرائيلية، وقد تخضع هذه العلاقة للتقيـــيم لـــيس على قاعدة تراجع الأردن عن خيار التسوية، وإنما حفاظاً على مصالح الأردن، وعلاقة الحكومة مع مواطنيها، وعدم الاصطدام بالمسار العام للشارع الأردني.[1]

رغـــم هـــذا، فـــإن قناعـــة المسؤولـــين الأردنـــيين والعـــديد مـــن الفعالـــيـــات التـــــي تتبنـــى الموقـــف الرسمـــي أن عـــلاقات الأردن مـــع إســـرائيـــل لـــم تعـــد أمـــراً طارئـــاً يُـــمكـــن تجـــاوزه، فهنـــاك سلسلـــة مـــصالـــح اقتصاديـــة وسياسيـــة للحكـــم فـــي الأردن أصبحـــت مرتبطـــة

---

[1] محمـــد حـــسنـــين هـــيكـــل، الأســـطـــورة والإمبراطوريـــة والدولة اليهودية، ط2 (القاهرة: دار الشروق، 2002م)، ص 223.

بشكل كبير بالموقف الأردني من عملية التسوية ودور الأردن في دفعها.[1]

كما أن غياب كثير من عوامل الثقة في النظام السياسي العربي تجعل أي طرف متحفظاً إزاء أي خطوة كبيرة وضارة بمصالحه تُقدم لحساب طرف أخر، ولا ننسى أن قيادة السلطة الفلسطينية تركت في أذهان قيادات دول عربية عديدة صوراً غير سليمة، وكان آخرها مباحثات قمة كامب ديفيد الثانية التي عقدت في واشنطن، حيث عبر الأردن أكثر من مرة عن استيائه من عملية إخفاء المعلومات عنه من قبل أطراف القمة بما فيهم قيادة السلطة، رغم أن للأردن مصالح حيوية في قضايا الحل النهائي.[2]

توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية مناسبة غير سعيدة للمتحمسين للتسوية، فالتطبيع الرسمي أصبح محرجاً للحكومة، أما التطبيع الذي يمارسه أشخاص أو هيئات فقد أصبح "عيباً" يختبئ أصحابه منه ولا يستطيعون الدفاع عنه، وتعززت لغة وموقف المعارضين والمقاومين للتطبيع، وتعرضت محاولات إزالة العداء والترويج للإسرائيليين كشريك يصلح للتعايش إلى انتكاسة حقيقية إن لم تكن فشلاً ذريعاً، وحتى لو تحسنت الظروف السياسية واستعاد الفلسطينيون والإسرائيليون مواقعهم على طاولة المفاوضات، فإن هذا لا يعني أن عمليات التطبيع ستعود إلى سابق عهدها، وستبقى صورة القمع الصهيوني أقوى من عمليات الترويج والتسويق للتعايش والسلام.

---

[1] المصدر السابق، ص 223.

[2] أمين عواد مهنا، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، ط2 (عمان: الدار العربية، 2003م)، ص 93.

هكـــذا تعرفنا على الاتفاقيات ومشاريع السلام المُـــنفذة فعلاً مع الدولة الـــيهودية ودول المنطقة، وفي الواقع تُـــعد هذه الاتفاقيات بمثابة بركان خامد يمكـــن أن يـــثور فـــي أي لحظـــة نتيجة الاجراءات الإسرائيلية الواقعة على الأرض.

فـــي الجـــزئية التالـــية سنحاول تسليط الضوء ولو بشكل مُـــبسط على الاتفاقـــيات ومـــشاريع الـــسلام التـــي تمـــت بعـــد اتفاقـــية الـــسلام الأردنـــية الإســـرائيلية والتـــي لم يُـــنفذ أي منها أي أنها كانت حبـــراً علـــى ورق.

- اتفاق طابا (أوسلو 2) 1995م.

حـــسب اتفاق أوسلو، كان من المفروض أن تمضي ستة أشهر فقط تبدأ بعـــدها المـــرحلة الثانية من الفترة الانتقالية، وهي المتعلقة بتوسيع صلاحيات الـــسلطة فـــي المدن والريف الفلسطيني. لكن المفاوضات حولها امتدت عاماً ونـــصف، حـــيث سعى الكيان الإسرائيلي لفرض شروطه وتفسيراته الخاصة، وربـــط إمكانـــية الـــتقدم بالمفاوضات بمدى تمكُّـــن السلطة من تحقيق الأمن لإســـرائيل، وبعبارة أخرى بمدى تمكن السلطة الفلسطينية من سحق المعارضة الفلـــسطينية المـــسلحة. ولم يتم ذلك إلا بعد أن نجحت السلطة إلى حد بعيد في الاختـــبار الإسرائيلي. وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق في طابا بمصر، وجرى توقـــيعه في أجواء احتفالية كبيرة في واشنطن في 28 أيلول سبتمبر 1995م. وتـــضمن الاتفـــاق توزيـــع الـــضفة الغربية إلى ثلاثة مناطق "أ" و"ب" و"ج". ومـــناطق "أ" هـــي مراكز المدن الرئيسية في الضفة ما عدا الخليل ومساحتها لا تـــتجـــاوز 3% مـــــن مـــساحـــة الضفة حيث سيكون الإشراف الإداري والأمنـــي علـــيها فلسطينياً. ومناطق "ب" وهـــي مناطـــق القـــرى والريـــف الفلـــسطـــيني وهـــي نحـــــو 25% وتخـــضع إدارياً للسلطة الفلسطينية، أما الإشـــراف الأمنـــــي فـــيكون إسرائيلياً - فلسطينياً مشتركاً. وأما مناطق "ج" فـــيكون الإشـــــراف علـــيهـــا إداريـــاً وأمنيـــاً للكيـــان الإسرائيلـــي وهـــي

نحو 70% من الضفة، وتشمل المستوطنات والمناطق الحدودية وغيرها.[1]

حفل الاتفاق بالمزيد من القيود والشروط الأمنية، وما إن بدأت القوات الإسرائيلية انسحابها من المدن وإعادة انتشارها، حتى بدت مناطق السلطة الفلسطينية كالجُزُر المحاصرة في بحر أمني إسرائيلي. وتحوّل الاحتلال الإسرائيلي إلى نوع من "الاستعمار النظيف"، إذ أوكل المهام المتعلقة بإدارة السكان وضبطهم أمنياً وجمع الضرائب وأعمال البلدية وغيرها إلى السلطة، بينما تولّى هو التحكم بمداخل ومخارج المدن والقرى، يُطبق عليها الحصار الأمني والاقتصادي متى شاء ويخضعها لشروطه.

بعد تلك الترتيبات، تمت في يناير 1996م انتخابات المجلس التشريعي لمناطق الحكم الذاتي، والتي قاطعتها حماس وباقي الفصائل العشر، وفازت فيها حركة فتح ومؤيدوها بنحو ثلاثة أرباع المقاعد. كما انتُخب ياسر عرفات رئيساً للسلطة بأغلبية 88%.[2]

- **اتفاق الخليل 1997م.**

عاد حزب الليكود في مايو 1996م إلى سدَّة الحكم بزعامة بنيامين نتنياهو الذي كان معارضاً لاتفاق أوسلو، ويعتقد أن الفلسطينيين أخذوا أكثر مما ينبغي أو أكثر مما يستحقون. وقد اضطرت السلطة الفلسطينية إلى تقديم تنازلات جديدة فيما يتعلق بوضع مدينة الخليل الذي تم التوقيع عليه في 15 كانون الثاني/ يناير 1997م وهو اتفاق قسَّم المدينة إلى قسمين: قسم يهودي في قلب المدينة بما فيها الحرم الإبراهيمي، وقسم عربي ويشمل الدائرة الأوسع للمدينة. وتم وضع ترتيبات أمنية قاسية ومعقدة لضمان أمن الـ 400

---

[1] سالم أحمد قواطين، دولة فلسطين – الوضع القانوني، ط1 (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1997م)، ص 67.

[2] هند أمين البديري، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، ط1 (القاهرة: جامعة الدول العربية "الأمانة العامة"، 1998م)، ص 284.

يهودي المقيمين في وسط المدينة، وبشكل يضمن راحتهم وتنقلهم بين أكثر من 120 ألــف فلسطيني يسكنون الخليل، مما جعل حياة سكان المدينة الفلسطينية جحــيماً لا يطـــاق، وتضمّن اتفاق الخليل إعادة جدولة زمنية لثلاث انسحابات إعادة انتشار من أجزاء غير محددة من الضفة تبدأ في مارس 1997م وتنتهي في يونيو، 1998م بدلاً مما كان مقرراً في أيلول/ سبتمبر 1997م.[1]

- **اتفاق واي ريفر (1) 1998م.**

تعامــل نتنـــياهو مع السلطة الفلسطينية بكثير من اللامبالاة والازدراء والتعالي، ونشط أكثر في مجال توسيع المستوطنات والاستيلاء على الأراضي وتهــويد القــدس. ورفض تطبيق الاتفاقيات أو التعاون مع السلطة ما لم تثبت فاعليــتها بنــسبة 100% في مكافحة المعارضة الفلسطينية وخصوصاً حماس والجهـــاد الإســـلامي، ومـــا لم تقدم أقصى درجات التعاون الأمني مع الكيان الإسرائيلي.

وقــد تعثرت إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي مرة أخرى نتيجة التعنت الإســـرائيلي. واضـــطر عـــرفات فـــي 5 مايو 1998م أن يقبل أخيراً عرضاً أمـــريكياً – كـــان قد رفضه مراراً – بانسحاب إسرائيلي من 13% من الضفة الغـــربية. غير أن نتنياهو لم يوافق على هذا العرض إلا بعد أن وافق عرفات أن يكـــون هـــناك 3% مـــن هـــذه الـــ 13% على شكل محمية طبيعية. وفي 23 تـــشرين أول/ أكتوبـــر 1998م وقـــع الطرفان اتفاقية واي ريفر بلانتيشن التـــي تضمنت الانسحاب الإسرائيلي من 13% من أرض الضفة. كما تضمنت إطلاق سراح بضعة مئات من أصل 3000 معتقل سياسي فلسطيني، والسماح بتشغيل مطار غزة والسماح بطريق آمن بين الضفة والقطاع.[2]

---

[1] ولـــيد الخالـــــدي. "نحـــو الدولـــة الفلـــسطينيـــة على الرغم من اتفاق أوسلو". مجلة الدراسات الفلسطينية. (العدد 24، 1999م)، ص 32.

[2] محـــســـن عـــــوض. "قـــراءة فـــي مذكـــرة واي ريفـــر". المستقبـــل العربـــــي. (العدد 239، 2001م)، ص 94.

وقــد اتخذ اتفاق واي ريفر شكلاً أمنياً أكثر حزماً وتشدداً، إذ كان شرط تنفـيذ ما سبق أن يُصعِّد الطرف الفلسطيني جهوده ضد ما أسماه "الإرهابيين" أي المعارضة الفلسطينية، ويصادر الأسلحة بناءً على خطة أمنية مجدولة تحت إشراف المخابرات الأمريكية (CIA) وإزالة كل ما يعادي إسرائيل في الميثاق الوطنـــي الفلسطيني. وحسب الاتفاقية تتسع السيطرة الإدارية والأمنية للسلطة لتغطي 18% من الضفة (مناطق أ)، ويكون لها سيطرة إدارية فقط على 22% (مناطق ب) ويكون ضمنها المحمية الطبيعية (3%).[1]

في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998م طمأن نتنياهو مجلس وزرائه أنه حتـــى بعد تنفيذ اتفاقية واي ريفر فإن الإسرائيليين سيظلون محتفظين بالسيطرة الأمنية على 82% من الضفة والقطاع. وفي 20 تشرين ثاني/ نوفمبر 1998م انسحب الكيان الإسرائيلي من 34 بلدة وقرية شمال الضفة. وأطلق سراح 250 ســـجيناً فلـــسطينياً معظمهـــم مجرمين عاديين وليس معتقلين سياسيين. ثم عاد مجلـــس الوزراء الإسرائيلي فقرر توقيف تنفيذ اتفاقية واي ريفر في 20 كانون أول/ ديـــسمبر 1998م.[2] ورجـــع الإسرائيليون إلى عادتهم في فتح وإغلاق "صنبور" تنفيذ الاتفاقيات كما يشاؤون سعياً لابتزاز تنازلات جديدة.

- اتفاقية شرم الشيخ 1999م.

مـــع قـــدوم حـــزب العمل بقيادة إيهود باراك إلى السلطة من جديد في تمـــوز/ يوليو 1999م تجددت آمال السلطة الفلسطينية بالتعجيل بتنفيذ اتفاقات أوســـلو، وحسم قضايا الحل النهائي. ورغم أن باراك قاد حملته الانتخابية على أســـاس الوصـــول إلى تسوية وتسريع عجلة المفاوضات، إلا أنه قـــدَّم "لاءاته الخمس" التي استند على أساسها برنامجه "السلمي":[3]

---

[1] حسن نافعة. "في ظلال الواي ريفر". البيـــان. (العدد 127، 2000م)، ص 43.

[2] ناصـــيف حتـــــى. "اتفـــاق واي ريفـــر". المستقـــبل العـــربي. (العـــــدد 240، 2001م)، ص 125.

[3] نهلـــة الخطـــيب، الانـــتقـــال إلـــى الحكـــم الذاتـــي الفلسطيني، ط3 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002م)، ص 154.

1- لا لإعادة القدس الشرقية للفلسطينيين، والقدس عاصمة أبدية موحدة للكيان الإسرائيلي.
2- لا لعودة الكيان الإسرائيلي إلى حدود ما قبل حرب 1967م.
3- لا لوجود جيش عربي في الضفة الغربية (بمعنى أن أي كيان فلسطيني يجب أن يكون ضعيفاً غير مكتمل السيادة).
4- لا لإزالة المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع.
5- لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

وفي شرم الشيخ في 4 أيلول/ سبتمبر 1999م وقع باراك وعرفات النسخة المعدّلة من اتفاقية واي ريفر بحضور الرئيس المصري وملك الأردن. وهي تتعلق بموضوع تعجيل إعادة الإنتشار الذي اتفق عليه سابقاً وماطلت إسرائيل في تنفيذه. كما تم الاتفاق على تمديد فترة الحكم الذاتي إلى أيلول/ سبتمبر 2000م، مع أنه ينتهي حسب أوسلو في أيار/ مايو 1999م. كما نص على الإفراج عن مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين. وعلى أي حال فإن اتفاق شرم الشيخ نفسه لم يسلم من التسويف، إذ أن موعد استكمال عملية التسليم كان ينبغي أن تتم في 20 كانون ثاني/ يناير 2000م، لكن الخلاف على ما يمكن تسليمه أخّر التنفيذ إلى 21 آذار/ مارس 2000م.[1]

- تطور مسار التسوية ومفاوضات كامب ديفيد 2000م.

كانت السلطة الوطنية الفلسطينية في أمسّ الحاجة لتحقيق مكاسب على الأرض خصوصاً فيما يتعلق بالحلول النهائية وتحقيق حلم إقامة الدولة الفلسطينية. فقد عانت السلطة من انتقادات عنيفة داخلية وخارجية بسبب ضعف أدائها في المفاوضات، وبسبب قمعها للمعارضة، والاتهامات بانتشار الترهل والفساد في أجهزتها. وفي الوقت الذي استمر فيه التسويف والابتزاز الإسرائيلي اضطرت السلطة عدة مرات لتأجيل إعلان الدولة الفلسطينية الذي كانت تَعِدُ به الجماهير منذ أيلول/ سبتمبر 1998م، ثم هددت بإعلانها في

---

[1] المصدر السابق، ص 154 - 155.

أيـــار/ مايـــو 1999م، ثـــم أيلول/ سبتمبر 1999م، ثم أيار/ مايو 2000م، ثم أيلـــول/ سبتمبر 2000م. وكان الصهاينة لا يتعاطون بكثير من الجدية مع هذه الـــتهديدات لأنهم يعلمون أن هذا الإعلان السياسي لن يغير من واقع احتلالهم للـــضفة والقطاع، لكنه يمكن أن يسبب بعض المتاعب السياسية التي يمكن في النهاية التعامل معها.

بـــدا الوضع مأساوياً في شهر شباط/ فبراير 2000م لدرجة أن عمرو موســـى وزيـــر الخارجـــية المـــصري الأسبق وصف المسيرة السلمية بأنها عبثـــية بـــناءً علـــى الحالة المحبطة التي نقلها ياسر عرفات للرئيس المصري مبارك عندما التقـــى بـــه فـــي القاهـــرة. غـــيـــر أنـــه كـــانت هنـــاك خشية إســـرائيلية – فلـــسطينية – أمريكية من حالة الإحباط المتصاعدة في المنطقة، والتي يمكن أن تؤدي إلى انهيار مشروع التسوية. وأدركت الأطراف أنه لا بد مـــن نهايـــة قـــصوى لحالة التسويف والابتزاز القائمة، وإلا فإن خيار الجهاد والمقاومة المسلحة سيعود للبروز من جديد.(1)

ولذلك تواصلت مفاوضات المرحلة النهائية بشكل أكثر جدية في أماكن مخـــتلفة مثل قاعدة بولينج الأمريكية في نيسان/ أبريل 2000م، وفي استكهولم فـــي أيار/ مايو 2000م، وبدا أن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي أخذا يكشفان أوراقهمـــا حول الوضع النهائي، وانتقلت اللغة المتشددة من الطرفين إلى تَفَهّم أكثر لاحتياجات كل منهما، وكان واضحاً في المفاوضات أن الكيان الإسرائيلي لا يزال يسعى للاحتفاظ بتفوقه الاستراتيجي على العالم العربي حتى بعد تحقيق التسوية، حتى إن باراك وصف الســـلام القـــادم بأنـــه سيكـــون فـــي بدايـــة الأمـــر "ســـلاماً مسلحاً".(2)

وقد حاولت الأطراف بشكل حثيث الوصول إلى تسوية قبل قدوم الموعد الأخير الذي ضربه الفلسطينيون لإعلان دولتهم (أيلول/ سبتمبر 2000م). وفي

---

(1) المصدر السابق، ص 161.

(2) المصدر السابق، ص 163.

حزيـــران/ يونيو قال باراك عقب اجتماعه مع دينيس روس (Dines Ross) المنـــسق الأمريكـــي الخـــاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إن مفاوضات الـــسلام مـــع الفلـــسطينيين بلـــغت درجـــة نضـــج تسمـــح بالتوصـــل إلـــى اتفـــاق.. وإن أيـــاً مـــن الطرفـــين لا يمكـــن أن يحـــقق كـــل أحـــلامه.. إلا أن هـــنـــاك فرصـــة فـــريـــدة للطـــرفـــين للوصـــول إلـــى اتفـــاق تاريخي.(1)

وقـــد نـــشرت "يديعوت أحرنوت" في 23 حزيران/ يونيو 2000م نص وثيقة أمريكية تكشف استعداد إسرائيل للانسحاب من 90% من الضفة والقطاع ونقلهمـــا للـــسيادة الفلـــسطينية الكاملـــة. والموافقة على أن يكون نهر الأردن والجـــسور المقامة عليه والأحياء العربية في القدس تخضع في النهاية لسيطرة الفلسطينيين، على أن تقوم إسرائيل بضم مناطق وتجمعات الاستيطان اليهودي الرئيـــسية في الضفة، ومن ضمنها تلك القائمة في محيط منطقة القدس. وعلى أن تحـــل مشكلة اللاجئين على أساس مبدأي التعويض والتوطين، ولتحقيق ذلك يحـــصل الفلسطينيون على 40 مليار دولار والأردنيون على 40 مليار دولار أخـــرى، ويحصل اللبنانيون على 10 مليارات والسوريون على 10 مليارات. واقترح أن تقوم أمريكا بتغطية 25% من هذه المبالغ التي ستصرف على مدى 10 - 20 عاماً عن طريق إنشاء منظمة دولية جديدة تحل محل الأونروا. كما وعدت الوثيقة بمساعدات غير محددة للفلسطينيين، منها خمسة مليارات لإنشاء بنية تحتية لتوفير المياه.(2)

وفـــي الوقـــت نفســـه تســـربت الأخبـــار عـــن مشـــروع فلسطينـــي للتسويـــة النهائيـــة، نشرتـــه صحيفـــة "يديعـــوت أحـــرنوت" فـــي 25 حزيـــران/ يونـــيو 2000م علـــى أساس ما أسمته "قائمة مطالب عرفات

---

(1) المصدر السابق، ص 164.

(2) أحمد صخر بسيسو. منظمة التحرير الفلسطينية بين مراحل الكفاح ودروب التسوية. (رام الله: مركز الإعلام والمعلومات، 2003م)، ص 66.

للسلام"، مشيرة إلى أنها نقلته عن مصدر إسرائيلي رفيع. وقد تضمن:[1]

1- انسحاب إسرائيلي من 98.5% من الضفة الغربية.
2- الموافقة على بقاء جزء من المستوطنات تحت السيادة الإسرائيلية داخل حدود المستوطنة بالإضافة إلى 50 متراً خارج جدرانها.
3- الموافقة على أن الشوارع المؤدية للمستوطنات تكوّن تحت السيادة الإسرائيلية، أما جوانب الشوارع فتحت السيادة الفلسطينية. وقد أشارت الوثيقة إلى أن عرفات سيوافق في النهاية على كتل استيطانية بحدود 4% من الضفة.
4- توضع القدس العربية (الشرقية) تحت السيادة الفلسطينية الكاملة، وتكون عاصمة فلسطين، مع بقاء الحي اليهودي وحائط البراق "حائط المبكى" وحي المغاربة تحت السيادة الإسرائيلية، فضلاً عن القدس الغربية، ومستوطنات معاليه أدوميم وجيلو وراموت.
5- بالنسبة للخليل: يقوم الإسرائيليون بإخلاء مستعمرة كريات أربع وحي أبراهام أبينو في الخليل، ويُمنحون طريقاً حرة للوصول إلى الحرم الإبراهيمي.
6- يوافق الفلسطينيون على استئجار الإسرائيليين قطعة ضيقة على شريط غور الأردن لفترة محدودة وتحت السيادة الفلسطينية.
7- يجب أن يعترف الإسرائيليون بحق العودة الكامل للاجئين الفلسطينيين، وبالاعتراف بمسئوليتهم عما حدث لهم، وتعويض من لا يرغب منهم بالعودة. وقد أشارت الصحيفة إلى أن هناك ليونة خلف هذا الموقف الرسمي، إذ أن المسئولين الفلسطينيين سيوافقون في النهاية على إعادة 100 ألف فلسطيني في إطار جمع شمل العائلات.

---

[1] المصدر السابق، ص 68.

8- الموافقة على أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة من السلاح الثقيل.

9- تعويض الفلسطينيين عن المستوطنات الإسرائيلية التي ستضمها إسرائيل تحت سيادتها، وذلك بتسليمهم أرضاً مساحتها 200 كم2 من الأرض المحتلة سنة 1948م (داخل الخط الأخضر). واقترح أن تتكون من جزأين، الأول منطقة طولية تستخدم ممراً برياً بحيث تصل بين قطاع غزة وحاجز ترقوميا في أطراف جبل الخليل على حدود الضفة الغربية. أما الجزء الثاني فيكون جنوب مرج ابن عامر في منطقة القرية العربية "مقيبلة".

10- الإفراج عن كافة المعتقلين وتنفيذ فوري للانسحاب حسب اتفاق أوسلو.

ومن خلال النظر في المشروعين السابقين (الوثيقة الأمريكية، ومطالب عرفات) يتضح أن الطرفين اقتربا بصورة أكثر جدية من تحقيق حل دائم. وفي الوقت نفسه حافظ الطرفان على حالة من التوتير الإعلامي، كجزء من مناورات التسوية. فقد هددت السلطات الإسرائيلية باستخدام الدبابات والطائرات ضد المناطق الفلسطينية. وقد رد ياسر عرفات على ذلك في مهرجان خطابي في نابلس أمام الآلاف من مؤيديه من أنصار حركة فتح قائلاً "نحن مستعدون لأن نُشطب ونبدأ من جديد" وذكّر إسرائيل بهزائمها في الكرامة وبيروت والانتفاضة، وهدد بإشعال الانتفاضة من جديد.(1)

وفي الجهة المقابلة، لم يكن باراك يتمتع بوضع مريح في حكومته ولا في الكنيست يمكنه من اتخاذ قرارات مصيرية. وحتى لو وافق على الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية، فإنه كان سيواجه احتمالات جدية بسقوط حكومته، وعدم تمرير الاتفاقات في الكنيست أو في الاستفتاء الشعبي. فقد كان حزب العمل الذي يتزعمه باراك لا يملك أكثر من 26 مقعداً من أصل 120

---

(1) المصدر السابق، ص 70.

ويحكم ضمن تحالف متنافر يجمع اليمين الديني المتشدد مثل المفدال وشاس كما يجمع اليسار العلماني ميرتس. وقد تمكن حزب الليكود المعارض في 2 مارس 2000م من تعقيد الوضع بالحصول على قرار من الكنيست بأن أي تسوية سياسية يجب أن تحصل على غالبية أصوات الناخبين المسجلين في استفتاء شعبي (وليس فقط أكثرية المشاركين في الانتخابات). وتزايدت معارضة اليمين الإسرائيلي للتسوية في شهر حزيران/ يونيو 2000م، وانسحب عدد من الأعضاء اليمينيين من حكومة باراك مما أفقدها غالبيتها في البرلمان الكنيست.(1)

وفي يوم ذهابه إلى واشنطن للمشاركة في مفاوضات كامب ديفيد، اجتاز باراك امتحان إسقاط حكومته بصعوبة بالغة عندما طُرحت الثقة بحكومته، وفاز الاقتراح بغالبية 54 صوتاً ضد 52 صوتاً، لكنه لم يكن كافياً لإجباره على الاستقالة لعدم حصوله على أغلبية 61 صوتاً. وعلى ذلك، فإن باراك ذهب إلى المفاوضات وهو يعي تماماً قوة المعارضة الإسرائيلية للتسوية، وإدراكه عملياً أنه على الأغلب لن يستطيع تسويق التسوية للشارع الإسرائيلي في ظل تلك الأوضاع، حتى لو أراد حزب العمل ذلك. وهذا يضع علامة استفهام على مدى جدية باراك وحكومته في مفاوضات كامب ديفيد.(2)

ومع اقتراب انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي كلينتون أخذ يسعى بقوة لتحقيق إنجاز تاريخي، فدعا إلى عقد مفاوضات التسوية النهائية في كامب ديفيد، باذلاً ما في وسعه لإنجاحها، مفرغاً نفسه عدة أيام في أثناء انعقادها. وقد انعقدت مفاوضات كامب ديفيد في 12 – 25 تموز/ يوليو 2000م

---

(1) سليم الزعنون. "وصمد الفلسطينيون". العرب اليوم. (العدد 1302، 2001م)، ص 8.

(2) المصدر السابق، ص 9 – 10.

بحضور كلينتون وباراك وعرفات. وظهر أن المشروعين السابقين كانا أساساً لتلك المفاوضات.[1]

وكان موضوع القدس هو العقبة الكبرى التي واجهت المؤتمر، والتي أدت إلى فشله، كما بقيت معضلة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة دون حل. وكان موضوع السيادة على القدس الشرقية والوضع النهائي للمسجد الأقصى بالذات هما النقطتان الأكثر حساسية. إذ أصر الصهاينة على القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وعلى نوع من السيادة على حرم المسجد الأقصى الذي يسمّونه جبل (المعبد) الهيكل، ويحلمون بإنشاء الهيكل اليهودي الثالث عليه. فكانت هناك اقتراحات بأن تكون هناك سيادة يهودية على الأرض تحت المسجد الأقصى، أو بالاشتراك مع المسلمين بجزء من حرمه، أو حتى ببناء المعبد اليهودي على أعمدة عالية فوقه. وقد أصرّت السلطة الفلسطينية على موقفها من السيادة على القدس الشرقية، وأبدت موافقتها على فكرة أن تكون القدس مدينة مفتوحة وعاصمة لدولتين، واستعدت للاستجابة للمتطلبات الأمنية الإسرائيلية بشأنها. وقد جرت محاولات لإنقاذ الموقف باقتراح تأجيل موضوع القدس مدة سنتين أخريين غير أن عرفات رفض ذلك، وأصرّ على موقفه بإسناد مصري سعودي قوي، وصرح بأن "القدس تحرق الحي والميت"، وبأنه "لم يولد الزعيم العربي الذي يتنازل عن القدس".[2]

أما بالنسبة للصهاينة فإن مجمل ادعاءاتهم التاريخية والدينية في فلسطين تتركز حول القدس وبالذات "جبل المعبد" حسب تسميتهم للمسجد الأقصى. وهم يسعون منذ العشرينيات من القرن العشرين لهدم الأقصى وبناء هيكلهم، وكان الزعيم الصهيوني ديفيد بن جوريون الذي قام على عاتقه الكيان الإسرائيلي وكان أول رئيس وزراء له يقول إنه "لا معنى لإسرائيل دون القدس، ولا معنى للقدس دون الهيكل". وبحلول سنة 2000م كان الكيان

---

[1] المصدر السابق، ص 10.

[2] المصدر السابق، ص 13.

الإسرائيلي قد قام بالكثير من الخطوات العملية لتهويد القدس الشرقية فأسكن فيها نحو 200 ألف مستوطن موزعين على 27 مستوطنة وحي يهودي، وبحيث تفصل القدس عن محيطها العربي في الضفة. كما قام بعمليات حفريات مكثفة تحت المسجد الأقصى وصلت إلى عشر مراحل، وحفر خلالها أربعة أنفاق وفرّغ من تحته الأتربة، وحاول إذابة الصخور بالمواد الكيماوية مما هدد بانهيار المسجد الأقصى في أي لحظة. كما وقع أكثر من 120 اعتداء على الأقصى، حدث ثلثاها في السنوات التي تلت توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993م.(1)

وقبيل انهيار المفاوضات، وعندما أخذت نذر الفشل تلوح في الأفق عاد الطرفان للغة التهديد. فقد حذر باراك الفلسطينيين من "مواجهة نتائج مأساوية في حال الفشل" وقال "إذا لم تصلوا إلى اتفاق معي فسأكون آخر رئيس وزراء إسرائيلي يمكن التوصل إلى اتفاق معه"، كما بدأت القوات الإسرائيلية استعدادات عسكرية واسعة لخوض المواجهات في حال فشل القمة.(2)

وذكر عماد الفالوجي وزير المواصلات الأسبق في السلطة الفلسطينية أن المنطقة مقبلة على "مستقبل أسود" إذا فشلت قمة كامب ديفيد. وتوقعت مصادر أمنية إسرائيلية أنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق فإنه يُتوقع حدوث مواجهات شاملة يحاول الفلسطينيون خلالها تحقيق عدة أهداف أبرزها:(3)

1- توحيد الصف الفلسطيني من مؤيدي السلطة ومعارضيها، بقصد تصليب الموقف الفلسطيني تجاه المفاوضات.

---

(1) غازي ربابعة. "القدس في معاهدات السلام العربية الإسرائيلية". مجلة المنار الجديد. (العدد 27، 2003م)، ص 71.

(2) المصدر السابق، ص 71 – 72.

(3) المصدر السابق، ص 72.

2- تحقيق مكاسب إقليمية بتنظيم مسيرات ومظاهرات باتجاه المستوطنات الإسرائيلية ومناطق "ب"، ومحاولة الاستيلاء على ما يمكن الاستيلاء عليه سلمياً.

3- إظهار إسرائيل على أنها دولة محتلة عدوانية، لا تتورع عن ارتكاب المجازر لتكريس احتلالها، مما يضطرها في النهاية إلى الرضوخ للإرادة الدولية والانسحاب.

وعندما انهارت المفاوضات فعلياً أعلن الجيش الإسرائيلي استعداده لأي احتمالات مع الفلسطينيين. وفي الجهة المقابلة، أعلن وزير العدل الفلسطيني الأسبق فريح أبومدّين بأن "الوضع خطير جداً، وكل الاحتمالات لدينا مفتوحة" وقال إنه إذا ما وصلت العملية إلى صدام دموي "فإن المنطقة ستنهار، بل كل الشرق الأوسط سينهار، وحتى عملية السلام مع مصر والأردن".[1]

ولم تكن هذه التوقعات بعيدة عن الموضوعية، والقدرة على الاستشراف السياسي للمستقبل، إذ وقعت انتفاضة الأقصى التي شغلت العالم ولا تزال تشغله منذ 28 أيلول/ سبتمبر 2000م.

- مشروع كلينتون للسلام 2000م.

إثر فشل مفاوضات كامب ديفيد كانت كل عناصر تفجير الموقف جاهزة، فقد كان هناك حالة إحباط فلسطيني واسعة تجاه عملية التسوية، واضطرت السلطة الفلسطينية إلى تأجيل إعلان الدولة الفلسطينية عن موعدها المقرر في 13 أيلول/ سبتمبر 2000م إلى إشعار آخر. وكانت الحكومة الإسرائيلية بقيادة باراك تتكئ على أقلية برلمانية لا تمكنها من اتخاذ قرارات جريئة أو مصيرية، هذا إذا كانت هي أصلاً مخلصة في الوصول إلى تسوية تُرضي السلطة الفلسطينية. وظل الحد الأدنى الفلسطيني أعلى من السقف الإسرائيلي، خصوصاً فيما يتعلق بالقدس واللاجئين. وبدا للطرفين أنهما قدما أفضل ما يستطيعان، وأنهما وصلا إلى طريق مسدود. ووفق

---

[1] المصدر السابق، ص 72 – 73.

الحسابات السياسية فإن تنازل أي طرف في تلك القضايا الجوهرية كان يعني سقوطه شعبياً، وبالتالي سقوط التسوية نفسها.

وعندما اشتعلت انتفاضة الأقصى إثر زيارة شارون لحرم المسجد الأقصى في 28 أيلول/ سبتمبر 2000م وجد الطرفان فرصتهما لتحقيق مزيد من الضغوطات لإجبار الطرف الآخر على التنازل. ودخلت المعارضة الفلسطينية وعلى رأسها حماس لتؤكد صحة الخيار الجهادي والكفاح المسلح، كما برز دعم في العالم العربي والإسلامي لم يسبق له مثيل للانتفاضة، مؤكداً حق الفلسطينيين في أرضهم ومقدساتهم وبناء دولتهم المستقلة. وفي الوقت نفسه، ازداد اليمين المتطرف قوة في الوسط الإسرائيلي الصهيوني. وانزوى خيار السلام مع ازدياد العجرفة الصهيونية وقتل الأبرياء وهدم البيوت، ومع ازدياد العمليات الجهادية القوية التي أحدثت لأول مرة "توازن ردع" مع الكيان الإسرائيلي.

ورغم أن باراك استخدم كل ما في جعبته من وسائل إرهاب وتدمير وقتل ومن خبرات له كقائد للجيش ورئيس سابق للأركان، وفضح الوجه البشع له ولحزب العمل الذي عمل طويلاً على تجميله. رغم كل ذلك، فقد اضطر باراك للاستقالة في 9 كانون أول/ ديسمبر 2000م مما فتح المجال للتنافس على منصب رئيس الوزراء في انتخابات تعقد خلال ستين يوماً.

في الولايات المتحدة فاز جورج بوش الابن مرشح الحزب الجمهوري على نائب الرئيس الأمريكي آل جور (Al Jor) مرشح الحزب الديموقراطي بأغلبية ضئيلة. وسعى كلينتون في الأيام القليلة المعدودة التي ظلت لولايته (حتى 20 كانون ثاني/ يناير 2001م) إلى تقديم مشروع اللحظات الأخيرة، وإلى دعوة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للقدوم إلى واشنطن لإجراء المباحثات. واستناداً إلى ما سجله مسؤولون أمريكيون في 23 كانون أول/ ديسمبر 2000م في أثناء لقاء الرئيس كلينتون مع مسؤولين

فلسطينـــيين وإسرائيلـــيين فـــإن مشــــــروع كلينـــتون يتضـــمن النقـــاط التاليـــة:[1]

أولاً: الأراضـي.

1- دولـــة فلـــسطينية علـــى 94 - 96% مـــن الـــضفة و100% من القـــطاع.

2- فـــي مقابـــل الجزء الذي تضمه إسرائيل عليها أن تعطي 1 - 3% مـــن أراضـــيها (الأراضي التي احتلتها عام 1948م) إلى الطرف الفلسطيني، بالإضافة إلى معبر دائم آمن بين الضفة والقطاع.

3- خـــريطة الدولـــــة الفلـــسطينيـــة يجـــب أن تستجـــيب للمعاييـــر التالية:

أ- 80% مـــن المـــستوطنين الـــيهود يـــبقون في مجمعات استيطانية.

ب- تواصل الأراضي،

ت- تخفـــيض عـــدد المـــناطق التي تضمها إسرائيل إلى الحد الأدنى.

ث- تخفـــيض عدد الفلسطينيين الذين سيتأثرون بهذا الضم إلى الحد الأدنى.

ثانياً: الأمن.

حـــضور إســـرائيلي في مواقع ثابتة في وادي الأردن تحت سلطة قوة دولية، ولفترة محدودة قابلة للتعديل من 36 شهراً.

ثالثاً: القدس.

المـــبدأ العـــام أن المناطق الآهلة بالسكان العرب هي مناطق فلسطينية، والآهلة باليهود هي مناطق إسرائيلية.

---

[1] مامـــــون ســـويـــدان. "القضيـــة الفلسطينيـــة فـــي العقـــل السياســـي الأمريكـــي". الدستـــــور. (العـــدد 124، 2002م)، ص 12.

رابعاً: الحرم (المسجد الأقصى).

حل يضمن رقابة فعلية للفلسطينيين على الحرم، مع احترام معتقدات اليهود. وهناك اقتراحان: إما سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على حائط البراق وسيادة على المجال المقدس لدى اليهود أي المسطح السفلي للحرم. أو: سيادة فلسطينية على الحرم وإسرائيلية على البراق، وتقاسم السيادة على مسألة الحفريات تحت الحرم وخلف حائط البراق.

خامساً: اللاجئون.

المبدأ الأساسي أن الدولة الفلسطينية هي الموقع الرئيسي للفلسطينيين الذين يقررون العودة إلى المنطقة من دون استبعاد أن تستقبل إسرائيل بعضهم. ويتم تشكيل لجنة دولية لضمان متابعة ما يتعلق بالتعويضات والإقامة.

سادساً: نهاية النزاع.

يمثل هذا الاتفاق بوضوح نهاية النزاع، ويضع تطبيقه حداً لأي مطالبة.

وفي مفاوضات واشنطن وافق الطرف الإسرائيلي لأول مرة في 21 كانون أول/ ديسمبر على تقديم تنازلات بشأن السيادة على القدس الشرقية، وفي 27 من الشهر نفسه ألغى عرفات اجتماعاً مع باراك رافضاً الخطوط العامة للاتفاقية المقترحة. وفي 3 كانون ثاني/ يناير 2001م وافق عرفات من حيث المبدأ على مقترحات كلينتون كإطار للتسوية، لكنه أبدى تحفظات هامة عليها، وفي اليوم التالي رفض الإعلان بوضوح عن موافقته على المقترحات حيث لا يسمح المشروع لملايين اللاجئين بالعودة إلى الأرض المحتلة عام 1948م، كما لا يحدد بوضوح الحدود المقترحة للدولة الفلسطينية. ولقي موقف عرفات دعم الزعماء العرب في اجتماع في القاهرة حول حق اللاجئين في العودة. وقد وصف البعض المقترحات الأمريكية بأنها مقترحات إسرائيلية بثوب أمريكي. ورغم أن الإسرائيليين وافقوا مبدئياً على الاقتراحات كإطار للتسوية ألا أنهم أبدوا من جهتهم بعض التحفظات. ورفض باراك سيادة

الفلسطينيين على المسجد الأقصى. وفشلت محادثات واشنطن وانتهت ولاية كلينتون دون التوصل إلى اتفاق.[1]

وقد كان كلينتون من الغرابة والوقاحة إلى حد أنه وصف أن جوهر المشكلة "هو أن اليهود عندما عادوا إلى وطنهم وجدوا أن هناك شعباً آخر"!! حسبما ذكر في خطاب في واشنطن في 8 كانون ثاني/ يناير 2001م. وفي محاولة أخيرة لإنجاز التسوية قبل الانتخابات الإسرائيلية عُقدت في "طابا" المصرية مباحثات في 20 - 27 كانون ثاني/ يناير 2001م ولم تتمكن من الوصول إلى تسوية نهائية، لكن بياناً مشتركاً ذكر أن الطرفين "كانا أقرب من أي وقت مضى للوصول إلى تسوية" وأنهما سيوصلان المحادثات بعد الانتخابات الإسرائيلية.[2]

- شارون وتعطل مسار التسوية.

فاز أريل شارون برئاسة الوزراء في الانتخابات العامة التي عقدت في 6 شباط/ فبراير 2001م ضد منافسه باراك وبفارق تاريخي كبير يزيد عن 25%، مما أكد ازدياد التطرف والتشدد لدى المجتمع الصهيوني.

أعاد شارون مسار التسوية سنوات إلى الوراء، فعرض على الفلسطينيين حكماً ذاتياً على 40 - 45% من الضفة الغربية، ورفض الدخول في أي مباحثات قبل توقف الانتفاضة. وحاول أن يُسوّق في أواخر نوفمبر 2001م فكرة دولة غزة أولاً.[3]

لقد جاء شارون ببرنامج أمني يَعِد الصهاينة بالأمن عن طريق سحق الانتفاضة بالقوة. وهو باعتباره أشد الصهاينة تطرفاً، وأكثر من ولغ في دماء الفلسطينيين منذ الخمسينيات مروراً بمذابح صبرا وشاتيلا سنة 1982م، وأنشط

[1] المصدر السابق، ص 15.

[2] المصدر السابق، ص 15.

[3] أسماء ملكاوي. "إسرائيل مشروع استيطاني". يافا. (العدد 68، 2003م)، ص 42.

من شجع الاستيطان ومصادرة الأراضي في الضفة والقطاع عندما كان وزيراً للإسكان،[1] فقد جاء إلى الحكم بعقلية العسكري الجنرال ووزير الدفاع السابق الذي يرى العنف أفضل وسيلة للتعامل. ولذلك لم تكن عملية التسوية من أولوياته، ولا استرضاء الفلسطينيين ضمن برنامجه.

وقد وعد الإسرائيليين بالأمن خلال مائة يوم، لكنه فشل (بعد أكثر من سنة ونصف من انتخابه) في ذلك فشلاً ذريعاً، ولا تزال المقاومة الفلسطينية توجه ضربات قاسية في العمق الصهيوني الذي يعيش حالة من التردي والهلع.

- مبادرة الأمير عبد الله.

في شهر فبراير عام 2002م رشحت أنباء عن مبادرة لولي العهد السعودي الأمير عبد الله في مقابلة أجراها الأمير مع توماس فريدمان (Tomas Fredman) كاتب التحقيقات في النيويورك تايمز وتداولتها وسائل الإعلام العربية في 18 فبراير 2002م. والمبادرة التي أكدتها السعودية رسمياً فيما بعد ترتكز أساساً على فكرة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأرض المحتلة سنة 1967م وقيام الدولة الفلسطينية عليها، مقابل السلام الكامل والاعتراف والتطبيع العربي الشامل مع إسرائيل. والمبادرة لا تختلف كثيراً عن المبادرات العربية السابقة، سوى في وضوحها فيما يتعلق بالتطبيع العربي الشامل.[2]

وقد لقيت المبادرة ترحيبا أمريكياً وأوروبياً مبدئياً، كما لقيت ترحيباً من الأمين العام للأمم المتحدة، ومن عدد من الأطراف العربية. ولكن حدثت تساؤلات حول موقف المبادرة من حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى

---

(1) المصدر السابق، ص 42.

(2) محمود إبراهيم الخطيب. "الموقف السعودي من القضية الفلسطينية". صامد. (العدد 126، 2002م)، ص 27.

أرضــهــم، وقـــد أكـــد الأمـــير عبــد الله علـــى عــدم التنازل عن هذا الحق.[1]

وقــد حاول الكيان الإسرائيلي الالتفاف على المبادرة بإعلان أنها خطوة إيجابــية واستعداد شارون لمقابلة الأمير عبد الله، غير أن شارون رفض مبدأ الانسحاب من كل الأرض المحتلة سنة 1967م. وقد رفضت السعودية العرض الإســـرائيلي، وقالـــت إن اختزال إسرائيل للمبادرة في شكل عقد لقاءات ثنائية يكشف رفض إسرائيل للمبادرة.[2]

قـــرر الأميـــر عـــبد الله طـــرح مبادرته في مؤتمر القمة العربي التي عُــقدت في بيروت في 27 – 28 مارس 2002م. وبالفعل، تبنى مؤتمر القمة العربـــي المبادرة وحوّلها إلى مبادرة عربية شاملة، غير أن غياب 11 رئيس دولـــة عـــربية بالإضافة إلى عدم قدرة ياسر عرفات على حضور القمة بسبب الحصار الإسرائيلي على مقره قد أضعف من قوة زخم هذه المبادرة.

– قرار مجلس الأمن الدولي.

مـــن جهـــة أخرى أصدر مجلس الأمن الدولي في 12 مارس 2002م قـــراره رقـــم 1397 أوضح فيه لأول مرة رؤيته لمستقبل الصراع بقيام دولة فلـــسطينية تتعايش إلى جانب إسرائيل. ولكن هذا القرار لم يحدد جدولاً زمنياً لـــذلك، ولم يتخذ طابعاً إلزامياً لإسرائيل بالانسحاب، كما لم يحدد شكل الدولة ولا حدودها.[3]

وبعد ذلك بنحو ثلاثة أشهر ونصف في (26 يونيو 2002م) قدم الرئيس الأمريكـــي جـــورج بـــوش رؤيته للتسوية السلمية. ووضع شروطاً مستحيلة للوصـــول إلـــى قـــيام الدولة الفلسطينية. فقد طالب بوقف الانتفاضة وسيطرة

---

[1] المصدر السابق، ص 29.

[2] إســماعيـل ياغـــي. "مـبـادرة الأمـير عـبد الله للســلام". شـؤون فلسطينيـــة. (العدد 182، 2004م)، ص 33.

[3] عزمـــي بـشارة، مـــن يهـــودية الدولـــة حتـــى شـــارون "دراســـة فـــي تناقض الديمقراطية الإسرائيلية"، مصدر سابق، ص 209.

السلطة تماماً على الأوضاع، وإصلاح السلطة ومؤسساتها، وتغيير القيادة الفلسطينية بما فيها عرفات، وقد أثارت شروطه مشاعر بالمرارة والسخرية فلسطينياً وعربياً ودولياً، وحتى في أوساط حلفائه الأوربيين، بل وحتى من قيادات سياسية إسرائيلية. واعتبره الكثيرون ممثلاً ليس لمصالح وبرامج الإسرائيليين فقط، وإنما لرؤية شارون والليكود للتسوية... حتى إن عدداً من قيادات حزب العمل الإسرائيلي انتقدت المبادرة.[1]

وقد عكست مبادرة بوش مدى النفوذ الصهيوني "الليكودي" في الإدارة الأمريكية، ومدى إيغال الولايات المتحدة في الاستخفاف بحقوق الفلسطينيين حتى تلك التي أقرتها مواثيق الأمم المتحدة وقراراتها. بينما اعتبرها الآخرون أنها في أحسن الأحوال تعكس مدى جهل الرئيس بوش بحقائق الوضع على الأرض في فلسطين.

من خلال العرض السابق، لاحظنا أن إقبال الأنظمة العربية و م. ت. ف على المشاركة في عملية التسوية السلمية ينطلق أساساً من خلفيتين:

الأولى: حالة العجز العربي واختلال موازين القوى بما يجعل مستحيلاً في المدى المنظور تحرير فلسطين بالوسائل العسكرية.

والثانية: عامل الزمن، وشعور الأنظمة العربية أن الزمن لا يعمل لصالحها حيث يقوم الكيان الصهيوني ببناء الحقائق على الأرض، وأن الأولى إيقاف تمدُّد المشروع الصهيوني، وإنقاذ ما يمكن من الأرض قبل فوات الأوان.

وقد يبدو هذا التفكير للوهلة الأولى منطقياً، لكن المشكلة الأساسية تكمن في التعامل مع العجز المؤقت باعتباره قدراً وعجزاً دائماً، وفي الاستسلام ابتداءً إلى مستقبل منهزم، فضلاً عن الحاضر المتردي. كما أنه تفكير لا يدرك تماماً حاجة العدو الصهيوني الماسة للتسوية لتجاوز العديد من أزماته

---

[1] المصدر السابق، ص 209.

ومشاكله. وهو تفكير يُـعبِّر عن إشكالية غياب الإرادة، وغياب الرؤية لأدوات التغييـر فـي المستقبل، كما أنه لا يستوعب دروس التاريخ التي انتهت عادةً بإزالة الاستعمار والاحتلال ولو بعد مئات السنين، ما دام هناك شعوب لم تنس قـضيتها ومستعدة للبذل في سبيلها. وهو يكشف في الوقت نفسه حالة الأنظمة العـربية في الانكفاء القطري على مصالحها الخاصة، وفقدانها لاستراتيجيات مشتركة جادة في تحقيق الوحدة التي لن تقوم إلا بزوال الكيان الصهيوني، كما أن الكـيان الصهيوني لن يزول إلا إذا خطى مشروع الوحدة خطوات كبرى. ويمـيط التدقـيق فـي الموضـوع اللثام عن الأزمة الداخلية التي تعيشها هذه الأنظمة. إذ أن الانتصار على المشروع الصهيوني يستدعي مشروعاً حضارياً، وحالـة نهـضوية عامـة، لا يمكـن أن تتكون بداياتها الأولى إلاّ بفتح أبواب الحـريات للجماهير، والمشاركة الشعبية في الحكم من خلال مؤسسات شورية ديموقراطية تستطيع أن تنتخب الكفؤ، وتحاسب المقصر وتعزله. ويأمن الناس على حقوقهم وأموالهم وأعراضهم. وعند ذلك يمكن أن تعود الأموال المهاجرة والعقول المهاجرة.. ولا يمكن لهذا المشروع أن يستقيم إلا إذا توافق مع عقيدة الأمـة وتـراثها، بحـيث يمكن أن يفجر فيها العزة والكرامة وروح التضحية والإبـداع. ومـا دامـت الأنظمـة مستندة إلى الجيش والمخابرات وأقلية من المنتفعـين... فـإن مشروع النهضة سيبقى معطَّلاً وبالتالي سيتعطل مشروع التحرير، وسيكون العجز والتسوية السلمية هو البديل الوحيد الذي تُلحُّ الأنظمة على إقناعنا به.

الخاتمــة:

تــنــاولت هــذه الدراسـة مــوضوع (**الدولــة اليهوديــة وأبــعاد الصــراع فــي الشرق الأوسط "1948 – 2005م"**).

إن المــشــروع الــصهيــوني فـــي إقامــة دولـة يهوديــة فـــي أرض فلــسطـــين ومـــا حـــولها تجــاوز بعــض أتبــاع اليهوديـــة لــيكــون مــشروعــــاً أوروبيــاً أمريكيــاً ذا بعــد استعمــــاري وبعــد دينـــي.

والــبعــد الاستعمــاري كــان يقــوم علــى قاعــدة العمــل لإيجــاد عميــل تابــع ينفــذ سياســات استعماريــة تحــقق مصالــح الغــرب فــي إطـــار مــشــروع حـــروب الفــرنجـــة التـــي سمــيت الحــروب الــصليبيــة، والتـــي بـــدأت مـــع أواخــر القــرن الحــادي عشــر الميــلادي.

لهـــذا نجــد نابليــون بونابــرت (Nabeluon Ponapert) عندمــا قـــاد حملتـــه علــى مصــر ومنهـــا باتجـــاه فلسطــين والمشـــرق العربـــي يوجــه نــداءً ليهــود العالــم كـــي يساعــدوه فــي حملتـــه العــسكريـــة ليكافئهــم بعـــد ذلك بتسليمهـــم أرضـــاً لدولـــة مزعومـــة يقــيمونهـــا، هـــذا مـــع العلـــم أن العــداء الدينـــي إضافـــة إلـــى النــبــذ الاجتماعـــي كانـــا علــى أشدهمـــا مــن الأوروبــيين حيـــال اليهـــود.

يـــوم حاصـــر نابليـــون عكـــا فـــي أبـــريل سنـــة 1799م وجـــه نـــداء لليهـــود سعـــى مـــن خلالـــه إلـــى الربـــط بيـــن المشـــروع الاســـتعمـــاري، والادعـــاءات الـــيهوديـــة. وممـــا ورد فـــي نـــداء نابليـــون:[1]

---

[1] أمين عبد الله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ط1 (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1984م)، ص 15.

"إن العناية الإلهية التي أرسلتني على رأس هذا الجيش إلى هنا قد جعلت العدل رائدي، وكفّلتني بالظفر، وجعلت من القدس مقري العام، وهي التي ستجعله بعد قليل في دمشق التي يضيرها جوارها لبلد داود (Dawood). وتابع نابليون نداءه مخاطباً اليهود بقوله: يا ورثة فلسطين الشرعيين؛ فدعاهم لمؤازرته طالباً منهم العمل على – إعادة السيطرة على أرضهم – ودعم أمتهم والمحافظة عليها بعيداً عن أطماع الطامعين لكي يصبحوا أسياد بلادهم الحقيقيين".

ولم تكن بريطانيا الأكثر إشباعاً بالثقافة العبرية لأنها مهد البروتستانتية أقل اهتماماً بمشروع استخدام اليهود على شكل مرتزقة يحرسون مصالحها الاستعمارية في الأرض العربية. لذلك نجد أن فكرة الاستيطان وجدت عند الإنجليز قبل نشأة المنظمة الصهيونية العالمية.

قبل ظهور الصهيونية بين اليهود بفترة طويلة، قرر أحد الصهاينة غير اليهود، اللورد بالمر ستون (Palmer Stone) 1784 – 1865م حينما كان يشغل منصب وزير خارجية بريطانيا أن يستخدم اليهود مخلب قط لقمع العرب، فقد أعلن في رسالة بعث بها إلى السفير البريطاني في استنبول بتاريخ 11 أغسطس 1840م أنه: "إذا عاد أفراد الشعب اليهودي إلى فلسطين تحت حماية السلطان العثماني وبناء على دعوة منه... فإنهم سيقومون بكبح جماح أي مخططات شريرة قد يدبرها محمد علي أو من سيخلفه في المستقبل".(1)

---

(1) عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ط1 (القاهرة: دار الشروق، 1982م)، ص 136.

هذه الدعوة لاستخدام اليهود حراساً لمصالح أوروبا الاستعمارية في أرض الأمة العربية لم تبق عند حدود الرغبات الفردية، أو الأطروحات الفكرية لبعض الأفراد أو الجماعات الذين التزموا الثقافة العبرية التوراتية، وإنما تجاوز الأمر ذلك ليكون مشروعاً رسمياً تتبناه الحكومات.

والمعلوم أن رئيس وزراء بريطانيا هنري كامبل بنرمان (Henrry Camble Penrman) 1836 – 1908م الذي ترأس الحكومة البريطانية بين عامي 1905 – 1908م قد شكل لجنة كلّفها وضع تقرير تقترح فيه كيفية العمل لترسيخ الاستعمار الأوروبي – البريطاني خاصةً – في قارتي آسيا وأفريقيا. وتقرير اللجنة حمل اسمه حيث عُرف باسم تقرير "كامبل بنرمان"، وفي إحدى فقراته ينص على ما يلي:[1]

ضرورة العمل على فصل الجزء الأفريقي في هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي، وتقترح اللجنة لذلك إقامة حاجز بشري، قوي وغريب، يحتل الجسر البري الذي يربط آسيا بأفريقيا، بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار، وعدوة لسكان المنطقة.

إنفاذاً لهذه الاستراتيجية الاستعمارية شجع الأوروبيون عامة والغربيون منهم خاصة سياسة الاستيطان الصهيوني في أرض فلسطين – خاصة إبان الانتداب – بعد الحرب العالمية

---

(1) غريس هالسل، الفكر التوراتي والحرب النووية، ط3 (دمشق: دار الكندي، 1988م)، ص 177.

الأولى ولم تخرج بريطانيا من فلسطين إلاّ بعد تنفيذ وعد بلفور بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين.

إن الثقافة العبرية لعبت دوراً بارزاً مضافاً إلى المصالح الاستعمارية في الشرق في إقناع حكام بريطانيا والغرب كي يعملوا لإقامة دولة إسرائيل. ونورد نموذجاً من المنطق الديني للبريطانيين جاء سنة 1839م على لسان اللورد أنطوني إشلي كوبر (Antony Eshly Coper) المشهور باسم اللورد شافتسبوري (Shaphtsopry)، والذي قال: "إن اليهود يلعبون دوراً رئيساً في المخطط الرباني لمجيء المسيح الثاني. إن المجيء الثاني للمسيح كما تنبأ الكتاب المقدس سيتحقق فقط عندما يعيش اليهود في إسرائيل المستعادة والمرتدة إلى المسيحية".[1]

هذا الفكر ما لبث قليلاً حتى وجد آذاناً صاغية عند صنّاع المشروع الاستعماري البريطاني، فكان في سنة 1845م أن اقترح إدوارد منفورد (Edward Menford) من مكتب المستعمرات في لندن: إيجاد أمة يهودية في فلسطين كدولة محمية تحت وصاية بريطانيا العظمى، وإنهاء هذه الوصاية عندما يصبح اليهود قادرين على العناية بأنفسهم. قال منفورد: إن دولة يهودية ستجعلنا في موقع المسيطر في الشرق المتوسط ومن هناك نستطيع الحدّ من انتهاكات أعدائنا وتخويفهم ونوقف تقدّمهم عند الضرورة.[2]

---

(1) المصدر السابق، ص 179.

(2) يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990م)، ص 42 – 43.

إن أوروبا أسهمت في مشروع دولة إسرائيل لعدة عوامل يمكن إيجازها بما يلي:

1- الثقافة العبرية التوراتية التي تتضمن الوعود الكاذبة التي صاغها اليهود والتي زعموا فيها أن أرض كنعان (العرب) من الفرات إلى النيل لهم.

2- حاجة الاستعمار الأوروبي إلى فاصل يحرس التجزئة في الأمة العربية ويحمي المصالح الاستعمارية.

3- رغبة الأوروبيين بتهجير القسم الأكبر من يهود أوروبا الذين كانوا يعيشون في أحياء مغلقة "غيتو" حيث شكلت هذه الغيتوات حالة إحراج للمجتمع المدني الأوروبي فقد عشعشت في هذه الأحياء كل أنواع الرذيلة والفساد، وساعد ساكنوها على نشر الفوضى والتمرد.

النتائج:

خلص الباحث من دراسة موضوع البحث إلى تسجيل النتائج التالية:

1- إن الدولة اليهودية قامت على أساس ديني خاطيء ومُحرف ومعتقدات واهية لا أساس لها من الصحة وهي تعي ذلك، فهي دولة قائمة على الخداع والتزوير وقلب الحقائق لصالحها مهما كانت النتائج.

2- الهدف الأساسي لدي اليهود هو كسر عُزلتها من قبل الدول العربية، ومن ثم الانخراط معها. بغض النظر عن المسألة القانونية أي أن الدولة اليهودية قامت واعترف الغرب بها، وحتى الدول الكبرى باركت هذا الاعتراف، ولا بد للعرب من الاعتراف بها مهما طال الزمن ومهما كانت الظروف، ومن ثم تسويق الدولة اليهودية كدولة طبيعية في المنطقة، لها حق العيش ضمن حدود آمنة، أي حصول الكيان على "شرعية" فلسطينية عربية.

3- لقد استخدم أطراف الصراع كافة الوسائل والأدوات في إدارة هذا الصراع فقد جربوا أدوات الصراع التقليدية من حرب ساخنة وجيوش وأسلحة ومقاطعات اقتصادية ومناورات سياسية وضغوط دبلوماسية، كما جربوا أدوات غير تقليدية من هجرة جماعية وإقامة مستعمرات وترحيل جماعي للسكان الأصليين وحروب نفسية وعقائدية وانتفاضة وعمليات

عنف أخرى ومع ذلك لم ينجح أطراف الصراع في الوصول إلى تسوية سياسية تضع حداً لهذا العنف المتواصل، وظل الوضع العربي – الإسرائيلي مأزوماً في مرحلة الصراع الساخن كما في مرحلة المعاهدات والمفاوضات السياسية.

4- إن المراقب للصراع العربي – الإسرائيلي سوف يلحظ أنه في جميع مراحل هذا الصراع الدامي، وفي كافة منعطفاته التاريخية، ظل القانون مستبعداً كأداة بديلة للعنف والدمار، كما أنه سوف يلحظ أن هذا الاستبعاد لم يكن عن غفلة أو سهواً بل كان مقصوداً، وهذا واضح تماماً في كل القرارات التي أصدرتها الجميعة العامة للأمم المتحدة، فقد كانت كل قراراتها لصالح إسرائيل، وهي لا تسمح بأن تطرح القضية الفلسطينية كقضية شعب سُلبت أرضه.

5- إسقاط قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بفلسطين كقرار تقسيم فلسطين، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم عام 1948م.

6- إن الدول الاستعمارية الكبرى تعتبر إسرائيل بمثابة الحارس الموثوق به على مصالحها في الشرق الأوسط. لذا فهي لن تتوانى عن الدفاع عنها عندما تشعر بالخطر، وتقديم كافة المعونات المادية والعسكرية على وجه الخصوص.

7- إن مختلف الوعود الأمريكية بالتدخل الجاد للتوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية لم تخرج عن

إطار المراوغة والتضليل وكسب الوقت لتحقيق مكاسب أمريكية آنية تتعلق بمصالحها الإستراتيجية.

8- أن الولايات المتحدة لا تتدخل وتطلق المبادرات السلمية في الشرق الأوسط إلا بعد تفجر الأوضاع ووصولها إلى مرحلة تهدد المصالح الإستراتيجية الأمريكية، أو لإنقاذ إسرائيل من مأزقها، وعندما يتحقق لها ذلك تبتعد بسرعة عن واجهة الأحداث.

9- إن مواقف الرؤساء الأمريكيين تجاه القضية الفلسطينية كانت منسجمة في الغالب مع مواقف الكونجرس الأمريكي المؤيد بشدة لإسرائيل.

10- إن معظم الرؤساء الأمريكيين رضخوا لإبتزازات اللوبي الصهيوني القوي في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية.

11- إن انتفاضة الأقصى المباركة التي بدأت عام 2000م تسببت بهجرة مُعاكسة لليهود وهذا سبب لهم حرجاً كبيراً، فهم الآن يحاولون بشتى الطرق إنهاء هذه الانتفاضة، ولكنهم لم يتمكنوا حتى الآن من ذلك لأنهم يعرفون جيداً أن فلسطين ليست لهم بل للفلسطينيين الذين هم على استعداد كامل للتضحية وبذل الكثير من أجل وطنهم.

12- إن السلام مع إسرائيل شبه مستحيل، وحتى لو افترضنا أن تحقيقه قد أضحى ممكناً، فلن يكون من مصلحة العرب.

التوصيات:

1- إن المرتكز الأساسي في مواجهة الدولة اليهودية هو التضامن وصناعة جبهة عربية وإسلامية تردع المؤامرة على فلسطين وعلى كل أرض الأمة العربية وما يخصها.

2- الواجب العربي أن تتم مواجهة مشروع الشرق أوسطية، وهذا المشروع يستهدف كما في كل مرة العروبة والإسلام بما في ذلك فلسطين، وهذا المشروع يريدون من خلاله تحقيق اجتياح للأمة في عدة ميادين.

3- إن تحرير فلسطين واستردادها مع مواجهة المشروع المعادي للأمة يتطلب رصّ الصف العربي في إطار وحدة وطنية، وانصهار نرفض من خلالهما كل أشكال الغلو أو العبث بالوحدة لأن المنهج الوحدوي هو أهم سلاح تفرضه المرحلة. ويجب أن يستكمل الدور ببناء مؤسسات أهلية مدنية متوزعة الاختصاص لتشكل هذه المؤسسات مرتكزات أساسية في مشروع المواجهة وصولاً إلى تحقيق أهداف التحرير والوحدة والعدل والازدهار والتقدم والاستقرار، وهذه ليست مجرد مُثّل بل في الأمة من القدرات والقوى والكفاءات ما يؤهلها لتحقيق هذه الأهداف.

4- أما الأمم المتحدة التي اتخذت مع مجلس الأمن قرارات عديدة تقول فيها بشرعية ما تتخذه إسرائيل بشأن فلسطين وحيال هذا الانحياز السافر،

والكيل بمكياليين في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة مطلوب من الدول العربية ومعها دول العالم الإسلامي، والدول الصديقة كافة أن تتخذ موقفاً جاداً لوقف هذا الانحياز السافر لصالح العدو الإسرائيلي.

5- أما فيما يخص مشاريع السلام التي طُرحت والتي ستُطرح في المستقبل فلا بد من التصدي لها بكافة السُبل حتى تعي الدول الداعمة لإسرائيل أن هذه المشاريع لن يتم تقبلها في الشرق الأوسط لأنها قائمة على مُناصرة العدو الصهيوني وجعله كيان قابل للحياة وفرض الدولة اليهودية على الأمة العربية والإسلامية بالقوة.

6- وفي النهاية لا بد لنا من الاهتمام بالإعلام المحلي والعالمي الموجه وإظهار الدولة اليهودية على حقيقتها خاصة أمام شعوب الدول التي تناصرها وما زالت، ويجب علينا إعداد جيل جديد ومثقف وواعي ومدرك لطبيعة المرحلة القادمة فهؤلاء هم من سيقومون بالتصدي لكل أشكال الغطرسة العمياء التي تمارسها الدولة اليهودية.

قائمــة المصــادر والمراجــع

أولاً: المصادر والمراجع العربية.

أ- الكتب الدينية.

1- القــرآن الكريــم. **مصحــف المدينة النبوية**. المدينـــة المنورة: مجمع خـــادم الحــــرمين الـشريفـين المـلـك فهـد لطباعة المصحف الشريف، 1406هـ.

2- **التـــوراة السامـــرة**. ط1. القاهـــرة: دار الأنصـــار، 1978م.

3- الكـتاب المقدس. **العهد الجديد والمزامير**. بيروت: دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط، 1988م.

4- الكــتاب المقــدس. **كــتب العهد القديم والعهد الجديد**. بيروت: جمعية الكتاب المقدس في الشرق الأدنى، 1971م.

ب- كتب التفسير والحديث.

5- الدمــشقــي، أبـــي الفــــداء إســماعــيل بــن كثــير، **تفســير القـــرآن العظــيــم**. المجلــد 2. بــيروت: دار المعرفــة، بــدون تاريخ نشر.

6- العيني (855هـ)، بدر الدين أبي محمد بن أحمد، **عمدة القاري شرح صــحيــح البخــاري**. المجلــد 14. بيروت: دار الفكر، بدون تاريخ نشر.

7- القرطبـــي (671هـــ)، أبـــي عـــبد الله محمـــد بن أحمد، **الجامـــع لأحكـــام القـــرآن**. المجلـــد 8. بيـــروت: دار إحيـــاء التـــراث العربي، 1965م.

8- الـنووي (676هـ)، يحي بن شرف بن مري الحوراني، **صحيح مسلم بــشرح النووي**. المجلد 13. القاهرة: المطبعة المصرية، بدون تاريخ نشر.

ج- كتب الفقه والسياسة الشرعية.

9- ابـــن قدامه (620هــ)، أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، **المغني عــن مختــصر الخرقي**. المجلد 8. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، بدون تاريخ نشر.

10- ابـــن مفلـــح (763هـــ)، أبي عبد الله محمد، **المبدع في شرح المقنع**. المجلد 3. بيروت: المكتب الإسلامي، 1981م.

11- الباجـــي (494هـــ)، **المنتقـــى فـــي شرح الموطأ**. المجلد 3. بيروت: دار الكتاب العربي، بدون تاريخ نشر.

12- البغدادي، شهاب الدين عبد الرحمن بن محمد، **إرشاد السالك في فقه الإمام مالك**. المجلد 2. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، بدون تاريخ نشر.

13- البهوتـــي (1051هـــ)، منـــصور بن يونس، **كشاف القنـــاع**. المجلد 3. الرياض: مطبعة النصر الحديثة، بدون تاريخ نشر.

14- الرملـــي، أحمـــد بن حمزة، **نهاية المحتاج**. المجلد 8. القاهرة: مطبعة مصطفي الحلبي، 1938م.

15- الزرقانـــي، **شرح مختصر خليل**. المجلد 3. بيروت: دار الفكر، بدون تاريخ نشر.

16- الزيلعـــي (743هــ)، فخر الدين عثمان بن علي، **تبيين الحقائق شـــرح كنـــز الدقائق**. المجلـــد 3. بيروت: دار المعرفـــة، بـــدون تاريخ نشر.

17- القليوبـــي، شـــهاب الـــدين، **حاشية قليوبي**. المجلد 4. القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ نشر.

18- الكاســـاني (587هـــ)، علاء الدين أبي بكر بن مسعود، **بدائع الـــصنائع فـــي تـــرتيب الـــشرائـــع**. المجلـــد 9. القاهـــرة: مطبعـــة الإمـــام، 1972م.

19- المرداوي (885هـ)، علاء الدين علي بن سليمان، **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف**، المجلد 4، ط1. القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، 1956م.

20- الموصلي (683هـ)، عبد الله بن محمود، **الاختيار لتعليل المختار**. المجلد 4. بيروت: دار المعرفة، بدون تاريخ نشر.

21- النووي (676هـ)، يحي بن شرف بن مري الحوراني، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، المجلد 10، ط2. بيروت: المكتب الإسلامي، 1985م.

د- الكتب.

22- ــــــــــ، **أوامر وتعيينات صادرة عن قيادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة الضفة الغربية 1967/6/7**. القدس: المطابع الحكومية، 1967م.

23- ــــــــــ، **الوقائع الإسرائيلية – مجموعة الأنظمة**. أورشليم: طبع بواسطة القائم بمطبوعات الحكومة، 1967م.

24- ــــــــــ، **اليهود أعداء الله وقتلة الأنبياء**. الدمام: الندوة العالمية للشباب الإسلامي – المنطقة الشرقية – لجنة شباب فلسطين، بدون تاريخ نشر.

25- أبو أصبع، عمران، **دليل المستوطنات الإسرائيلية**. ط2. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1993م.

26- أبو الحسن، علي، **فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني (منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية)**. ط3. بيروت: دار الفاروق، 1991م.

27- أبو حمدة، محمد علي. **الهجمة اليهودية على الطابع الإسلامي لمدينة القدس**. عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، 1982م.

28- أبو عرفة، عبد الرحمن. **الاستيطان "التطبيق العملي للصهيونية"**. القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، 1981م.

29- أبو عفيفة، طلال، **الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية**. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998م.

30- أبو فخر، صقر. **الحركة الوطنية الفلسطينية من النضال المسلح إلى دولة منزوعة السلاح**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003م.

31- أبوحسنة، نافذ، **الأحزاب الصهيونية في مائة عام**. ط1. إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، 1977م.

32- أبوغنيمة، زياد محمود علي، **عداء اليهود للحركة الإسلامية**. ط1. عمان: دار الفرقان، بدون تاريخ نشر.

33- الأحمد، نجيب. **الصهيونية فكراً وهدفاً وممارسةً**. بيروت: إصدار مكتب الدراسات الفلسطينية، "الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية"، 1975م.

34- الأحمد، نجيب. **تهويد القدس**. بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1987م.

35- أرونسون، جيفري، **مستقبل المستعمرات الإسرائيلية "قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات"**. ط2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997م.

36- أسود، عبد الرزاق محمد، **المدخل إلى دراسة الأديان والمذاهب**. ط1. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1981م.

37- الأشقر، رياض، **ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل**. ط4. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003م.

38- آغا، حسين، **بعض مسائل الصراع العربي الإسرائيلي**. ط1. لندن: مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، 1996م.

39- أمين، بديعة، **في نقد فكر التسوية**. ط4. بيروت: دار الطليعة، 1987م.

40- الأورشليمي، إسرائيل شموئيل، **الرسالة السبعية بإبطال الديانة اليهودية**. ط1. دمشق: دار القلم، 1989م.

41- الأيوبي، الهيثم. **أضواء على الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**. بيروت: دار اللغات، 1971م.

42- البديري، هند أمين، **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**. ط1. القاهرة: جامعة الدول العربية "الأمانة العامة"، 1998م.

43- بسيسو، أحمد صخر. **منظمة التحرير الفلسطينية بين مراحل الكفاح ودروب التسوية**. رام الله: مركز الإعلام والمعلومات، 2003م.

44- بشارة، عزمي، **من يهودية الدولة حتى شارون "دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية"**. ط1. القاهرة: دار الشروق، 2005م.

45- بشور، معن، **اتفاق غزة أريحا: هل ينهي الصراع**. ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995م.

46- بن طلال، الحسن. **السعي نحو السلام**. القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 1985م.

47- تركماني، عبد الله. **معوقات السلام العربي الإسرائيلي وآفاقه**. تونس: جمعية الدراسات الدولية، 2004م.

48- التريكي، حسين. **هذه فلسطين**. تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1971م.

49- تشومسكي، نعوم. **ردع الديمقراطية**. نيقوسيا: مؤسسة عيبال، 1992م.

50- التونسي، محمد خليفة، **الخطر اليهودي (بروتوكولات حُكماء صهيون)**. ط2. الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1976م.

51- تيم، سعيد. **النظام السياسي الإسرائيلي**. بيروت: دار الجليل، 1989م.

52- جابر، فايز فهد. **القدس**. عمان: دار الجليل، 1985م.

53- جابر، فايز. **ملف القدس**. عمان: اللجنة الملكية لشؤون القدس، 1995م.

54- الجاسور، ناظم عبد الواحد، **الأمة العربية ومشاريع التفتيت**. ط1. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998م.

55- جبارة، تيسير. **تاريخ فلسطين**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998م.

56- جبور، سمير، **الأزمة الاقتصادية في إسرائيل: مراحلها وانعكاساتها**. ط2. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000م.

57- جبور، سمير، **العلم والتكنولوجيا في إسرائيل**. ط5. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003م.

58- جريس، سمير. **القدس**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981م.

59- جريس، صبري. **العرب في إسرائيل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973م.

60- الجعفري، وليد. **المستعمرات الإستيطانية في الأراضي المحتلة**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981م.

61- الجعفري، وليد، **المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة**. ط1. بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 2002م.

62- الجلبي، حسن. **القرار والتسوية – دراسة قانونية سياسية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي في إطار قرار 242**. بيروت: بدون دار نشر، 1978م.

63- الجلبي، حسن. **فلسطين في ضوء القانون الدولي**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية – قسم البحوث القانونية والشرعية، 1969م.

64- الجمالي، فاضل. **ذكريات وعبر عن العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي**. بيروت: دار الفكر الجديد، 1964م.

65- جويد، شريف، **تسوية كامب ديفيد**. ط1. بغداد: دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، 1982م.

66- الحاردلو، إبراهيم. **التوراة واليهود في فكر ابن حزم**. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1984م.

67- حبائي، بشير مائير. **حول الحكم الذاتي في كامب ديفيد.. السلام بين مصر وإسرائيل**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1980م.

68- الحسن، خالد، **الاتفاقيات الإسرائيلية – الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة**. ط1. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1998م.

69- الحسن، خالد، **حول اتفاق غزة أريحا أولاً**. ط1. الرباط: دار الوحدة، 1996م.

70- الحسن، يوسف، **البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990م.

71- حسين، عادل، **العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل**. ط1. القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 1991م.

72- حفني، قدري، **الشخصية الإسرائيلية (تجسيد الوهم)**. ط1. القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1979م.

73- الحلاق، عبد الله رشيد. **اليهودية العالمية خُطط وأهداف**. بيروت: منشورات المكتبة العصرية، 1978م.

74- الحلبي، أسامة. **الوضع القانوني لمدينة القدس**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997م.

75- حماد، مجدي. **النظام السياسي الاستيطاني في جنوب أفريقيا**. بيروت: دار الوحدة، 1981م.

76- حميد، فوزي محمد، **حقائق وأباطيل في تاريخ بني إسرائيل**. ط2. دمشق: منشورات دار الصفدي، 1994م.

77- حنا، إلياس، **الوضع القانوني للمقاومة العربية في فلسطين المحتلة**. ط1. بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1968م.

78- حنا، جورج. **العدوان الإسرائيلي في الأمم المتحدة**. بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1968م.

79- الحوت، بيان نويهض، **صبرا وشاتيلا: أيلول 1982م**. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003م.

80- حوراني، فيصل، **الجري إلى الهزيمة**. ط1. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005م.

81- الحيني، محمد جابر عبد العال. **في العقائد والأديان الكبرى المعاصرة**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971م.

82- الخالدي، ريما. **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**. بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، 1973م.

83- الخالدي، طريف، **اللاهوت المسيحي وعلم الكلام الإسلامي**. ط1. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1981م.

84- الخالدي، وليد. **خمسون عاماً على تقسيم فلسطين (1947 – 1997)**. بيروت: دار النهار، 1998م.

85- الخالدي، وليد، **القدس: من العهدة العمرية إلى كامب دايفيد الثانية**. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001م.

86- خدوري، مجيد. **الحرب والسلم في شرعة الإسلام**. بيروت: الدار المتحدة، بدون تاريخ نشر.

87- الخطيب، روحي. **تهويد القدس**. بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1970م.

88- الخطيب، نهلة، **الانتقال إلى الحكم الذاتي الفلسطيني**. ط3. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002م.

89- خلف، محمد. **حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي**. الجزائر: جامعة الجزائر، 1982م.

90- خله، كامل محمود. **فلسطين والانتداب البريطاني (1922 – 1939م)**. بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1974م.

91- الخولي، حسن صبري. **سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين**. القاهرة: دار المعارف، 1973م.

92- خياطة، محمد وحيد، **قراءات في التوراة**. ط2. دمشق: دار إطلاس للنشر، 1978م.

93- دبليوتي. **تصريح بلفور والوضع القانوني للشعب الفلسطيني**. الكويت: الدراسات الفلسطينية، 1971م.

94- الدجاني، أحمد صدقي. **لا للحل العنصري في فلسطين**. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994م.

95- الدجاني، برهان، **مفاوضات السلام**. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994م.

96- الدجاني، هشام، **الأحزاب والكتل السياسية في إسرائيل**. ط1. دمشق: مكتب الخدمات الطباعية، 1986م.

97- دروزة، محمد عزة، **العدوان الإسرائيلي القديم والعدوان الصهيوني الحديث على فلسطين وما جاورها**، الجزء الأول، ط1. بيروت: دار الكلمة للنشر، 1979م.

98- الدقاق، محمد السعيد، **التنظيم الدولي**. ط2. بيروت: الدار الجامعية، 1982م.

99- الدويك، عبد الغفار. **العسكريون والدولة (دراسة في بناء قوة المجتمع الإسرائيلي)**. القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1996م.

100- ربابعة، غازي. **إستراتيجية القوتين العظميين في الشرق الأوسط**. عمان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، 1967م.

101- ربيع، حامد. **النموذج الاستيطاني للممارسة السياسية**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربي، 1975م.

102- رزوق، أسعد. **إسرائيل الكبرى**. بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1968م.

103- رزوق، أسعد. **التلمود والصهيونية**. بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1970م.

104- رزوق، أسعد. **الدولة والدين في إسرائيل**. بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، 1968م.

105- رزوق، أسعد، **الصهيونية وحقوق الإنسان العربي**، الجزء الثاني، ط1. بيروت: مركز الأبحاث في متظمة التحرير الفلسطينية، 1968م.

106- رشيدات، شفيق. **القضية الفلسطينية والقانون الدولي**. عمان: دار الكرمل للدراسات والنشر والتوزيع، 1980م.

107- الرفاعي، محمد خضر. **إتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية في ظل القانون الدولي**. عمان: دار الجليل، 1984م.

108- رونبيرغ، تشيرايه، **إسرائيل ومصلحة أميركا القومية**. ط1. بيروت: منشورات دار الكرمل "صامد"، 1989م.

109- رياض، محمود، **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**. ط2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985م.

110- زحلان، أنطوان، **العلم والتكنولوجيا في الصراع العربي الإسرائيلي**. ط5. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005م.

111- زكي، صلاح، **بعض القضايا الاستراتيجية العربية - بحث مدى إمكانية الانتصار العربي**. ط1. بيروت: دار الوطن العربي، 1983م.

112- الزواتي، حلمي، **حقوق الفلسطينيين بين الواقع النظري والتطبيق العملي في الأرض المحتلة**. ط1. بيروت: مؤسسة السنابل الثقافية، 1979م.

113- الزور، صلاح. **المتدينون في المجتمع الإسرائيلي**. الخليل: رابطة الجامعيين، 1990م.

114- السائح، عبد الحميد. **ماذا بعد إحراق المسجد الأقصى**. عمان: دار الفرقان، 1970م.

115- السحمراني، أسعد، **من اليهودية إلى الصهيونية**. ط1. بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر، 1993م.

116- سخنيني، عصام. **الحكم الذاتي الفلسطيني**. دبي: مركز أبحاث الشرق الأوسط، 1981م.

117- سعد الدين، إبراهيم، **كيف يصنع القرار في الوطن العربي**. ط1. عمان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، 1990م.

118- سعد، إلياس. **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة**. بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1969م.

119- السعد، جوذت، **أوهام التاريخ اليهودي**. ط1. بيروت: الأهلية للمنشورات والتوزيع، 1995م.

120- السعد، جودت، **الشخصية اليهودية عبر التاريخ**. ط1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985م.

121- السعدي، غازي، **من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين (1936 – 1983)**. ط1. عمان: دار الجيل للنشر، 1985م.

122- السفري، عيسى. **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**. يافا: مكتبة فلسطين الجديدة، 1939م.

123- السقاف، أبكار، **إسرائيل وعقيدة الأرض الموعودة**. ط2. القاهرة: دار الشروق، 1997م.

124- سلمان، سلمان رشيد، **إسرائيل والتسوية**. ط1. بيروت: دار ابن خلدون، 1975م.

125- السمان، نبيل، **طريق السلام**. ط1. دمشق: دار الكاتب العربي، 1991م.

126- سمعان، سمير. **الصهيونية**. عمان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، 1983م.

127- سميث، موشيه. **الصراع حول جعل القيم اليهودية في إسرائيل مؤسساتية**. القدس: الجامعة العبرية، 1979م.

128- سويد، محمود، **الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية: من محاصرة المقاطعة إلى إخلاء كنيسة المهد**. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002م.

129- الشاذلي، سعد الدين. **الخيار العسكري العربي**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م.

130- شاش، طاهر. **التطرف الإسرائيلي جذوره وحصاده**. القاهرة: دار الشروق، 1997م.

131- شاش، طاهر، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط**. ط1. القاهرة: دار الشروق، 1995م.

132- الشامي، رشاد. **جولة في الدين والتقاليد اليهودية**. القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، 1977م.

133- شبيب، نبيل، **في قضية فلسطين الحق والباطل**. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1979م.

134- شحاتة، إبراهيم، **الحدود الآمنة والمعترف بها**. ط2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975م.

135- شحاته، مصطفي كامل. **الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصرة**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981م.

136- الشرقاوي، محمد عبد الله. **الكنز المرصود في فضائح التلمود.** القاهرة: مكتبة الوعي الإسلامي، 1990م.

137- الشريف، حسن، **الحرب والسلام (1970 – 1981).** ط3. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996م.

138- الشريف، كامل، **العقيدة الإسلامية ومعركة التحرير.** ط1. بيروت: دار الكتاب الجديد، 1970م.

139- الشريقي، إبراهيم. **أورشليم وأرض كنعان حوار مع أنبياء وملوك إسرائيل.** عمان: شركة الشرق الأوسط للطباعة، 1985م.

140- شفيق، منير. **(اتفاق غزة – أريحا والهيمنة الصهيونية) فلسطين والوعد الحق.** إسبانيا: شركة الزاد المحدودة، 1995م.

141- الشقاقي، خليل. **العلاقات الفلسطينية العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي.** أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997م.

142- الشقيري، أحمد. **محاضرات عن قضية فلسطين منذ فجر التاريخ حتى الحرب العالمية الأولى.** القاهرة: بدون دار نشر، 1954م.

143- شلبي، أحمد، **مقارنة الأديان.** ط6. القاهرة: مكتبة النهضة العصرية، 1978م.

144- شلش، علي، **اليهود والماسون في مصر.** ط2. القاهرة: دار الزهراء للإعلام، 1987م.

145- شهرباني، نعيم. **النزاع العربي الإسرائيلي: ببلوغرافيا مشروحة لكتب ونشرات عربية.** القدس: الجامعة العبرية، 1988م.

146- الصليبي، كمال. **خفايا الثورات وأسرار شعب إسرائيل.** لندن: دار الساقي، 1988م.

147- طرابين، أحمد. **فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار: أمريكا في خدمة الدولة اليهودية 1939 – 1947م**. القاهرة: قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – معهد البحوث والدراسات العربية، 1982م.
148- طعيمة، صابر، **الأسفار المقدسة قبل الإسلام**. ط1. بيروت: عالم الكتب، 1985م.
149- طعيمة، صابر، **التاريخ اليهودي العام**. ط2. بيروت: دار الجيل، 1983م.
150- الطيباوي، عبد اللطيف. **القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام**. عمان: وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، 1981م.
151- ظاظا، حسن. **الفكر الديني اليهودي**. القاهرة: منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، 1971م.
152- ظاظا، حسن، **الساميون ولغاتهم**. ط3. دمشق: دار القلم، 1987م.
153- عابد، خالد، **الإسرائيليون الأوائل**. ط1. القدس: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986م.
154- العابدي، محمود. **قدسنا**. القاهرة: مطبعة الجبلاوي، 1972م.
155- العارف، عارف، **النكبة 1947 – 1955م**. الجزء الرابع. بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1959م.

156- عايد، خالد، **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية خلال عهد الليكود**. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003م.

157- عباس، محمود، **طريق أوسلو**. ط1. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994م.

158- عبد الدايم، عبد الله، **إسرائيل وهويتها الممزقة**. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996م.

159- عبد الرحمن، أسامة، **المأزق العربي الراهن: هل إلى خلاص من سبيل؟**. ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002م.

160- عبد الرحمن، عفيف. **القدس ومكانتها لدى المسلمين**. عمان: جامعة اليرموك، 1983م.

161- عبد الرحمن، مرعي، **المسألة اليهودية في فلسطين**. ط1. رام الله: منشورات مكتب الشؤون الفكرية والدراسات الفلسطينية، 2001م.

162- عبد العزيز، محمد، **المعونات الأمريكية لإسرائيل**. ط4. بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1998م.

163- عبد الله، داود، **قانون العودة الإسرائيلي وأثره على الصراع في فلسطين**. ط1. لندن: مركز العودة الفلسطيني، 2004م.

164- عبد المحسن، عبد الله، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**. ط1. القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1998م.

165- عبود، إلياس. **عن مهرجان الغيظ اليهودي في جزين**. بيروت: مؤسسة دار الكتاب الحديث، 1984م.

166- عزام، عبد الله، **السرطان الأحمر**. ط1. الأردن: مكتبة الأقصى، 1980م.

167- عزيز، علي غالب، **تحرير فلسطين**. ط1. بغداد: مطبعة الجيش العراقي، 1969م.

168- العظم، صادق جلال، **الصهيونية والصراع الطبقي**. ط1. بيروت: دار العودة، 1986م.

169- العظم، صادق جلال، **المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية**. ط1. بيروت: دار العودة، 1985م.

170- العلمي، مجبر الدين. **الأنس الجليل بتاريخ القدس والجليل**. القاهرة: بدون دار نشر، ولا تاريخ نشر.

171- عمر، محجوب، **اتفاق غزة أريحا أولاً**. ط1. القاهرة: دار جهاد للنشر والتوزيع، 1995م.

172- عواد، عبد الله. **الحل والدولة (غزة – أريحا)**. رام الله: مؤسسة دار العلم للنشر والدراسات، 1995م.

173- عوض، محسن، **الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**. ط2. القاهرة: دار الشعب، 1993م.

174- عون، كمال أحمد. **اليهود من كتابهم المقدس أعداء الحياة الإنسانية**. القاهرة: دار الشعب، 1969م.

175- غانم، حافظ. **المشكلة الفلسطينية في ضوء أحكام القانون الدولي**. القاهرة: جامعة الدول العربية – معهد الدراسات العربية، 1965م.

176- الغوري، إميل. **فلسطين**. بغداد: وزارة الإرشاد، 1962م.

177- الفاتح، زهدي، **المسلمون والحرب الرابعة**. ط2. الكويت: دار البيان، 1970م.

178- الفاتح، زهدي، **لورانس العرب على خُطى هرتزل**. ط2. بيروت: دار النفائس، 1980م.

179- فايـز، سـارة، **الاتجاهات السياسية العربية وقضية فلسطين**. ط1. الرباط: دار الوحدة، 2004م.
180- فتاح، عرفان عبد الحميد، **اليهودية عرض تاريخي والحركات الحديثة في اليهودية**. ط1. عمان: دار عمار، 1997م.
181- فهمي، إسماعيل، **التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط**. ط2. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1985م.
182- فودة، عز الدين. **الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي العام**. بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1969م.
183- قبرصي، عاطف، **الآثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد**. ط4. القاهرة: دار الشروق، 1982م.
184- . قبرصي، عاطف، **الصراع العربي الإسرائيلي والتحديات الاقتصادية للدول العربية في الثمانينات**. ط2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1989م.
185- القرعي، أحمد يوسف، **القدس من بن غوريون إلى نتنياهو**. ط1. باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997م.
186- قواطين، سالم أحمد، **دولة فلسطين – الوضع القانوني**. ط1. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1997م.
187- كامل، محمد إبراهيم، **السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد**. ط2. دمشق: دار طلاس للنشر، 1984م.
188- كامل، مراد. **الكتب التاريخية في العهد القديم**. القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، 1968م.
189- كتن، هنري، **فلسطين في ضوء الحق والعدل**. ط1. بيروت: مكتبة لبنان، 1970م.

190- كحالة، صبحي، **المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي**. ط2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003م.

191- كداوي، طلال محمود، **الإنفاق العسكري الإسرائيلي**. ط3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م.

192- كرانجيا، **خنجر إسرائيل**. ط1. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، 1958م.

193- الكيالي، عبد الوهاب، **تاريخ فلسطين الحديث**. ط2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973م.

194- كيتيل، رايموند كارفيلد، **العلوم السياسية**، الجزء الثاني، ط2. بيروت: مكتبة النهضة ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1964م.

195- ماجوابر، كيت. **تهويد القدس**. بيروت: مكتبة الآفاق الجديدة، 1981م.

196- ماليسون، وليام توماس، وسالي .ف. ماليسون. **تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين من وجهة نظر القانون الدولي**. نيويورك: الأمم المتحدة، 1979م.

197- محادين، موفق. **العلاقات الرسمية الفلسطينية الأردنية**. دمشق: دار القلم، 2005م.

198- محلا، محمد، **أيهما أولاً مقاطعة أمريكا أم إسرائيل "دراسة تحليلية لسياسة التعامل الأمريكية مع العرب لميدانية المقاطعة العربية لإسرائيل"**. ط1. دمشق: مطبعة دار الجاحظ، 1984م.

199- محمد، عبد الراضي، **(التطرف اليهودي، تاريخه، أسبابه، علاماته)**. ط1. القاهرة: مكتبة التوعية الإسلامية، 1993م.

200- محمود، أمين عبد الله، **مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**. ط1. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1984م.

201- المدرسي، هادي، **الصراع الإسلامي الإسرائيلي**. ط1. بيروت: دار الزهراء للطباعة والنشر، 1973م.

202- المدني، عمر. **مذكرات الملك عبد الله (حقيقة من تاريخ الأردن)**. بيروت: بدون دار نشر، ولا تاريخ نشر.

203- مسلم، سامي. **قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين من 1947 – 1972م**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980م.

204- المسيري، عبد الوهاب، **الأيديولوجية الصهيونية**. ط1. القاهرة: دار الشروق، 1982م.

205- المسيري، عبد الوهاب، **البروتوكولات واليهودية والصهيونية**. ط1. القاهرة: دار الشروق، 2003م.

206- المسيري، عبد الوهاب، **اليهود واليهودية والصهيونية**. ط1. القاهرة: دار الشروق، 2003م.

207- المسيري، عبد الوهاب، **اليهودية والصهيونية وإسرائيل**. ط1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1975م.

208- مصالحة، نور الدين. **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون: سياسة التوسع 1967 – 2000م**. بيروت: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، 2001م.

209- مصالحة، نور الدين، **أرض أكثر وعرب أقل "سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق**

(1949 – 1996)". ط2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002م.

210- المعايطة، سميع. **التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي**. عمان: دار البشير، 1993م.

211- ملك، جورج عين. **السياسة الأمريكية آلية العدوان والتدخل**. دمشق: مطبعة دار الحياة، 1986م.

212- مهران، محمد بيومي. **دراسات في تاريخ الشرق الأدنى القديم**. الإسكندرية: مطبعة الرشاد، 1978م.

213- مهنا، أمين عواد، **التحديث والاستقرار السياسي في الأردن**. ط2. عمان: الدار العربية، 2003م.

214- الموسى، شريف، **المياه في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م.

215- النابلسي، تيسير. **الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية**. بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1975م.

216- النابلسي، شاكر. **أقطاب التسوية**. بيروت: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، 1986م.

217- النتشة، رفيق شاكر. **الاستعمار وفلسطين**. عمان: دار الجليل، 1984م.

218- النقيب، فضل، **اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين**. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001م.

219- نور الدين، عبد الرحمن. **رحلة الإنسان مع الأديان من اليهودية إلى الإسلام**. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، 1992م.

220- نويهض، عجاج، **بروتوكولات حكماء صهيون**، المجلد 1، ط2. بيروت: دار الكرمل الحديثة، 1967م.

221- هلال، جميل، **استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط.** ط1. بيروت: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، 2001م.

222- هلال، جميل، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية.** ط1. عمان: دار الكرمل للدراسات والنشر والتوزيع، 2004م.

223- هلسة، تهاني. **دافيد بن جوريون.** بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1968م.

224- هيكل، محمد حسنين، **الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية.** ط2. القاهرة: دار الشروق، 2002م.

225- هيكل، محمد حسنين، **العسكرية الصهيونية.** المجلد الثاني. القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1974م.

226- هيكل، محمد حسنين، **سلام الأوهام.** ط1. القاهرة: دار الشروق، 1996م.

227- هيكل، محمد حسنين، **عواصف الحرب وعواصف السلام.** ط3. القاهرة: دار الشروق، 1996م.

228- وافي، علي عبد الواحد، **اليهودية واليهود.** ط3. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، 1985م.

هـ- الكتب المُترجمة.

229- ــــــــ، **محاضر الكنيست 1966 – 1967: نصوص مختارة من محاضر الكنيست**، مترجمة عن العبرية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1977م.

230- أرونسون، جيفري، **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967م إلى الانتفاضة**، ترجمة حسني زينة. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003م.

231- آلون، إيجال، **ستار من رمال (إسرائيل والعرب بين الحرب والسلام)**، القسم الثاني، تُرجم بمعرفة المخابرات العامة. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، بدون تاريخ نشر.
232- بحبح، بشارة، **إسرائيل وأميركا اللاتينية "البعد العسكري"**، ترجمة أسامة البابا. ط2. عمان: دار الكرمل للدراسات والنشر والتوزيع، 2001م.
233- براي، بيتر، **ترسانة إسرائيل النووية – مع تقرير فانونو: أسرار القوة النووية الإسرائيلية**، ترجمة مُنير غنام. ط2. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989م.
234- بنزيمان، عوزي، **القدس مدينة بلا أسوار**، مترجم عن العبرية. تل أبيب: زوهار، 1973م.
235- بيري، يورام، **المجمع العسكري – الصناعي في إسرائيل: دراسة استطلاعية**، ترجمة يزيد صايغ. ط2. بيروت: شركة المطبوعات والنشر، 2004م.
236- تايلور، آلان، **كيف قامت إسرائيل**، ترجمة علي محمد علي. ط1. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965م.
237- تسور، زئيف، **الاستيطان وحدود الدولة**، مترجم عن العبرية. تل أبيب: الكيبوتس الموحد، 1980م.
238- جارودي، روجيه، **ملف إسرائيل (دراسة للصهيونية السياسية)**، ترجمة مصطفي كامل فوده. ط3. بيروت: دار الشروق، 1985م.
239- سترانج، لي، **فلسطين في العهد الإسلامي**، ترجمة محمود عمايرة. ط1. عمان: وزارة الثقافة والإعلام، 1970م.

240- شاخاك، إسرائيل، **الديانة اليهودية وتاريخ اليهود وطأة 3000 عام**، ترجمة رضى سلمان. ط2. دمشق: دار القلم، 2003م.

241- صايغ، يزيد، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، ترجمة باسم سرحان. ط1. بيروت: مكتبة الآفاق الجديدة، 2003م.

242- غريس، هالسل، **الفكر التوراتي والحرب النووية**، ترجمة عبد الهادي عبلة. ط3. دمشق: دار الكندي، 1988م.

243- فندلي، بول، **الخداع**، ترجمة محمد يوسف زايد. ط1. بيروت: شركة المطبوعات والنشر، 1993م.

244- فيدال، دومينيك، **خطيئة إسرائيل الأصلية: المؤرخون الجدد الإسرائيليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين**، ترجمة جبور الدويهي. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002م.

245- كون، أنطوني، **التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية: القانون والبلدوزر في خدمة الاستيطان اليهودي**، ترجمة محمود زايد. ط2. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004م.

و- المقالات.

246- الشقاقي، خليل. **الإستيطان اليهودي في القدس ومحيطها**. شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت". موقع "المقاومة" http://www.moqawama.org/arabic/charact/kalil.htm، 2003/2/19م.

247- الكيالي، ماجد. **العوامل التي ساهمت في صنع الدولة العبرية**. شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت". موقع "المركز الفلسطيني للإعلام" http://www.palestine-info.net، 2003/10/24م.

ز- المصادر الأخرى.

248- ــــــــ، **شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"**. موقع "أمواج" http://www.amwaj.com، 2006/6/25م.

249- ــــــــ، **شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"**. موقع "الإخوان المسلمون" http://ikhwanonline.net/Article.asp?ID=5257&SectionID=454، 2004/4/28م.

250- ــــــــ، **شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"**. موقع "الجزيرة نت" http://www.aljazeera.net/in-depth/arab_israel/2002/3/3-8-3.htm، 2004/4/26م.

251- ــــــــ، **شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"**. موقع "شبكة الاستراتيجية" http://www.t1t.net، 2006/6/25م.

252- ــــــــ، **شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"**. موقع "عائلة آل الرمحي" http://ramahi4all.erikjohnsontile.com/history/Hasan_salameh_resistance_history. htm، 2004/4/28م.

ح- المقابلات.

253- بن غوريون، دافيد، **رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق**. في مقابلة مع لوموند 1969/4/16م.

ط- **الندوات.**

254- شكري، محمد عزيز، **حق تقرير المصير**، بحوث ندوة بروكسل، الدراسات – فتح 12/ 78، 1976م.

ي- **المؤتمرات.**

255- ــــــــ، مؤتمر الحقوقيين العرب في الجزائر (22 – 1967/7/27م). "**قضية فلسطين**"، الجزائر: 1967م.

ك- **التقارير.**

256- ــــــــ، **تقرير الأمين العام السنوي عن أعمال المنظمة الدولية من 1960/6/16م حتى 1961/6/15م**، الأمم المتحدة، نيويورك.

257- ــــــــ، **تقرير مديرية عقارات إسرائيل لسنة 1965 - 1966**، القدس، المطابع الحكومية.

ل- **المحاضرات.**

258- شلايل، عمر محمود. مُحاضرة أُلقيت بعنوان "**المشروع الصهيوني ومخاطره عربياً وعالمياً**" في المركز الثقافي العربي الليبي بالخرطوم، 2004/3/29م.

م- **الرسائل الجامعية.**

259- أبوالليل، محمد، **سياسات إسرائيل الخارجية تجاه العرب**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية. الخرطوم: جامعة النيلين – كلية الدراسات العليا – قسم العلوم السياسية، 2003م.

ن- **الدوريات.**

260- أبوالليل، محمد. "الوعد المشؤوم." **الأيام**: العدد 7505، 2002م.

261- جريس، صبري. "القوانين الإسرائيلية لضم القدس." **شؤون فلسطينية**: العدد 106، 1980م.

262- درايبر، كولونيل. "دولة فلسطين العربية – والمملكة الأردنية الهاشمية." **شؤون عربية**: العدد 29، 1983م.

263- عبد المجيد، أحمد عصمت. "نص القرار 2625/ 1970م." **المجلة المصرية للقانون الدولي**: العدد: 25، 1970م.

264- بيجوفتش، علي عزت. "إسرائيل والعالم الإسلامي". **شؤون عربية**: العدد 33 – 34، 1983م.

265- العلمي، سعد الدين. "المسجد الأقصى في خطر". **مجلة منار الإسلام**: العدد 7، 1986م.

266- نسيبة، حازم. "القدس على الساحة الدولية". **مجلس القدس الشريف**: العدد 1، 1985م.

267- نوفل، أحمد سعيد. "القدس بين التهويد والأمم المتحدة ومشاريع السلام". **المستقبل العربي**: العدد 74، 1985م.

268- شحادة، رجاء. "التفاوض بشأن ترتيبات الحكم الذاتي". **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد 10، 1991م.

269- بشارة، مروان. "فوز الإسرائيلية على الصهيونية". **مجلة وجهات نظر**: العدد السابع، 1999م.

270- الحروب، خالد. "حركة المؤرخون الجدد". **مجلة شؤون الشرق الأوسط**: العدد 95، 2000م.

271- تشومسكي، نعوم. "قراصنة وأباطرة". **مجلة الثقافة النفسية المتخصصة**: العدد 11، 1992م.

272- جاد، إصلاح. "خمس سنوات على أوسلو حصاد مر". **مجلة السياسة الفلسطينية**: العدد 20، 1998م.

273- الخالدي، وليد. "نحو الدولة الفلسطينية على الرغم من اتفاق أوسلو". **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد 24، 1999م.
274- عوض، محسن. "قراءة في مذكرة واي ريفر". **المستقبل العربي**: العدد 239، 2001م.
275- نافعة، حسن. "في ظلال الواي ريفر". **البيان**: العدد 127، 2000م.
276- حتى، ناصيف. "اتفاق واي ريفر". **المستقبل العربي**: العدد 240، 2001م.
277- الزعنون، سليم. "وصمد الفلسطينيون". **العرب اليوم**: العدد 1302، 2001م.
278- ربابعة، غازي. "القدس في معاهدات السلام العربية الإسرائيلية". **مجلة المنار الجديد**: العدد 27، 2003م.
279- سويدان، مأمون. "القضية الفلسطينية في العقل السياسي الأمريكي". **الدستور**: العدد 124، 2002م.
280- ملكاوي، أسماء. "إسرائيل مشروع استيطاني". **يافا**: العدد 68، 2003م.
281- الخطيب، محمود إبراهيم. "الموقف السعودي من القضية الفلسطينية". **صامد**: العدد 126، 2002م.
282- ياغي، إسماعيل. "مبادرة الأمير عبد الله للسلام". **شؤون فلسطينية**: العدد 182، 2004م.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية.

283- A., Mrs. E. **Finn Palestine Peasantry**. London: Marchall Rothers Limited, 1925.
284- Baroud, Ramzy. **Searching Jenin: Eyewitness Accounts of the Israeli Invasion 2002**. Seattle: Cune Press, 2003.

285- Benvenisti, Meron. **Jerusalem: the torn city**. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1976.

286- Brenner, Lenni. **Fifty-One Documents: Zionist Collaboration with the Nazis**. Fort Lee, N. J.: Barricade Books, 2002.

287- Finkelstein, Israel. **The Bible Unearthed: Archaeology's New Vision of Ancient Israel and the Origin of its Sacred Texts**. New York: The Free Press, 2001.

288- Granott, A. **Aggrarian and the Record of Israel**. London: Eyre and Spottiswoode, 1956.

289- Hadawi, Sami. **Bitter Harvest**. New York: the New World Press, 1967.

290- Hazony, Yoram. **The Jewish State: The Struggle for Israel's Soul**. New York: Basic Books, 2000.

291- Khalidi, Walid. **Facts and Fiction**. New Delhi: League of Arab States, 1968.

292- Makiya, Kanan. **The Rock: A Tale of Seventh-Century Jerusalem**. New York: Pantheon Books, 2001.

293- Marcus, Amy Dockser. **The View from Nebo: How Archaeology is Rewriting the Bible and Reshaping the Middle East**. Boston: Little, Brown, 2000.

294- Philip, Thomas. **Acre: The Rise and Fall of a Palestinian City (1730-1831)**. New York: Columbia University Press, 2001.

295- Potholm, Ch. **"The Effects on South Africa of Changes in Contiguous Territories,"** in: L. Thompson and J. Butler, eds., Change in Contemporary South Africa (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1975.

296- Ripley, W. Z. **The Races and Europe**. New York: Appleton, 1899.

297- Rouhana, Nadim N. **Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict**. New Haven: Yale University Press, 1997.

298- Shehadeh, Raja. **The West Bank and the Rule of Law**. Geneva: The International Commission of Jurists, 1980.